سعيد الشهابي

البحرين

١٩٢٠ ـ ١٩٧١

قراءة في الوثائق البريطانية

دار الكنوز الأدبية

الدكتور سعيد الشهابي

البحرين

١٩٢٠ ـ ١٩٧١

قراءة في الوثائق البريطانية

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

دار الكنوز الأدبية

البحرين ١٩٢٠ ـ ١٩٧١

قراءة في الوثائق البريطانية

الدكتور سعيد الشهابي

الطبعة الاولى ١٩٩٦

جميع الحقوق محفوظة

دار الكنوز الادبية

ص. ب. / ٧٢٢٦ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

البحرين
١٩٢٠ ـ ١٩٧١

المحتويات

تقديم : بقلم عبد الرحمن محمد النعيمي ٧
الفصل الاول: الاوضاع في مطلع القرن العشرين ١٥
عهد عيسى بن علي ١٧
تاريخ قبيلة الدواسر وموقعها في الصراع ٣٣
نظام الغوص ٤٣
انتفاضة البحارنة / فبراير ١٩٢٢ ..... ٤٩
الاضطرابات بين النجديين والايرانيين عام ١٩٢٢ ..... ٥٦
ملحق تعريف : المقيم السياسي ٦٧
الفصل الثاني: الاصلاحات وعهد حمد بن عيسى ٧١
الاصلاحات المقترحة من قبل الميجر ديلي ٧٥
برنامج الاصلاح ٨١
مواقف آل خليفة من الاصلاح المالي ٨٣
الفصل الثالث: التحركات الشعبية في الثلاثينات ٨٩
اضراب المدارس ١٩٣٠ ..... ٩٠
اضراب الغواصين ١٩٣٢ ..... ٩٤
ثورة الاصلاح الوطني عام ١٩٣٨ ..... ٩٧
انطلاقة الحركة الشعبية ١٠٥
حركة عمال النفط ١٢٠
ملحق ١: النظام القضائي ١٢٧
ملحق ٢: حركة الاصلاح في الكويت ١٩٣٨ ..... ١٣١
ملحق ٣: حركة الاصلاح في دبي ١٩٣٨ ..... ١٣٦
الفصل الرابع: مرحلة الاربعينات ١٤١
الاوضاع العامة ١٤٢
قضية فلسطين في البحرين عام ١٩٤٨ ..... ١٤٧
الاضطرابات من اجل الاصلاحات الدستورية ١٥١

الوجود اليساري في البحرين ١٥٤
الفصل الخامس: الاضطرابات الطائفية في الخمسينيات ١٥٨
الفصل السادس: حركة هيئة الاتحاد الوطني ١٩٥٤/١٩٥٦ ..... ١٧٥
التحالف الوطني وبروز الهيئة التنفيذية العليا ١٧٧
الرؤية البريطانية للاحداث ١٨٢
زيارة سلوين لويد (فبراير ١٩٥٦) ٢٠١
حادثة البلدية (مارس ١٩٥٦) ٢٠٥
لجنة تقصي الحقائق ٢١٢
زيارة رئيس وزراء الهند(١٩٥٦) ٢١٧
تقاعد بلجريف ٢١٨
الفصل الاخير من حياة الهيئة ٢٢٨
اعتقال قيادة الهيئة والمحاكمة والابعاد ٢٣٢
ملحق (١) مناقشات في لندن ٢٤٣
ملحق (٢) الجهاز الاداري الحكومي عام ١٩٥٨ ..... ٢٤٥
ملحق (٣) احداث الهيئة في الصحافة ٢٤٨
الفصل السابع: الوضع في نهاية الخمسينات ٢٥٥
التحركات الشعبية ٢٥٦
الامن الداخلي ٢٦٠
الفصل الثامن: الحركة الوطنية الديمقراطية ٢٦٥
الاوضاع في مطلع الستينات ٢٦٦
انتفاضة ١٩٦٥ ..... ٢٦٨
انتفاضة ١٩٦٥ في الصحافة البريطانية ٢٧١
مطالب المعارضة ٢٧٤
زيارة الامير فيليب ٢٧٦
الوضع السياسي المحلي والاقليمي والدولي عام ١٩٦٥ ..... ٢٧٩
استقدام إيان هندرسون ٢٨٠
الفصل التاسع: الانسحاب البريطاني من الخليج ٢٨٥
اعلان الانسحاب ٢٨٧
استقلاق البحرين ٢٩٢
الخاتمة: ماشبه الليل بالبارحة ٢٩٩
الملاحق ٣٠٥

تقديم

عبدالرحمن محمد النعيمي

من خلال الوثائق البريطانية ، ومن موقعه كمناضل في الحركة الدستورية ، يقدم الدكتور سعيد الشهابي قراءة للوثائق البريطانية للفترة الممتدة من مطلع القرن الى الاستقلال ، وهي الفترة التى شهدت الوجود البريطاني المكثف في البحرين حيث كانت البلاد تحت الحماية البريطانية على الصعيد القانوني ، الا انها كانت تدار داخلياً من قبل المعتمدين والمستشارين البريطانيين، من الميجر ديلي وتشارلز بلكريف الى ايان هندرسون الذي يواصل دوره الاستعماري حتى الوقت الحاضر .

يقدم الدكتور سعيد الشهابي رؤيته للصراع بين الغالبية الساحقة من المواطنيين (الشيعة) والاسرة الحاكمة وحلفائها من القبائل السنية في مطلع القرن، حيث ينتقد التحليل السياسي السائد حول الصراعات التى نشأت في العقد الثاني من القرن وادت الى اسهام البريطانيين في ازاحة عيسى بن على وتنصيب ابنه حمد مكانه إذ يتطرق باستفاضة الى الاوضاع المأساوية التي عاشها الشيعة تحت حكم الاسرة الخليفة منذ ان وطأت اقدامهم جزر البحرين واعتبروا انفسهم فاتحين، واعتبروا شعب البحرين من الدرجة الثانية وبالتالى اقاموا سلوكهم اليومي مع المواطنين الشيعة على انهم تحت الطلب وبحكم السخرة او ان ولائهم مشكوك فيه حيال الاسرة الحاكمة .

هذا يقودنا الى مسألة الاوضاع المذهبية في البحرين ، حيث السكان العرب الاصليين من الشيعة منذ الدولة القرمطية، وهم امتداد لشيعة البحرين الطبيعية، ومسألة الصراعات المذهبية في هذه الجزر ومدى الاتفاق بين الطائفتين على

قضايا الصراع ضد البريطانيين وضد الاسرة الحاكمة .

ان التحليل الموضوعي لايتهرب من معالجة هذه القضايا الحساسة، بل يقف عندها ليبين اسبابها، ويكشف موقف سائر الفئات القبلية والاجتماعية والطبقية على ضوء تطور المجتمع وبالتالى نوعية التمايزات بين افراده، ونوعية الصراع الموجود فيه. فمن المعروف ان المجتمع العربي الاسلامي قد شهد الكثير من الصراعات السياسية والاجتماعية، وانقسم الناس الى احزاب عبرت عن نفسها في مذاهب شتى من السنة والشيعة والخوارج ، ثم انقسمت هذه المذاهب الكبرى الى مذاهب اخرى عبرت ايضا عن مصالح مادية ورؤيا فكرية الى امور الدنيا والدين ، وهذه الصراعات الفكرية في بناء المجتمع الفوقي كانت تتفاعل مع بناء المجتمع التحتي، بحيث تكون الحركات المعارضة تستقطب المزيد من المضطهدين في المجتمع، وبالتالى يتغير الولاء المذهبي للافراد والجماعات كما تتغير الانتماءات الحزبية في وقتنا الحاضر، لقد كانت المذاهب الدينية تعبيراً عن الصراعات والولاءات السياسية، وكان ولايزال الدين الاسلامي بمذاهبه قادراً على تعبئة الجموع ودفعها للقيام بأعمال كبيرة، فالأفكار عندما تؤمن بها الجماهير تتحول إلى قوة دفع عظيمة بالإتجاه الذي ينشده القائمون عليها.

واذا اردنا تفحص وضعية البحرين، في القرون الاخيرة، فاننا نرى بان سكانها كانوا من الشيعة، وتمكنت ايران من المساهمة في طرد البرتغاليين في القرن السادس عشر وفرض الحماية على جزر البحرين منذ ذلك الوقت، وكانت اسرة آل مذكور حاكمة في البلاد وتدفع الضرائب لحاكم بوشهر، ولم يكن هناك اشكالية مذهبية بين الحاكم والمحكوم حيث كان الطرفان يدينان بالمذهب الجعفري ، وكان الولاء المذهبي لايقل قوة عن الولاء القبلي او الولاء القومي الذي برز لاحقا وفي القرن العشرين.

كيف اعتبر آل خليفة انفسهم فاتحين للبحرين ولم يعتبروا انفسهم فاتحين لقطر وقد استولوا على الاخيرة في القرن الثامن عشر عندما تركوا الكويت في منتصف القرن الثامن عشر ليستقروا في الزبارة، ويشنوا الهجمات العسكريةالمتكررة على البحرين حتى استطاعوا السيطرة عليها عام ١٧٨٣ .

هل اعتبروا انفسهم فاتحين ضد الفرس او ضد الشيعة ايضا؟ وبالتالى هل اعتبروا صراعهم في البحرين جزءا من الصراع المذهبي او السياسي السابق ام تحرير منطقة من السيطرة الايرانية؟

في تلك الفترة، كانت الامور متداخلة، ولكن العامل القومي لم يكن هو الطاغي بحيث يمكن القول بان آل خليفة قادوا معركة تحرير البحرين ضد الفرس ، وبالتالى فقد كان سلوكهم طائفيا ضد شعب البحرين الشيعي، ليس لان المواطنين يدينوا بالولاء لايران او لايدينوا، بل لانهم شيعة . وبالتالى فان الصراعات التى نشأت في تلك الفترة لايمكن عزلها عن اطارها المذهبي، ولايمكن تجاهل ان القبائل العربية التى جاءت مع آل خليفة كانت سنية، وبالتالى برزت الامور وكأن القبائل السنية تريد الاستيلاء على اراضي الشيعة وتقيم سلطانها عليهم، وكان من الطبيعي ان ينظر الشيعة الى آل‌خليفة بأنهم انتزعوا السلطة السياسية منهم ، ووضعوا الارض رهينة، اي انتزعوها من سكانها الاصليين، واعتبروها اميرية، اي خليفية، اي مصادرة من الشيعة.

وحيث طغت الصراعات بين افراد الاسرة الحاكمة في القرن المنصرم، وحلفائهم من قبائل شرق الجزيرة العربية(السنية)، فقد سجل التاريخ الرسمي تلك الصراعات واعتبرها المظهر الرئيسي للصراع في تلك الفترة، بالرغم من المظالم التي لاتحصى ضد الفقراء وضد المواطنين من المذاهب الاسلامية الاخرى سواء في البحرين او شرق الجزيرة العربية. الا ان الصراع قد اكتسب مضامين اخرى في مطلع القرن عندما تزايد الدخول البريطاني في المنطقة وبشكل خاص في البحرين، بحكم الموقع، وبحكم بروز الاسرة السعودية بقيادة عبدالعزيز آل سعود الذي تطلع الى هذه المحميات البريطانية ليضمها الى مملكته، وبالتالى تزايدت العوامل في الصراع الداخلي، وبدأ المعتمد البريطاني يراقب الموقف الداخلي والخارجي وتفاعلاته على ضوء المصلحة البريطانية، وبات من الطبيعي ان تفتش القوى المتصارعة عن تحالفاتها على ضوء مصالحها ايضاً.

لقد كان من مصلحة الاسرة الحاكمة والقبائل السنية المرتبطة معها ابقاء الاوضاع على ماهي عليه من انعدام سلطة مركزية، والتحكم بالفلاحين والمواطنين عموماً من قبل افراد الاسرة الحاكمة دون محاسبة، في مطلع القرن

العشرين، وكان من مصلحة تجار الغوص ابقاء الاوضاع على ماهي عليه بحكم الامتيازات الكبيرة التي يحصلون عليها والمظالم التي يمارسونها على الغواصين الى الدرجة التى وضعت الغالبية الساحقة من الغواصين في مرتبة العبيد، واصبح الاضطهاد الذين يعيشه الفلاحون والغواصين (والكثير من الفلاحين غواصين ايضاً) لايطاق ، حيث بات الغواص مملوكاً من قبل ارباب العمل واصبحت أسرته مسيطراً عليها ايضا بحكم الاعراف التي اوجدها تجار الغوص ومعهم الاسرة الحاكمة.

تضافرت عوامل كثيرة تدفع للتغيير في العقد الثاني من القرن العشرين، فقد كان الحاكم ضعيفاً للغاية، وكان افراد الاسرة الحاكمة حكاماً في القرى والبلدات والاحياء المتواجدين فيها، وتداخل الصراع الطبقي بالصراع المذهبي الى درجة كبيرة رغم ان الاسرة الحاكمة كانت تعيث فساداً على جميع المواطنين، ولم يكن كل الغواصين من الشيعة، بل هناك الالاف من الناس العاديين الذين لاقبائل لهم او جلبوا من افريقيا ضمن موجةشراء الرقيق .

واستثمر البريطانيين وضعية التذمر الشديد الذي يعيشه الشيعة، لاعادة ترتيب الوضع الاداري بما يناسب مصالحهم وتقوية اوضاعهم في البحرين امام الاخطار الخارجية المحدقة بهذه الجزر والتى كانت تهدد وجودهم فيها، وبات من الضروري الغاء كثرة من الممارسات المشينة والضرائب التى فرضها آل خليفة على الشيعة، وبالتالى الانتقال عبر الاصلاحات الى تعديل الوضعية بين الطائفتين ومساواتهم في الاضطهاد والسيطرة من قبل البريطانيين وحلفائهم آل خليفة .

لذلك جاءت اصلاحات العشرين: عزل الحاكم وتنصيب ابنه ووضع اللبنات الاولى للجهاز الاداري، وجلب المستشار البريطاني، تشارلز بلكريف، الذي عهد اليه بناء الادارة الحديثة في البحرين، فاعتبر البلاد ملكية خاصة به بعد ذلك، حيث اصبح الحاكم الحقيقي حتى اطاحت به الحركة الوطنية في الخمسينات.

لم يكن ممكناً ان يستمر الصراع بشكله الطائفي، ذو البعد الاجتماعي الطبقي (حيث الغالبية الساحقة من الشيعة فلاحين، في حين لاتمارس القبائل

السنية هذه المهنة) ومع دخول البلاد عالم النفط، وانتقال الناس من الزراعة والغوص الى الصناعة، وبالتالى العمل المشترك ضد رب عمل واحد، وبروز التعليم الحديث، كان من الطبيعي ان يلتحم المواطنين اكثر فاكثر، وان يكتسب الصراع السياسي ابعاداً اجتماعية جديدة ويتواري قليلاً المظهر الطائفي للصراع، رغم استمراره باشكال متعددة، حسب المصالح وحسب الوضعية الخاصة للموضوع المتنازع عليه.

هكذا برزت الاحداث طيلة الفترة الممتدة من الثلاثين الى الاستقلال، مطالب اصلاحية، تحررية، عمالية، طلابية، سياسية، ساهمت فيها الموجة العارمة لحركة التحرر القومي العربية والعالمية، وبروز المعسكر الاشتراكي كقوة كبرى في الصراع ضد الامبريالية العالمية، وبات من الضرورى تمتين الوحدة الوطنية والابتعاد عن كل عوامل التفرقة، المذهبية والحزبية، دون انكار الحق المذهبي والحق الحزبي للمواطن، والتأكيد على ضرورة صب كل الجهود لتحقيق الاهداف المشتركة لشعب البحرين. وهكذا شهدت البلاد اروع تلاحم وطني في الثلاثينات والخمسينات عندما استطاعت هيئة الاتحاد الوطني ان تقود نضال شعب البحرين للحصول على مجلس تشريعي ودستور للبلاد وطرد المستشار البريطاني وتحسين الاوضاع العامة، الادارية والقانونية في البلاد.

توقفنا امام هذه المسألة، رغم ان الكتاب يتفحص الوثائق البريطانية التى سجلت احداث البحرين في تلك الفترة، ليست فقط للقراءة الخاصة التى خرج بها الدكتور سعيد الشهابي للصراعات في مطلع القرن، حيث انتقد موقف العديد من المثقفين من الاصلاحات التي اقترحتها بريطانيا انذاك واعتبرها موقفا ينم عن خلفية طائفيةمتحيزة للسنة، متجاهلة المظالم الكبيرة التي عاشها الشيعة آنذاك، وانما ايضا للوضعية التى تعيشها البحرين في الوقت الحاضر، حيث برزت الحركات السياسية الاسلامية على اساس القديم، وليس على اساس التجديد المذهبي، كما كانت الاوضاع في العصور الاسلامية المزدهرة، وبالتالى انحسار الحركات الوطنية الموحدة للشعب وبروز الحركات الشيعية والسنية بشكل طاغ على المسرح السياسي كما نشاهد حالياً وهي حركات لاتستطيع ان تقدم مشروعها الشامل الذي ينخرط فيه كل المواطنين .

ولا يجب فهم الموضوع بطريقة خاطئة.

فمن حق كل مواطن ان يدين بالمذهب الذي ولد عليه والا يغير مذهبه، بل ان انتماء المواطن الى مذهبه يرقى الى مستوى الارث الذي يصعب التخلص منه من قبل الغالبية الساحقة من المواطنين، ويحتاج الامر الى اشكال من الصراع السياسي والفكرى لاخراج الناس من الشرنقة المذهبية التى وجدوا انفسهم فيها، وولادة حركات سياسية اسلامية لاترتكز على الماضي بحذافيره، بل تسعى للتجديد للتخلص من سلبيات الماضي والتمسك بما فيه من ايجابيات.

واذا قلنا بان الولاء المذهبي لايمكن ان يخلق الكتلة الشعبية التاريخية المطلوبة، فليس معنى ذلك ان الاحزاب الوطنية والتقدمية قادرة على ذلك، فمن الصعب ان يكون كل الناس قوميين او شيوعيين او ماشابه ذلك، وبالتالى فان الولاءات الحزبيةلن تكون اشمل من الولاء المذهبي، ويمكن لأي بلاد ان تشهد من التناحرات الحزبية الدموية مالايقل بشاعة عن الصراعات الدموية التى شهدها التاريخ الاسلامي، ويكفي الاشارة الى الصراع بين الشيوعيين والقوميين في العراق منذ الخمسينات وللوقت الحاضر.

بالتالى، فان اقامة تنظيمات سياسية انطلاقا من الارضية المذهبية، قد يسهم في زج الغالبية الساحقة من الشعب في الصراع السياسي، ولايمكن القول بالتالى بان الشيعة مع الاصلاح والسنة ضد الاصلاح، لأن هناك كثرة من الموظفين والمرتبطين مصلحياً مع الناس من السنة او الشيعة يقفون على الحياد او منحازين علناً او سراً للنظام او للحركة الدستورية.

الا ان الاحداث قد افرزت وضعية سلبية لايجب تجاهلها، وغض البصر عنها، ولايجب التخوف من وضعها تحت المجهر لمعرفة افضل الاساليب لمعالجتها.

في الصراع السياسي الاخير، تلاحمت كل القوى السياسية التى ترى المشاركة الشعبية في الحكم، واخراج البلاد من الدكتاتورية التى فرضها النظام بانقلابه في السادس والعشرين من اغسطس ١٩٧٥ ، عندما حل المجلس الوطني وعلق مواد اساسية من الدستور، وفرض قانون امن الدولة ، واستباح حريات المواطنين وحقوقهم الاساسية السياسية. وعبرت عن ذلك في العلاقات الحميمة بين مختلف

الشخصيات السياسية والدينية الممثلة للتيارات السياسية الوطنية.

الا ان من الواضح ان الحركة السياسية السنية ليست على وفاق مع الغالبية الساحقة من الحركة السياسية، خاصة وان بعض التيارات السنية تغلب الجانب المذهبي والصراعات المذهبية على الجانب السياسي الحياتي للناس، وتنظر الى الناس على اساس انتمائهم المذهبي وليس انتمائهم الطبقي او الوطني، وبالتالي تقف ضد الشيعة مثلا وضد الشيوعين وضد كل التيارات العلمانية على حد سواء، إذ أن دليلهم هو الوهابية بصورتها القديمة. كما ان جزءا من الحركة السياسية السنية، الاخوان المسلمين، لم يرق الى الاوضاع التى وصلت اليها الحركة في بلدان أخرى كمصر وفلسطين بحيث يعيش الصراع السياسي ويدافع عن المصالح الوطنية والطبقية للجماهير السنية، بل يعتبر التمرد على الحاكم فتنة ، والفتنة اشد من القتل، وبالتالى اباحة القتل من قبل هندرسون، وعدم اباحة التمرد من قبل الشعب. وهذا يعني وقوف هذه الحركة السياسية الى جانب النظام في وجه الحركة الدستورية التى لاتريدالفتنة ولا تريد الثورة وانما تريد الاصلاح ، وتريد ان تطبق اقل بكثير مما قاله ذلك الاعرابي لعمر : "والله ياعمر لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا." والحركة الدستورية لاتنشد استخدام السيوف وانما تطبق قول الرسول: "من رأى منم منكراً فليغيره بيده، فان لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان"، والحركة الدستورية وسطية حيث انها تريد الاصلاح باللسان وليس باليد.

واذا كان الشعب ممثلاً في الغالبية الساحقة من القوى السياسية، الدينية والعلمانية، متحداً ومطالباً بالاصلاحات السياسية الدستورية التى عبرت عنها الوثيقة التاريخية التى وقعها ٢٥ الف مواطن، فان السلطة، التي يديرها المرتزق البريطاني، ايان هندرسون، قد وجدت ان افضل طريقة لتدمير الحركة هو التمييز الطائفي وطمس الشعارات السياسية لها، وتسليط الاضواء على مظهرها المذهبي، والصاق التهم بها، من طراز الارتباط بايران وعدم الولاء لاسرة آل خليفة.

وكان من المفروض ان تنتبه الحركة الاسلامية الشيعية الى هذا المخطط التدميرى الخطر، وتقبره في المهد، الا انها لم تعالج الموضوع بالشكل الصحيح، ولم يكن الاخرين من القوى السياسية، السنة والعلمانيين، قادرين على مواكبة

المخطط السلطوي او ردود الفعل الشيعية ولم تحرص القيادة الشيعية على التحالف بحيث تتمسك بالقول:" الضعيف امير الركب " والوحدة ضرورة استراتيجية للعمل الدستوري، وهكذا تسارعت الاحداث بحيث انخرطت الغالبية الساحقة من الشيعة في النضال الدستوري الصدامي اليومي، واصبحت الغالبية الساحقة من السنة متفرجة على الاحداث اما مرددة مايقوله النظام، او متعاطفة مع الحركة، وتعتبر أن دورها لايرقى الى مستوى الدم والسجن، وان قلوبها مع علي، رغم ان لسانها لايلعلع بمدح معاوية.

هكذا برزت لجنة المبادرة في المقدمة، وانكفأت لجنة العريضة، هكذا برزت المزيد من القيادات الدينية بدلا عن القيادات السياسية، وهكذا برز وكأن الشيعة هم المظلومين وأن السنة يحكمون وبالتالى ليسوا مظلومين !!

الا ان الحركة الشيعية لم تخطأ في الشعارات السياسية، لقد تمسكت بما اجمع عليه الناس في العريضة، ولم يرتفع شعار طائفي واحد في البلاد، مما ضاعف من التأييد الشعبي للحركة، وجعل الكثير من المترددين الديمقراطيين او السنة يرون ضرورة رأب الصدع الذي ولده المشروع الطائفي السلطوي والممارسات الخاطئة للقيادة الشيعية .

هذا الكتاب سجل لمرحلة مهمة في تاريخ البحرين السياسي، لاغنى عنه لكل المعنيين بالعمل السياسي او الباحثين في الشأن البحريني او الخليجي، وبالتالى فان صدوره في هذه المرحلة ضرورة.

٥ مارس ١٩٩٦

الفصل الاول

الاوضاع في مطلع القرن

لم يكن الوضع الاداري والسياسي في البحرين عند مطلع القرن متميزاً بالهدوء والاستقراء بل كان يحمل في ثناياه مخاطر الانفجار في أية لحظة ذلك لأن الشيخ عيسى بن علي الذي كان يسيطر على الأمور محلياً قد حكم البلاد أكثر من ثلاثين عاماً (منذ العام ١٨٦٩) وأصبح من الصعب عليه تغيير نمط حكمه، وكما سنرى فإن استمرار هذا الوضع قد أدى في النهاية لعزل الشيخ عيسى من قبل البريطانيين وتعيين ابنه، الشيخ حمد مكانه.

فكيف كان الوضع وما هي الدوافع للمعارضة؟

يصف لوريمر حكومة البحرين آنذاك بقوله: إنها متسيبة وطابعها سوء التنظيم[١]، فهي محكومة من قبل الشيخ عيسى بن علي في الوقت الحاضر، ويساعده وزير أو مستشار في حل المسائل ذات الطابع السياسي أو ذات الأهمية العامة، ويحكم بنفسه إلا إذا كان غائباً في رحلة صيد. ويقضي الشيخ أربعة أشهر خلال فصل الصيف في المنامة، بينما يكون مقره الرئيسي في بقية العام في المحرق. ويمارس أقرباؤه: أخوه وأولاده وأبناء أخيه وآخرون من أقربائه، سلطاتهم على مناطق مختلفة يملكونها بصفة مطلقة مدى الحياة. فهم يجمعون الضرائب من هذه المناطق لخزانتهم الخاصة ويمارسون القضاء والادارة على قاطني تلك المناطق. وأهم المناطق التي تتمتع باستقلال شبه كامل في تلك الفترة هي تلك الواقعة تحت سلطة أخ الحاكم، خالد، فهو يملك جزيرتي سترة والنبيه صالح وكل القرى الواقعة في الجانب الشرقي من جزيرة البحرين جنوبي خور الكارب وكذلك قرى الرفاع الشرقي والغربي .

ويصف لوريمر الأوضاع السياسية العامة فيقول بأنه تحت حكم الشيخ وأقربائه، فإن البحارنة الذين يشكلون الجزء الأكبر من قطاع المزارعين "غير سعداء". فهم يتعرضون لـ "سخرة" مستمرة وسيطرة كاملة تنسحب عليهم وعلى قواربهم وماشيتهم وموقعهم من الأرض هو موقع العبيد وليس المستأجرين الذين يتمتعون بحرية. وإذا ما

عجزوا عن انتاج كمية معينة من المحصولات فإنهم يطردون من منازلهم وفي بعض الحالات يضربون ويسجنون كذلك. وبعض البحارنة هم ملاك أراضي من الناحية النظرية، إذ سبق وإن سمح لهم بشراء بعض المزارع، ولكن ممتلكاتهم يستولى عليها بدون سبب معقول، وحتى أبناء الحاكم نفسه متهمون بالظلم في هذا المجال. ومحصولات البحارنة كثيراً ما تُسرق من قبل البدو الذين يأتون إلى البلاد أو تُدمّر من قبل حيواناتهم. ومع أنه لا يبدو أن البحارنة يحكم عليهم بالموت بدون محاكمة أمام قاضي، إلا أن هناك مايدعو للاعتقاد بحصول حالات موت بينهم بسبب المعاملة السيئة. وكثيراً ما يعتدى على نسائهم من قبل خدام الشيخ. وإذا ما ظلموا أكثر مما يستطيعون تحمله، فقد يلجأ البحارنة للهجرة إلى واحة القطيف.

أما موقع الدواسر في البديع والزلاق فهو غريب نوعاً ما، فهم لا شأن لهم مع جيرانهم البحارنة وعلاقاتهم بشيخ البحرين بعيدة ولكنها ليست عدائية. ويصرون على أن يتم التعامل معهم من خلال زعمائهم. وأفهموا الشيخ بأنه إذا ما اتخذ اجراء ضدهم لا يقبلون به فإنهم سيغادرون البحرين بطريقة جماعية. ويعتقد أن ما قام به بعض زعمائهم مؤخراً وذلك بشراء مساحات واسعة من المزارع والنخيل يجعل هذا التهديد أقل أهمية ومصداقية.

ويعتبر البدو، وخصوصاً آل النعيم، الذين لم تخلُ الجزر منهم والذين تصل أعدادهم إلى حدها الأقصى خلال موسم الحر، سبباً لكثير من المشاكل والازعاج للمواطنين الدائمين، ولكنهم يشجعون من قبل الشيخ على ما يقومون به لاعتقاده، ربما خطأ، بأنهم سيقفون إلى جانبه في حالة حدوث أزمة. وسوف نرى لاحقاً بأن الدواسر حددوا مواقفهم فيما بعد حسب ما يناسب أوضاعهم بغض النظر عن مصالح الآخرين، ولم يتحركوا في مثل تلك الظروف للمطالبة بحكومة مركزية أو مصلحة وطنية مشتركة وإنما على أساس حماية نفوذهم حتى لو استدعى ذلك وقوفهم بوجه آل خليفة. وهذا ما حدث فعلاً في العشرينات بعد ادخال الاصلاحات الادارية في البلاد عندما تم عزل الحاكم عيسى بن علي.

عهد عيسى بن علي

كان عيسى بن علي حاكماً على البحرين منذ العام ١٨٦٩ ، وتميزت سنوات حكمه بشكل عام بالظلم ونهب أراضي الفلاحين وتسلط افراد الاسرة الحاكمةإذ لم يكن هناك حكومة مركزية، وهو ما أدى إلى عزله من قبل الانجليز عام ١٩٢٣ . أما

قصة تولي عيسى بن علي الحكم فهي كالتالي:[٢]

في اكتوبر ١٨٦٧ هاجمت قوة بحرية مشتركة من البحرين وأبو ظبي جزيرة قطر واحتلت مدينتي الدوحة والوكرة وخربت البيوت ونهبت أموال الناس. وكانت قطر تحت سيطرة الوهابيين الذين حاولوا مهاجمة البحرين ولكن اقتصرت اعتداءاتهم على سواحلها ولم يحدث شيء يذكر. وفي يونية ١٨٦٨ حاول القطريون الانتقام لما حدث لهم العام السابق ولكنهم فشلوا في تحقيق شيء يذكر. وحيث أن الهجوم المشترك على قطر كان قد تم الاعداد له بسرية تامة فقد فشل الانجليز في منع حدوثه، وقرروا بعد ذلك تلقين شيخي أبي ظبي والبحرين درساً بليغاً.

وفي ٨ يونية ١٨٦٨ طلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج من حاكم أبي ظبي دفع غرامة قدرها ١٢٥ ٠٠٠ قراناً ايرانياً كتعويضات للقطريين وارجاع القطريين الذين طردوا من أراضيهم وتقديم اعتذار لما قام به وتعهد بعدم تكرار ذلك، ووجه طلباً مماثلاً لحاكم البحرين، الشيخ محمد بن خليفة. وفي سبتمبر ١٨٦٨ وقّع أخوه علي بن خليفة معاهدة مع الانجليز (وكان علي مشتركاً مع أخيه في الحكم وفي ما قام به من اعتداء على قطر) وتضمنت الاتفاقية تعهد الشيخ علي بتسليم القوارب الحربية التي يملكها آل خليفة لقائد البحرية البريطانية ودفع ٢٥ ٠٠٠ دولار للمقيم السياسي في اليوم التالي، ودفع مبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار على ثلاث دفعات سنوية. وذكرت المعاهدة أن الشيخ محمد بعمله الذي قام به قد نحي من الحكم، وأصبح أخوه علي بن خليفة حاكماً مكانه.

على أثر ذلك طلب الحاكم الجديد من الانجليز السماح لأخيه بالرجوع إلى البحرين بدعوى أن السيطرة عليه وعلى أفعاله ستكون أسهل عندما يكون تحت المراقبة المستمرة، ولكن بعد عودته إلى البحرين استمر في التخطيط ضد أخيه فنفي إلى الكويت ثم إلى القطيف، حيث تحالف مع ناصر بن مبارك، وهو حفيد الشيخ عبد الله آل خليفة وأصبحا يخططان ضد علي بن خليفة.

في أغسطس - سبتمبر ١٨٦٩ قاد الرجلان حملة بحرية مكونة من خمسة قوارب و٥٠٠ رجل وهاجما البحرين وذهبا إلى الرفاع الشرقي وحدثت معركة دامية قتل فيها الشيخ علي بن خليفة مع أحد أبنائه ثم تعرضت المنامة والمحرق للهجوم الذي تسبب في أضرار كبيرة.

تحرك الانكليز لضرب المهاجمين حالاً، وفي منتصف نوفمبر أعطيت الأوامر للمقيم السياسي بفرض حصار بحري على البحرين حتى يتم تسليم محمد بن خليفة

وناصر بن مبارك وشخص ثالث هو محمد بن عبدالله الذي كان والياً على الرفاع الشرقي من قبل علي بن خليفة، ولكنه تعاون مع المهاجمين. وفي ١٩ نوفمبر قصف الانجليز قلعة حالة أبو ماهر فاستسلمت القوات التي كانت فيها وتم تسليم محمد بن خليفة، وتمت إزاحة ناصر بن مبارك الذي كان متحصناً في قلعة المنامة ولكنه استطاع الهرب إلى الاحساء، وبعد ذلك استسلم محمد بن عبد الله للانجليز.

على أثر ذلك طلب الانجليز من عيسى بن علي الذي كان مقيماً في قطر الرجوع إلى البحرين وسلموه حكم البلاد، وتم ابعاد الشيخين وعدد آخر من قادة الهجوم إلى الهند. واحتجت الحكومة الايرانية وكذلك الدولة العثمانية على تدخل الانجليز في شؤون البحرين الداخلية. ولكن عيسى بن علي استمر في الحكم رغم الاضطرابات الداخلية والخارجية الكثيرة وتصاعد الصراع على النفوذ بين الأتراك والفرس والوهابيين على البحرين.

لم يكن عيسى بن علي يملك قدراً كبيراً من حرية التصرف والحركة بل كانت هناك قيود فرضتها عليه المعاهدات العديدة مع الحكومة البريطانية. وقد شعر بضيق شديد، خصوصاً مع تقدم عمره، واستغلال من حوله ضعفه وسوء تدبيره وخصوصاً زوجته وابنها الشيخ عبد الله. ولهذا سعى للحصول على قدر أوسع من الحرية والنفوذ، وذلك بارسال رسالة شفوية إلى الحكومة البريطانية حملها الشيخ عبد الله بن عيسى خلال زيارته لبريطانيا في شهر سبتمبر ١٩١٩ [٣]. وتضمنت الرسالة التي قدمها عبد الله على هيئة مذكرة سلمها للسير آرثر هيرتزل في ٤ سبتمبر ١٩١٩ ووقعها باسم "عبد الله بن عيسى، ولي العهد" أربعة مطالب هي كالتالي:

١ ـ معاملة الحاكم (الشيخ عيسى) على قدم المساواة مع الحكام الآخرين في البلدان المجاورة من قبل الانجليز، وذلك بالسماح له بالحكم في قضايا العرب غير البحرانيين الذين كان الانجليز يتولون التشريعات الخاصة بهم ومنع المعتمد السياسي من التدخل لحماية البحرانيين أحياناً.

٢ ـ السماح للحاكم بتعيين أعضاء مجلس العرف البحرانيين مع قبوله بتعيين المعتمد الأعضاء غير البحرانيين في ذلك المجلس.

٣ ـ حيث أن ابن سعود كان يسعى لتعمير ميناء العقير، فإن الشيخ عيسى يطالب كذلك بالسماح له بانشاء ميناء في الزبارة في قطر.

٤ ـ السماح للشيخ عيسى بالاتصال المباشر كتابياً مع الحكومة في لندن وقت الحاجة.

ولكن الانجليز رفضوا الطلبات جميعها كالتالي:

١ ـ بخصوص المساواة مع بقية حكام البلدان المجاورة، رفض الطلب على أساس أن الحكومة غير فعالة وضعيفة وليست بمستوى حكومات بقية شيوخ الخليج. فحكومة آل خليفة في نظر الانجليز تستغل الجزر وساكنيها لمصلحة آل خليفة وعائلة أو عائلتين من العوائل العربية البارزة. ولذلك فليس من الممكن للحكومة البريطانية التنازل عن دورها في ممارسة القضاء والتشريع للمواطنين العرب غير البحرانيين، إلى أن يقوم الشيخ بنفسه بالحصول على موافقة شيوخ البلدان الأخرى على ذلك.

وبخصوص تعيين أفراد مجلس العرف، فقد رفض طلب الشيخ عبد الله على أساس أن ذلك يتناقض مع الأصول البريطانية التي تحكم صلاحيات المعتمد السياسي في البحرين.

ورفض كذلك طلب الشيخ بالسماح له بانشاء ميناء الزبارة بسبب الصعوبات المحيطة بالموضوع، ولأن حاكم قطر سوف يعارض بشدة لأن ذلك سوف يؤثر على تجارته في قطر، وكذلك الحال مع ابن سعود الذي كان قد افتتح مركزاً تجارياً جديداً في العقير.

كما رفض طلب الشيخ بالاتصال المباشر مع الحكومة البريطانية في لندن على أساس أن العلاقات بين الحكومة البريطانية والبحرين كانت تتم دائماً عن طريق الهند ولابد من الاستمرار في ذلك.

في ديسمبر ١٩٢١ التقى زعماء البحارنة مع المعتمد السياسي وذكروه بالمسؤولية المزدوجة للحكومة البريطانية تجاه الحاكم وتجاه رعاياه. وقالوا حيث أن بريطانيا ملتزمة بحماية حكومة الشيخ ضد أي نوع من التهديد فإن من اللازم عليها، كقوة حامية، اقامة حكومة جديدة في البحرين.

وعندما زار المقيم السياسي البحرين في ٢١ ديسمبر ١٩٢١ حاول الشيخ عيسى الحصول على عريضة من البحارنة لتأييد حكومته، ولكنه لم يفلح في ذلك.

وفي أول يوم للزيارة التقى المقيم مع وفد من البحارنة الذين سلموه عريضة كتبوا فيها ما يلي (النص ترجمة عربية من الترجمة الانجليزية للرسالة الأصلية):[٤]

"الحمد الله الذي جعل الملوك ظلالاً يلجأ إليها اللاجئون من الحر، وجعلهم ملاذاً لمن لا حول لهم ولا قوة في أوقات الشدة، الذي جعل عدلهم سبباً للبركة. وإذا ما ارتكب الحاكم ظلماً يتغير الزمان، ويجب على الرجل العاقل أن

يعي دروس من قبله. الذين لم يبقَ لهم أثر وانظر إلى العدالة كيف تستمر وتبقى. الحكومة البريطانية مثلاً لم تخسر اسمها وشرفها من قبل. ولقد منَّ الله على المخلوقات بتقوية هذه الحكومة ولذلك انتشر الحديث عن عدالة تلك الحكومة. وقد فاقت عدالتها عدالة أنوشروان. ولقد شاهد الناس عدالة الملكة الراحلة فيكتوريا التي تقيم العدالة للمظلوم حتى على نفسها. وبعدها جاء الملك الكبير ادوارد وبعده الملك الحالي جورج الذي انتشرت عدالته في كل العالم.

ثانياً نود أن نعرض لصاحب الحكمة الكبيرة والمزاج الطيب رئيس الخليج، بأن الجالية الشيعية في حالة اذلال كبير وتتعرض لمجازر علنية. وليس لهم ملجأ ولا تقبل شهادة أحد منهم، وممتلكاتهم معرضة للنهب وهم معرضون لسوء المعاملة في كل لحظة. والظلم يزداد كل يوم. وإذا أردنا أن نحصي المظالم، نستطيع ذلك ولكن مراعاة لاحترام الرئيس لا نفعل ذلك ولكن نشير إلى واحد من ألف منها.

إن الحكومة مسؤولة أمام الله عن اراقة دمائنا وعن الظلم الذي نتعرض له، لأنها قادرة على مساعدة الضعيف والفقير وانقاذنا من أيدي الظالمين.

ولذا أنقذنا، يا رئيس، قبل أن نفنى. وقد اجتمع سكان القرى هذا اليوم ليأتوا ويلجأوا عندك، ولكن نصيحة الرجلين الطيبين، محمد شريف والحاج عبد النبي منعتهم من ذلك، ورفض الأعيان وأصروا على مقابلة سموكم. إننا نتقدم إليك باسم الله أن تساعدنا وإذا لم تعطنا حقوقنا ولم تساعدنا فإنك تساعد الظالمين على الاستمرار في ظلمهم. فقد نفذ صبرنا وطاقتنا. وإذا تركنا هذا الملجأ ولم يساعدنا الرئيس فإننا سنواجه الموت وسيكون هو مسؤولاً أمام الله.

العريضة من كل شيعة البحرين

وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٢١ كتب المقيم السياسي الكولونيل أي.بي تريفور إلى الدائرة السياسية وشؤون الخارج بحكومة الهند البريطانية الرسالة التالية:(٥)

"الموضوع:استبداد شيخ البحرين وعائلته تجاه مواطني البحرين

١ ـ لي الشرف أن أكتب لحكومة الهند من أجل اطلاعها على أن المعتمد السياسي في البحرين كان يلفت نظري إلى السلوك الاستبدادي لشيخ البحرين وعائلته وخصوصاً الشيخ عبد الله. وأشير إلى ذلك في رسائل وتقارير عديدة وأعتقد أن الحكومة مطلعة

على ذلك. وحيث أن اثارة الموضوع في الوقت الحاضر غير مناسبة، حاولت أولاً النظر فيما إذا كان بالامكان تحسين الأمور بتقديم النصيحة للشيخ، ووضع الشيخ حمد في موضعه المناسب كولي للعهد وهو المنصب الذي اغتصب من قبل الشيخ عبد الله بوسائل أخرى. ويؤسفني أن أقول بأن هذه الخطوات لم تصلح الأمور. ولهذا السبب كنت عازماً على اطلاع حكومة الهند على الوضع الراهن، وطلب تعليمات حول طرق المعالجة. ولكنني منعت تحت ضغط العمل في اطار زيارة الوزير وغيابي في جولة ولأسباب أخرى.

٢ ـ ولكن القضايا طفحت إلى السطح عندما زرت البحرين في ٢١ ديسمبر حيث جاء وفد كبير من المواطنين البحرانيين إلى المعتمدية وقدم عريضة، أرفقها لكم هنا، وتحدثوا معي كذلك. ومع الأسف كان المعتمد مريضاً بالحمى، وحيث لم يكن قادراً على الحضور، فقد عرف خان صاحب محمد شريف، رئيس الجالية الايرانية فجأة بأن عدة آلاف من مواطني البحرين جاؤوا من القرى المجاورة والمزارع، وأن خطتهم هي المجيء في مجموعة كبيرة إلى المعتمدية وتقديم العريضة لي. ويبدو أن خان صاحب اجتمع مع رؤساء البحارنة لمنع حضورهم الحاشد ولكن الطريقة الوحيدة التي كان يستطيع العمل بها هي التعهد لهم بترتيب مقابلة لوفد كبير منهم معي. وعندما تم ذلك كان المعتمد السياسي قادراً على مقابلة محمد شريف بعد أن أصبح الوقت متأخراً لترتيب اجراءات مؤقته. وبالنتيجة، وبالرغم من أنني كنت أفضّل بالطبع أن أحصل على أوامر من الحكومة فقد اضطررت لمقابلة الوفد حال وصولي.

٣ ـ وبالطبع كان الشيخ مدركاً للقضية، وفي ختام زيارتي لمبنى الجمارك أخرج نسخاً من معاهدات مختلفة وترتيبات وضعها مع الحكومة البريطانية وأشار إلى أنه التزم بها جميعاً بقدر استطاعته ولم يذكر الشيخ طبعاً قضية العريضة التي قدمها رعاياه، ولكن كان واضحاً في ذهنه.

٤ ـ عندما وصلت إلى المعتمدية، وجدت تجمعاً كبيراً من البحارنة في الانتظار فقابلتهم في غرفة المحكمة. فقدمت العريضة وقرئت، وتقدم الأشخاص وشرحوا الطرق المختلفة التي ظلموا بها. وأخبرت الوفد بأن القضية ليست من النوع الذي أستطيع البت فيه بنفسي، وإنني خادم للحكومة ولابد أن أستلم أوامر من الحكومة البريطانية. ولم يرضهم ذلك. ولكنهم ألحوا بشأن قضية أحد الأشخاص الحاضرين. فقد كان هذا الرجل يعيش في بيت والده عندما هوجم في احدى الليالي من قبل الشيخ خالد، وقتل

الوالد، بينما قطعت حنجرة الرجل نفسه وترك ليموت. ولكنه عاش وأخذ إلى المستشفى وشفي بعد فترة طويلة. وعند خروجه من المستشفى مباشرة زج به في السجن من قبل الشيخ وبقي مسجوناً زمناً طويلاً. ثم أطلق سراحه بهدف التوصل إلى ترتيب معين، ولكن قبيل زيارتي، قدم له انذار بأنه إذا لم يعلن عدم معرفته بالذين قاموا بالهجوم وأنه لا أساس لشكواه ضد الشيخ خالد فإنه سوف يسجن مرة أخرى. واشار البعض إلى أنه سوف يسجن خلال أيام قليلة، وأن من المحتمل جداً أن يقتل ما لم أتخذ خطوات معينة. وبدا ذلك الأمر حقيقياً، وحيث أنني كنت سوف أغادر في المساء وأن شيئاً ما ربما يحدث لذلك الرجل قبل أن أتعرض للموضوع وتوصلت إلى النتيجة بأن الشيء الوحيد الممكن عمله هو الطلب من المعتمد السياسي اعطاء الرجل حماية حتى يتم النظر في قضيته.

وطلبت من المعتمد السياسي أن يمدني بتفصيلات حول قضايا الظلم الأكثر وضوحاً والتي ذكر بعضها آنذاك، وعندما استلمها فسوف أقوم باطلاع حكومة الهند عليها.

وواضح أنه ليس مطلوباً أن تتحول المعتمدية إلى محكمة استئناف ضد قرارات الشيخ، ولكن من جهة أخرى، وكما أشار الوفد، فإن الرعايا البحرانيين خائفون من أن يأخذوا القانون بأيديهم لأن الشيخ كان تحت حمايتنا، ويؤكدون، بمنطق معين، بأن علينا اتخاذ خطوات لمنع الشيخ من اساءة استعمال سلطته.

وفي رأيي فإن أفضل الطرق لعمل ذلك هو تفويض المعتمد للتدخل في حالات الظلم الصارخة، وتوفير حماية بريطانية فردية بانتظار نتائج لجنة تحقيق في قضيته. ولا أود أن أقدم أي توصيات في الوقت الحاضر، ولكن سأقدم ما لدي من اقتراحات في الرسالة القادمة".

تلى ذلك رسالة من الميجر ديلي، المعتمد السياسي في البحرين للمقيم بتاريخ ٣ - ١ - ١٩٢٢ على أثر طلب الأخير، وفيها عرض ديلي عدداً من الحوادث التي توضح تصرفات آل خليفة تجاه البحارنة، الذين هم السكان الأصليون، وذكرت المظالم التي ارتكبها أفراد آل خليفة ضد أفراد الشعب وخصوصاً البحارنة. وكانت الرسالة عبارة عن ملحق مع الرسالة المذكورة بعنوان:[٦]

أمثلة من ظلم عائلة آل خليفة للرعايا البحرانيين

١ - علي بن سفرة رجل مات قبل عام واحد وترك مبلغ ٤٥،٠٠٠ روبية

للأعمال الخيرية كصندوق يديره أحد السياديين. فما كان من الشيخ عبد الله، أخ الحاكم، إلا أن دفع شقيق الفقيد لرفع قضية يدعي فيها أحقيته في ادارة المشروع الخيري. وأرسلت القضية إلى القاضي الذي رفض تغيير الوصية خصوصاً وأن المدعي معروف بشخصيته السيئة، وهو السبب الذي دفع الميت لعدم تعيينه أميناً على الوقف. ولكن الشيخ عبد الله تجاهل القرار الشرعي وأخذ المبلغ بالقوة من السيادي وأعطى ٢٠،٠٠٠ روبية تقريباً لأخ الميت الذي رفع الدعوى، و ٢٠٠٠ روبية للخادم الرئيسي للشيخ الذي ساعده في استلاب المبلغ واستولى على المتبقي. وبطرق ملتوية عديدة أخرى حصل الشيخ عبد الله على مبلغ كبير من الأرث الذي ترك للورثة.

٢ ـ هناك قطعة أرض يملكها أبناء محسن سيسي. باع الشيخ عبد الله هذه الأرض لشاهين الشوملي بمبلغ ٣٥٠٠ روبية. وقد اشتكى المالكون عدة مرات للحاكمين ولكن لم تسمع شكواهم.

وقبل بضعة أسابيع، قرروا رفع شكوى مشتركة للمعتمدية. وسمع الشيخ عبد الله ذلك ودعى إلى اجتماع لبعض أصدقائه للنظر في القضية. رغم أنه كان من المفترض أن يبتعد عن كل الشؤون الاجتماعية. فأمر المدعين بدفع ٥٠٠ روبية لشاهين الشوملي كتعويض ومن ثم يسترجعون أرضهم. وكلا الطرفين غير راض الآن عما حدث. فأصحاب الأرض دفعوا ٥٠٠ روبية مقابل استرجاع أرضهم بينما الآخر دفع ٣٠٠٠ روبية في مقابل لا شيء.

٣ ـ إن الشيخ عبد الله يحتفظ بعاهرة اسمها مسعودة، وهي يهودية استدرجها لذلك العمل وكانت خليلته لبعض الوقت. وكان له مع هذه المرأة ترتيب معين تقوم بمقتضاه باستدراج شباب من العوائل المحترمة إلى بيتها. وهناك يهجم عليهم فداوية الشيخ عبد الله ثم يطلب منهم دفع مبالغ كبيرة في مقابل عدم الكشف عن القضية وعدم سجنهم. ويقال بأن مبالغ كبيرة قد تم الحصول عليها بهذه الطريقة.

٤ ـ خلال موجة الحر الماضية، اختطفت زوجة خياط من السنابس واحتجزت عدة أيام في بيت الشيخ عبد الله. وهدد الزوج، مع العلم بأنه لا يستطيع الشكوى إلا لدى الشيخ عبد الله نفسه الذي هو الحاكم المطلق

للسنابس.

٥ ـ إن الشيخ عبد الله هو حاكم قرية جد حفص. ووزيره هناك شخص اسمه عبد الله بن رضي. ويقوم هو وزوجته بتصريف شؤونه هناك. وقد أجبر العديد من النساء على زيارة الشيخ في بيت الوزير. وقد اختطفت ابنة ..... وحبست هناك عدة أيام، وكذلك ابنة..... وفي كل حالة تم تهديد الآباء مع العلم بأنهم لن يحصلوا على حكم عادل في كل الأحوال، وفضل الآباء كذلك عدم فضح المسألة حفاظاً على شرف العائلة وسمعتها. ومنذ ذلك الوقت قام آباء هاتين البنتين بارسالهما إلى القطيف كل عام عندما يحين موعد زيارة عبد الله لجد حفص. والقضية معروفة في المنطقة.

٦ ـ كان هناك عرف يحصل بمقتضاه الشيوخ على ضريبة على اللؤلؤ الذي تزيد قيمته على ١٠٠،٠٠٠ روبية في قوارب البحرانيين فقط. ويقوم كل قارب بدفع هذه الضريبة. وفي العام الماضي اشترى أحمد بن خميس لؤلؤة بمبلغ ٤٠٠،٠٠٠ روبية في القطيف، التي لا تقع ضمن حدود البحرين.

وعندما جاء بها إلى البحرين لبيعها، أرسل الشيخ عبد الله رجاله لطلب الضريبة منه، وخطط بعد ذلك عملاً لاعتقاله وأخذ اللؤلؤة منه ولكنه (أحمد بن خميس) نجح في الهرب فلجأ إلى المعتمدية، حيث منح الحماية من قبل المعتمد السياسي آنذاك، الميجر ديكسون، أما الآخرون الذين أجبروا على دفع هذه الضريبة فهم:

الحاج حسين المدحوب، الحاج متروك الحاج عبد الله أبو ديب، علي بن حسين الحايكي، الحاج جواد

٧ ـ ليست هناك ضريبة على الموتى في البحرين. ومثل هذه الضريبة ممنوعة شرعاً. وعندما مات أحمد يوسف محمود تاركاً ٢ لك (٢٠٠،٠٠٠) روبية، فرض الشيخ عبد الله ضريبة قدرها ٢٠،٠٠٠ روبية بدون حق. ثم سعى بطرق ملتوية لأحداث خلاف حاد بين الورثة، حصل من جرائه على حوالي نصف الارث "خدمة" أو تكاليف محكمة، التي هي الآن معروفة بـ ١٠ ٪.

٨ ـ قام الشيخ عبد الله بالاستيلاء على قطعة أرض عليها بعض العقار يملكها عبد الرسول بن الحاج حسين من السنابس بدون أي مبرر وأعطاها

لاحدى خليلاته التي تعيش الآن هناك.

٩ ـ عندما مات الحاج خلف السرو وضع الشيخ عبد الله يده على ممتلكاته ولم يفرج عنها إلا بعد أن دفع الورثة مبلغ ١٠٠٠ روبية. ومعروف بأنه لم تكن له أي دعوى في هذا العقار.

١٠ ـ استولى الشيخ عبد الله على بيت الحاج أحمد بن شعبان من السنابس بدعوى زائفة وما يزال مسيطراً عليه.

١١ ـ قام خدم الشيخ عبد الله باختطاف بنت وهي مواطنة من فارس. وعندما عجز والداها عن العثور عليها رجعا إلى المنزل وتركا شخصاً اسمه عبد الله ليستمر في البحث. واكتشف أنها موجودة لدى الشيخ عبد الله الذي قام بتسليمها لشخص من الزلاق مقابل ٤٠٠ روبية. وحاول محمد عبد الله بالنيابة عن والدي البنت استرجاعها، وحصل عليها بعد أن دفع ٥٠٠ روبية بشرط أن يتزوجها هو نفسه وكانت حاملاً وماتت أثناء الولادة.

١٢ ـ قام الشيخ عبد الله باختطاف بنت ..... من الحورة، مما أدى إلى انزلاقها إلى مهنة الدعارة.

١٣ ـ واختطف ابنة خالد بن قاسم.

١٤ ـ تزوج بن كاظم بامرأة من الكويت وذهب في عمل إلى القطيف، وعند رجوعه وجد أن بيته قد نهب وزوجته قد اختفت. وفي وقت لاحق وجد زوجته مع شخصين منحرفين معروفين وعندما طلب رجوعها أخبر بأنها سلمت لهما من قبل الشيخ عبد الله للاحتفاظ بها. وذهب إلى الشيخ عبد الله الذي أخبره بأنه لا يستطيع استرجاعها. واشتكى مؤخراً إلى المعتمدية عن ضياع أمتعته. ويقال بأن الشيخ عبد الله رشاه لكي يبقى اسمه خارج القضية.

١٥ ـ كان محمد بن الشيخ عبد الله يعمل على استدراج بنت علي الدوي، وهو تاجر معروف في المحرق. ولكنه فشل، وفي احدى الليالي أمسك بالبنت في أحد الشوارع الفرعية ومعه خدمه، وأغلقوا الشارع من طرفيه، ثم قاموا باغتصاب البنت. وحاول الأب الابقاء على سمعة العائلة وشرفها بالسكوت لعلمه بأنه لن يحصل على شيء فيما لو طلب محكمة للقضية. والقضية معروفة الآن بشكل واسع.

١٦ ـ قبل ستة أشهر قام حمود بن صباح، وهو أحد أفراد العائلة الحاكمة، بقتل الحاج حسين العريبي في قرية توبلي، وحاول قتل زوجته وابنه وابنته، الذين أصيبوا بجراح خطيرة. ورغم أن الابن كان مريضاً جداً، فقد أرسل إليه الحاكم لاستجوابه ثم وضعه بالسجن. وبعد التهديد أطلق سراحه وذهب إلى المستشفى حتى شفي. ومؤخراً وجهت إليه التهديدات بالسجن إذا لم يوقّع على ورقة بأن حمود بن صباح لم يقتل والده أو يجرح بقية أفراد عائلته. وخلال زيارة المقيم الأخيرة إلى البحرين طلب مقابلته وأعطي حماية مؤقتة حتى يتم التحقيق في القضية. وفي مثل هذه الحالات فإن الشهود يخافون جداً من الادلاء بشهاداتهم. وحلف اليمين بأنه رأى حمود بن صباح يقتل أباه أمام عينه ثم حاول اطلاق النار عليه. وجرح من قبل شخص آخر بخنجر.

١٧ ـ قام خادم الشيخ محمد، وهو الابن الآخر للحاكم، بقتل ابن الحاج مهدي بن زينل من جد حفص في السوق الشعبي وفي وضح النهار. وقد اعتقل القاتل ولكنه أفرج عنه، وهُدد الأب بأنه هو الآخر سوف يقتل إذا استمر في شكواه. وقد طرح الأب قضيته أمام المعتمد السياسي مؤخراً.

١٨ ـ ارتكبت جريمة قتل سياسي مؤخراً في سترة وأخرى بالقرب من النعيم. ولم يعتقل سوى أقارب المغدورين الذين هددوا لكي لا يشتكوا.

١٩ ـ إن الشيخ خالد، أخ الحاكم، الذي يتمتع بحقوق مطلقة في سترة يأخذ "ربعة" (٤ أرطال) من السمك يومياً من كل مواطن أو ثمنها نقداً ويباع هذا السمك إلى شخص آخر اشترى "حق الامتياز". وهناك ضريبة مقدارها ٢ روبية على كل منسم فرضها على الناس. وقد قام هذا الشخص بفرض ضريبة مقدارها ٢٥ روبية على كل شخص مؤخراً بدون أن يكون هناك أي سبب.

ومصدر آخر لمدخول هذا الفرد من العائلة الحاكمة هو أن يطلب من الرعايا الشيعة العمل خلال فترة ٧ ـ ١٠ محرم، وهي الفترة التي يمتنع فيها هؤلاء عن العمل. وإذا لم يقبلوا بذلك يطلب منهم دفع مبالغ مقابل ذلك.

ويطلب من النساء المشاركة بعلف لحيواناته من مزارع أزواجهن. وقد قام أبناؤه باحتجاز عدد من النساء لأغراض غير أخلاقية.

٢٠ ـ قبل شهر واحد عثر على جمل صغير ضائع من جمال الشيخ وهو

ميت خارج احدى القرى.وهناك دوافع للشك في القتل العمد، ولكن غرامة قدرها ٥٠٠ روبية فرضت على القرية. ومن لا يستطيع دفع ذلك، فعليه أن يذهب لحلف اليمين بأنه لم يقتل الجمل. وهذا يعني خسارة يوم كامل لمئات من الناس. وكان بالامكان أن تعطى اليمين في المنامة ولكن هذا التنازل لم يعطِ بعد لهم. ولم يفصل الحاكم في القضية بعد.

٢١ ـ أرسل الشيخ عبد الله بطلب ابنة شخص اسمه علي البصري، ولكن والدها رفض ارسالها إليه. ولكن أم الشيخ عبد الله التي أعلنت نفسها مؤخراً "ملكة البحرين" أرسلت إلى والدة البنت طالبة ارسال ابنتها أو مغادرة البحرين مباشرة. وأقنعت البنت لاحقاً بتزوج أحد خدام الشيخ ولكنها وضعت بعد ذلك في أحد بيوت الشيخ عبد الله كخليلة.

٢٢ ـ قام بعض الرجال الذين يقومون برعي جمال زوجة الشيخ بخطف ولد من خارج احدى القرى وقاموا بممارسة أعمال غير أخلاقية معه. واحتج القرويون وقالوا بأنهم سيقدمون احتجاجهم لـ "الملكة" وعندما فعلوا ذلك قامت تلك المرأة بسجن ١٢ من رؤسائهم. ورفضت رفع القضية للمحكمة. وبعد فترة أفرجت عنهم بعد دفع غرامة قدرها ٢٥٠ روبية.

٢٣ ـ رفض أحد البحرانيين استئجار احدى مزارع الشيخ بعد أن قرر رفع ثمن الايجار قبل انتهاء مدة الاتفاقية الحالية. وأخذ مزرعة أخرى لمواطن من القطيف. فأقيمت دعوى مزيفة بالكامل ضده (ولم يكن هو نفسه على علم بهذه الدعوى، ولكن دعوى أقيمت عليه بعد الافراج عنه) وسجن لمدة شهر واحد وفرضت عليه غرامة مقدارها ٥٠٠ روبية ومنع من العمل لدى المواطن القطيفي. وبمعنى آخر فقد أجبر على استئجار مزرعة الشيخ مرة أخرى.

٢٤ ـ إن عمل السخرة، وقيادة القوارب، والحيوانات للنقل كلها أحداث يومية؛ وقيادة النقل والعمل الاجباري معروفان بـ "السخرة" وكان في السابق امتيازاً للحاكم فقط. ولكنه الآن يمارس من قبل كل فرد من أفراد العائلة الحاكمة ومن يتحالف معهم ويبلغ عددهم جميعاً حوالي ١٥٠ شخصاً مما يسبب مشقة جديدة للمواطنين. إن الأوضاع التي يسجن فيها الناس سيئة للغاية.

التوقيع

الميجر أي.أيه (ديلي)

بالاضافة للوضع الاداري المتخلف الذي لم تكن له بأي شكل من الأشكال أية سمة من سمات الدولة أو الحكومة المركزية، كان هناك خلل كبير في نظام القضاء، وهو ما كان وراء عدد من التحركات السياسية اللاحقة. فقد كان الشيخ يترك القضايا التي لا تتعلق بالتجارة والغوص للقاضي الرسمي. كان آنذاك جاسم بن مهزع وهو سني المذهب. أما القضايا الصغيرة ذات الطابع المدني فقد كانت تترك للشيخ شرف بن أحمد إذا كان الطرفان سنيين وللشيخ أحمد بن حرز إذا كانا شيعيين. وكان هناك قدر من عدم نزاهة القضاء وكان ذلك من دوافع التحركات السياسية في مراحل مختلفة. وبالاضافة لهؤلاء كان هناك سبعة قضاة من السنة وقاضيان من الشيعة .

وتجدر الاشارة إلى أن القضاء في البحرين لم تمتد صلاحياته ودائرة عمله لغير البحرانيين، وبريطانيا تمارس القضاء في القضايا المرتبطة بالاجانب من خلال المعتمدية السياسية في البحرين، وهو ما كان سبباً لعدد من المشاكل في البلاد. وتجدر الاشارة إلى أن زعماء القبائل السنية القاطنين خارج كل من المنامة والمحرق كانوا يقومون بدور القضاء بدرجة واسعة بين المواطنين في مناطقهم. كما أن أفراد العائلة الحاكمة الذين كانوا يسيطرون على أراض ومناطق كثيرة كانوا يقومون بالدور نفسه، وكان على البحارنة أن ينصاعوا لحكم هؤلاء، وفي حالات محدودة كانوا يقدمون قضاياهم للعلماء المحليين. أما القضايا التجارية وخصوصاً التي تشتمل على أجانب فقد كانت تقدم لهيئة خاصة عرفت باسم المجلس العرفي أو مجلس التجارة. وكان أعضاء هذا المجلس الدائمون يعينون من قبل الحاكم بالتشاور مع المعتمد السياسي البريطاني حسب اتفاقات قديمة قررت في منتصف القرن الماضي لحل الأشكالات والقضايا التي تكون أطرافها خليطاً من البحرانيين الواقعين ضمن قضاء الشيخ والأجانب الواقعين تحت القضاء البريطاني. ويعتبر هذا المجلس أعلى سلطة قضائية مختصة في القضايا التجارية. ومن الناحية العملية، يتم حل بعض القضايا التي يكون طرفاها بحرانيين من قبل أقارب الشيخ وربما خدمه (انظر لوريمر). أما إذا كان هناك أجانب في القضية فإن المجلس يعقد جلسة لحلها، ويقوم المعتمد السياسي بدعوة المجلس للانعقاد إذا كانت الأطراف المعنية بريطانية أو غير بحرانية. وتعقد الجلسة بمبنى المعتمدية السياسية البريطانية.

أما المشاكل الناجمة عن الخلافات في عمليات الغوص أو تجارة اللؤلؤ فتحل من قبل هيئة مصالحة تعرف بـ "سليفة الغوص". وعادة يطالب القضاة أصحاب الدعاوي بدفع أجور المحكمة وتعرف بـ "الخدمة"، وأحياناً يفرض الشيخ أو أقرباؤه هذه الضريبة أو أجور المحكمة.

كان الظلم الاجتماعي والسياسي بلا حدود. وللتدليل على ذلك نورد هنا نموذجاً لميزانية البلاد السنوية ليتضح ما كان يمارسه آل خليفة من سلب لأموال الناس. وهذا النموذج هو لميزانية العام ١٩٠٥ التي أوردها لوريمر في كتابه كالتالي:

المدخولات (بالروبية)	المصروفات (بالروبية)
ضرائب البحر (الجمارك..) ١٥٠٠٠٠	مصاريف الشيخ الخاصة (وبضمنها رواتب الحرس الخاص) ١٠٠٠٠٠
ضرائب الزراعة (محاصيل نخيل الحكومة وضريبة تعرف بـ "النوب" تجمع من أصحاب المزارع) ١٠٠٠٠٠	مصاريف خاصة(زواج،اسفار) ٣٠٠٠٠
ضريبة سفن الغوص ١٢٠٠٠	علاوات لأفراد عائلةالشيخ ١٠٠٠٠٠
ضريبة أجور القضاء ٢٠٠٠٠	مصاريف الادارة ١٤٠٠٠
أجور الأراضي في القرى والدكاكين والخانات ١٤٠٠	دعم وهدايا للبدو ٥٦٠٠
متفرقات ٤٠٠٠	
المجموع ٣٠٠ ٠٠٠	المجموع ٣٠٠ ٠٠٠

بالاضافة للضرائب المالية، يأخذ الشيخ لنفسه ٥ ٪ من سعر الحيوانات المستوردة للذبح من الخارج. والجدول الأعلى خاص بميزانية الشيخ نفسه ولا يشمل دخل الضرائب ما يجمعه بقية الشيوخ في مناطق حكمهم أي القرى الواقعة تحت سلطتهم. فهناك ضريبة تسمى الطراز تفرض على البحارنة ولا تفرض على الآخرين. أما السيطرة على أوضاع البلاد الداخلية وعلى الناس في المدن والقرى فلم تكون من طريق جهاز مركزي للشرطة المدنية وإنما كان هناك مسلحون تابعون لبعض الشيوخ

وللدواسر ويمارسون أنواع الظلم والقهر للمواطنين. ويورد لوريمر احصاءاً للمسلحين في البلاد كالتالي:

مسلحون تابعون لعيسى بن علي	٢٠٠
للشيخ خالد (أخ الحاكم)	١٠٠
للشيخ حمد (ابن الحاكم)	٨٠
للشيخ محمد (ابن الحاكم)	٣٠
للشيخ عبد الله (ابن الحاكم)	٣٠
لحاكم السوق في المنامة	٥٠
لحاكم السوق في المحرق	٥٠
المجموع	٥٤٠

ولقبيلة الدواسر عدد آخر من المسلحين يقدرهم لوريمر بـ٤٠٠ شخص.

كان الوضع الاجتماعي والسياسي يتحرك نحو التأزم. فممارسات الشيخ عبد الله تزداد سوءاً، والصراع بينه وبين أخيه الشيخ حمد يزداد تعمقاً خصوصاً بعد أن ضغط المعتمد على الشيخ عيسى في منتصف عام ١٩٢١ لابعاد الشيخ عبد الله عن ادارة أعماله وشؤون حكومته. وفي ١٨ يونية ١٩٢١ وافق الشيخ عيسى على الامتثال لطلب المعتمد، وعين الشيخ حمد رئيساً لمجلس البلدية وتم استبدال محمد أخطر من منصبه كسكرتير للبلدية بمحمد شريف العوضي الذي كان قد حصل على لقب خان صاحب في يونيو ١٩١٩ من قبل المعتمدية.

وبدأت بعض الضغوط على الشيخ عيسى لاحداث تغييرات في أسلوب حكمه لمنع انفجار غضب البحارنة الذين أصبحوا يعانون الأمرين من استمرار نظام الحكم على ما هو عليه. ولكن أعوان عبد الله بن عيسى كانوا يعارضون أي اصلاح في الادارة لأن ذلك سوف يفقدهم قدراً كبيراً مما كانوا يتمتعون به من حريات للاعتداء والابتزاز والنهب والسرقات من المواطنين وخصوصاً من البحارنة.

ولجأ هذا القسم المعارض للاصلاحات للتعبير عن موقفه عبر مقالات نشرت في جريدة الأخبار المصرية في شهر يناير ١٩٢٢ وربما كان حافظ وهبة، مدير التعليم السابق في البحرين وراء تلك المقالات. كما أقام بعض أفراد هذا القسم باختلاق

حوادث عنف كان من بينها ما حدث في ١٢ يناير ١٩٢٢ عندما أطلقوا النار على مركز للشرطة في المنامة بهدف ارعاب الشرطة. ودفع هذا العمل المعتمد لممارسة مزيد من الضغط على الشيخ لاتخاذ خطوات عملية لمنع الانفجار العام واختلال الوضع في البلاد، ولكن حكومة الهند كانت ضد الأقدام على خطوات جدية للضغط على الشيخ عيسى. وكان هذا واضحاً من برقية أرسلتها حكومة الهند إلى المقيم السياسي في ٣١ يناير ١٩٢٢ جاء فيها مايلي[٧]:

"إن حكومة الهند غير مستعدة للقيام بعمل جذري بخصوص سوء الحكم في البحرين إلا عندما تطمئن بأن كل وسائل الضغط المحلية قد استنفذت وإن هذا التدخل أصبح ضرورياً لحماية الأجانب وحماية وضعنا في البحرين".

رغم هذا التحفظ كانت الأوضاع بشكل عام أكبر من أن يتجاهلها من يعنيهم الأمر. فالمعتمد السياسي في البحرين كان يرى ضرورة القيام بعمل ما لمنع الانفجار المتوقع. فنراه يكتب في ٨ ـ ١ ـ ١٩٢٣ رسالة للمقيم يقول فيها مايلي[٨]:

"لقد تأملت لاكتشاف أسباب عدم الاستقرار خلال السنوات الأخيرة والتي أعتقدها كما يلي:

١ ـ الزيادة الكبيرة في ثروة العائلة الحاكمة الناتجة عن تحسين نظام الجمارك والاستيلاء على ممتلكات البحرانيين بالقوة.

٢ ـ ازدياد قدرة الحكام على ممارسة الظلم نتيجة لذلك.

٣ ـ متابعة البحرانيين لأحداث السنوات الأخيرة في العراق والهند ومصر، وسفر المواطنيين إلى الخارج وما ينتج عن ذلك من اطلاع وتنور.

٤ ـ السياسة القمعية للحكام الذين هم أكثر جهلاً وأقل سفراً من غالبية رعاياهم، ولم يقوموا بأية خطوات لتثقيف كوادر عائلتهم.

٥ ـ تأثير الجرائد التي ازداد استيرادها منذ نشوب الحرب (العالمية الأولى). وقد طورت هذه الجرائد الأفكار الديمقراطية التي عارضها نظام الشيوخ الاتوقراطي.

٦ ـ مجئ الأجانب (إلى البلاد) في كل موسم من مواسم الغوص.

ويقترح المعتمد على ضوء ذلك الأقدام على ادخال اصلاحات ولكن بشرط أن تقتصر هذه الاصلاحات التي تساعد القوى الحامية (بريطانيا) على تفنيد الادعاءات بأنها طرف في الظلم. ولهذا السبب فهو يقترح الاصلاحات التالية:

١ ـ ادخال نظام ما للضرائب لضمان توفر قدر من المساواة.

٢ ـ ايجاد نوع ما من المحاكم تتيح للشيعة فرصة التظلم لتفادي الوضع الحالي الذي يقوم فيه كل فرد من العائلة الحاكمة بالسجن وانزال العقوبات بهم كما يشاء.

٣ ـ الاصرار على مراعاة قواعد الغوص وضبط الحسابات بين النواخذة والغواصين، واحضار الحسابات في المحكمة في حالة الاختلاف بدلاً من النظام القائم حالياً الذي يرفض النواخذة بمقتضاه تقديم أية حسابات أمام أي محكمة".

تاريخ قبيلة الدواسر في البحرين

لعل من أهم المراجع التاريخية في ما يخص وجود قبيلة الدواسر في البحرين هو كتاب لوريمر [٩].

يصف لوريمر الدواسر بأنهم "قبيلة عربية مهمة في جنوب نجد ولهم مستوطنات كذلك على سواحل الخليج الفارسي". وأهم مناطق الدواسر هي وادي الدواسر والافلاج في وسط الجزيرة العربية، إذ أن معظم البدو والحضر في هذه المناطق ينتمون لهذه القبيلة.

ويذكر لوريمر أن الدواسر في البحرين هم أكبر قبيلة سنية بعد العتوب من حيث العدد وثاني قبيلة من القبائل في البحرين من حيث الأهمية السياسية إذ ليس هناك قبيلة أقوى منهم سياسياً سوى العتوب، ويقال أن الدواسر هاجروا إلى البحرين من نجد بعد أن تحركوا منها باتجاه الشرق. حيث جاؤوا إلى البحرين بعد أن قضوا عدة سنوات في جزيرة "زخنونية" ووصلوا البحرين حوالي عام ١٨٤٥ وكان لديهم في مطلع القرن حوالي ٨٠٠ منزل في البديع و٢٠٠ منزل في الزلاق، وكلا المنطقتين تقعان على الساحل الشمالي والغربي من البحرين. وهناك ٣٠ منزلاً من هذه القبيلة في الدوحة بقطر وعدد مماثل في الكويت.

ويبدو أن القبيلة كانت بشكل عام من النوع المستقر وليس المتنقل وكان معظم أفرادها في البحرين يعمل في الغوص والتعامل في اللؤلؤ وزراعة النخيل. ويعتقد أن الدواسر في الجزيرة العربية يعتنقون المذهب الوهابي أما في البحرين فهم سنة من اتباع المذهب المالكي. ودواسر البحرين يعتبرون قبيلة شبه مستقلة، فهم لا يدفعون

أي ضرائب لشيخ البحرين على تجارتهم في اللؤلؤ وزراعة النخيل. وهم يعارضون أي تدخل من الحاكم في شؤونهم وذلك بسبب ضعف الحاكم.

قبيلة الدواسر والاصلاحات

لم تكن مسألة اعتراض الدواسر على الاصلاحات الادارية ذات أهمية لو لم يكن لعبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود(ابن سعود) دور في تأجيج الوضع واستعمالهم كورقة ضغط على الحكومة البريطانية للتخلي عن الاصلاحات التي كان يراها ابن سعود لصالح البحارنة بقدر معين.

عندما كان الحديث جارياً في البحرين عن أن المقيم السياسي، الكولونيل ناكس يعتزم ادخال اصلاحات في البحرين، كانت هناك شائعات حول احتمال مغادرة عدد من القبائل خصوصاً الدواسر في البحرين. وفي خطابه للمجلس الذي عقد في ٢٦ ـ ٥ ـ ١٩٢٣ في المعتمدية لاعلان تخلي الشيخ عيسى بن علي عن الحكم وتعيين ابنه حمد حاكماً، أشار الكولونيل ناكس إلى مسألة رحيل الدواسر عن البلاد وقال لهم بأنهم يستطيعون المغادرة ولكن سوف يتم ضبط أموالهم وممتلكاتهم إذا فعلوا ذلك.

بعد ذلك قام الدواسر بقتل عالم شيعي هو الشيخ عبد الله العرب وصاحبه الحاج حسين بن رمضان من سكنة بني جمرة، وتم اعتقال عدد منهم على أثر تلك الحادثة. وفرض على شيخهم أحمد الدوسري غرامة قدرها ١٥ألف روبية دفعت فيما بعد. على أثر تلك الحادثة غادر قسم كبير من أفراد القبيلة ومعهم أحمد الدوسري من البديع واتضح أنهم ذهبوا للجزيرة "عربية وبدأ ابن سعود بتنفيذ اتفاق سابق بينه وبينهم. وهذا الاتفاق كما تظهره الوثائق يعود إلى أكثر من عام قبل البدء بتنفيذ الاصلاحات على أثر عزل الشيخ عيسى بن علي.[١٠]

ففي منتصف عام ١٩٢٢ قام شيخ الدواسر أحمد الدوسري وأحمد بن لاحج زعيم قبيلة أخرى بزيارة ابن سعود في نجد. ويبدو أن ابن سعود في تلك الزيارة أبدى استعداده لمساعدتهم في معارضة فكرة فرض ضرائب عليهم أسوة ببقية المواطنيين وضبطهم تحت سيطرة الحكومة. ويقال أنه وعدهم بالتزامه بأحد أمرين:

١ ـ فإما أن يستعمل نفوذه لمساندتهم في مقاومة فرض الضرائب عليهم أو

٢ ـ تخصيص مكان مناسب لاقامتهم لكي يستطيعوا التهديد بمغادرة البحرين

عندما يقتضي الأمر للضغط على الحكومة.

وكان الدواسر معارضين لتعيين الشيخ حمد ولياً للعهد وكانوا مصرين على أن يكون أخوه عبد الله بن عيسى في ذلك المنصب. ولربما كانوا يخططون للسيطرة على حكم البلاد في وقت لاحق. ويبدو أن ابن سعود كان على علم بذلك. ورغم أنهم كانوا من قبل سنوات يدفعون ضريبة رمزية على الغوص فقد توقفوا عن دفع تلك الضريبة فيما بعد واستمدوا قوتهم في البلاد من حقيقة أن الحاكم الشيخ عيسى بن علي كان معتمداً عليهم في ضرب الشيعة لفترة غير قصيرة. وفي عام ١٩٢١ عندما أبدى البحارنة توجهاً للتحرك ضد استمرار الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم، اقترح الدواسر على الشيخ استعمال القمع كوسيلة لوقف تحرك البحارنة، ولكن الشيخ رفض ذلك خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى حدوث ثورة في البلاد ضد حكمه. وطلب الدواسر السماح لهم بمعالجة الوضع على طريقتهم الخاصة، ولكن ذلك لم يكن ممكناً لأن النتيجة السلبية لمثل هذه السياسة كانت ستكون ضد مصلحة آل خليفة الذين لم يكونوا واثقين من نوايا الدواسر، وكان عدم الثقة متبادلاً بين الطرفين، حيث كان الدواسر يتطلعون أيضاً الى حكم البحرين.

وبسبب تحالفهم مع الشيخ عبد الله ضد أخيه الشيخ حمد، فقد قاموا باعتداءات عديدة ضد الشيعة لتوريط حمد وتعقيد الوضع عليه. كما فعلوا في قرية باربار (انظر الملحق). ومع علم الشيوخ بدور الدواسر في تلك الحادثة وغيرها، إلا أنهم تباطأوا كثيراً في الاعلان عن الجهة التي تقف وراءها لكي يحموا الدواسر.

ولاشك أن تحرك الشيعة عام ١٩٢٢ لازالة الظلم المستمر ضدهم كان غير مستحسن لدى ابن سعود. وكان الانجليز يدركون ذلك من خلال اتصالاتهم بممثله في البحرين "عبد الرحمن القصيبي" فابن سعود لديه رعايا شيعة في منطقة القطيف وهو يعاملهم معاملة سيئة جداً ويفرض عليهم ضرائب خارجة عن التصور، وكانوا خلال هذه الفترة يبدون رغبة في التحرك لرفع ظلم ابن سعود عنهم. كما كانت هناك مؤشرات على عزم ابن سعود في التدخل في البحرين والكويت، من هنا فإن له مصلحة كبيرة في عقد تحالفات مع قطاعات معينة في البحرين مثل الدواسر.

وكما ذكرنا فإن للدواسر دوافعهم في الاعتراض على الاصلاحات المزمع تنفيذها، فمعظمهم يعملون نواخذة في مهنة الغوص لاستخراج اللؤلؤ، ويمارسون سياسات ظالمة ضد الغواصين الذين معظمهم من البحارنة، ولذلك فإن الاصلاحات في قطاع اللؤلؤ سوف تحد من نفوذ الدواسر لصالح الغواصين، وهذا ما لم يريده

الدواسر. وإذا أضفنا إلى ذلك مسألة الضرائب على اللؤلؤ واتجاه الاصلاحات لمساواة الضرائب المفروضة على كافة القطاعات الاجتماعية، فقد بدت هذه الاصلاحات غير مقبولة جملة وتفصيلاً من قبل الدواسر وبقية القبائل المستفيدة من الوضع المتسيب. وإذا أضيف لذلك مسألة القضاء بين الناس الذي كان منحازاً باستمرار ضد الشيعة، فإن ادخال مسألة المساواة في القضاء سيكون ذا أثر تشجيعي على المواطنين الشيعة في بقية البلدان الخليجية.

وهكذا كان الدواسر على رأس المعارضين للاصلاحات. ومنذ بديء في تنفيذها في شهر مايو ١٩٢٣ بدأت المشاكل معهم تأخذ طابعاً جدياً. فحين جاءت الأنباء عن نزوح عدد منهم إلى الجزيرة العربية شعر حمد بن عيسى بأن القضية أصبحت جدية وأن عملهم ذلك يشكل تحدياً واهانة لحكومته فكتب إلى المقيم الكولونيل تريفور الرسالة التالية:(١١)

"إنني طلبت من الدولة البهية المساعدة في ثلاث مادات: الأولى لتعبير من بلادي (تسفير) ثلاثة أنفار محركين الذين أحدهم الآن غير حاضر والاثنين عبد الوهاب الزياني وأحمد بن لاحج والمساعدة في (خصوص) الدواسر الذين شالو من بلادي بنوع اهانة لحكومتي، الثالث المساعدة اللازمة لمنع بقايا العشائر الباقين الذين سيخرجون من بلادي لمعاندة الطاعة.

قد افتهمت عن الاصلاحات في البحرين بموجب أوامر الدولة البهية والذي سببها عدم نظام الحكومة في السابق ومن جملة الاصلاحات أطلب من فخامتكم أن تطلبون من الدولة البهية أن يفتكرون في مسألة الرخصة لي لاقامة قوة عسكرية لمحافظة الأمن في داخليه بلادي ولأجل شرف حكومتي.

أما من طرف معاشات التقاعد ومعاشات بيت الخليفة عموماً فأتعهد بأني لا أزيد عن المبلغ الذي يسير الآن إلا بمشاورة باليوز البحرين ورضا الدولة البهية. هذا ما لزم"

وبشأن طلب تسفير الشخصين عبد الوهاب الزياني وأحمد بن لاحج فقد تم ترحيلهما إلى بومباي في الهند ومع كل منهما خادم خاص ورتب سفرهما على سفينة تجارية وتذكرة سفر من الدرجة الأولى على نفقة المقيمية السياسية في بوشهر في ٧ نوفمبر ١٩٢٣ .

أما بخصوص مغادرة عدد من الدواسر من البديع، فقد كان الموقف البريطاني

(حسب تهديد سابق لهم) يقضي بأنه إما أن تبقى القبيلة كلها أو ترحل كلها. وحيث قد رحل بعض القبيلة فقد طلب المقيم من الشيخ حمد في رسالة بتاريخ ٦ نوفمبر بأن يطلب ممن تبقى من أفراد القبيلة مغادرة البلاد خلال عشرة أيام [١٢] وأرسلت لذلك الغرض باخرة عسكرية تقف بمحاذاة الساحل قرب البديع لاظهار القوة.

كما طلب المقيم من الشيخ حمد الاحتفاظ بممتلكات الدواسر في خزينة المعتمدية البريطانية، وأخبره بأنه طلب من المعتمد السياسي بأن يبعث برسائل إلى كل الغواصيين يخبرهم فيها بفك عقودهم مع الدواسر وأكد له بأن الحكومة البريطانية مستعدة لمصادرة قوارب الدواسر إذا ما حاولوا الاقتراب من أماكن الغوص.

وكان واضحاً أن مغادرة قسم من الدواسر (ثلثان) وبقاء قسم آخر منهم (ثلث) كان محاولة للابقاء على خط للرجعة إلى البحرين، ومحاولة للايحاء بأن الممتلكات والأموال إنما هي للقسم الذي بقي في البديع.[١٣]

وسبق ذلك بأيام ارسال المعتمد السياسي في الخليج برسائل إلى حكام المشيخات الخليجية يطلب منهم عدم السماح للدواسر بالنزول في أراضيهم. فمثلاً كتب إلى حاكم الكويت وحاكم قطر الرسالة التالية[١٤]:

" الشيخ أحمد جابر الصباح.. حاكم الكويت، والشيخ عبد الله بن جاسم حاكم قطر سعادتكم بدون شك سمعتم عن طلوع عشيرة الدواسر من البحرين لمعاندة الاطاعة تحت حاكمهم ومن دون أدنى حجة صحيحة ومعقولة ويمكن سمعتم بأن يوجد قيل وقال من طرف خروج آخرين من هذه الجزاير. فمقصود هذا المكتوب بأن أطلب من سعادتكم إذا أحد من عشاير البحرين طلبوا بالسكون في بلادكم لاتعطونهم طريق في ذلك وأن وصلوا لبلادكم من دون مخابرتكم لا تعطونهم مسكن في بلادكم.

قد أمرت على الدولة البهية بأن أبين إلى سعادتكم عدم رضاها إذا تعطون المغرضين من البحرين مسكن في بلادكم الذي هم يكفرون احسانكم ونعمتكم بالنزول في بلادكم يعملون دسائس ضد حاكمهم في البحرين الذي الدولة البهية مستعدة لمساعدته عليهم.

هذا مالزم وأرجو أنكم في كمال الصحة".

وعملاً بأوامر الحكومة البريطانية قامت مجموعة من قوات الشيخ (الفداوية) باحتلال قرية البديع في ١٩ نوفمبر. وفي صباح اليوم التالي وجدوا عدداً من أفراد

قبيلة الدواسر يجمعون الأمتعة من أجل شحنها وحيث أن المهلة التي كان قد أعطيت لهم قد انتهت (عشرة أيام) فقد استولت قوة الشيخ على ثلاثة قوارب محملة بالأمتعة وأرسلت الأفراد الباقين على القارب الرابع إلى الجزيرة العربية. كما كان المعتمد قد طلب تواجد سفينة حربية بريطانية في مقابل البديع لتساعد مجموعة الشيخ التي ذهبت للقرية.

وبعد أيام من الاستيلاء على البديع تم بيع ممتلكات الدواسر بعد أن تعهد المقيم السياسي بحماية المشترين من أي محاولة من الدواسر لاسترداد أمتعتهم بالقوة، خصوصاً وأنه كان هناك خوف من تدخل ابن سعود في المسألة. في شهر يناير ١٩٢٤ رفع الدواسر أعلام الحرب في الدمام بعد أن ذهبوا لزيارة ابن سعود الذي أعطاهم أموالاً ووعدهم باسترداد ممتلكاتهم التي بيعت في البحرين. وكان الشيخ حمد خائفاً من هجوم محتمل من الدواسر على البديع. فطلب عن طريق المعتمد السياسي (الميجر ديلي) من الحكومة البريطانية. أخذ الاحتياطات اللازمة[١٥] وطالب بالاسراع في عملية تكوين قوة خاصة من الشرطة. في ١٥ - ٢ - ١٩٢٤ كتب المقيم السياسي رسالة إلى ابن سعود يحذره فيها من استمراره في دعم الدواسر كاعطائهم ملجأ في الدمام والسماح لهم برفع الاعلام فيها ووعدهم بحماية ممتلكاتهم في البحرين والعمل على ارجاعهم إلى البحرين. فرد ابن سعود بمايلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السلطنة النجدية وملحقاتها

الرياض ١٦ رجب ١٣٣٢

عدد ٧٧

من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود إلى حضرة المكرم صديقنا العزيز الكرنل تريور المفخم وقنسل جنرال الدولة البهية البريطانية العظمى في خليج فارس المحترم دامت معاليه

بعد اهداء التحية والاكرام:

تلقيت كتابكم المكرم رقم ٩ رجب ١٣٤٢ المتعلق بالدواسر وما بلغكم من الاشاعات في شأنهم. إنه أثناء زيارتهم للاحساء لم يجرِ بحث مطلقاً يتعلق في أملاكهم في البحرين. فإن حكومة البحرين الاسلامية وشرائعها المعمول بها لا تخول لها حق

مصادرة أموال المهاجرين وما عدا ذلك من الاشاعات فلا أساس له البتة وأنه لا يمكن أي عشيرة أو جماعة تسكن بلادي تأتي عملاً منافياً للحقوق أو ماساً بعلائق الجوار وإني أتأسف أن تعملوا أهمية لما يرسل إليكم من الاشاعات الواهية المختلقة فإن السماع لمثل هذه المفتريات مما يشوش فكركم وإني أحب أن تتأكدوا بنفسكم عن مثل هذه الاشاعات قبل أن تعملوا لها أهمية.

هذا مالزم وتقبلوا فائق احترامي.

وقد جاء رد ابن سعود في الرسالة المذكورة مؤرخاً في ٦ رجب ١٣٤٢ (١٢ فبراير ١٩٢٤) وكان فيه تطور مهم حيث أعطى القضية بعداً دينياً. فبعد أن أنكر حدوث أي وعود منه بخصوص ممتلكات الدواسر في البحرين أشار إلى أن الحكومة الاسلامية في البحرين لا يحق لها طبقاً للشرع مصادرة ممتلكات المهاجرين. ويعني بهم الدواسر. ثم نفي ماذكره المقيم في رسالته وطلب منه التأكد من صحة الشائعات بخصوص علاقاته مع الدواسر.

وكان هناك شعور عام بعد ذلك بأن ابن سعود أصبح أضعف مما كان عليه ولذلك لن يحاول التدخل بوضوح في الشؤون الداخلية للبحرين وإن كان سيستمر في الترويج للاشاعات بخصوص الدواسر وكان أكثر ما أثار انزعاج المقيم السياسي اعطاء القضية بعداً دينياً من قبل ابن سعود مع علمه بأن الدواسر هم آخر من يحتكم للشرع عندما كانوا في البحرين. وبحلول شهر مارس ١٩٢٤ انتشرت أخبار عن أن ابن سعود قد أعطى الدواسر مكاناً للاستقرار في منطقة الجبيل، وهو ما أراح بال البريطانيين لأن الدواسر سوف يصبحون بعيداً عن الدمام التي كانت تشكل منطلقاً مناسباً للاعتداء على البحرين.

كان رحيل الدواسر عن البحرين بعد انتهاء موسم الغوص في العام التالي. ولكن بسبب تطور الأمور أصبح الطرفان يعيشان في حالة توتر. فالشيخ حمد ومعه المعتمد السياسي كانا يتوقعان مشاكل جديدة في موسم الغوص في صيف عام ١٩٢٤ وخصوصاً عند منابع المياه في منطقة "فشت الخور" المليء بمنابع الماء العذبة حيث كان الدواسر في السابق يفرضون على كل الغواصين الآخرين الانتظار حتى ينتهوا من ملئ قربهم حتى لو جاؤوا للمكان بعد الآخرين. ولذلك فقد كانت المداولات بين الشيخ حمد والمعتمد والمقيم متركزة حول ما يمكن أن يقوم به الدواسر في موسم غوص العام ١٩٢٤ .

وفي ٢٩ - ٣ - ١٩٢٤ استلم القاضي (جاسم المهزع) رسالة من الدواسر يطلبون فيها توسطه بينهم وبين الحكومة للرجوع إلى البحرين لكي يستطيعوا الذهاب إلى الغوص في الموسم القادم.

وفي ٣٠ - ٣ - ١٩٢٤ جاء ابراهيم بن عبد اللطيف الدوسري إلى البحرين ومعه رسالة من ابن سعود إلى الشيخ حمد يطلب فيها حل مشكلة حامل الرسالة المتمثلة باسترداد قاربين تمت مصادرتهما بعد انهاء المدة التي أعطاها الانجليز بواسطة الشيخ حمد للدواسر للرجوع بشكل كامل أو الرحيل من البديع بشكل كامل.

وكان الموقف البريطاني متمثلاً بالميجر ديلي رافضاً ابداء أي تنازل في الوقت الحاضر لأن ذلك كان سيعني اضعافاً للموقف في مسألة الاصلاحات وعودة لحالة الفوضى التي سادت البلاد قبل رحيل الدواسر. واقترح الميجر ديلي على المقيم السياسي أن يؤجل البت بمسألة عودة الدواسر لسنتين أو ثلاث يتم خلالهما تثبيت الاصلاحات الادارية وتقوية حكومة الشيخ حمد وتكوين قوة شرطة جديدة تستطيع الحفاظ على الأمن والنظام. وعلى هذا الأساس فقد كانت مسألة الحفاظ على أمن موسم الغوص القادم (صيف ١٩٢٤) مسألة ملحة لأن الاجواء بدأت تتوتر بسبب الخوف من اقدام الدواسر على أعمال استفزازية في أماكن الغوص.

ولذلك فقد تم الاتفاق على أن تقوم السفينتان الحربيتان البريطانيتان "سايكلمان" و "لوين" بمهمة الاشراف على أماكن الغوص البحرانية ومنع الدواسر من الاقتراب منها أو من منابع الماء في خور الفشت الواقع ضمن حدود البحرين البحرية.

لم تجرِ خلال الأعوام ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ مشاكل تذكر في مواسم الغوص. وهي المواسم التي كان يتوقع أن يقوم الدواسر فيها بالغوص في المغاصات البحرانية، ومع ذلك فقد كانت السفن الحربية البريطانية تقوم بعمليات الخفر لمنع الدواسر من المغاصات البحرانية أو التزود بالماء من "خور الفشت" البحرانية.

ولكن دور ابن سعود لم ينته تماماً في قضية الدواسر. فقد استمرت الاتصالات بينه وبين الدواسر وكان يسعى للحصول على تنازلات من حكومة البحرين لحلفائه. وفي ١٧ - ٥ - ١٩٢٥ كتب المعتمد في البحرين الكابتن ملام إلى المقيم بريدو رسالة ذكر فيها عن تعرض شخصين أحدهما غواص والآخر نواخذه ذهبا لنجد والاحساء على التوالي لزيارة أقربائهما، فسجنا لأنهما كانا مطالبين بديون للدواسر، رغم أن تلك الديون قد ألغيت من قبل حكومة البحرين عند رحيل الدواسر.

مع نهاية عام ١٩٢٦ كان هناك إلحاح مستمر من قبل الدواسر للعودة إلى البحرين بعد أن سئموا العيش في الجزيرة تحت حكم ابن سعود. فاقترح المقيم السياسي في الخليج، اللفتنانت كولونيل اف.بي بريدو شروطاً جديدة لعودتهم، وطرحها في لقاء تم بينه وبين ثلاثة منهم جاؤوا إلى البحرين لمقابلة الشيخ حمد والمقيم السياسي الذي كان في زيارة للبحرين في سبتمبر ١٩٢٦ . كان الأفراد الثلاثة هم عبد اللطيف بن ابراهيم. وعيسى بن سعد وأحمد بن عبد الله بن حسن وطرحوا على المقيم رغبة الدواسر في العودة بعد أن أصبح من الصعب عليهم العيش في القطيف. فكانت شروط المقيم كالتالي:[١٦]

١ ـ عدم الشعور بالاستقلال والبقاء تحت حكومة حاكم البحرين.

٢ ـ دفع الضرائب نفسها التي يدفعها المزارعون والتجار.

٣ ـ الخضوع لأحكام المحكمة في المنامة والمحرق.

٤ ـ القبول بوجود مركز للشرطة في البديع التي كانت مسكنهم.

٥ ـ يقوم الحاكم بتعيين رئيس القبيلة وله الحق في تغييره.

٦ ـ حماية الغواصين الشيعة والعبيد الذين يخدمون عندهم.

وقد وافقت الحكومة البريطانية على تلك الشروط في رسالة من نائب وزير الخارجية حكومة الهند للمقيم السياسي في ٢٦ ـ ١ ـ ١٩٢٧[١٧].

ومنذ ذلك الوقت بدأت الأجواء تتهيأ لرجوع الدواسر. وبعد تعيين اللفتانت كولونيل ال.بي.اج هوارث مقيماً سياسياً عام ١٩٢٦ . كانت وجهة النظر السائدة في المقيمية ببوشهر هي عدم الوقوف بوجه ما يريده الشيخ حمد الذي أصبح يشعر بعدم ارتياح لاستمرار غياب الدواسر عن البحرين. فاقترح هوارث على حكومة الهند مراجعة الموقف باتجاه السماح للدواسر بالرجوع لتقوية موقف الشيخ حمد، فقال في رسالته لوزير الخارجية بحكومة الهند بتاريخ ٢٧ ـ ٣ ـ ١٩٢٧:

"ولابد من الالتفات إلى أن آل خليفة عائلة سنية تحكم مواطنين شيعة، ولا يرغبون في اضعاف أنفسهم باقصاء (جهة تشكل) سنداً سنياً قوياً." وأضاف قائلاً:

"ليس هناك ضرورة لجعل مسؤولية ابقائهم (الدواسر) في الخارج، على عكس رغبة الحاكم الواضحة تقع علينا طالما كان ممكناً السماح للقبيلة بالعودة بشرط أن يرجعوا كأفراد عاديين في المجتمع طبقاً للقوانين والأحكام المطبقة على

غيرهم، بدون ميزات خاصة"

وكان لوجهة نظر المقيم التي نقلها الشيخ حمد لزعماء الدواسر وقع حسن على نفوسهم، فراحوا يتناقلون أخبار عودتهم المزمعة بسرعة وعلى كل المستويات.

وأهم ما حصلوا عليه من تنازلات هو استرجاع ممتلكاتهم ومن ضمنها المزارع والدواليب والمنازل في البديع والمنامة. بموافقة الحكومة البريطانية بشرط التزامهم بقوانين البلاد [١٨] واسترجعوا طبقاً لذلك الاتفاق المنازل التي بيعت بعد دفع تعويضات للمشترين تناسب أتعابهم على اصلاح المنازل، كما أعيدت لهم كل مزارعهم التي قامت الحكومة بتأجيرها خلال غيابهم لمدة ثلاث سنوات من البحرين وكلف ذلك الحكومة ٤٠ ٠٠٠ روبية.

وأصروا على استرجاع المبالغ التي حصلت عليها الحكومة من جراء ايجار مزارعهم، ويبدو أن الشيخ حمد وافق على ذلك، رغم معرفتهم بادئ الأمر أن خروجهم من البحرين غير مقبول وأن عقاب ذلك مصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وهذا يعني أن تغير الأمور بعد ثلاث سنوات لا ينسحب على تلك المدخولات التي حصلت عليها الحكومة من تأجير أراضي ومزارع الدواسر. فالقبول بدفع كل شيء للدواسر ينطوي على الاعتراف بأن ما قامت به الحكومة عام ١٩٢٣ كان خطأ. وهنا بدأ المستشار تشارلز بلجريف يدخل المسرح السياسي بعد تعيينه قبل أشهر مستشاراً مالياً لحكومة البحرين. وكان معارضاً لارجاع عائدات ايجارات مزارع الدواسر[١٩] واقترح المعتمد بناء على رسالة بلجريف عدم التنازل لمطالب الدواسر الذين كانوا يعلمون جيداً مغبة عملهم عام ١٩٢٣ واقترح دفع ثلث المبالغ التي حصلت عليها الحكومة من تأجير ممتلكات الدواسر[٢٠].

وجاء رد المقيم السياسي في رسالة إلى المعتمد بتاريخ ٩ ـ ٥ ـ ١٩٢٧ بعدم الموافقة على الاعتراف بحق الدواسر في ايجارات عقاراتهم لأن ذلك يعني قسوة أحكام الحكومة، ولكنه اقترح أن يكون المبلغ الذي اقترحه المعتمد (ثلث واردات العقارات) مبادرة حسنة من الحكومة لمساعدة الدواسر على الاستقرار من جديد في البلد بعد أن عفت عنهم لما بدر منهم بمغادرة البلاد بادئ الأمر، كما طلب المقيم عدم اجبار أي غواص على الرجوع للدواسر إذا كانت الديون المترتبة على الغواصين قبل رحيل الدواسر ما تزال قائمة، فقد قررت الحكومة آنذاك الغاء تلك الديون عن الغواصين ولا يمكن ارجاعها مرة أخرى.

وهكذا رجع الدواسر إلى البحرين بعد ثلاث سنوات من خروجهم ضمن حلول

وسط، واطمأن الحاكم، الشيخ حمد بوجود جار قوي يستند إليه فيما لو نشبت أزمة بينه وبين البحارنة، على أساس أن الدواسر يشكلون قوة اجتماعية وسياسية وعسكرية احتياطية.

نظام الغوص

كانت مهنة الغوص على اللؤلؤ المهنة الرئيسية في البلاد منذ غابر الأزمان، ولم تتراجع أهميتها إلا بعد اكتشاف النفط في الثلاثينات، ومع ذلك بقيت كمهنة حيوية حتى مطلع الستينات حيث اختفت تماماً وكانت عائدات اللؤلؤ تشكل جانباً كبيراً من الدخل القومي العام، وكان لها نظامها وقوانينها الخاصة، وقد شهد قطاع الغوص تطورات كثيرة سواء على مستوى العلاقات بين أفراد المهنة أم على مستوى أساليب الغوص. ولكونها المهنة الرئيسية في البلاد، فإنه لم يكن بعيداً عن التصور حدوث مشاكل كثيرة واضطرابات بين الحين والآخر. ونريد في هذا الفصل التحدث عن حادثتين مهمتين حدثتا في قطاع الغوص على اللؤلؤ، أحدهما في ديسمبر ١٩٢٦ - يناير ١٩٢٧ والأخرى عام ١٩٣٢ ، ولكن قبل الخوض في ما حدث في هاتين الحادثتين يجدر بنا استعراض مهنة الغوص والعلاقات بين كافة العاملين فيها.

كانت تجارة اللؤلؤ في مطلع القرن تمثل عصب الحياة في منطقة الخليج. ولعل من عجائب القدر أن يكون لتجارة اللؤلؤ دور مشابه وربما أهم من دور الانتاج النفطي حالياً من حيث اعتماد اقتصاد هذه البلدان على تلك التجارة التي تشمل صيد اللؤلؤ من جوف البحر ثم المتاجرة به. ويصف لوريمر أهمية هذه التجارة في مطلع القرن بقوله:

"لو توقف انتاج اللؤلؤ، لانهارت التجارة في الكويت، ولانخفضت في البحرين إلى خمس ما هي عليه الآن حسب التقديرات، ولتوقفت موانئ عمان والساحل المتصالح (عن الحركة) تماماً". وهذا الوضع شبيه بالوضع الحالي في دول الخليج حيث أن توقف انتاج النفط وتصديره سيؤدي بالتأكيد إلى انهيار اقتصادات هذه الدول.

وبسبب الأهمية الكبرى لصيد اللؤلؤ فقد طمعت الشركات الأجنبية فيه وحاولت على مدى نصف قرن تقريباً الحصول على امتيازات خاصة للعمل في هذا القطاع ولكنها فشلت في ذلك. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر بدأت أطماع الشركات الاوروبية في مغاصات الخليج تظهر للعيان. وحدثت محاولات عديدة للحصول على امتيازات خاصة لصيد اللؤلؤ في هذه المنطقة ولكنها باءت جميعاً

بالفشل بسبب اصرار المواطنين على رفض أي تدخل أجنبي في مغاصتهم.

ففي عام ١٨٦٣ جاءت باخرة بريطانية إلى أماكن الغوص وعلى ظهرها غواصون مدربون وأجهزة علمية للمساعدة في استخراج اللؤلؤ ولكن احتجاجات الغواصين وتجار اللؤلؤ المحليين ضد وجود السفينة اضطر المقيم السياسي البريطاني لاصدار تعليمات للسفينة بمغادرة المنطقة. وفي عامي ١٨٧٤ و ١٨٩٠ وجدت الحكومة البريطانية، تحت نصيحة حكومة الهند، نفسها مضطرة لرفض طلبات عدد من الشركات البريطانية للحصول على امتيازات لصيد اللؤلؤ في الخليج.

وفي عام ١٨٩٩ طلبت الحكومة البريطانية من مشير الدولة في طهران إلغاء عقد مع شركتين اوروبيتين أعطاهما بموجبه حق صيد اللؤلؤ في الخليج على أساس أن مثل هذا العقد يتضارب مع التزامات الحكومة البريطانية تجاه امارات الخليج. وفي عام ١٩٠٢ رفض المسؤولون البريطانيون في الخليج الموافقة على الترخيص لمواطن بريطاني - هندي للقيام بمشروع لصيد اللؤلؤ في مياه أبو ظبي. وفي عام ١٩٠٣ جاء تاجران فرنسيان إلى البحرين في محاولة منهما للحصول على ترخيص لصيد اللؤلؤ في مغاصات البحرين، ولكن الشيخ عيسى بن علي رفض ذلك بعد استشارة المعتمد السياسي وكان لمواقف الغواصين المحليين دورها في كبح جماح الشركات الأجنبية التي حاولت امتصاص خيرات المنطقة بالمشاركة في الغوص وهذه المواقف هي التي حفظت مهنة الغوص، رغم مشاكلها، وجعلت السيطرة عليها بأيدي أبناء المنطقة. واستمرت هذه المهنة قائمة حتى ظهور النفط في البحرين عام ١٩٣٢ ، ودخول اليابان سوق اللؤلؤ بانتاجها المخصب، وبعدها بدأت المهنة في التراجع تدريجياً حتى تلاشت في نهاية الخمسينات.

ويبدو أن التركيب الجيولوجي لقاع الخليج والحرارة المرتفعة فيه بالاضافة إلى ضحالة المياه فيه، من العوامل التي تؤدي إلى تكون المحار أو ما يسمى "أم اللؤلؤ" وتنتشر مغاصات اللؤلؤ في مواقع كثيرة في مياه الخليج وخصوصاً القريبة من الساحل العربي. ويمكن تقسيم الأفراد العاملين في مهنة اللؤلؤ إلى صنفين: الممولين والمشتغلين. فالصنف الأول يوفر الأموال اللازمة لاعاشة المشتغلين عندما يذهبون إلى البحر ويتركون عوائلهم خلفهم، بينما يعمل الصنف الثاني لتوفير الدخل اللازم لتسديد القروض المقدمة من الممولين وتحقيق أرباح أخرى. ويسمى الممول بـ "المسقم" أو "التاجر" وهو الذي يدفع الأموال للنوخذة (صاحب سفينة صيد اللؤلؤ) وقد تكون لديه الأموال اللازمة وقد يقترض هذه الأموال بفوائد تتراوح من ١٠ -

٢٥٪، وكما هو معروف فإن العملية كلها تسمى "الغوص" ويسمى المشتغلون فيها عموماً بـ "الغواويص" ومفردها "غواص".

ويعتبر طاقم سفينة الغوص وحدة متكاملة يقوم كل جزء منها بمهمة محددة، ويكون محورها النواخذا أو الكابتن الذي يتمتع بالصلاحيات والسلطات والمسؤوليات بكاملها، وفي ٧٠ ـ ٨٠٪ من الحالات يكون النوخذا هو الذي يملك قارب الغوص، وفي حالات أخرى يكون مستأجراً للقارب وربما مستأجراً عند المالك الحقيقي للقارب.

ويلي النوخذا في درجة الأهمية الغاصة (مفردها غيص) ثم السيوب (مفردها سيب) وهو الشخص الذي يسحب الغيص من الماء في الوقت المناسب. وهناك شخص آخر يسمى "الرضيف" يساعد السيب في مهمته، وربما يكون هناك "وليد" ليقوم بصيد السمك ويعد القهوة والدخان وبعض الأعمال الخفيفة الأخرى.

ويتراوح عدد طاقم السفينة ما بين ١٠ ـ ٤٠ شخصاً والمعدل ١٦ شخصاً، ويكون عدد الغاصة أقل من عدد السيوب لتقليل الخسارة المادية، أي أنه فيما لو كان عدد السيوب أقل لأصبح بعض الغاصة غير قادرين على العمل لعدم وجود السيوب الذين يجرونهم من الماء،وبالتالي فإن الخسارة الناتجة عن عدم قدرة الغاصة على الغوص أكبر من الخسارة الناتجة عن استئجار سيب أو سيبين أكثر من عدد الغاصة.

النظام المالي للغوص

بعد العودة من الغوص، يقوم النوخذة عادة بتسليم ما جمع من لؤلؤ للمسقم، أو التاجر، وهو الشخص الذي دفع أموالاً سلفاً لطاقم سفينة الصيد، بتخفيضات من ١٥ ـ ٢٠٪ من سعر السوق، وهذا يعني أن المسقم قد حصل على فائدة بهذه النسبة في مقابل المال الذي دفعه سلفاً.ويقسم المال الذي دفعه المسقم على طاقم السفينة، النوخذة والغاصة والسيوب وبقية أفراد السفينة حسب نظام يعتمد على حصص وأسهم متفق عليها بشكل عام.

فمالك السفينة (النوخذة) يحصل على خمس الفوائد الكلية بعد خصم كل المصاريف الأخرى

والغيص يحصل على ثلاثة أسهم

والسيب يحصل على سهمين

والرديف يحصل على سهم واحد

والوليد وغيره يدفع لهم الغاصة والسيوب والنوخذة من حصصهم.

ورغم أن هذا التقسيم يبدو منطقياً ومفهوماً إلا أنه لا يمثل القضية كلها، فالعائدات المذكورة هنا لا تتوفر إلا بعد العودة من موسم الغوص وبالتالي فإن عوائل الغواصين لا تستطيع أن تنتظر عودتهم بل لابد لها من الحصول على ما تحتاجه من مال قبل بدء موسم الغوص، وهنا تصبح المشكلة عويصة، لأنها تعتمد مبدأ تقديم القروض للغواصين وهذا ما يجعلهم مدانين بشكل مستمر وقد لا يستطيعون تسديد ديونهم كاملة خصوصاً إذا لم يكن موسم الغوص مربحاً. هذه واحدة من المجالات التي استدعت اجراء اصلاحات في العشرينات.

فالنوخذة يقدم دفوعات سلفاً للغواصين. وقبل العشرينات كان النواخذة يتعمدون تقديم السلفة العالية لكي يضمنوا بقاء الغواصين والسيوب معهم لأن تلك السلفة بمثابة الرهن. وبعد تكرر المشاكل والشكاوي سعت الحكومة لتنظيم الدفوعات المتقدمة لكي تخفف أعباء الغواصين وديونهم. وقامت سياسات الحكومة بعد ادخال الاصلاحات عام ١٩٢٣ على أساس تخفيض المبالغ المسموح للنواخذة بتقديمها للغواصين كسلفة مدفوعة مقدماً، وفي كل عام كانت الحكومة، بتوجيه من المعتمد السياسي، تخفض المبلغ المسموح بتقديمه سلفة خصوصاً وإن الفائدة التي يتقاضاها النواخذة على قروضهم للغواصين مرتفعة جداً وقد يحدث أن يبقى بعض الغواصين مداناً للنوخذة طوال حياته بحيث يصبح مستحيلاً عليه التخلص من قيود الديون وأعبائها فيعيش كالعبد المرتهن لدى سيده.

وهنا يمكن تقسيم دفوعات النوخذة للغواصين إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ التسقام: وهو مبلغ يدفع في نهاية موسم الغوص (بعد حوالي شهرين من انتهاء الموسم الأساسي) وبعد أن يتم تصفية الحسابات بشكل كامل، ويقصد منها توفير المال للغواصين في فترة عدم العمل.

٢ ـ السلف: وهو مبلغ يدفع للغواصين في بداية موسم الغوص لتوفير امكانات المعاش لعائلة الغواص خلال موسم الغوص ولتسهيل مهمة الغواص في شراء مؤونة أهله وعدة غوصه.

٣ ـ الخرجية: مبلغ يدفع خلال موسم الغوص لمساعدة الغواص على شراء ما يحتاجه (وهو مبلغ بسيط).

وكما ذكرنا فإنه بعد ادخال الاصلاحات في العشرينات جرت بعض التعديلات على المبالغ المقدمة سلفاً للغواصين من قبل النواخذة، وحددت هذه المبالغ بشكل ثابت، واستهدفت هذه الاصلاحات تخفيض ديون الغواصين تدريجياً.

وهذه الاصلاحات أدت لحدوث بعض المشاكل التي كانت تعكس صعوبة وضع الغواصين من جهة وعدم استيعاب الحكومة للمشكلة الأساسية من جهة أخرى. صحيح أن استهداف رفع الغبن عن الغواصين سياسة جيدة، إلا أن تخفيض الدفوعات المقدمة مع عدم توفير البدائل لسد حاجة الغواصين لم تكن إلا تمهيداً لاحتجاجات واسعة في أوساط الغواصين كما حدث في ديسمبر ١٩٢٦ .

يقول الميجر ديلي في رسالته للمقيم بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٦: "إن الدولة تهدف حالياً للالغاء التدريجي للنظام الذي يعمل على ابقاء الغواصين في حالة دين دائمة

ومن الخطوات التي اتخذتها الحكومة تخفيض مقدار التسقام والسلف الذي يدفعه النوخذة للغواصين. وكمثال على ذلك مايلي:

١ ـ عام ١٣٤٢ هـ: الغيص ١٩٠ روبية

السيب ١٤٥ روبية

٢ ـ عام ١٣٤٣ هـ: الغيص ١٠٠ روبية

السيب ٧٥ روبية

٣ ـ عام ١٣٤٤ هـ: للغيص والسيب يكون مقدار السلف ٦٠ روبية أما التسقام فيكون:

الغيص ١٠٠ روبية

السيب ٨٠ روبية

في العام التالي حدد التسقام بـ ٨٠ روبية للغيص و ٦٠ روبية للسيب. وكان ذلك بمثابة الشرارة التي أشعلت الحريق. وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٢٦ ذهب حوالي ٢٠٠ شخصاً من الغواصين إلى الصخير حيث كان الشيخ حمد يصطاد الطيور بصقوره مطالبين بزيادة التسقام. فوعدهم الشيخ حمد بأن يدرس الموضوع ووفر لهم مبيتاً تلك الليلة. ولكن لم يحدث شيء في اليوم التالي.

في اليوم الثالث ذهب الشيخ حمد والشيخ عبد الله للمعتمد يستشيرانه في الموضوع وما إذا كان يرى أن مبلغ التسقام الجديد قليل فأجابهم بأنه يرى من الأفضل رفع المبالغ فوافقا على رفعه إلى ١٠٠ روبية للغيص و ٨٠ روبية للسيب، أي

ارجاعه إلى مستوى العام السابق. كما اقترح المعتمد أن تقدم كميات من الرز للأشخاص الذين يجب عليهم دفع كل حصتهم من التسقام لتسديد الديون السابقة. فرد الشيخان بأنهما سوف يستشيران النواخذة حول هذا الموضوع.

في اليوم التالي ذهب حمد وبلجريف إلى مبنى الجمرك لاداء بعض المهمات. عندما وصلا هناك وجدا الغواصين المائتين هناك مجتمعين ينتظرون الجواب، ولكن الشيخ حمد رفض التحدث معهم وبعث شخصاً آخر ليقوم بذلك، لأنه كان يخشى أن يتأخر عن الذهاب إلى صخير لمتابعة صيد الطيور، فحدث ما كان متوقعاً. إذ شعر الغواصون اهانة من موقف الشيخ حمد فتوجهوا إلى سوق المنامة وقاموا بمظاهرة كبيرة لم تخلُ من العنف ورفعوا الشعارات العديدة وعبروا عن استيائهم بأشد الصور. وبعدها ركبوا سفنهم ورجع معظمهم إلى المحرق ولكن لحقهم البريطاني روبنسون ومعه عدد من الشرطة، وطاردتهم شرطة بارك حتى ذهبوا إلى بيوتهم وهنا بدأ تقييم الموقف من الغواصين الذين اتهمتهم السلطات البريطانية بأنهم مثل الأطفال بدلاً من أن يتصدوا لمناقشة القضية الأساس التي دفعت بهم للتظاهر. ويعزو المعتمد انفجار الوضع لتصرف الشيخ حمد عندما ذهب إلى مبنى الجمارك ووجد الغواصين هناك، فبدلاً من أن يتحدث إليهم أعرض عنهم وذهب ليمارس هوايته في الصخير. ويصف المعتمد ولع حمد بالصيد في رسالة إلى المقيم في ٩ - ١ - ١٩٢٧ بقوله "إن الشيخ حمد يعتبر أن قطع أهم عمل في الحياة (صيد الحباري) بمجيئه إلى المحرق لحل مشاكل البلاد كان تنازلاً كبيراً" "وذلك عندما طلب منه مناقشة مسألة الغواصين. كانت تلك الحادثة ذات أهمية خاصة دفعت المعتمد السياسي للعمل على اعادة محكمة سليفة الغوص وهي الجهة التي كانت توكل إليها المسائل المتعلقة بالغوص على أن يعاد النظر في الأفراد الذين يعملون فيها لكي لا تنحاز ضد الغواصين وإلى جانب النواخذة وكان النواخذة يشكلون طبقة اجتماعية متميزة خلال تاريخ الغوص ولم يكن مقبولاً أن تستمر العادات والتقاليد الموروثة وخصوصاً بعد ادخال الاصلاحات التي كان يفترض فيها أن تكون خطوات على طريق المساواة بين المواطنين. فكانت اضطرابات الغواصين في نهاية ١٩٢٦ نقطة تحول مهمة في الموقف الشعبي من القضايا ذات العلاقة المباشرة بحياة الناس. كما كانت بمثابة الجرس الذي قرع أسماع السلطة البريطانية التي كانت تظهر الحرص على ايجاد قدر من المساواة بين المواطنين ومنع تمادي البعض في الاجحاف والظلم تجاه الآخرين.

وقد شهدت السنوات التالية جنوحاً نحو تثبيت اصلاحات ادارية وقضائية

أعطت للادارة في البحرين صورة جديدة تختلف عن صورة الحكم الذي كان يمارسه عيسى بن علي ومع القبائل المستفيدة من غياب أبسط مبادئ الانصاف. ومع ذلك فإن الدرس لم يستوعب تماماً حيث سنرى في ما بعد سيادة عقلية القمع والحكم الفردي التي كان شخص مثل عبد الله بن عيسى يتمتع بها، إذ سنرى كيف قمعت حركة الغواصين مرة أخرى عام ١٩٣٢ بعد أن قتل عدد منهم خلال تظاهرة سلمية من أجل مطالب بسيطة وعادلة.

انتفاضة البحارنة فبراير ١٩٢٢

حدثت في شهر فبراير عام ١٩٢٢ حادثة كانت بمثابة شرارة أشعلت حريقاً كبيراً لم يكن الحاكم يتوقعه. فبينما كان أحد الفداوية (وهم عبارة عن فرق ارهابية يستعملها أفراد آل خليفة لبث الرعب في قلوب الناس) يقتاد مواطناً بحرانياً من احدى القرى كان تحت الاعتقال في المنامة، قامت مجموعة من المواطنين بمهاجمة الفداوي وتمكنت من تخليص المواطن. وباعتراف المعتمد السياسي فإن اعتقال ذلك المواطن كان بدون سبب، وأنه تعرض أيضاً لضرب شديد. أدت هذه الحادثة إلى اضراب عام في سوق المنامة وبقي المواطنون في بيوتهم بينما تظاهر البعض ضد التعسف السلطوي، بعثت هذه الحادثة قشعريرة شديدة في أوصال حكومة الشيخ عيسى بن علي الذي لجأ إلى المعتمد يستشيره فيما يفعل، وقد أصابه الذعر بعد أن كان يتجاهل الانذارات المتعددة بأن انفجاراً ما سوف يحدث ضده[٢١].

أشار المعتمد على الشيخ حمد بأن يتحدث مباشرة إلى مواطنيه، وحذره من خطورة الاقدام على عمل يتسم بالعنف وتصعيد الموقف. وكانت النتيجة أن قام عبد العزيز القصيبي ويوسف كانو ومحمد شريف باصطحاب وفد من البحارنة لمقابلة الشيوخ.

وخلال الاجتماع قدم البحارنة عدداً من المطالب التي حاول الشيخ تغيير بعضها لكي لا يظهر بمظهر المتنازل تحت الضغط، وبعد يومين من تقديم المطالب وبعد اجتماع العائلة الخليفية، تمت الموافقة على معظمها في ما عدا مطلب واحد يتعلق بالضريبة الدينية المفروضة على الشيعة[٢٢].

أما المطالب التي قدمها الوفد فكانت كالتالي:

١ ـ ليس لأحد سوى الحاكم وابنه الشيخ حمد الحق في النظر في القضايا (في المحكمة) أو في معاقبة الناس بأي شكل من الأشكال.

٢ ـ القضايا التي لا يستطيع الشيخ حمد البت فيها بما يرضي الطرفين يجب أن يرفعها بنفسه إلى المحكمة الشرعية أو المجلس العرفي أو مجلس السليفة (المتعلق بالغوص) حسب نوع القضية.

٣ ـ عدم سحب أي انسان إلى محكمة الشيخ بدون علم مسبق، ويجب توجيه (احضارية) له من قبل الشيخ حمد.

٤ ـ يجب أن تكون الوثائق المتعلقة بتأجير المزارع التابعة للعائلة الحاكمة للمواطنين تكون من نسختين، نسخة لكل طرف، وأن يشهد عليها شهود مستقلون. ويجب عدم فرض شروط أخرى عدا ما هو موجود في الوثيقة.

٥ ـ يجب القيام بخطوات لمنع جمال الشيخ من الدخول والرعي في مزارع الناس.

٦ ـ يجب ايقاف عمل "السخرة" أي العمل المفروض على البحارنة دون مقابل أو اقتياد الحمير.

٧ ـ يجب ايقاف العادة المتبعة بترك قطعان الماشية عند الخبازين لترعى وتأكل مجاناً.

٨ ـ الاعتناء بالسجون (من الناحية الصحية والانسانية).

وكما ذكرنا فقد وافق الشيخ على هذه المطالب من حيث المبدأ على أن امكان تنفيذها كان موضع شك حتى لدى المعتمد نفسه.

تلى ذلك فترة من الاتصالات الداخلية في ما بين أفراد العائلة الخليفية ورؤساء القبائل الذين فوجئوا بالتطورات الأخيرة، لأنها كما يبدو كانت بداية لنهاية عهد مليء بالظلم والأجحاف بالبحارنة. وكان الإنذار الذي وجهه المقيم السياسي للحاكم وابنه الشيخ عبد الله خلال زيارته في شهر مارس من ذلك العام ذا أثر كبير في وضع حد للاستهتار الذي كان يمارسه الشيخ عبد الله. فمنذ شهر فبراير أبدى عبد الله استعداداً للكف عما كان يقوم به ضد الناس، وبدأ متعاوناً مع أخيه الشيخ حمد، الذي كان قد عين ولياً للعهد وبقي عمه الشيخ خالد وأولاده الذين استمروا في جمع الضرائب من البحارنة في منطقة جد حفص.

ويلخص المعتمد السياسي، الميجر ديلي الوضع السياسي والاجتماعي بعد انتفاضة البحارنة في تقرير رفعه للمقيم في ١١ ابريل قال فيه[٢٣]:

"منذ زيارتك للبحرين الشهر الماضي، فقد حدث تغير كبير في موقف الشيوخ من المعتمدية. فقد طلبوا نصيحتي في قضايا عديدة. وأبدوا رغبة تبدو

صادقة في ادخال بعض الاصلاحات. وقد أخبرني بعض من لهم معرفة قريبة بمواقفهم في السابق، بأن هذا التوجه غير معهود منهم، ومن خلال سجلات المعتمدية يبدو ذلك صحيحاً.

منذ مدة طويلة كنت أحظى بثقة الشيخ حمد، ولكن مؤخراً أصبح هو والشيخ عبد الله (الذي يبدو قد صحح أساليبه) يطلبان نصيحتي وشرحا لي الصعوبات التي تواجه موقف الشيخ عيسى التي سببها الحكم المنحرف سابقاً، باعترافهما،وقد اضطرت بعد الحوادث الأخيرة لأن يلحظا بأن مثل ذلك الحكم الاستبدادي كما مارساه في السابق لابد وأن ينتهي بانتشار الأفكار الديمقراطية. وقد أخبرتك عن الاضطرابات التي حصلت من قبل الشيعة الذين هم السكان الأصليون بشكل كامل. ونتيجة للظلم، فقد أصبحوا أكثر مقاومة، وأن الانذار الذي وجهته للحاكم بأنه يجب أن لا يتوقع أي مساعدة في حالة الاضطرابات لم يكن بدون أثر عليه. لقد حاول الشيخ حمد وعبد الله أن يسكتا البحارنة ولكن مع الأسف فإن أفراد العائلة الأقل مرتبة والشيخ خالد استمروا في أعمال الظلم. وما تزال مجموعات من البحارنة تأتي إلى المعتمدية بشكواها وأحياناً ترفض المغادرة وتفضل قضاء الليلة في المبنى. وهذه الأوضاع لا تخلو من مصاعب. وفي قضية حدثت مؤخراً ارتكب أحد أبناء الشيخ خالد عملاً من أعمال الظلم تسبب في مجيء حوالي ١٥٠٠ شخص إلى المعتمدية. ورفضوا مغادرة المكان وتقديم قضيتهم للحاكم حسب اقتراحي وحيث أن أعدادهم كانت تتصاعد بسبب مجيء المزيد من الناس، فقد أرسلت لكل من الشيخ عبد الله والشيخ حمد ليأتيا كي يمكن التوصل إلى حل معين.

قابل الشيخان وفداً من المتجمهرين، وتعهدا بأمر الشيخ خالد بالامتناع عن التدخل في حريات الناس وتأجيل جمع الضرائب حتى صدور أوامر جديدة، واقترحا كذلك سلسلة من المناقشات طلب مني ابداء نصيحتي بشأنها، وذكرا لي بأنهم (الشيوخ) يرغبون في ادخال اصلاحات ويرغبون في استبدال الضرائب القاسية التي كانت متبعة حتى ذلك الوقت بضرائب معقولة وعادلة. وعلمت بأنه اضافة للجمارك، فإن دخل الشيخ كان يأتي من المجالات التالية:

١ ـ ضريبة مزارع النخيل، كانت تجمع بعشوائية حسب ذوق الشيخ الذي

تقع المزرعة في منطقة سيطرته. وبشكل عام كانت تجمع من الشيعة فقط.

٢ ـ الرقابية: تعني "ضريبة الرقبة" وهي مفروضة على الذكور بمعدلات مختلفة في المناطق المختلفة. وكانت تجمع من الشيعة فقط وهي مجحفة بهم.

٣ ـ ضريبة السمك: مفروضة على الشيعة فقط بمعدلات مختلفة.

٤ ـ ضريبة خاصة بالشيعة خلال شهر المحرم.

٥ ـ ضرائب متنوعة تجمع من الشيعة فقط.

٦ ـ ضريبة اللؤلؤ: كانت في الأصل تجمع من كل قوارب اللؤلؤ التي كانت مملوكة للسنة بشكل أساسي. وفي السنوات الأخيرة امتنع عدد كبير من ملاك القوارب من الدفع. وهناك ضرائب مماثلة تجمع من قبل حكام الكويت وقطر... إلخ وهي حق معترف به للشيخ.

وطلب مني ابداء رأيي حول الطريقة التي يجب أن تتم بها الضرائب مستقبلاً. وبعد مناقشات عديدة واستمزاج للآراء المحلية طرح النظام التالي كنظام عملي لذلك:

١ ـ ضريبة النخيل تجمع بمعدل ١٠/١ من المزارع التي تروى بالسواقي و ٢٠/١ من المزارع التي تروى بالدلو على أن تجمع بانتظام. وهذه الضريبة مسموح بها حسب القانون الشرعي.

٢ ـ ضريبة السمك تجمع بمعدل ١٠/١ من السمك المصطاد في الحضور و ٢٠/١ من السمك المصطاد بوسائل أخرى.

٣ ـ إلغاء ضريبة "الرقابية" وكل الضرائب الأخرى عن الشيعة، واستبدالها بضريبة خفيفة جداً على المنازل خارج المنامة والمحرق حيث تدفع ضرائب البلدية. وتجمع هذه الضرائب بدون تمييز ديني. ولا يتسع التقرير لمناقشة تفاصيلها.

٤ ـ الاستمرار في جمع ضريبة اللؤلؤ بدون تمييز.

إن هذه الطريقة ستكون مقبولة من قبل الشيعة، ولكن القبائل السنية قد لا تقبل بذلك لأنه سمح لهم باعتبار أنفسهم خارج اطار الضرائب...

إذا حاول أن الشيخ ادخال الشكل المقترح للضرائب، فإن من المتوقع أن

يعترض السنة وفي هذه الحالة فإن البحارنة سوف يعترضون أيضاً، وبالتالي لن يكون ممكناً جمع أي ضرائب. وللتغلب على ذلك، فقد اقترح علي، ووافقت على ذلك بأن يعلن عن ذلك لرؤساء السنة والشيعة وأن المشروع قد اقترح بمعرفتك وحظي بموافقتك. وربما يقبل حينئذ بدون أية صعوبة، وقد يحتاج الأمر إلى الاعلان عن أن الحاكم سوف يساعد إذا اقتضى الأمر. واقترح الشيخ عبد الله بأن ذلك يمكن تحقيقه بأن يعلن الحاكم للناس في اجتماع عام تكون "أنت حاضراً فيه"، وتستطيع أن تعلن خلاله عن موافقة الحكومة على اصلاحات.

هذه الاقتراحات لم ترضِ رؤساء القبائل الذين انتفعوا من حالة التسيب التي كانت قائمة في البلاد. ورغم ما قيل عن استعداد الشيخ عبد الله للتعاون مع أخيه الشيخ حمد وامتناعه عن ممارسة الظلم ضد البحارنة، فإن خوفاً حقيقياً كان مهيمناً على المعتمد السياسي الذي يشكك في حقيقة نوايا عبد الله، ولذلك فقد شرع في البحث عن وسيلة يضمن بها التزام عبد الله بسلوكه الجديد خلال الفترة المقبلة التي كان يتم الاستعداد لها لتكون مرحلة جديدة يتحقق فيها نوع من التوازن بين كافة فئات الشعب لكي لا تتحول حالة التباين في مستويات الحياة بين البحارنة وغيرهم إلى حالة جماهيرية تعصف بالنظام وتضع الانجليز في وضع محرج. ومن الوسائل التي فكر فيها الميجر ديلي اغراء عبد الله بالمال وذلك باقناع حمد بتوفير علاوات سخية له من ميزانية البلاد لتخفف عنه وقع انخفاض العائدات الضريبية التي توقفت مؤخراً بسبب انتفاضة البحارنة. وفي هذا الصدد كتب الميجر ديلي إلى المقيم في ٢٧ - ٧ - ١٩٢٢ مايلي:[٢٤]

"لقد حاولت وضع خطة للتأثير عليه (الشيخ عبد الله) لتغيير أساليبه ومساعدة ادارة أخيه بدلاً من تعطيلها. وقد عرفت بأنه غير مطمئن إلى وضعه المالي بعد وفاة الشيخ عيسى وإنه خائف من الشيخ حمد الذي لديه كل الأسباب للحقد عليه، بأن يوقف عنه الدعم المالي. وبدون أن يكون لي دور مباشر، استطعت أن أرتب طريقة يقترح من خلالها للشيخ حمد بأنه في مقابل مساعدته وبشرط استمرار دعمه، فإن من الأفضل أن يقدم للشيخ عبد الله علاوة مغرية من مدخولات الجزر بعد وفاة الشيخ عيسى".

ويبدو أن حمد استحسن الفكرة وقام بتنفيذها. كما وافق المقيم على الفكرة وقال بأنها أسلم الوسائل في الوقت الراهن[٢٥]. وواضح من هذا التوجه أن ما كان

يهم الحكومة البريطانية هو حماية الأجانب الذين يشكل رعاياها جزء كبيراً منهم، وكذلك حماية الموقع البريطاني في البلاد. أما وضع البحارنة الذي كان يزداد سوءاً بمرور الوقت فلم يكن من بين العوامل التي تستدعي قيامها بعمل ما في البحرين هذا مع علم حكومة الهند بضلوع أفراد من عائلة الشيخ عيسى بن علي الحاكم وخصوصاً ابنه عبد الله في عمليات النهب والقتل والسرقة والابتزاز، بل وحتى أعمال العنف السياسي التي كان منها الاعتداء على مركز الشرطة الذي تمت الاشارة إليه. وكل ما قامت به حكومة الهند هو الطلب من المقيم السياسي التوجه إلى البحرين لممارسة شيء من الضغط على الشيخ عيسى بن علي وتحذيره من مغبة سياساته وخطرها على حكمه، وأنه في حالة انفجار الوضع فإن حكومة الهند سوف تجد من الصعوبة استمرارها في توفير الدعم غير المحدود لحكومته.

كانت حادثة الاعتداء على مركز الشرطة كافية لوضع نهاية لممارسات عبد الله بن عيسى بشكل كامل. ولكن رغم أن تلك الحادثة دفعت المعتمدية لتوجيه الاتهام المباشر لعبد الله الذي اعترف بذلك، إلا أنه وجد المجال مفتوحاً أمامه مرة أخرى للبدء في سياساته وتصرفاته القديمة، وكأن شيئاً ما لم يحدث [٢٦].

في ٧ مارس ١٩٢٢ ، قام المقيم السياسي بزيارة البحرين لانذار الحاكم من مغبة استمرار الوضع على ما هو عليه، وتمت الزيارة في الباخرة "لورنس" وصحبتها المدمرة "سايكلمان"، وتم توجيه انذار شديد لعبد الله بأنه سوف يعاقب إذا ما استمر في ألاعيبه. وسبق ذلك قيام البحارنة باحتجاج شديد لدى الحاكم على أثر حادثة هي من الممارسات اليومية لآل خليفة ضدهم.

ماذا كان رأي المقيم اللفتنانت كولونيل اس.جي نوكس في الاصلاحات المطلوبة؟

في رسالته ١١ ـ ٥ ـ ١٩٢٣ طرح المقيم وجهة نظره حول الاصلاحات المطلوبة كما يلي [٢٧]:

أولاً: بالنسبة للضرائب: إن ما يبدو من عدم عدالة يجب أن لا يقلقنا كثيراً فأينما كان الشيعة في السلطة، فإن السنة يكونون مظلومين بشكل مضطرد، وبشرط أن لا يبقى السنة في البحرين خارج نظام الضرائب كاملاً، فإن موقعهم المتميز لا يبدو مثيراً للاعتراض الجدي. ويبدو لي بالتأكيد أنه بعيد جداً عن كونه يشكل فضيحة. ولكن إذا كانت النية تتجه لفرض الضرائب على السنة والشيعة بالتساوي، فإنني أشك كثيراً في ما إذا كانت وجهة النظر المؤثرة في الجزيرة سوف تساند مثل هذا

الاقتراح. وما لم يتم الحفاظ على الميزات المعروفة جيداً للسنة على الجانب السني من الخليج بدرجة مادية معقولة، فإن موقع الحاكم السني سيكون ضعيفاً، في الوقت الذي لن يحصل فيه على تقدير من الشيعة للفوائد التي تم الحصول عليها من طرفه.

ثانياً: اصلاح النظام القضائي: ليس لدي تعليق على مسألة بسيطة نسبياً، ولكنها كما أرى غير مستعجلة لدرجة تستدعي الحل تحت التهديد بالاجبار.

ثالثاً: انتهاكات تجارة اللؤلؤ: كما اقترحت في برقيتي في ٩ مايو فإن مسألة اصلاح تجارة اللؤلؤ هي من أعقد المسائل التي لا تخص عائلة آل خليفة وحدهم. حقاً إنني لا أعتقد أن من الانصاف تحميلهم الانتهاكات الجارية، أو أن يتوقع منهم معالجة هذه المسألة الصعبة والمعقدة بدون مساعدة بريطانية مكلفة وشاملة، وإنها ليست قضية متعلقة بالبحرين بأي حال من الأحوال، ولكنها مسألة خليجية والسبب الوحيد الذي جعل انتهاكات مماثلة في الكويت والساحل المتصالح غير واضحة تماماً هو أننا لسنا في تلك البلاد في موقع يتيح لنا متابعة شؤون هذه المهنة عن قرب.

رغم ذلك يرى الكولونيل نوكس أن مسألة ادخال اصلاحات على الوضع القائم في البحرين هو الطريق الوحيد للخروج من المأزق القائم، ولكن ادخال هذه الاصلاحات ليس أمراً هيناً بسبب العقلية التي تسيطر على الحكام، ولذلك يستمر في رسالته المذكورة قائلاً:

"لقد حاولت تسليط بعض الضوء على الفوائد المرتقبة من ادخال الاصلاحات المذكورة. وقد حان الوقت لتقييم الوضع حول ما إذا كانت المخاطر المحيطة بهذه السياسة قد أعطيت وزناً كافياً. فهذه تقتضي ضرورة استعمال القوة إذا ما أريد لها (الاصلاحات) التنفيذ خلال حياة الشيخ عيسى، والنظر في تبعات هذا الاستعمال." فالقول بأن الشيخ عيسى رجل أعمى ورافض ومعارض لأي تطور ليس أكيداً كما تشير إليه بعض أعماله. وقد فهمت من السير ارنولد ويلسون بأن الشيخ قد عبر له عن حماسه للدخول في اتفاقية مع شركة النفط الانجليزية ـ الايرانية حول امتيازات التنقيب عن النفط وأن المفاوضات في ذلك الاتجاه مستمرة بشكل مرضي. ولذلك فإن استعمال القوة أمر غير مؤكد لحمله على القيام بخطة الاصلاح الاداري".

كما يستمر الكولونيل نوكس في تحفظاته حول الخطة، رغم اقتناعه بضرورتها، فالحكومة الايرانية قد تطرح موضوع السيادة على البحرين أمام عصبة الأمم. وابن سعود

الذي أبدى اهتمامه بحاكم البحرين سوف يصبح معادياً لنا خصوصاً في هذا الوقت الذي رحل فيه السير بيرسي كوكس وهو الرجل ذو التأثير المباشر عليه. ففرض الاصلاحات بالقوة، في نظر المقيم، سوف يؤثر على الوضع البريطاني في البحرين.

ولذلك يرى المقيم، عدم وجود ضرورة للعجلة، بل أن هناك كل دواعي التأني والبطء. فالوضع البريطاني في البحرين أصبح يتعرض للهجوم وليس من الحكمة شد أنظار العالم الاسلامي لنشاطات البريطانيين وفي البحرين بفرض الاصلاحات بالقوة. وسبب آخر يراه نوكس يدعو للتأجيل هو أن الشيخ عيسى الذي ولد عام ١٨٤٠م وأصبح عمره الآن ٧٥ سنة وإنه لن يعيش فترة أطول من ذلك بكثير، ولذلك فإن من الأفضل وضع خطة تنفيذ الاصلاحات كشرط لاعتراف بريطانيا بحكم ولي عهده الشيخ حمد.

وفيما كان المقيم يعد هذه الرسالة حدثت اضطرابات شديدة في البحرين بين النجديين والايرانيين في البحرين واعتبرها المقيم تأكيداً للخطر الشديد الذي يشكله الوجود الوهابي في المنطقة. إلى درجة أن مسألتي الدعوى الايرانية بالبحرين والاصلاحات الادارية تبدوان غير مهتمين مقارنة بذلك الخطر.

الاضطرابات بين النجديين والايرانيين

انفجرت الاضطرابات بين النجديين والايرانيين يوم ١٠ مايو ١٩٢٢ واستمرت في اليوم التالي. ويبدو أن السبب الذي فجر الأزمة كان تافهاً، ولكن تراكم المشاعر العدائية بين الطرفين أدى لحدوث ما حدث في اليومين المذكورين. والقصة التي تذكرها الوثائق البريطانية لمقدمة للاضطرابات كانت كالتالي:

إن ولداً كان يعمل لدى عبد الله القصيبي، التاجر النجدي الذي كان له نشاط سياسي متقلب الأوجه والمدارك، سرق ساعة معطوبة من بيته (القصيبي)، فقام خادم آخر باخبار القصيبي بأنه رأى الساعة معروضة للبيع في دكان لشخص ايراني وأنه طلب من صاحب المحل ارجاعها، فأجاب الايراني بأنه اشتراها من الولد المذكور بمبلغ روبية واحدة لأنه لم يعلم أنها مسروقة، وأنه صرف مبلغ روبيتين أخريين لتصليحها، وذكر أنه مستعد لارجاعها إذا دفع له ما صرفه (أي ثلاث روبيات). فذهب عبد الله القصيبي نفسه ومعه نجديان إلى المحل المذكور وطلب من صاحب الدكان ارجاع الساعة بدون مقابل. فحدثت مشادة كلامية وطلب القصيبي من الايراني اصطحابه إلى محمد شريف. ويقول شاهد عيان أن الايراني عومل بقسوة من قبل رجال القصيبي. وفي محاولة منه

لمنع تطور الأمر دفع محمد شريف نفسه المبلغ المطلوب (٣ روبيات) للقصيبي الذي غادر المكان بعد ذلك وبدا أن المشكلة قد حلت.

بعد قليل جاء شخصان ايرانيان لمحمد شريف والدم يسيل منهما بسبب جراح من ضربة خنجر وقالا أن نجديين قد طعناهما. وخوفاً من أن خروجه معهما إلى السوق وهما بدمائهما سيسبب توتراً أكبر، بعث محمد شريف في طلب القصيبي لمعاينة الجريحين، وعندما جاء القصيبي أشار محمد شريف بأن المسألة قد تتطور وتصبح أخطر مما هي عليه ويتعذر عليه حلها. وطلب من القصيبي أن يأخذ النجديين إلى المعتمدية البريطانية وأنه سيأخذ الايرانيين بنفسه إلى هناك ليحل المعتمد المشكلة، ولكن القصيبي طلب الانتظار حتى يقوم الطرفان بالتحقيق. وخلال هذا التأخير انفجر الوضع في السوق وحدثت معارك دامية بين النجديين والايرانيين. فذهب القصيبي ومحمد شريف إلى المعتمدية بطريق ملتوية ليتفاديا المعارك. وطلب القصيبي المساعدة من المعتمدية بارسال الحرس الخاص لديها لاحتواء الاضطرابات، فرفض المعتمد ذلك الطلب متعللاً بأن تدخل حرس المعتمدية قد تؤدي إلى تعقيد الأمر.

وبدلاً من ذلك طلب المعتمد من القصيبي ومحمد شريف اصطحابه إلى السوق لتهدئة الموقف باستعمال نفوذهما لدى الطرفين، ولكن القصيبي كانت عواطفه هائجة ضد الايرانيين متهماً اياهم بتجميع الأسلحة ولكنه في الوقت نفسه اعترف بأن أول علامات الاضطرابات التي بدت له كان الايرانيان الجريحان. وفي هذا الوقت وصل إلى المعتمدية يوسف كانو ومعه مدير مكتب شركة النفط البريطانية ـ الايرانية واسمه ماكي، وقال إن الوضع في السوق قد أصبح أخطر واقترح استعمال حرس المعتمدية لاحتواء الوضع، ولكن المعتمد كرر رفضه الطلب متعللاً بالحجة المذكورة آنفاً. ومع ذلك فقد طلب من حرس المعتمدية الذهاب إلى مكاتب الشركة البريطانية المذكورة وأخذ مواقعهم هناك بدون التدخل الفعلي في ما كان يحدث. وطلب من يوسف كانو أن يبعث عدداً من الأشخاص إلى السوق ليذيعوا الخبر بأن حرس المعتمدية قادمون.

ذهب المعتمد ومعه يوسف كانو وتاجر قطري إلى السوق في سيارته ولكن الاقتتال كان قد خف على أثر ذيوع خبر قدوم حرس المعتمدية. ورأى عدداً كبيراً من النجديين بعواطفهم الهائجة وهم مسلحون بالمقراعات والسيوف والخناجر والبنادق. ولم يكن هناك أحد من الايرانيين ولكن جاء بعضهم بعد قليل من أماكن سكناهم في المنطقة. وقام المعتمد بجمع العصي وادوات العنف الأخرى. ثم طلب

من حرسه المجيء إلى السوق عندما تلاشى احتمال المصادمة بين الحرس وأي من طرفي النزاع. وبعد قليل وصل القصيبي ومعه جمع من النجديين ووصل بعده السيد ماكي قادماً من بيت يوسف كانو وساعدا المعتمد في نقل الجرحى والقتلى. كان هناك ايرانيان ونجدي واحد قد ماتوا، وايرانيان ونجدي واحد في حالة خطيرة. وكان هناك عدد آخر من الجرحى الذين أخذوا إلى المستشفى. أما القصيبي فكان يثير حماس النجديين كلما رأى جريحاً من جماعته، الأمر الذي أثارهم. فما كان من المعتمد إلا أن طلب منه الذهاب إلى مكتبه والبقاء فيه. وجاء بعد ذلك في حالته الهائجة وأمره المعتمد مرة أخرى بالرجوع إلى مكتبه.

وبعد أن هدأ الوضع فتح أصحاب المتاجر محلاتهم، وذهب الشيخ حمد إلى المعتمد يستشيره في ما يجب عمله، فاقترح ترتيب اجتماع في تلك الليلة يدعى إليه الطرفان لتخفيف حالة الهيجان القائمة. وفيما كان الحاضرون ينتظرون قدوم الشيخ حمد الذي أخره تأخر حالة المد (لأنه يأتي من المحرق في قاربه) غادر القصيبي المعتمدية قائلاً بأنه لا يريد حضور الاجتماع فتبعه يوسف كانو وأقنعه بالعودة. وخلال الاجتماع كان القصيبي يثير حماس النجديين ويهاجم الايرانيين بشدة، فوجه المعتمد انذاراً إلى كل من القصيبي ومحمد شريف بأنهما سيكونان مسؤولين عن أي اضطراب جديد يحصل، وطلب من مفرزة الشرطة ترك أعيرتها النارية في المعتمدية لكي لا يكونوا طرفاً في أي نزاع لأن معظمهم من الايرانيين، ورغم اتهامات القصيبي فإن الواضح أن الشرطة لم يستعملوا سلاحهم.

في اليوم التالي (١١ مايو) كانت هناك اضطرابات متقطعة. وكان الوضع ما يزال متوتراً، وجاءت أخبار بأن الايرانيين متجمعون في بعض المنازل وهم مسلحون، ولكن المعتمد لم يرى شيئاً من ذلك عندما ذهب ومعه القصيبي للتأكد من تلك الأخبار. وعندما ذهبوا إلى بعض بيوت النجديين ومنهم بيت القصيبي نفسه كان هناك عدد من النجديين المتجمعين، وكانوا مسلحين بأدوات عنف مثل السكاكين والخناجر. فأمر بمصادرة أسلحتهم. ثم وصلت الأنباء بأن النجديين قد تجمعوا في المحرق وذهبوا إلى منزل الشيخ عيسى بن علي وهم يقومون بحركات استفزازية ويرقصون رقصات حربية فأرسل المعتمد إلى الشيخ عيسى يأمره بعدم السماح لهم بالمجيء إلى المنامة، ولكن يبدو أن رسالته لم تسمع وجاء خمسة قوارب مليئة بالنجديين المسلحين إلى المنامة مقابل مبنى المعتمدية، فبعث المعتمد انذاراً إلى القصيبي بأن حرس المعتمدية سيطلقون النار على جماعته إذا لم ينسحبوا ويرجعوا

إلى المحرق ففعلوا ذلك. وفي الوقت نفسه وصل قاربان من الحد وعليهما عدد من المسلحين فأمر المعتمد القصيبي بارجاعهم ففعل ذلك. واستغل الدواسر في البديع فرصة الاضطرابات هذه فقاموا باعتداء دموي على الشيعة في قرية عالي.

في يوم ١٢ مايو كان الوضع هادئاً ولكن كان هناك بعض النجديين الذين يحملون الخناجر والعصي، وكان فداوية الشيخ خائفين من أخذها منهم. وخلال هذه الاضطرابات لم يحدث اعتقال واحد. وحيث أن المعتمد كان ينتظر أوامر من الحكومة البريطانية حول ما يستطيع أن يصنع فقد أمر الايرانيين بالبقاء في بيوتهم تحاشياً للمصادمات. وفي عصر ذلك اليوم انتشرت الأخبار بأن مدمرة بريطانية قد وصلت مياه البحرين فخاف القصيبي من ذلك وكان يعمل على جمع توقيعات على مذكرة يريد رفعها للشيخ عيسى حول الموضوع. أما المعتمد فطلب من الشيخ عيسى أن يتصدى للقصيبي ويحذره من مغبة أعماله، ولكن الشيخ عيسى عبر عن عدم رغبته في ازعاج القصيبي لأنه ممثل لابن سعود في البحرين، وأوعز للمعتمد أن يقوم بذلك. وقد اعترف الشيخ حمد للمعتمد بأن القصيبي قد خطط فعلاً للاضطرابات التي حدثت وأنه قد أعد النجدين لذلك قبل أيام من حدوثه. وفي رأي المعتمد فإنه إذا لم يكن القصيبي قد خطط فعلاً للاضطرابات فإن قضية الساعة المسروقة واستغلاله لها وتهييجه المشاعر على أثرها هو عمل غير مبرر وغير مقبول.

وقد تبودلت الرسائل بين كافة الأطراف فيما بعد للدفاع عن المواقف التي ظهرت خلال الأزمة. فكتب زعماء القبائل السنية عريضة موقعة إلى الشيخ عيسى بن علي في ٢٧ رمضان ١٣٤١ يشكرونه فيها على نزع سلاح الشرطة كما تقدم، ويؤكدون شكرهم لعبد الله حسن القصيبي "على ما أبداه من المساعدة في تسكين الفتنة وطم الهياج".

وكتب الشيخ إلى المعتمد رسالة في اليوم التالي يطلب منه فيها معاقبة المسؤولين عن الفتنة بدون تحديد الأسماء معبراً عن أسفه "لما وقع من الفتنة بين جماعة العجم وجماعة النجادة" ومعبراً عن أمله في "أن تجازوا المشوشين الجزاء الكامل الذي يردعهم ويردع من سواهم عن الفتنة".

كما بعث المقيم السياسي، الكولونيل ناكس، رسالة إلى "الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل سلطان نجد وتوابعها"، (أي ابن سعود) في ١٨ مايو قال فيها: "أخبر سعادتكم من الرابورتات التي وردتني ثبت عندي بدون أدنى شبهة أن النجادة هم المتجاوزين وكذلك وكيلكم عبد الله القصيبي". وأضاف أنه بسبب ما قام به

القصيبي، "أرى لزوم أن اترجى من سعادتكم أن لا تبعثوا وكيلاً آخر إلى البحرين إلا بعد مشاورة الدولة البهية حتى تراه مقبولاً أم لا". وذكر له أن "المندوب السامي في العراق (سير هنري وايز) أخبر صديقكم أنه من حين سفر السير برسي كوكس فإن الدولة البهية انتخبتني أن أكون الواسطة بين حكومة عظمتكم وحكومة جلالة الملك أعني دائرة المستعمرات في لندن".

فكتب ابن سعود رسالة جوابية في ٢٤ مايو مشيراً إلى أن المسؤول عن الفتنة إنما هو محمد شريف، رئيس البلدية في البحرين، وأبدى انزعاجه مما ذكره المقيم في رسالته، وطلب منه اعادة النظر في قرار ابعاد القصيبي عن البحرين.

ورغم حدوث الاضطرابات بين النجديين والايرانيين، فقد بقيت الاصلاحات الادارية قائمة بشكل ملح وعلى أثر التقارير المرفوعة للحكومة البريطانية، بعث نائب الملك البريطاني برسالة إلى وزير الخارجية بحكومة الهند البريطانية في لندن بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٢٣ (وبعث نسخة منها إلى طهران وبغداد) جاء فيها ما يلي:[٢٨]

"إننا نوافق على ادخال اصلاحات ادارية ومالية في البحرين ضمن الخطوط العامة التي رسمها المقيم لأن سوء الحكم وصل إلى الحضيض. ولكننا في شك حول ما إذا كان الاقرار باستمرار سوء الحكم في الوضع الاسلامي الحالي لن يؤدي إلى تعليقات أقل عداء من التدخل بالقوة من جهتنا. ولذلك فنحن متحمسون لاستعمال كل الوسائل لحمل الشيخ عيسى على العمل (بشكل يوحي باستقلاليته) لاصلاح بيته من الداخل لمصلحته الشخصية ولمصلحتنا نحن كذلك، ونأمل إذا كان ممكناً، تحاشي التدخل السافر.

ونعتقد أنه يمكن حمل الشيخ على القيام بذلك فيما إذا شرح له بوضوح بأن رعاياه منعوا حتى الآن من الثورة عليه بسبب حمايتنا له وحدها، وإننا سوف ندعمه في القيام بالاصلاحات إذا أدخلها الآن، وإنه في حال فشله في ذلك، فإننا مصممون على ادخالها بأنفسنا حتى لو تطلب ذلك عزله بالقوة ونفي عبد الله إلى الهند. (وفي حالة نفي عبد الله، فإن تكاليف اعاشته سوف تكون من مدخولات جمارك البحرين) ونأمل أن يؤدي ذلك إلى موافقة الشيخ عيسى أو تنازله لتسهل مهمة ادخال الاصلاحات تحت حكم الشيخ حمد. ونحن موافقون على توجيه هذا الانذار الواضح بهذا الخصوص وإذا لم ينجح الانذار فعلينا أن نكون مستعدين لفرض الاصلاحات بأنفسنا وهذا العمل من قبلنا

سوف يطرح مسألة وجودنا في البحرين وقد ينتج عنه رد فعل غير محبذ من قبل ابن سعود، ولكننا نفترض أن حكومة صاحب الجلالة ستكون مستعدة لمواجهة هذه التبعات".

وقد بعثت نسخة من هذه الرسالة إلى المقيم السياسي في الخليج الذي قام على أثرها بزيارة البحرين لنقل فحواها للشيخ عيسى نفسه.

التقى المقيم السياسي، الكولونيل نوكس مع الشيخ عيسى بن علي في الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٠ مايو ١٩٢٣ ليبلغه قرار الحكومة البريطانية حول موضوع الاصلاحات الادارية. وكان المقيم في اليوم السابق (١٩ مايو) قد تبادل الزيارات الرسمية مع الشيخ عيسى في الصباح والتقى عصراً مع كل من الشيخ عبد الله والشيخ حمد لابلاغهما قرار الحكومة البريطانية لكي يستطيعا إفهام والدهما بما سوف يسمعه من المقيم في اليوم التالي.

وفي ذلك اللقاء المهم أبلغ المقيم الشيخ عيسى بقرار الحكومة البريطانية بخصوص الاصلاحات كما جاء في برقية نائب الملك البريطاني بعد أن مهد الجو لطرح ذلك. وقرأ له الفقرة التالية من البرقية. "إننا سوف ندعمه في القيام بالاصلاحات" وانتهاء بفقرة "علينا أن نكون مستعدين لفرض الاصلاحات بأنفسنا". وقال له إن ادخال الاصلاحات يعني صراعاً مع القبائل ومع أفراد عائلته خصوصاً زوجته. ومضى المقيم يطرح للشيخ أمثلة على عجزه وعدم صلاحيته للاستمرار في الحكم وذكر له أمثلة من سوء اداراته ومواقفه غير المقبولة مثل تعامله مع خطة كهرباء المنامة، واعتراضه الغبي على استعمال المعتمد السياسي قضباناً حديدية لدعم الجسور المحلية، وسماحه لزوجته باقتطاع ٥٠٠ روبية يومياً من مدخول جمارك البحرين ودفنها أو ايداعها البنك، ليؤكد بذلك عدم قدرته كرجل في الخامسة والسبعين من العمر على تحمل أعباء مشروع الاصلاحات. وفي محاولة لاقناعه بالأمر طرح المقيم مثلاً آخر للشيخ قائلاً بأن وضعه (الشيخ) يشبه إلى حد بعيد وضع عبد الرحمن ابن فيصل في الرياض الذي شغل نفسه بمزارعه وبالاعداد لنهايته في ما بعد، بينما تحمل ابنه عبد العزيز المهمات اليومية للبلاد. وقال له بأنه لم يسمع بأن عبد الرحمن شعر بسوء سمعة أو صيت، وحينما اعترض الشيخ على ذلك قائلاً بأن الوضعين غير متماثلين رد عليه المقيم قائلاً: "ومن الذي استولى على البحرين لك وطلب منك، وأنت يتيم وهارب، أن تحتل مقعدك كحاكم للبحرين؟ ومن الذي حافظ عليك وحماك خلال خمسة وخمسين عاماً ضد القوات التركية ومحاولات الفرس

والأعداء الداخليين والخارجيين؟ فهل فعل ذلك رجال القبائل الطماعين وغير المخلصين لك أم الحكومة البريطانية؟

وإذا طلبت منك الحكومة البريطانية بلحاظ مصلحة الجميع فسح المجال لرجل أصغر وأقوى منك، سنة أو سنتين قبل أن يختارك الله إلى جواره، فهل هناك ظلم فاحش وقسوة في ذلك السلوك؟ أليس ذلك دليلاً على الاهتمام بوضعك المادي ووضع رعاياك باعفائك من قلق هذه المهمة الصعبة.

أجاب الشيخ عيسى قائلاً: "بالرغم من أنني تحت أوامر الحكومة بشكل مطلق فإنني لن أتنازل (عن الحكم) طوعاً حتى لو قطعوا رقبتي أو رموني في البحر".

فرد عليه المقيم بأنه في هذه الحالة لم يبقَ له شيء سوى استشارة حكومته ورفع الحقائق لهم وسؤالهم ما إذا كانوا يخولونه بإزاحة الشيخ عيسى جانباً بالقوة، مشيراً إلى أن ذلك أمر سيحصل عليه طبقاً للرسالة التي بين يديه، وأن رجوعه إلى حكومته مرة أخرى إنما هو للتأكيد. هذه الاستشارة سوف تعطي الشيخ عيسى فرصة ثلاثة أيام للتفكير في ما إذا كان من الأفضل له التنحي عن الحكم طواعية أم الانتظار حتى يزاح بالقوة. وعندما هم بالانصراف، طلب الشيخ عيسى من المقيم ابقاء الأمر سراً وأكد مرة أخرى بأن حكم البحرين بالنسبة له لا يعادل دخان سيجارة.

وخلال فترة الأيام الثلاثة للانتظار كان المقيم يتداول مع عبد الله وحمد كيفية اعلان تنحي الشيخ عيسى أو ازاحته عن الحكم وما إذا كان من الضروري أن يلقي كلمة في المجلس وماذا يقول فيها. كما أعطى لابني الشيخ رسالة لوالدهما للاعلان العام بتقاعد الشيخ عيسى وتسليم شؤون البلاد للشيخ حمد، والأخرى سرية تحتوي على تأكيد من الشيخ عيسى بأنه لن يتدخل ولن يمارس لعباً سياسية لمواجهة مشاريع الشيخ حمد الاصلاحية، واقترح كذلك أن تتضمن هذه الرسالة مسألة العلاوات المالية للشيخ عيسى وموافقته على تسليم الشيخ حمد وحده كل مدخولات الحكومة.

وبعد أن جاءت موافقة الحكومة البريطانية على طلب المقيم بإزاحة الشيخ بالقوة إذا اقتضى الأمر، اطلع كلاً من عبد الله وحمد على ذلك وطلب منهما تشجيع والدهما على توقيع الرسالتين المكتوبتين موقعتين من قبله خلال مقابلته له في اليوم التالي. ولكن الشيخ عيسى لم يحضر معه الرسالتين المذكورتين وإنما حمل معه رسالة ذكر فيها أن حمد وعبد الله أبلغاه رسالته وطلب منه إما أن يطلب آراء القبائل أو يكتب له رسالة بقرار الحكومة البريطانية.

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن علي آل خليفة

إلى حضرة جناب الأفخم والأجل الأكرم عمدة الأصحاب كرنل اس جي نوكس المحترم

وثم شريف السلام اللائق لمقامك السامي ورحمة الله وبركاته على الدوام

ثم نعرف جنابكم الشريف أنه بلغني من ولدي الشيخ حمد وعبد الله بما أخبرتموهم بالأمس ولكنني أرجو من عدالة الدولة ومراحمها أحد أمرين إما أن تستفتي عشائر البحرين في أمري أو تكتب لي أمر رسمي لأكون به معذوراً أمام الناس وأنا الصديق المخلص إلى أوامر الدولة فهذا ما لزم رفعه لسعادتكم ودمتم محروسين

حرر في ٨ شوال ١٣٤١

وكان الشيخ قد سبق له أن طلب من المقيم مراجعة القبائل حول مدى رغبتهم في استمرار حكم الشيخ عيسى، ولكن المقيم كان يعلم أن القبائل ستبدي رغبتها في استمرار الشيخ عيسى لأنه سمح لهم بعمل ما يشاؤون، وعلى أية حال فالمقيم لم يكن يرى أن هناك من القبائل سوى الخليفة والدواسر كمجموعات سياسية طامحة. ولذلك كتب له رسالة في اليوم نفسه يرفض فيها طلبه:

(من كولونيل اس جي نوكس رئيس الخليج)

إلى جناب الشيخ عيسى بن علي آل خليفة

بعد السلام...

وبعد، كتابكم وصل وما ذكرتم صار معلوم، إني ما أذكر أنه يبين من الأوراق التي لدى الدولة البهية حينما عينوك حاكم في البحرين شاوروا العشاير، مهما فيه في كل حال تغير الأوقات والأمور فما أرى لزوم أن أشاور العشائر مادام الدولة البهية تفتكر نظراً لخير العموم أن سعادتكم بواسطة كبر سنكم مالكم استطاعة ولياقة لادارة شؤون الحكومة بذاتكم. فبموجب الأوامر التي وصلتني من الدولة العليه أخبركم من الآن وصاعد بأن مالكم حق تتدخلون في شؤون حكومة البحرين التي تحولت إلى ولدكم الشيخ حمد الذي

هو وكيله من طرفكم وكذلك نخبر سعادتكم بأن فوراً تجري العمل اللازم لكي يجري أمر الدولة البهية في هذا الخصوص. هذا ما لزم.

حرر في ٢٤ مايو ١٩٢٣ مطابق ٨ شوال سنة ١٣٤١

كرنل اس جي نوكس

رئيس الخليج

ورغم أن الشيخ عيسى كان قد طلب من المقيم ابقاء الأمر سراً. إلا أنه سبق في افشائه وذلك بمحاولته تقديم عريضة موقع عليها من قبل البحارنة. ولكن البحارنة رفضوا التوقيع وفشلت المحاولة. وبدلاً من ذلك كتب البحارنة رسالتين للمقيم السياسي يرفضون فيهما حكم الشيخ عيسى بن علي ويضعون فيهما ما حدث لهم من ظلم على عهده. ومطالبين باجراء الاصلاحات.

"إلى جانب ملاذنا الأعظم والرئيس المكرم العادل الرشيد الرأي السديد شيخنا رئيس الخليج سلمه الله تعالى.

نعرض على سعادتكم عن عموم المواطنين من الشيعة البحارنة على أنه منذ خمسين سنة تقريباً إذ نصبتم سعادة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في هذا البلد ولازلنا في تمام الأمن والراحة إلى مدة ثلاثين سنة، فبعد ذلك لما نشأت عائلة الشيخ عيسى اختلفت علينا الأحكام بسبب تقسيم القرى في أيديهم، واستبد كل فرد منهم برأيه تصرف المطلق في الرعايا فمن ذلك استاء الجمهور فما رأينا إلا زيادة الظلم والجور والنهب وقتل الأنفس وكابدنا ذلك سنيناً حتى ضاق بنا الخناق فاستغثنا إلى سعادة الشيخ عيسى بن علي ولا رأينا منه إلا عدم الاقتدار على أولاده وبني أعمامه ومن يتعلق عليه. وقد زادت علينا المظالم إلى العام الماضي فرجعنا إليه بالاستغاثة واذكار المظالم التي وقعت علينا فطلبنا منه الشروع في رفع مظالم الغرامة والسخرة وغير ذلك بأن الحاكم واحد لأن جزيرة البحرين صغيرة ولا تستحمل كثرة الحكام من النساء والرجال لأنا ما نعرف من الحاكم فيها وأعطنا على ذلك ورقة بأيدينا فيها صحيحه وهي موضوعة في بيت الدولة البهية ولا رأينا من الشروط شيء منه ولا شرط واحد وعلمنا بأنه من ضعف قوته واقتداره لأنه كبير السن جداً وهو عاجز عن مباشرة الأحكام وتنظيم البلد والداعي إلى ذلك اطمئنان

أنفسنا وسكون حركات الظلم عنا وتأمين البلاد والمحافظة على دمائنا وأموالنا وأنفسنا لأن لسنا بمستقرين ولا مأمونين لما نرى ونعاين من قتل الرجال ونهب الأموال أيضاً الهجوم على كرزكان وغيرها من القرى ونفس المنامة وما جرى فيها فنحن عموم المواطنين نرجو من الدولة البهية البريطانية العظمى ومن سعادة العادل المؤيد رئيس الخليج أن يرفع عنا الظلم ويؤمننا في أوطاننا وينظم بلادنا بحسب اقتداره وجزاه الله خير الجزاء".

وهكذا لم يبقَ شيء أمام الاصلاحات الادارية إلا عزل الشيخ عملياً. فقام باستدعاء الشيخ حمد في ٢٤ مايو وتحدث إليه رافضاً استشارة القبائل وذكر أن أوامر الحكومة البريطانية هي أن يترك الأمر لابنه ولا يشارك في ادارة البلاد وأن يبدأ باتخاذ الخطوات حسب هذه الأوامر. وكان المقيم قد خطط لأن يكون مدير الجمارك حاضراً فأخبره بأن يدفع مدخولات الجمارك للشيخ حمد وحده.

وعلى أثر تلك التطورات بادر المقيم مع المعتمد والشيخ حمد بترتيب الاجتماع العام لاعلان تخلي الشيخ عيسى عن منصبه. وعقد الاجتماع في المعتمدية صباح السبت ٢٦ مايو ١٩٢٣ . وسبق ذلك لغط كلامي في أوساط الدواسر والدوائر المحيطة بالشيخ عيسى. وبعث المقيم بدعوات لممثلين عن السنة والشيعة لحضور الاجتماع. وقام عدد من شخصيات القبائل بزيارة الشيخ عيسى في المحرق لاستشارته في الأمر، ولكنه طلب منهم الحضور وذكر لهم أن حمد هو ابنه وأنه رباه وأنه ولي عهده وأن على القبائل اطاعته.

وفي الاجتماع الذي حضره ٢٠٠ - ٣٠٠ شخص من المواطنين وأفراد آل خليفة وعدد من البريطانيين، تصدر الاجتماع المقيم السياسي وجلس على يمينه الشيخ حمد، وعلى يساره المعتمد السياسي الميجر ديلي الذي جلس على يساره عبد الله بن عيسى. وألقى الشيخ محمد بن عيسى (أخو الشيخ حمد) كلمة الشيخ حمد التي كتبها المعتمد السياسي باستشارة كل من عبد الله وحمد. ثم ألقيت كلمة المقيم السياسي التي قام بالقائها بالعربية كاتب البلدية ولم يذكر في الاجتماع تفصيلات الاصلاحات المزمع تنفيذها.

وفي هذه الأثناء حدثت ازاحة عيسى بن علي عن الحكم بقرار بريطاني بعد سنوات من ضعف الادارة.

وبعزل الشيخ عيسى بن علي رسمياً في ٢٦ مايو ١٩٢٣ ، أصبحت الطريق

ممهدة لدرجة من الاصلاحات الادارية التي كانت أساساً لتركيز السلطات في سلطة مركزية يرأسها الشيخ حمد. وأساس هذه الاصلاحات هو أن ينتهي عهد التسيب الذي كان السمة المتميزة لعهد حكم الشيخ عيسى بن علي وخصوصاً في السنوات الأخيرة من حكمه. فمنذ ذلك الوقت أصبحت السلطة في يد الحاكم، وبمساعدة الانجليز استمر عهد الشيخ حمد وتركزت الاصلاحات الادارية وأمكن تلافي الانفجار الشعبي الذي كان البحارنة نواته الأولى، وبهذا استمر آل خليفة في الحكم بالرغم من عدم ارتياح عيسى بن علي لما حدث من عزله عن الحكم وتحديد نفقاته ومدخولاته وصلاحياته السياسية. ومن يومها أصبحت الضرائب شبه ثابتة وشاملة بعد أن كانت تفرض على البحارنة دون غيرهم وبنسب مختلفة باختلاف الشيخ الذي يحكم المنطقة. كما أن جرائم عبد الله بن عيسى تلاشت قليلاً بعد أن أصبح اليد اليمنى لأخيه، الشيخ حمد، الذي أصبح حاكماً على البلاد واصبح يتعرض، هو الآخر، لانتقادات من بعض الأوساط وخصوصاً الدواسر التي دخل زعماؤها في مسلسل من الارهاب والعدوان على القرى الشيعية.

ملحق تعريف

المقيم السياسي

ماهو المقيم السياسي، وماهي وظيفته؟ لعل أوضح تعريف لهذا المنصب هو ماذكرته السيدة مارغريت لوس، زوجة المقيم السياسي في الخليج في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦ في كتابها:

From Aden to the Gulf, Personal Diaries 1956 - 1966

كتبت السيدة لوس "سألت السير بيرنارد باروز الذي كان المقيم السياسي من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨ ، أن يكتب لي وصفاًمفهوماً عن التنظيم القائم، فأجابني إلى ذلك بلطف، وأنا أقدم ذلك، بموافقته، وأجعله الجزء الأهم من مقدمتي لدول الخليج".... كتب بيرنارد باروز:

"لماذا المقيم السياسي؟ وعلى ماذا اشتمل هذا المنصب؟ أساساً كان من أجل تنظيم علاقات الحكومة البريطانية مع احدى عشرة دولة صغيرة على الجانب العربي لما كان وما يزال يسمى بشكل واسع "الخليج الفارسي". فقد عقدت بريطانيا معاهدات مع هذه الدول في فترات متعددة في القرن التاسع عشر، ابتداءاً من عام ١٨٢٠ . وكان الهدف الأساسي هو منع القرصنة للسفن التي كانت تبحر من الهند وإليها وكانت الموانئ الصغيرة في الخليج مصائد مثالية للقرصنة. وكان القاطنون معروفين بركوب البحر. ولكنه أقنعوا بدرجات متفاوتة من التردد، بالتخلي عن الاعتداء على السفن في مقابل الحماية البحرية البريطانية ضد جيرانهم أو أي أعداء آخرين. وكانت هذه الترتيبات ملائمة لكلا الجانبين بشكل جعلها سارية المفعول طوال ١٥٠ عاماً. وقد عينت حكومة الهند مقيماًشبيهاً بالمقمين البريطانيين في المقاطعات الهندية، ويعمل (المقيم السياسي) من خلال عدد من الوكلاء السياسيين في مختلف الدول. كما

في مختلف الدول. كما اعتبرت هذه الدول رسمياً "دولاً محمية". ومن ناحية عملية، كان هذا يعني أن بريطانيا مسؤولة عن علاقاتها الخارجية، بينما انشغل الحكام العرب بالشؤون الداخلية. ولم يكن من السهل الاستمرار في المحافظة على هذا التمييز، خصوصاً عندما كانت التأثيرات الخارجية تحاول خلخلة الأوضاع الداخلية.

فمسقط، وهي تعرف الآن بـ عمان، في الطرف الجنوبي من الخليج، كانت متميزة من حيث أنها لم يكن لديها معاهدة حماية كالآخرين. كانت مستقلة رسمياً، ولكنها وافقت، بقرار من السلطان، بأن تدار علاقاتها مع بريطانيا من خلال المقيم السياسي. ولتأكيد الاختلاف كان الممثل البريطاني الدائم في مسقط يسمى "القنصل العام" وليس المعتمد السياسي.

وكان "الساحل المتصالح" المتكون من سبع امارات صغيرة مثل أبو ظبي ودبي، قد حصل على اسمه من خلال اتفاقيات الهدنة والمعاهدات بين هذه الدول والحكومة البريطانية. وعرف سابقاً بـ "ساحل القراصنة" مما يشير الى التغيرات التي حدثت في القرن التاسع عشر.

ويختلف دور المقيم السياسي من مكان لآخر. ففي الكويت كان عبارة عن سفير، بينما في الدول المتصالحة، وبعضها مايزال متخلفاً بشكل واضح، كانت وظيفته أقرب إلى المدير العام Administrator وكان واضحاً منذ البداية، بأن الوظيفة لا تتجاوز هذا الدور".

الهوامش

١ ـ كتاب لوريمر الشهير Lorimmar's Gazetteer Of The Gulf, 1908, pp 233-253.

٢ ـ مصادر عديدة منها ملف مكتب الهند رقم R/15/1/319

٣ ـ طلب السير آرثر هيرتزل من الشيخ عبد الله كتابة محضر اللقاء الذي دار بينهما في ١ سبتمبر ١٩١٩ والذي طرح فيه الشيخ عبد الله شفوياً فحوى رسالة والده إلى الحكومة البريطانية. وهذا النص موجود في الصفحة ٨٦ في الملف R/15/1/319 بأرشيف مكتب الهند بلندن.

٤ ـ الرسالة هنا مترجمة عن الترجمة الانجليزية التي ضمنها المقيم السياسي اي.بي.تريفور مع رسالته للحكومة البريطانية. ورسالة المقيم تحمل رقم ٤٩٥ ـ س مؤرخة في ٣٠ ديسمبر ١٩٢١ , وهي محفوظة في الملفين رقم R/15/1/319 و R/15/1/377 بأرشيف مكتب الهند في لندن.

٥ ـ المصدر السابق.

٦ ـ رسالة الميجر ديلي رقم 1 - C إلى المقيم بتاريخ ١٩٢٢/١/٣ أرفقها مع رسالته إلى الخارجية البريطانية رقم ٢٤ – S المؤرخة ١٩٢٢/١/٦ .

٧ ـ برقية رقم ١١٩ ـ S من خارجية الهند إلى المقيم السياسي في الخليج, ملف رقم R/15/1/327

٨ ـ الرسالة رقم ١٩٢٣ of 2/C من المعتمد إلى المقيم, ملف رقم R/15/1/366

٩ ـ كتاب لوريمر الشهير Gazetteer of The Gulf Lorimmar, 1908, pp 233-253.

١٠ ـ رسالة المعتمد إلى المقيم C/١١١ بتاريخ ١٩٢٢/٧/٣ في الملف /R/15/2/87

١١ ـ الرسالة الأصلية محفوظة في الصفحة ٩٤ من الملف R/15/1/338

١٢ ـ رسالة المقيم الكولونيل تريفور إلى الشيخ حمد بن عيسى بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٢٣ , صفحة ٢٦ من الملف السابق.

١٣ ـ رسالة المقيم إلى وزارة الخارجية رقم ٦٢٢ – S بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢٣ الملف R/15/1/338

١٤ ـ رسالة المقيم إلى كل من حاكم الكويت وحاكم قطر في نوفمبر ١٩٢٣ في ملف R/15/2/87

١٥ ـ برقية المعتمد الميجر ديلي إلى المقيم الكولونيل تريفور رقم C/٣٤ بتاريخ ١٩٢٤/١/٣٠ الملف R/15/2/87

١٦ ـ رسالة المقيم اف.بي.بريدو إلى وزارة الخارجية بحكومة الهند رقم ٥١٧ – S بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٢٦ .

١٧ ـ رسالة نائب وزير الخارجية البريطاني للمقيم السياسي رقم ٥١٣ – N بتاريخ ١٩٢٧/١/٢٦ في الملف R/15/2/87

١٨ ـ رسالة المقيم إلى وزير الخارجيةالبريطاني للمقيم السياسي رقم ٨٧ – S بتاريخ ١٩٢٧/٣/٢٧ في الملف السابق.

١٩ ـ رسالة المستشار بلجريف إلى المعتمد السياسي رقم ٩٣٤ بتاريخ ٢٠ شوال ١٣٤٥ هجرية. الملف السابق.

٢٠ ـ رسالة المعتمد إلى المقيم رقم ٥٣ ـ C بتاريخ ١٩٢٧/٤/٢٤ في الملف السابق.

٢١ ـ رسالة المعتمد السياسي إلى الخارجية البريطانية رقم ٢٠٩ – S المؤرخة ١١ مارس ١٩٢٢ , ملف رقم R/15/1/337

٢٢ ـ مذكرة المعتمد للمقيم رقم ٣٤ – C بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٢٢ , صفحة ١٧ من ملف R/15/1/337

٢٣ ـ رسالة المعتمد للمقيم رقم ٧٠ – C بتاريخ ١١ ابريل ١٩٢٢ , الصفحة ١٩ من المصدر السابق.

٢٤ ـ رسالة المعتمد للمقيم رقم ١٠٥ – C بتاريخ ١٩٢٢/٦/٢٧ الملف R/15/1/327

٢٥ ـ مذكرة المقيم السياسي للمعتمد في ١٩٢٢/٧/٦ رقم ٥٠٦ – S الملف السابق.

٢٦ ـ الملف R/15/2/296

٢٧ ـ رسالة المعتمد السياسي الكولونيل ناكس للخارجية البريطانية رقم ٢٢٢ – S بتاريخ ١١ مايو ١٩٢٣ , الملف R/15/1/377

٢٨ ـ رسالة نائب الملك البريطاني إلى وزير الخارجية بحكومة الهند رقم ٤٧٥ – S بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٢٣ , الملف R/15/1/336

الفصل الثاني

الاصلاحات وعهد حمد بن عيسى

مما تقدم يتضح أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للغالبية الكبرى من الشعب (البحارنة) كانت متردية للغاية ، بشهادة الميجر ديلي وكافة المعتمدين البريطانيين ، وشكلت ارضية خصبة لأي تحرك سياسي فيما لو سمحت الظروف. ولعل هذه العوامل مجتمعة كانت وراء تنامي وعي البحارنة بقضيتهم وتحركاتهم في مطلع العشرينات. واشتملت تلك التحركات على كتابة العرائض الموقعة وتقديمها للحكومة البريطانية عن طريق المعتمد السياسي في البحرين أو المقيم السياسي في بوشهر، وكذلك على الاحتجاجات الشعبية التي كان أهمها انتفاضة عام ١٩٢٢ كما سنرى في ما بعد.

وعلى ضوء التحركات الشيعية الواسعة، وجد الانجليز ضرورة أحداث تغييرات ادارية لوضع حد لظلم الحاكم وأقربائه وحلفائه الدواسر، فكانت الاصلاحات الادارية التي تبناها المعتمد السياسي آنذاك، الميجر ديلي بموافقة حكومة الهند، والتي وجد الانجليز أنه لا يمكن تنفيذها إلا بازالة الحاكم، عيسى بن علي الذي تربع على كرسي الحكم حوالي ٥٥ عاماً وأصبح عاجزاً عن فهم تطورات الأمور سواء داخل البلاد أو خارجها. وهكذا عزل عيسى بن علي عام ١٩٢٣ وعين ابنه الأكبر، حمد بن عيسى الذي تولى الحكم حتى وفاته عام ١٩٤٢ .

وهناك مسألة مهمة لابد من توضيحها، وهي إن الاصلاحات الادارية التي أدخلها الميجر ديلي وعزل بسببها عيسى بن علي من الحكم قوبلت بالرفض بشكل عام من قبل بعض أفراد العائلة الخليفية الموالين لعيسى بن علي نفسه، وكذلك من قبل بعض القبائل السنية وخصوصاً الدواسر. وكان اعتراض الخليفيين قائماً على أساس رفضهم التخلي عن السلطات المطلقة التي كانت بأيديهم وتسليمها للسلطة المركزية التي كان الانجليز يسعون لخلقها من أجل تكريس سلطة الحاكم الجديد، حمد بن عيسى. وكان الانجليز يرون أن دوام الحكم الخليفي يقتضي ممارسة جانب من التوازن على صعيد السياسة

المحلية لكي لا تحدث انتفاضات شعبية تؤدي إلى اسقاط هذا الحكم. بينما كان آل خليفة، خلال الخمسين عاماً الماضية، يعولون على وقوف الانجليز إلى جانبهم مهما كانت الظروف والسياسات القائمة حتى لو استدعى ذلك الوقوف استعمال القمع لاسكات الأصوات المعارضة. وكان الانجليز أذكى من ذلك.

أما القبائل السنية، وفي مقدمتها الدواسر، فقد انطلقت في معارضتها الاصلاحات على أساس رفضها المساواة في الحقوق والواجبات مع الأغلبية الشعبية التي يمثلها البحارنة. فالموقع المتميز في التعامل الذي كانت القبائل السنية تحظى به جعلها تعارض أية محاولة لخلق سلطة مركزية قوية تخضعهم لسلطتها وتعاملهم كرعايا مثل باقي الناس، وتسلبهم الامتيازات التي تمتعوا بها عقوداً من الزمن على حساب حقوق الشيعة. وسنرى في ما بعد أن الدواسر وعدداً من أفراد آل خليفة قاموا في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ بحملة ارهابية شاملة استهدفت البحارنة بشراسة متناهية، مما أحدث حالة خوف مستمرة في أوساطهم، وطالت هذه الحملات عدداً من القرى البحرانية وأزهقت فيها أرواح عدد من البحارنة من بينهم العالم الشيعي المعروف، الشيخ عبد الله العرب، ولعل هذه الحملة كانت أحد الدوافع الأساسية لحمل الانجليز على الاسراع في فرض الاصلاحات الادارية برغم معارضة تلك القبائل.

وبالرغم من وقوف بعض القبائل السنية ، ذات العلاقة الوثيقة مع الاسرة الحاكمة ضد الاصلاحات وضد الشيعة ، فقد كان واضحاً ان ظلم آل خليفة كان شاملاً للغالبية الساحقة من الشعب ، الشيعة والسنة، وخاصة تلك التجمعات التي لاتربطها علاقات قبلية او من قبائل ضعيفة في المحرق والمنامة ، كما لاحظنا من الامثلة السابقة التي اوردها المعتمد البريطاني حول مظالم آل خليفة.

ومن الجدير بالذكر ان الموقف من ازاحة عيسى بن علي والاصلاحات المقترحة من قبل البريطانيين قد تم النظر اليها من زوايا مختلفة من قبل الكتاب والمثقفين ، بحيث بدت، أحياناً ، كما لو انها مع الحاكم السابق في ظلمه ضد الشيعة، وضد تغييره لأن البريطانيين قاموا بهذه الخطوة ، وبالتالى فان الحاجة ماسة الى اعادة كتابة تاريخ تلك المرحلة من قبل الوطنيين، على ارضية الفهم الصحيح للاحداث ، وليس فقط على ارضية الموقف من البريطانيين وهيمنتهم على البلاد ، وبالتالي دورهم في التغييرات التي حصلت انذاك .

كما ان من الضروري الانتباه الى أن أحداً من البحارنة سواء الذين عاصروا تلك المرحلة أم الذين قرأوا عنها لا يستطيع أن يعترض على الاصلاحات وعزل عيسى بن

علي إلا على أساس أنها كانت تكريساً لحكم آل خليفة. فلا شك أن الممارسات التي كان أفراد العائلة الخليفية والقبائل السنية يقومون بها كانت تستدعي إزاحة الحاكم الخليفي وتعيين شخص من أبناء الشعب بدلاً من ابنه الذي كان هو الآخر أحد أسباب عدم الاستقرار خلال فترة حكمه كما سنرى. وحيث أن ذلك كان بعيداً عن طريقة التفكير الانجليزية التي كانت تكرس نفوذها في البلاد من خلال الاعتماد على جهات محتاجة في بقائها في الحكم على الدعم الانجليزي المباشر، فقد كان ما حدث هو أهون الشرين لأنه كان بداية لعهد جديد أزيحت فيه أغلال كثيرة من أعناق البحارنة كالضرائب والسخرة والتعرض لفتك "القداوية" الذين هم جلاوزة الشيخ واعتداءات الدواسر. وللمرة الأولى شعر البحارنة أن هناك توجهاً للمساواة في المعاملات الادارية والضريبة مع سواهم من المواطنين. فأي انسان يستطيع رفض اصلاحات ديلي في مثل تلك الظروف؟ وتجدر الاشارة هنا إلى أن حكومة البحرين الحالية،التي على رأسها حاكم البلاد الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد بن عيسى بن علي لا تعترف بعزل عيسى بن علي عام ١٩٢٣ ، فبعض المطبوعات حول تاريخ البحرين تصف عيسى بن علي بعبارة "حاكم البحرين ١٨٦٩ - ١٩٣٢" أي لا تعترف بأنه أزيح من الحكم عام ١٩٢٣ ونصب ابنه، حمد (وهو جد الحاكم الحالي) مكانه. وهو مؤشر على مدى رفض آل خليفة للاصلاحات التي اقتضت عزل عيسى بن علي والتي ساوت نسبياً بين الشيعة والسنة في عدد من الحقوق والواجبات.

غير أن تنحية عيسى بن علي من الحكم لم تكن إلا مدخلاً لمرحلة جديدة تتطلب عملاً حثيثاً على كافة المستويات وأهمها مجال الاصلاحات. ومن المجالات التي تحتاج إلى ادخال الاصلاحات ما ذكره المقيم في رسالته في ٣١ مايو ١٩٢٣ رقم ٢٥٠ اس إلى الحكومة البريطانية.[1]:

"إن كلمة "الجمارك" تذكرني بأنه ربما تكون هذه الدائرة أول موضوع يعالجه الشيخ حمد والمعتمد السياسي. فقد أخبرت بأنه لاسباب معقولة من وجهة نظر مدير الجمارك، فإن الحسابات تتم باللغة السندية لكي لا يقرأها العرب أو الايرانيون أو الانجليز الذين قد يرغب بعضهم في فحصها. ولقد أنذرت مدير الجمارك بأنه من أجل مصلحته الشخصية فإن عليه تغيير ذلك في أسرع وقت قبل حلول يوم الفحص والامتحان... فالتجار الكبار يدفعون متى وكيف يحلو لهم من أجل مصلحتهم، بينما التجار الصغار وأصحاب الدكاكين الصغيرة يدفعون في الوقت المحدد. وعلى

صعيد الصرف، فإن هناك ظاهرة التشويش والحاجة إلى طريقة محددة. فالشيخ عيسى يسحب ١٠٠٠ روبية كل يوم، وزوجته تحتفظ بنصفها، بينما يقوم الشيخ عيسى بالتلاعب بالباقي على الرغم من أنه لا يصرف شيئاً على نفسه وأعتقد أن ذلك الباب أغلق الآن، ولكن مدير جمارك المحرق، وهو والد قاسم الشيراوي المعروف، هو وكيل مشترك لكل عائلة آل خليفة الذين لا يسحبون علاوات كبيرة فحسب، بل في الوقت نفسه، يحصلون على كل مصاريفهم المنزلية من خلال وكيل المحرق الذي يزودهم بكل ما يريدون من علب الكبريت، وخشب الوقود وعلف الجمال إلى السيارات والقوارب الآلية لأطفال آل خليفة. ولا شك أن الوكيل يضيف ريشاً إلى عشه في هذه العملية. وبالرغم من أن آل خليفة يتمتعون بثروة لم يتعودوا عليها من قبل فإن أغلبهم مدين. ومن هذا يتضح مدى الجهد المطلوب من الشيخ حمد والمعتمد السياسي في مجال الجمارك على صعيد الدخل والصرف. ومن الممكن أن يصبح الدخل مضاعفاً بينما مصاريف آل خليفة يمكن تقليصها إلى خمس المصاريف الحالية.

ومجال آخر للاصلاحات هو "الطابو" (تسجيل عقارات) وهذا قد يأتي بعد اصلاح الجمارك. وأعتقد أنني قلت ما فيه الكفاية لتوضيح مدى انشغال المعتمد السياسي قبل أن يتوصل إلى الاصلاحات المتعلقة بالغوص".

الاصلاحات المقترحة[٢]

١ ـ اعادة تنظيم الجمارك

بعد اقصاء الشيخ عيسى، تم تعيين السيد باور الذي كان يعمل في دائرة الجمارك الهندية الملكية للقيام بتلك المهمة. وقد وجد باور أن الحسابات كانت في حالة سيئة وإن حالات اختلاس واضحة فيها. وتمكن باور من استرجاع مبلغ ٧٠ ٠٠٠ روبية من شركة جانجارام تيكامداس التي كانت مسؤولة عن تنظيم الحسابات في عهد الشيخ عيسى. وركز ذلك الشخص على تنظيم دفع الضرائب الجمركية من قبل التجار في أوقاتها المحددة بعد أن كان بعض التجار لا يدفعون إلا مرة أو مرتين في العام الواحد على أساس اتفاق بينهم وبين الحكومة.

وسعى باور بعد ذلك لتوظيف مدير بريطاني للجمارك براتب شهري قدره ١٠٠٠ روبية وعلاوة ٥٪ ليصل إلى ٢٠٠٠ روبية في الشهر. لأن باور نفسه كان

سيغادر البلاد.

٢ ـ قوة شرطة صغيرة

بسبب غياب قوة مركزية للحفاظ على الأمن حدثت مشاكل كثيرة مع الدواسر وغيرهم. ولذلك اقترح المقيم تكوين قوة من الشرطة تتكون من ٢٠٠ ـ ٢٥٠ شخص كنواة لقوة داخلية أكبر، وقال المقيم بأنه نظراً للأوضاع المالية الضعيفة في البلاد فإن قوة من ١٠٠ شخص قد تكون كافية في تلك الفترة. ثم اقترح المقيم أن تكون هذه القوة من البلوش، وأن تؤخذ من قوة شرطة مسقط التي ذكر أنها سوف تستغني عن ١٠٠ شخص من أفرادها. ولو كانت هذه القوة موجودة، حسب رأي المقيم، لما حدثت الاضطرابات بين النجديين والايرانيين في شهر مايو من ذلك العام (١٩٢٣) ولما استطاع الدواسر مغادرة البحرين.

وكان المقيم يرى ضرورة أن تكون هذه القوة منظمة لكي لا تنقلب على الحكومة، ولذلك فقد اقترح الاستعانة بضابط بريطاني لهذه المهمة، رغم تكلفته العالية التي تبلغ حوالي ١٠٠ روبية شهرياً.

٣ ـ تقدير الدخل وتسجيل الأراضي

بسبب الظلم الذي ساد في عهد الشيخ عيسى كان من الضروري اعادة تسجيل ملكية الأراضي، واقترح المقيم تعيين مدير لهذه المهمة من الهند على أن تكون له خبرة في مسح الأراضي.

وقد اختلس أفراد آل خليفة وبعض حلفائهم أراضي كثيرة من المواطنين الأصليين. ومع صعوبة اثبات ملكية الأرض بعد سنوات من الظلم، فقد اقترح المقيم أن أي شخص يقدم وثيقة ملكية مكتوبة ستكون كافية لاسترداد أرضه. أو أن يثبت ملكيته للأرض لمدة عشر سنوات ليكون مستحقاً لاسترجاعها.

٤ ـ مدخولات الأرض

يشكل دخل الحكومة من الأراضي جزء كبيراً من مدخولاتها، ولكن بسبب امتلاك آل خليفة معظم الأراضي وامتناعهم عن دفع ضرائب عليها فإن الدخل الحكومي من الأراضي كان قليلاً، ولكن ادخال نظام ضريبة الأرض سوف يفتح الباب أمام مشاكل كبيرة، ولذلك اقترح تجميد الموضوع والتعويض عن الدخل من ضريبة الأرض بزيادة ضريبة الاستيراد من ٥٪ إلى ٦،٢٥٪ والنسبة الجديدة سوف تسهل الحسابات كثيراً لأنها تعني آنة واحدة لكل روبية.

٥ ـ اصلاح نظام الغوص

وكان ذلك من أصعب المهمات ، لأن أي اصلاح فيه سيقابل بالرفض من النواخذة، الذين تجري الأمور حالياً كما يشتهون، فكل منطقة الخليج تشكو من سوء الأوضاع في هذا القطاع ولربما تكون في قطر أو الكويت اسوأ منها في البحرين. وكانت هناك خشية من المطالبة بادخال اصلاحات شاملة في نظام الغوص في كل منطقة الخليج وليس البحرين وحدها، ولكن المقيم كان يرى ضرورة ادخال اصلاحات في هذا القطاع الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني في البحرين إلى حد بعيد.

ولم يكن المقيم يطلب تغييرات جذرية في أحكام وقواعد الغوص بقدر ما كان يطالب بتطبيق هذه الأحكام لمصلحة الغواصين وبقية عمال الغوص، أما مصالح النواخذة فهي محمية في الوقت الحاضر وكانت الاصلاحات المطلوبة على النحو التالي:

١ ـ من الضروري أن يحتفظ النواخذة بحسابات مفهومة ومرتبة.

٢ ـ اعطاء الغواص نسخة من حساباته في كل فصل من قبل النواخذة.

٣ ـ أن يكون أعضاء محكمة السليفة من الرجال القادرين على فهم الحسابات وأن تكون شخصياتهم محترمة.

ومع أن هذه النقاط قد لا تكون موضع اختلاف فإن أمية النواخذة (حوالي ثلثهم أميون) كانت تشكل صعوبة كبيرة وكذلك عدم وجود شخصيات قوية وفاهمة تجلس في محكمة السليف.

وقد اقترح المقيم أنه نظراً لصعوبة تحقيق ذلك، تستطيع الحكومة انشاء دائرة خاصة للغوص تنظر في القضايا قبل شهر واحد من بدء موسم الغوص وبعد شهر واحد من انتهائه، ويحضر لمحكمة السليفة الحكومية النواخذة والغواصون والسيبة. وفي المحضر الذي يسبق الموسم يحضر كل نوخذة مع كل غواص وسيب لتسجيل المبلغ المدفوع مقدماً من قبل النوخذة أمام محكمة السليفة وكذلك كل ما يعطيه النوخذة للغواص أو السيب. وفي حالة الاختلاف يتقدم الطرفان أمام هذه المحكمة للنظر في الأمر، لأن القضايا تكون قد سجلت في سجل النوخذة وسجل الشخص الآخر.

وبعد انتهاء الموسم يحضر النوخذة والغواصون أمام المحكمة بالطريقة نفسها، حيث يقدم النوخذة حساباته مع كل من الغيص والسيب وتقوم المحكمة بتقرير حصة كل منهما بعد طرح المبالغ المقدمة سلفاً، ويسجل كل ذلك في سجلات النواخذة والغواصين. وتستطيع المحكمة تقاضي مبلغ زهيد (١٪ مثلاً) من كلا الطرفين هذا بالاضافة طبعاً للضرائب المفروضة على كل قارب كما هو معتاد.

٦ ـ ولاية العهد:

بسبب المشاكل التي صاحبت مسألة انتقال الحكم من عيسى بن علي إلى ابنه حمد فقد ارتأى المقيم اعطاء موضوع الخلافة اهتماماً في وقت مبكر. ولكنه لم يرَ الشيخ سلمان، وهو الأبن الأكبر لحمد إلا شخصاً غير مثقف مغروراً كسولاً ميالاً للظلم لكل من لا يستطيع مقاومته. واقترح الاهتمام بأحد أبناء حمد الصغار وهو مبارك وارساله مع أخوين له أصغر منه إلى الهند للدراسة.

٧ ـ ادخال نظام قضائي واحكام مدنية وجنائية اولية:

كان النظام القضائي حتى ذلك الوقت على النحو التالي:

أ ـ الرعايا البحرانيون:

يجلس الشيخ في المحكمة في الحالات المدنية والجنائية الكبرى بينما ترفع القضايا الأخرى لقاضي الشرع السني في الغالب. وقبل ادخال الاصلاحات كان كل فرد من آل خليفة يصدر أحكاماً على البحارنة بدون محاكمة.

ب ـ الرعايا البحرانيون والرعايا غير البحرانيين:

عندما تحدث مشكلة بين هاتين الفئتين فإنها تقدم للمحكمة المشتركة التي يجلس فيها الشيخ والمعتمد السياسي ويستعمل القانون المدني الهندي كدليل في هذه المحكمة.

ج ـ القضايا التجارية بين البحرانيين والأجانب وفي بعض الحالات بين الأجانب:

ينظر فيها مجلس العرف الذي يعمل بالعرف والممارسة، ويصبح حكمه نافذاً عندما يقره الشيخ أو المعتمد السياسي.

د ـ الرعايا البريطانيون والأجانب: يطلق عليهم نظام (Order In Council).

ينظر فيها المعتمد السياسي طبقاً للقانون المدني الهندي.

وفي القضايا من النوع الأول يشكو الشيخ حمد من عدم وجود دليل يرجع إليه. ولذلك فالمطلوب ادخال قانون من نوع أو آخر، وقد وافق الشيخ حمد على ذلك.

يتضح مما سبق أن اقتراحات المقيم السياسي بخصوص ادخال اصلاحات تنطوي على توظيف ثلاثة أشخاص بريطانيين في مواقع مهمة أحدهم كمدير للجمارك والثاني كضابط لقوة شرطة مقترحة وثالث لتعلم أبناء الشيخ حمد، ويعزو اقتراحاته بتوظيف البريطانيين إلى عدم وجود من يستطيع القيام بذلك من البحرانيين، وإلى هذا يشير بوضوح في رسالته للحكومة البريطانية المذكورة:

"لقد قلت مراراً بأن العقبة الكبرى أمام ادخال الاصلاحات في البحرين هي عدم وجود أشخاص سواء في العائلة الحاكمة أو من بين الوجهاء يستطيعون الاضطلاع بأعبائها. ولذلك فإن رأيي أنه ما لم نعين مسؤولين بريطانيين للاشراف على الاصلاحات. فإنها لن تطبق بنجاح".[٣]

وبسبب ضعف موارد الدخل في البحرين آنذاك تساءلت حكومة الهند من المقيم السياسي عن بعض النقاط الواردة في برنامج الاصلاحات المقترح من المقيم، وجاءت هذه التساؤلات والاقتراحات في رسالة من وزارة الخارجية في دلهي إلى المقيم في ٩ ديسمبر ١٩٢٣ كما يلي:[٤]

١ ـ أليس من الممكن الاستعانة بخدمات شخص من العراق أو مصر لادارة الجمارك تحت اشراف مشترك من الشيخ والمعتمد بدلاً من تعيين شخص بريطاني؟

٢ ـ بخصوص تكوين القوة المقترحة للشرطة، طلبت حكومة الهند رأي المقيم حول امكان الاستعانة بضابط من قبل المندوب السامي في العراق، وطلبت تقدير تكاليف استقدام قوة الشرطة المقترحة من مسقط.

٣ ـ أليس من الممكن ارسال أبناء الشيخ للدراسة في مدرسة "فان إس" في البصرة حيث كان يتعلم أبناء الشيخ خزعل.؟

٤ ـ ماهو موقف الشيخ حمد من الاصلاحات في مجال اللؤلؤ؟

٥ ـ ماذا سيكون تأثير الاصلاحات في الجمارك على مستوى المعيشة؟

وقام المقيم بتقديم هذه التساؤلات إلى المعتمد البريطاني في البحرين الذي أبدى وجهة نظره بشأنها في ١٧ ـ ١٢ ـ ١٩٢٣ كمايلي[٥]:

١ ـ لم يوافق على امكانية ادارة الجمارك من قبل أي شخص عربي (بحراني أو مصري) بدعوى أنه لا يوجد شخص بحراني قادر على ذلك وأن المصريين غير مرغوبين في البحرين!

٢ ـ قام بتقدير تكاليف استقدام كتيبة شرطة من مسقط وهو ٣٨٣٠ روبية شهرياً، ولم يستحسن فكرة استقدام شخص من العراق.

٣ ـ لم يوافق المعتمد على ارسال أبناء الشيخ للمدرسة المسيحية في البصرة واقترح ارسالهما إلى عليكرة في الهند.

٤ ـ الاصلاحات في مجال اللؤلؤ مسألة حساسة، ولذلك لابد من التريث في تطبيقها، ويرى المعتمد أن هناك تنفيذاً تدريجياً قد بدأ وأن هذه الاصلاحات سوف تحافظ على حقوق الغواصين. ويرى كذلك أن يكون للغواصين نسبة من عائدات ما يصطادونه من لؤلؤ، مما سيشجعهم على الاجتهاد في الصيد ويضمن حقوقهم ويعود بالنفع على النوخذة ويشير إلى أن الشيخ حمد متحمس للاصلاحات وأنه بدأ استعمال ملفات الحسابات .

٥ ـ الاصلاحات في الجمارك لن يكون لها تأثير كبير على مستوى المعيشة في البلاد وخصوصاً في أوساط الفقراء. فهؤلاء يعتمدون في معيشتهم على التمر الذي لا يستورد منه شيء بل ينتج محلياً. ويرى أن اقتراحاته بالتعديلات في معدلات الضريبة ستعود بالنفع على المواطنين. ويشير إلى أن البحارنة بدأوا يستعيدون الثقة بالوضع فأخذوا يزرعون مزارعهم ويصلحون قوارب الغوص.

على ضوء هذه الآراء بعث المقيم برسالة إلى حكومة الهند في ٢١ ديسمبر ١٩٢٣[٦] مسهباً فيها موقفه القائم على أساس ما جاء في رسالة المعتمد إليه ومقترحاً أن يكون المشرف على الشرطة (أو القائد العام) وعلى العائدات الجمركية والقضايا الأخرى هو شخص أنهى تدريبه كمساعد للمعتمد السياسي في الهند، إذ يستطيع هذا الشخص الجلوس إلى جانب نائب عن الشيخ في محكمة صغرى، ويستطيع مراقبة الشرطة، ومتابعة شؤون الدخل من الجمارك.

وفي رسالة في اليوم التالي (٢٢ ديسمبر)[٧] أصر المقيم على مايلي:

١ ـ تعيين دي غرينيه البريطاني وهو محاسب متدرب عمل في بغداد وبوشهر مديراً للجمارك ومستشاراً مالياً لمدة ثلاث سنوات. وأكد موقفه الرافض لتعيين شخص بحراني لتلك المهمة.

٢ ـ توظيف ١٠٠ شرطي يدربهم الكابتن ألبان ويرأسهم شخص باشراف مساعد المعتمد السياسي.

٣ ـ تعيين مساعد للمعتمد السياسي ليعمل بالاضافة لذلك ضمن محكمة صغرى إلى جانب أمير المنامة، ويشرف على الشرطة.

٤ ـ تعيين شخص هندي كمساعد لادارة الجمارك.

برنامج الاصلاح الذي قدمه الميجر ديلي

بحلول شهر يونية ١٩٢٣ كان المعتمد السياسي، الميجر آي. أيه ديلي مشغولاً بترتيب قضايا الاصلاح المطلوب تنفيذها بعد إزالة أكبر عائق في طريقها وهو عيسى بن علي آل خليفة. وتضمن البرنامج الاصلاحي النواحي التالية: [٨]

الناحية المالية

منذ أن غادر المقيم البحرين بعد تعيين حمد بن عيسى، وجد المعتمد نفسه مسؤولاً عن اعداد قائمة مدنية لتحديد المخصصات المالية لافراد آل خليفة. فقد كان كل من هؤلاء يحصل على الأموال عن طريق فرض الضرائب على البحارنة من دون خوف من سلطة عليا تحدد نشاطه. أما الآن فقد اصبح كل منهم ينتظر ما تخصصه الحكومة له. ووجه السرعة في اعداد هذه اللائحة هو اقتراب نهاية الشهر العربي والحاجة لتحديد مخصصات كل خليفي لكي يتم تقديمها له قبل نهاية الشهر ووضع المعتمد في ذهنه هذه المخصصات من أجل توفير مبالغ احتياطية يتم جمعها للمستقبل حين تبرز الحاجة لأموال اضافية لتنفيذ برنامج الاصلاح الاداري.

قرر ديلي أن تكون مخصصات آل خليفة ٣٠٠٠٠ روبية لكل منهم وهذا المبلغ لا يشمل أموال التقاعد والرواتب الشهرية لهم. وأحياناً كانت المخصصات أعلى مما كانت عليه لكي لا يكون هناك مجال لأحد من آل خليفة لاستعمال خزينة الدولة لشراء حوائجه الشخصية. وأفهم كلا منهم بأن عليه تكييف حياته ضمن ما هو مخصص له من علاوات وأن عليه أن لا يتوقع أية إضافات مالية. وتقدر المصاريف الزائدة عن الحاجة لآل خليفة في السابق بحوالي ٥٠٠٠٠ روبية لكل منسم بالإضافة للعلاوات الشهرية. وكان ربع هذا المبلغ عبارة عن أرباح لعلي بن عبد الله عم جاسم الشيراوي الذي كان يزود آل خليفة باحتياجاتهم بأسعار خيالية.

أما الشيخ عيسى الذي أحيل على التقاعد فقد خصص له مبلغ ٤٠٠٠ روبية شهرياً، بالإضافة إلى ذلك خصصت له علاوة سنوية قدرها ٢٠٠٠ روبية لمساعدته في مصاريف الانتقال إلى المنامة خلال أشهر الصيف. يضاف إلى ذلك حوالي ٢٥٠٠ روبية لكل منسم كدخل من المزارع التي استولى عليها خلال حكمه أو التي حصلت عليها زوجته بأساليبها الملتوية.

ولكن الشيخ عيسى لم يكن راضياً بهذه المبالغ مع العلم بأنه لم يكن مسؤولاً عن دفع اي شيء إلا تجاه نفسه وزوجته. ويبدو أن أشخاصاً ممن تضرروا

بالإصلاحات كانوا يغذونه بالمعلومات الخاطئة لإثارته. فيوسف كانوا مثلاً كان يحركه للمطالبة بأكثر من ١٥٠٠٠ روبية لكل منسم. بينما كان ابناه حمد وعبد الله يعتقدان بأن ذلك المبلغ كاف جداً لمصاريفه خصوصاً وأن مصاريف الشؤون الاجتماعية والدعوات انتقلت إلى حمد. وحتى أبناؤه كانوا يقولون للمعتمد بأن أفكار والدهم أصبحت صبيانية وأنه اصبح تحت تأثير زوجته وأشخاص آخرين منهم يوسف كانو الذي له دوافعه الذاتية. وعندما رفض عيسى بن علي العلاوات المخصصة له طلب من البنك الاحتفاظ بها حتى يطالب بها في وقت لاحق.

وكان البنك الشرقي هو البنك الرسمي المعتمد، فهو يحتفظ بمدخولات الجمارك ويقوم بتوزيع العلاوات الشهرية على آل خليفة ويضيف مبلغاً شهرياً إلى حسابات منفصلة لتكون دعماً لمشاريع الاصلاحات الإدارية المرتقبة. ومن الحسابات المنفصلة ما يلي:

١ ـ صندوق الاحتفالات الدينية. حساب يضاف إليه مبلغ صغير كل شهر ويستعمل لشراء هدايا الأعياد التي يوزعها الحاكم على من يشاء.

٢ ـ صندوق الانتقال الصيفي: وهو حساب يستعمل للإنفاق على مصاريف انتقال الشيخ الصيفي كل عام، حيث ان التنقل يكلف كثيراً وقد تعجز الميزانية عن دفع ذلك.

٣ ـ صندوق آخر Lainch بهدف إيجاد مبالغ كافية لتسديد المصاريف على شراء الفحم والمخازن بدون اللجوء إلى الصندوق العام.

٤ ـ صندوق احتياطي: يضاف له شهرياً لمواجهة المصاريف الطارئة كزيارة الحاكم الى الدول الأخرى أو عندما يزور شخص البحرين.

الجمارك

لعل الجمارك أهم مجال يستدعي الاصلاح وبشكل سريع، لأنها أهم مصدر للدخل العام. واتضح أن مبالغ كبيرة تتسرب وتفقدها الميزانية العامة كل شهر. وقد أوضحت الحسابات السابقة أن المدير السابق للجمارك قد تصرف بمبالغ كبيرة من المدخول. فمثلاً يوسف كانو ويوسف فخرو كانا يدفعان ضرائب الجمارك مرة في السنة حيث كان مدير الجمارك يأتي شخصياً من كراتشي لهذا الغرض. ولم توضع مدفوعاتهم في دفاتر الجمارك بل كانت توضع في ملفات شركة مدير الجمارك الخاصة: "جانجرام تيكامداسا"، وبهذا أمكن اختلاس مبالغ طائلة من مدخولات الجمارك.

وخلال عرض موضوع الجمارك اقترح المعتمد توظيف خبير مالي ووافق الشيوخ على توظيف مدير بريطاني للجمارك!

مكاتب الحكومة

انشئ أخيراً مكتب جديد للحكومة يستعمله الشيخ حمد لعمله الرسمي. وعين له مدير بحراني واقترح إنشاء "دائرة الدخل". ولعدم وجود نظام ضريبي في السابق، لم تتطرق الاصلاحات الى نظام ضريبي بل تركت الأمور معلقة حتى يتم البت فيه لاحقاً. وحيث كانت الضرائب سابقاً تفرض على البحارنة فقط، فقد قوبل موضوع تجميد النظام الضريبي بالترحيب في صفوف البحارنة لأنهم من الآن فصاعداً لن يدفعوا الضرائب التي كان الفداوية يأخذونها منهم.

مسح جزر البحرين

كانت مسألة تسجيل العقار ملحة جداً، وقد طرحت على الشيخ حمد ووافق عليها، حيث كان نظام تسجيل العقار "الطابو" معمولاً به في العراق. ولكن ذلك غير ممكن حتى يتم مسح جزر البحرين. واتفق على أن تخصص ميزانية لتلك العملية من مدخول الجمارك.

يتضح مما سبق أن مسألة ترتيب أوضاع الجمارك أصبحت مرتبطة باقتراح من المعتمد السياسي بتوفير مستشار للجمارك يكون بريطانياً. وبهذا تتم السيطرة البريطانية على أهم المرافق الاقتصادية حيوية في البلاد. وإلى هذا أشار المقيم السياسي في تعليقه على مقترحات المعتمد السياسي بقوله[٩]:

"بالنسبة لحملة الاصلاحات المقترحة وتأثيرها فإنها تفتح المجال للتعليق بأن اتجاهها يميل لادخال العنصر البريطاني في إدارة البحرين بشكل مباشر. ولا يمكن انكار أن الأمر كذلك. فمع وجود بنك بريطاني للدولة وموظف قضائي بريطاني ومستشار للجمارك بريطاني، وربما خبير مالي بريطاني، هذه القضايا مجتمعة، بالإضافة إلى كونها تتم تحت إشراف معتمد سياسي بريطاني، فإن من غير المعقول توقع تفسير للوضع سوى أنه عملية "انجلزة البحرين".

مواقف آل خليفة من التحديد المالي

- الشيخ عيسى بن علي:

رغم العلاوات السخية التي وفرت للشيخ عيسى بن علي[١٠] فقد كتب رسالة

لابن سعود يشكو فيها من قلة مخصصاته، وربما كان ذلك بدافع من زوجته في شهر اغسطس ١٩٢٣ .

ولتوضيح المواقف نستعرض مايلي:

* ذهب خليفة بن حمد آل خليفة إلى بغداد في شهر اغسطس واشتكى للملك فيصل من قلة علاواته، وهذا الرجل كان يبلغ من العمر ٣٠ عاماً وقد خصص له مبلغ ١٤٠ روبية شهرياً، ولم يكن له من عمل سوى النوم واللعب وشرب الخمر، وقبل ١٢ سنة ذهب إلى استانبول واشتكى للاتراك من الشيخ عيسى ولكنه لم يحصل شيئاً.

وعلى أثر ذلك بعث المقيم السياسي بتعميم الى المعتمدين السياسيين في مسقط والكويت والقنصل في الأهواز ونائب القنصل في المحمرة يطلب منهم عدم الاستماع إلى أي شخص يدعي أنه من آل خليفة مالم تكن بحوزته رسالة من الحاكم.

* بعث عيسى بن علي برسول إلى القاضي السني قاسم بن مهزع وسأله عما إذا كان مستعداً للتوقيع على "مضبطة" أو عريضة للتشكي من المعتمد السياسي والشيخ حمد بن عيسى. فأجابه القاضي: "اطلب ممن أرسلك أن يتحدث لي بنفسه وحينئذ سأجيبه" ويبدو أن يوسف كانو كان وراء الشيخ عيسى في هذه المسألة حسب رأي المعتمد.

* في سبتمبر ١٩٢٣ بعث الشيخ خليفة بن سلمان وعدد آخر من آل خليفة عريضة من أجل جمع توقيعات، وهي موجهة للمقيم السياسي وتشمل المطالب التالية:

١ ـ تنحية الشيخ حمد عن الحكم.

٢ ـ إلغاء شرطة المنامة والغاء البلدية.

٣ ـ إعادة امير المنامة الذي نحي مؤخراً من قبل الشيخ حمد.

٤ ـ قضايا الغوص يجب أن تنظر فيها محكمة السليفة فقط.

ووقع على هذه العريضة:

١ ـ نواخذة الغوص السنة الذين انزعجوا من معاقبة أحدهم بسبب حبسه غواصاً بدون سبب والذين يخافون أن تؤدي الاصلاحات الى تسجيل قوارب اللؤلؤ ضريبة عليها واصلاح محكمة السليفة التي هي في الواقع غير موجودة.

٢ ـ الدواسر الذين انزعجوا كثيراً من معاقبتهم لمهاجتمهم البحارنة. وهناك

اشاعات بأنهم طلبوا من ابن سعود منحهم أرضاً بين الاحساء والقطيف. ويقال أنه رفض ذلك ولكنه سمح لهم بالاستقرار في القطيف ولكنهم لم يقبلوا بذلك.

٣ ـ شخص أو شخصان من آل خليفة من بينهم ابن للشيخ عبد الله كان قد رافقه في زيارته لانجلترا ويعتبر نفسه سياسياً كبيراً.

٤ ـ يوسف فخرو الذي يبدو أنه شجعهما على التوقيع على العريضة، وهو من الذين تأثروا بادخال الاصلاحات.

٥ ـ يقال ان العريضة كتبها عبد الوهاب الزياني. وهو أحد قادة الاتجاه المعارض لحكم الشيخ حمد في وقت تسفير جاسم الشيراوي.

* بعث الشيخ عيسى برسالة الى حكومة الهند يشتكي من عدم كفاية مخصصاته في سبتمبر.

* بعث الشيخ عيسى بن علي ببرقية من الكويت إلى المفوض السامي في بغداد في ٦ اكتوبر ١٩٢٣ يشتكي فيها من "تدخلات المعتمد السياسي في الشؤون الداخلية وكذلك بالنسبة للقبائل وعزمه على اهانة واضطهاد رعايانا". وطالب المفوض السامي بتدخل الحكومة البريطانية لإيقاف ذلك!

* بعث عيسى بن علي بعريضة موقعة من قبل عدد من زعماء الدواسر الى المقيم السياسي في بوشهر في ٢١ اكتوبر، سلمت العريضة للمعتمد السياسي من قبل شخص قال ان عيسى بن علي ارسله لذلك الغرض.

كما ذكرنا، فقد كانت هناك عدة فئات لم تقبل بادخال الاصلاحات الادارية التي طرحتها الحكومة البريطانية، وعملت خلال السنوات الأولى على زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد لكي يتم حمل الحكومة البريطانية على التخلي عن الاصلاحات التي أثرت سلباً على هذه الفئات التي كانت منتفعة إلى حد غير معقول من حالة التسيب التي كانت سائدة في البحرين منذ مطلع القرن حتى ازاحة الشيخ عيسى بن علي عن الحكم في ١٩٢٣/٥/٢٦ . أما هذه الفئات فهي:

١ ـ الشيخ عيسى بن علي نفسه: فقد أزيح عن منصبه بغير رضاه ولم يقبل بالتنازل لابنه إلا بعد أن هدده المقيم البريطاني، الكولونيل ناكس، بإزاحته بالقوة إذا لم يستجب للرغبة البريطانية. وقد حرض القبائل على التحرك ضد قرار إزاحته وضد موضوع الاصلاحات، وشملت حملته كتابة الرسائل وإرسال البرقيات الى المقيم السياسي في بوشهر والمندوب السامي في بغداد وحكومة الهند البريطانية وابن سعود

في نجد كما قام حلفاؤه من زعماء القبائل بالكتابة في عدد من الصحف العربية في مصر وبيروت ضد الاصلاحات، واستعملت هذه المرة لهجة الهجوم على الحكومة البريطانية لتدخلها في شؤون البحرين وخصوصاً إزالة الشيخ عيسى بن علي.

٢ ـ أفراد آل خليفة المحيطون بالشيخ عيسى بن علي، وهؤلاء ممن كان لهم نصيب وافر من استمرار حالة التسيب وكان كل منهم يحكم عدداً من قرى البحارنة بأسلوب فردي ويفرض على سكانها ما يحلو لهم من ضرائب وأعمال سخرة، ولكل منهم فريق من الفداوية يفرضون أوامره على الناس بالقوة. وهذا القسم من الناس كان مصدر قلق غير قليل للادارة الجديدة وحتى الشيخ عبد الله بن عيسى الذي أصبح اليد اليمنى للحاكم لم يتوقف عن التآمر ضد حكم أخيه، حتى أنه في شهر اكتوبر ١٩٢٣ قام بتوفير مبلغ ١٠ ٠٠٠ روبية لفريق من المعارضين للاصلاحات يتزعمهم أحمد الدوسري الذي آواه ابن سعود في القطيف مما جعل الميجر ديلي ينزعج كثيراً ويتحدث مباشرة مع عبد الله الذي أنكر ذلك.

٣ ـ قبيلة الدواسر: وهي قبيلة تسكن في قرية البديع في الزاوية الشمالية الغربية من البحرين ويبلغ عدد أفرادها بضعة آلاف، وهي القبيلة التي ارتكبت أبشع الاعتداءات على البحارنة في السنوات التي سبقت الاصلاحات وبقيت هذه القبيلة مصدر قلق للحكم الجديد لحوالي خمس سنوات بعد ادخال الاصلاحات كما سيأتي مفصلاً.

٤ ـ القبائل السنية: لم ترضَ القبائل السنية بالاجراءات التي اتخذها الميجر ديلي، وعارضتها منذ البداية واستمرت في معارضتها حتى بعد اقصاء الشيخ عيسى بن علي وتعيين ابنه الشيخ حمد مكانه.ففي ٢٤ اكتوبر كتب عدد من زعماء هذه القبائل ومن بينهم عيسى بن علي رسالة إلى الكولونيل تايلور، المقيم السياسي[١١] تهجموا فيها بلغة لاذعة على الميجر ديلي واعتبروا ما قام من اجراءات منها عزل عيسى بن علي تدخلاً في شؤون البلاد وموقفاً معادياً للأمة العربية وتخلياً من بريطانيا عن مسؤوليتها في الخليج، ويطالبون فيها باعادة عيسى بن علي إلى الحكم ويهددون فيها بعدم قدرتهم على ضبط عواطف أفراد القبائل الذين قد يرتحلون من البلاد. ووقع على الرسالة كل من عبد الوهاب الزياني (عن قبيلة الزياني) ومهنا بن فضل (عن قبيلة النعيم) وشاهين بن صقر الجلاهمة (عن الجلاهمة) ومحمد بن راشد المناعي (عن المنانعة) وجبر بن محمد المسلم (عن قبيلة المسلم) وأحمد بن راشد بن لاحج (عن البوفلاسة) وأحمد بن عبد الله الدوسري (عن الدواسر)

والسيد عبد الله بن السيد ابراهيم (عن قبيلة السادة) ومحمد بن راشد آل بن علي (عن قبيلة البنعلي) وأحمد بن جاسم بن جودر (عن قبيلة البن جودر)، بالاضافة إلى عيسى بن علي نفسه.

وحين سمع البحارنة بالعريضة المقدمة ضد الاصلاحات، اضطربوا وخافوا من حدوث تغيير جديد في الموقف البريطاني فكتبوا عريضة تأييد لحكم الشيخ حمد وشنوا فيها هجوماً على أصحاب العريضة السابقة، وطلبوا فيها من المقيم عدم الرضوخ لمطالب القبائل السنية باعادة عيسى بن علي إلى الحكم. ووقع على هذه العريضة مئات الأشخاص المرموقين من كافة قرى البحرين ومدنها. فكتب المقيم السياسي رسائل إلى المجموعتين. فقد وجه رسالة في ٢٧ اكتوبر للمجموعة الأولى باسم عيسى بن علي آل خليفة والأشخاص الموقعين معه على الرسالة، مؤكداً لهم فيها على أن الاصلاحات ليست منوطة برغبة الميجر ديلي ولم تأتِ منه شخصياً بل تمت بموافقة الحكومة البريطانية، وبالتالي فلا رجوع عنها لأنها اتخذت بعد أن عم الظلم والجور في البلاد ولم يستمع عيسى بن علي لنصائح الانجليز بسلوك طريق أكثر توازناً، وذكر المقيم الشيخ بعدد من المواقف التي تجاهل فيها النصائح المقدمة له. كما كتب لعموم البحارنة الموقعين على العريضة الثانية يطمئنهم فيها بعدم وجود توجه لدى الحكومة البريطانية بالتراجع عن الخطوات التي تم اتخاذها، لأنها قائمة ومستمرة بغض النظر عن الأشخاص الذين يقومون بمسؤوليات الحكومة البريطانية، وحتى لو رحل ديلي عن البحرين فإنها لن تتغير.

وفي ٢٦ اكتوبر اجتمع عدد من أعيان ورؤساء القبائل السنية وكتبوا عريضة بمطالب ستة وزعوها على عدد من الناس وبعثوا نسخة منها إلى المقيم في ٢ نوفمبر. وأطلق المجتمعون على القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع اسم "قرارات المؤتمر الوطني البحراني المنعقد في ١٥ ربيع الأول" والمطالب التي ذكرت في تلك الوثيقة هي استمرار حكم الشيخ عيسى بن علي واجراء الأحكام بحسب الشرع الاسلامي والعرف المطابق للشرع وانشاء مجلس شورى وتأليف هيئة محكمة من أربعة أشخاص للنظر في قضايا الغوص واقتصار المعتمد السياسي على ماهو موجود في نص الاتفاق بين الحكومة البريطانية والشيخ عيسى بن علي. كما ذكرت الوثيقة انتخاب ١٢ شخصاً (معظهم من موقعي العريضة الأولى) لمتابعة ما جاء من قرارات والعمل على تحقيقه "بكافة الوسائل المشروعة"، وحاول بعض الأشخاص التفاهم كتابياً مع الحكومة في الهند لطرح الاعتراضات على الاصلاحات، ومن هؤلاء

محمد بن خليفة الذي وجه رسالة لحاكم الهند في ٧ ـ ١١ ـ ١٩٢٣ ناشده فيها بالتدخل لمنع الاصلاحات واعادة عيسى بن علي إلى الحكم. ولكن باءت كل تلك المحاولات بالفشل وبقي عيسى بن علي غاضباً حتى وفاته عام ١٩٣٢ .

الهوامش

١ ـ رسالة المقيم إلى وزير الخارجية بحكومة الهند رقم ٢٥٠ – S بتاريخ ١٩٢٣/٥/٣١ , الملف R/15/1/336

٢ ـ رسالة المقيم السياسي تريفور لوزير الخارجية بحكومة الهند رقم ٦٢٢–S بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢٣ الملف R/15/1/388

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ برقية من خارجية الهند إلى المقيم في بوشهر رقم ١٦٨٨ – S بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٣٢ الملف الاسبق.

٥ ـ رسالة المقيم السياسي رقم C/٢٠٨/٩/٢ بتاريخ ١٩٢٣/١٢/١٧ في الملف السابق.

٦ ـ الرسالة المستعجلة من المقيم إلى الخارجية البريطانية رقم C/712 بتاريخ ١٩٢٣/١٢/٢١ في الملف السابق.

٧ ـ الرسالة رقم 716 - S في الملف السابق.

٨ ـ رسالة المعتمد الميجر ديلي الى المقيم رقم C–٧٧ بتاريخ ١٩٢٣/٦/١٠ , الملف R/15/1?337

٩ ـ رسالة المقيم إلى وزارة الخارجية رقم ٣٠٧ – S بتاريخ ١٩٢٣/٦/٢٢ , الملف R/15/1/337

١٠ ـ وثائق عديدة تتعلق بمواقف أفراد آل خليفة من التحديدات المالية محفوظة في الملف رقم R/15/1/338

١١ ـ النص الأصلي للرسالة موجود في الصفحة ٤١ من ملف R/15/1/338 بأرشيف مكتب الهند.

الفصل الثالث

التحركات الشعبية في الثلاثينات

بالرغم من الاصلاحات التي ادخلها البريطانيون لتحسين الاوضاع الادارية والحد من مظالم آل خليفة، وترتيب الاوضاع الاقتصادية بما يؤمن اوضاعاً افضل تمنهم من تسيير الادارة الجديدة، الا ان استمرار العقلية المتسلطة من قبل الاسرة الحاكمة وتزايد التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية قد خلق ردود فعل تزايدت وسط المواطنين عموماً الى الدرجة التى أدت إلى ظهور الحركات الطلابية وانتفاضة الغواصين في مطلع الثلاثينات ، ثم الاضرابات العمالية في شركة النفط .

كما أن تزايد الوعي السياسي وسط المواطنين وانتشار افكار الديمقراطية على المستوى الخليجي ومطالبة المواطنين بالمشاركة السياسية عبر هيئات تشريعية، قد افرز حركات سياسية وانتفاضات شعبية في البحرين والكويت عام ١٩٣٨ ، بحيث بدت وكأنها مرتبطة ببعضها البعض. وفي هذا الفصل سنقف امام ابرز هذه التحركات :

اضراب المدارس ١٩٣٠

كان الشيخ حافظ وهبة مديراً في مدرسة الهداية الخليفية بالمحرق منذ انشائها عام ١٩١٩ وقد اتُهم في مطلع العشرينات بنشاطات معادية للانجليز فطرد من منصبه حالاً وذهب إلى الكويت ومنها إلى الجزيرة العربية ليصبح ممثلاً للملك ابن سعود في بريطانيا. وكان المد الثوري آنذاك يأتي من الشام مع المدرسين الذين يستقدمون للعمل في مدارس البحرين اليافعة.

في مطلع العام ١٩٣٠ عينت الحكومة السيد فائق أدهم، سوري الجنسية مفتشاً عاماً للمعارف للاشراف على التعليم، وكان يحمل شهادة جامعية من جامعة بيروت وشهادة أخرى من الكلية الاسلامية ببيروت، وكانت زوجته مديرة مدرسة البنات بالمنامة. ويبدو أن تعيين المفتش الجديد الذي تزامن مع ازدياد التدخل البريطاني في

الشؤون الداخلية للبلاد تسبب في موجة سخط في المدارس، وكذلك في مجلس المعارف خصوصاً وأن مديري مدرسة المنامة والمحرق هما سوريان معارضان للاستعمار البريطاني وهما عمر يحيى الحوراني وعثمان حوراني كما عارض التعيين عدد من المدرسين.

وفي ٢ رمضان ١٣٤٨ (فبراير ١٩٣٠) أضرب طلبة المدارس في المنامة والمحرق وشارك في الاضراب المدرسون كذلك وأغلقت لعدة أيام ونزل التلاميذ إلى الشوارع وألقوا الخطابات الحماسية. وقام تلاميذ مدرسة المحرق (الهداية الخليفية) بتحطيم زجاجات النوافذ والادراج. وقدر المعتمد السياسي،الكابتن جيفري برايور، في رسالته للشيخ في ٢١ فبراير ١٩٣٠ تكاليف الاضراب بألف روبية. كما هاجم المعتمد السياسي عبد العزيز القصيبي (أحد أعضاء مجلس المعارف) بسبب موقفه المتعاطف مع مطالب المدرسين السوريين.

في اليوم التالي أرسل الشيخ عبد الله بن عيسى، طلباً للمديرين السوريين المذكورين للحضور الى مكاتب الحكومة ولكنهما رفضا الامتثال. ثم بعثا رسالة طويلة تحتوي على مطالب كثيرة منها مايلي:

١ ـ عدم السماح للمفتش الجديد بالتفتيش على المدارس.

٢ ـ عدم تخفيض رواتب الموظفين.

٣ ـ أن يكون التوظيف دائماً وليس مؤقتاً.

٤ ـ أن يكونا عضوين في مجلس المعارف.

ولكن عبد الله بن عيسى، مسؤول المعارف، رفض كل مطالبهم قائلاً بأنهم ما لم يرجعوا إلى عملهم وينهوا الاضراب فلن ينظر في تلك المطالب. وكان المضربون يدركون أن انهاء الاضراب بدون نتيجة مضمونة سوف يكون بدون عائد، ولذلك رفضوا انهاء الاضراب والرجوع إلى العمل. فقام الشيخ عبد الله بفصل المديرين السوريين وطردهما من البلاد حالاً.

وفي يوم ترحيلهما حدثت مظاهرة صاخبة قام بها الطلاب للاحتجاج على ذلك العمل. وأصدر الشيخ عبد الله تعميماً باغلاق المدرستين (المنامة والمحرق للبنين) لمدة عشرة أيام، في الوقت الذي كانت فيه المشاعر هائجة بسبب فصل المديرين. فكتبت عرائض عديدة موقعة من قبل المواطنين والمدرسين، وقامت وفود بالاتصال بالشيخ حمد من أجل اعادة النظر في المسألة. هذا في الوقت الذي قام فيه الطلاب بالدخول

إلى مدرسة المحرق وتدمير أثاثها وتوصيلاتها الكهربائية والمائية وغيرها. وهدد بعض التجار، ومنهم آل القصيبي بفتح مدرسة جديدة ومنع الطلاب من العودة إلى الصفوف.

افتتحت المدارس بعد عشرة أيام ولكن الحضور كان ضعيفاً في البداية، ولم تعدُ الحياة الدراسية إلى حالتها الطبيعية إلا بعد مرور شهر كامل.

ورغم ترحيل المدرسين السوريين فقد استمرت حالة التوتر لأن عدداً من الأعيان بعثوا بعريضة موقعة للشيخ حمد يطلبون فيها اعادة المعلمين إلى البلاد لكفاءتهما وأخلاقهما وحسن سيرتهما. ويعتقد أن عبد العزيز القصيبي ويوسف فخرو وعبد الرحمن الزياني كانوا وراء تقديم العريضة، وقام علي بن خليفة السكرتير السابق لبلدية المنامة بجمع التوقيعات.

تلى ذلك اجتماعات لاقناع المدرسين بالرجوع إلى المدارس وكان يشارك في تلك الاجتماعات أعضاء مجلس المعارف والمستشار بلجريف وأعضاء لجنة التعليم بالمنامة والقاضي السني وشخصيات أخرى ومدرسو مادة الدين التي أشيع أن الحكومة تنوي استبعادها من مناهج التعليم. وكان عدد من الشخصيات يطالب باعادة المعلمين السورين. ومع ذلك وافق الجميع على اعادة فتح المدارس.

وأعقب حادثة فصل المديرين السوريين حملة صحافية في العراق وسوريا وايران. واستهدفت هذه الحملة المعتمد السياسي في البحرين الذي كان العقل المخطط وراء السياسات الحكومية إلى جانب المستشار بلجريف. كما استهدفت المقالات السياسية البريطانية في البحرين. وتحدثت المقالات عن سياسة ادخال تعليم اللغة الانجليزية في المدارس وعدم الاهتمام بالدروس الدينية. وانتشرت المشاعر العامة ضد الانجليز في البحرين وخارجها، وكان للمدرسين والطلاب دورهم في تأجيج المسألة. ووجد الشيخ عبد الله بن عيسى نفسه مستهدفاً أيضاً في الحملة الصحافية، فنشر في صحيفة "العراق" اعلاناً صغيراً ينفي فيه ما تناقلته الصحف حول أسباب الاضراب ودوافع اقالة المديرين.

وكان من بين دوافع المضربين والأساتذة عدم الرضى عن مناهج التدريس، وقد فهم المسؤولون البريطانيون في البحرين هذه المسألة، فقام المعتمد بالتعاون مع المفتش الجديد للتعليم والمستشار بمحاولات وضع منهج دراسي جديد، كما رأوا أن استمرار وجود عناصر من سوريا ولبنان أو غيرهما في سلك التدريس سوف يؤدي إلى مزيد من الوعي بين صفوف الطلبة، وذلك مالا يريدونه فقرروا الاسراع في التخلص من

المدرسين العرب الذين يقفون مواقف تحررية من الاستعمار البريطاني.

كما قرر الثلاثة (الشيخ عبد الله والمستشار والمعتمد) الغاء مجلس المعارف الذي يضم عدداً من المواطنين الذين يحملون أفكاراً معادية للانجليز، واقامة لجنة من الشيعة والسنة للنظر في بعض القضايا المتعلقة بالتعليم ولديها صلاحيات أقل من المجلس المنحل، إذ عليها النظر في المناهج ولكن بدون اعطائها الصلاحية للنظر في الرواتب والتعيينات.

وتجدر الاشارة إلى أن سبعة طلاب بحرانيين هم خليفة بن الشيخ حمد الخليفة وحمد بن الشيخ عبد الله الخليفة وأحمد بن علي بن موسى وعبد العزيز بن سعد بن شملان وراشد بن عبد الرحمن الزياني وعبد الرحمن بن قاسم المعاودة ومحمد كمال بن الشيخ جاسم، كانوا قد ابتعثوا إلى جامعة بيروت لاكمال دراستهم الثانوية من بينهم ثلاثة من أبناء الشيوخ، ولكن المستشار كان في اجازة عندما تم اختيارهم عام ١٩٢٨ ولذلك لم يكن راضياً عن بعضهم لأنهم يحملون أفكاراً تحررية لا تعجبه. وازداد غضب المسؤولين (الشيخ عبد الله والمستشار والمعتمد) عندما بعث هؤلاء الطلبة برقية احتجاج على عزل المدرين السوريين، وقرر المسؤولون انهاء بعثتهم بعد رجوعهم في اجازة الصيف عام ١٩٣٠ بدعوى أن دراستهم في بيروت تكلف الحكومة كثيراً ولا تعود على البلاد بما يتناسب مع المصاريف. وعند عودتهم طلب منهم ممارسة التدريس في المدارس الحكومية ولكنهم رفضوا ذلك مطالبين باكمال دراستهم أولاً، وأدركوا أن للمستشار سياسته الخاصة المعارضة لنمو الوعي السياسي بين الطلاب والدارسين. وقد ساهم الوعي الطلابي في نشر قضية البحرين في الصحافة العربية التي كانت في مصر وسوريا معادية للاستعمار ومساندة لقوى التحرر الوطني.

وكان للمستشار موقف سلبي من مجلس المعارف وطالب في رسالته للمعتمد السياسي في ١٥ رمضان ١٣٤٨ بالغاء مجلس المعارف قائلاً بأن الشيخ عبد الله والمفتش الجديد، فائق أدهم، قادران على ادارة جهاز التعليم في البحرين، وبأن أعضاء المجلس غير متعلمين وأنهم يشكلون حجر عثرة في طريق عمل الشيخ عبد الله.

وإذا كان اضراب المدارس المذكور واحداً من مظاهر انتشار الحركة السياسية في البحرين فإن هناك جوانب أخرى لمسألة التعليم، حيث أن الحركة التعليمية التي تأسست في العشرينات أخذت تنمو شيئاً فشيئاً حيث أسست مدارس جديدة خلال الثلاثينات وأصبح التعليم سمة للمجتمع البحراني. ولكن رغم ذلك كانت هناك حاجة ماسة لتقييم المسيرة التعليمية بين الحين والآخر، خصوصاً وأن الحركة السياسية

في المنطقة وصراعات القوى والايديولوجيات كثيراً ما كانت تنطلق من المدارس. وبسبب المعارضة للاستعمار التي كانت تعم عدداً من الدول العربية مثل العراق وسوريا ومصر، فقد أصبح الانجليز أكثر تحسساً للمناهج التعليمية وتوجهاتها السياسية.

وفي العام ١٩٣٩ حدثت محاولة لتقييم التجربة التعليمية في البحرين، حيث طلب من أحد المسؤولين البريطانيين العاملين بالمعتمدية السياسية في الكويت، السيد ادريان فالانس، دراسة الوضع التعليمي في البحرين وتقديم ما يراه ضرورياً من اقتراحات وتوصيات. فكتب تقريراً طويلاً في سبتمبر ١٩٣٩ موجهاً لحاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى ومكوناً من ٦٠ صفحة. واحتوى التقرير على ملاحظاته حول مدارس البحرين للأولاد التي كان عددها سبعاً (المنامة، المحرق، الحد، الرفاع، سوق الخميس، البديع، وسترة) ولم يستطع زيارة مدرستي البنات في المنامة والمحرق.

ارتكز التقرير حول الوضع التعليمي القائم في المدارس وأساليب التعليم وقدم توصيات عديدة من بينها الابتعاد عن توظيف السوريين كمدرسين أو مفتشين والتأكد من عدم وجود ميول سياسية للمدرسين. وطالب التقرير بالتركيز على تعليم تاريخ البحرين والتقليل من تدريس تاريخ الدول ذات الطابع السياسي المعادي للانجليز مثل سوريا والعراق. كما طالب الحاكم بتعليق صوره في المدارس، على حيطان الفصول وعلى أغلفة الكتب الدراسية. وأوصى التقرير بتعيين شخص بريطاني كمدير عام للمعارف.

وكان التقرير بشكل عام موضوعياً في جوانبه الفنية ولكنه كان مسيساً بشكل كبير كما هو واضح من توصياته المذكورة.

انتفاضة الغواصين ١٩٣٢

كان لحادثة عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ أثر سلبي على نفوس الغواصين. كما أن تخلف النواخذة عن العمل بالاصلاحات المطلوبة أدى لتراكم المشاعر السيئة في نفوس الغواصين، واستمر الوضع متوتراً طوال السنوات التالية حتى انفجر عام ١٩٣٢ من جديد.

ففي يوم الأربعاء ٢٥ مايو من ذلك العام ذهب عدد من الغواصين في المحرق إلى الشيخ عبد الله بن عيسى طالبين زيادة السلفة قبل أن يتوجهوا إلى الغوص، وقال لهم عبد الله بأنه إذا كانت لديهم قضية فيطرحوها أمام المستشار.وعندما علم الشيخ

حمد بمشاعر الغواصين طلب من أخيه ومن المستشار "أن يطيب قلوب الغواصين"، وذهب بعد ذلك إلى مصيفه في الرميثة، في جنوب البلاد. وكان هناك شعور عام بأن الوضع اصبح يغلي، فما كان من المستشار إلا أن أمر باعتقال عدد من الذين اشتبه فيهم بالتحريض على الاضطرابات فاعتقلوا ووضعوا في مركز الشرطة بالقرب من الميناء. كان هذا الاجراء كافياً لتفجير الوضع بدلاً من احتوائه.

وفي اليوم التالي (الخميس ٢٦ مايو) جاءت مجموعة من الغواصين من المحرق ومعهم عصي وتظاهروا في المنامة وأطلقوا سراح غواص من مركز الشرطة بعد كسر النوافذ. وقامت الشرطة بتفريقهم باطلاق النار فوق رؤوسهم وجرحوا عدداً منهم، ولاحقوهم إلى ساحل البحر.

ومع ذلك استمرت المواجهة بين الغواصين والشرطة التابعين للمستشار على الشارع الموازي للبحر، وفي النهاية أجبر الغواصون على التقهقر باتجاه البحر، واعتقل عدد منهم، بعد أن اشترك كل من هو تحت قيادة المستشار في المعركة، من النواطير والفراشين إلى جانب شرطة القلعة وخدام المستشار نفسه. ورجع الغواصون إلى المحرق ولحقهم المستشار مع عدد من النواطير والشرطة واعتقل عدداً منهم، وأطلقت النار على الغواصين وجرح عدد منهم.

وعندما كان الغواصون عائدين إلى المحرق كان الشيخ عبد الله عائداً إلى المنامة والتقى الطرفان في عرض البحر واستغل الغواصون الفرصة لالحاق أكبر الاهانة للشيخ عبد الله، وهو ما أثاره بشكل كبير ونقل مشاعره للحاكم، الشيخ حمد.

في اليوم التالي وصلت رسائل من الحاكم للمستشار يؤيد فيها عمله وتصرفه مع الغواصين وطلب منه القيام باجراءات أكثر صرامة وأمر باعتقال قادة الغواصين وطردهم من البلاد كما أمر باصدار اعلان يأمر الغواصين بالعودة للعمل عند النواخذة ومن لايفعل ذلك فللنوخذة الحق في تقديمه للحكومة.

وبعد التحقق في الحادثة عرف المستشار أن حركة الغواصين ومجيئهم إلى المنامة كان من أجل انقاذ الشخص الذي اعتقله المستشار في اليوم الأول (٢٥ مايو)، ولكنه كان مستغرباً من العدد الذي جاء من المحرق والحد وكيف استطاعوا تنظيم تظاهرتهم. وكما ذكرنا فقد نجح المتظاهرون في اخلاء سبيل زميلهم ولم يستطع المستشار القاء القبض عليه مرة أخرى.

هذه الحادثة كانت تعبيراً عفوياً من قبل الغواصين عن مشاعرهم وعن حاجتهم لزيادة السلفة المقدمة لهم من النواخذة لأن مقدارها كان ضئيلاً ولم تكن تكفي

لحاجات عوائلهم خلال فترة غيابهم في مواقع الغوص. ولهذا عارضهم الحاكم والمستشار والنواخذة الذين لم يكونوا متحمسين لفكرة زيادة السلفة المقدمة للغواصين. وقد عبر النواخذة عن ارتياحهم للاجراءات القمعية التي اتخذها المستشار لقمع الغواصين بدون مراعاة حقيقة المشاعر التي دفعت الغواصين للقيام بما قاموا به بداية موسم الغوص. ورغم سقوط الضحايا في صفوف الغواصين، فإن المستشار والحاكم والمعتمد لم يحاولوا فهم القضية بل اعتبروها تمرداً يجب قمعه بأي ثمن، على أساس أن ثورتهم العفوية كانت بسبب لين الموقف الرسمي في الأعوام السابقة.

لقد كانت انتفاضة الغواصين كبيرة من حيث أبعادها ومن حيث ما كشفت عنه من ضعف في جهاز الشرطة. فقد حاول الغواصون السيطرة على مستودع للأسلحة والذخيرة في القلعة، ولو حدث ذلك لكانت القضية ذات بعد آخر. ومع ذلك فالمعتمد السياسي يعتبر في رسالته للمقيم في ٣٠ ـ ٥ ـ ١٩٣٢ أن ما حدث كان "درساً لا ينسى للغواصين" بعد أن قتل اثنان منهم على الأقل وجرح عدد آخر واعتقل عدد كبير. هذا إلى جانب اعترافه في الرسالة نفسها بأن السلفة التي تدفع مقدماً للغواصين قد وصلت إلى حدها الأدنى في ذلك العام، وأن على الحكومة اعادة النظر في القضية كلها خصوصاً في ضوء كساد سوق اللؤلؤ وأنه فيما لو تقرر تخفيض السلفة في العام المقبل فإن على الحكومة أن تتهيأ لمشاكل أكبر.

هذا هو كل ما قام به المعتمد والمستشار على صعيد النظر في أسباب ودوافع تحرك الغواصين. أما ما أولياه أهمية أكبر فهو موضوع قوة الشرطة ومدى قدرتها على استيعاب التحدي الذي افرزته حركة الغواصين لأن الانتفاضة قد هزت المسؤولين البريطانيين. وفي هذا الصدد كتب المقيم السياسي، الكولونيل السير اج.في.بيسكو إلى وزير الخارجية بحكومة الهند في ٤ يونية ١٩٣٢ قائلاً:

"بالرغم من أن قدراً من الاضطراب كان بادياً في صفوف الغواصين في اليوم الأول، فإن أحداً لم يتوقع حدوث اضطرابات بهذا الحجم، وكان مفاجئاً بروز هذا العدد الهائل من المتظاهرين بدون علم السلطات مسبقاً ولكن ليس هناك شك بأن السبب الرئيسي للاضطراب كان اقتصادياً، وأن المظاهرة كانت تهدف للاحتجاج على ضآلة سلفة الغوص. وكما ذكرت في رسائل سابقة، فإن الوضع الاقتصادي على الساحل العربي خطير جداً". ورغم قتل عدد من الغواصين فإن المقيم السياسي يرى أن الشرطة قاموا بدورهم بكفاءة.

ويقول المستشار في رسالة للمقيم في ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٣٢ بأنه تمكن من القاء

القبض على الأشخاص الذين اقتحموا القلعة وفتحوا أقفال السجن وأفرجوا عن المعتقلين باستثناء شخص واحد على حد تعبيره.

واعتبرت هذه القضية واحدة من القضايا المهمة التي طرحت حولها أسئلة عديدة في البرلمان البريطاني. ففي ٢٨ نوفمبر ١٩٣٢ سأل النائب البرلماني البريطاني ديفيد غريفيل، وزير الخارجية بحكومة الهند عما إذا كانت لديه معلومات حول تصرف المستشار البريطاني لشيخ البحرين واصداره الأوامر باعتقال الغواصين الذين كانوا غير راضين بالسلطة وماتلى ذلك من اطلاق النار على الغواصين وما نتج عن ذلك من توقف الغوص كلياً وما إذا كان (وزير الخارجية) عازماً على تكوين لجنة تحقيق في الظروف التي أدت للحادثة. وكان جواب وزير الخارجية كالتالي:

"حدث اضطراب كبير في البحرين يوم ٢٦ مايو (أسبابه كانت اقتصادية في جانب منها) قام خلاله جمع باقتحام مركز الشرطة والافراج عن غواص كان معتقلاً. وتمت السيطرة على الوضع بشكل سريع. ولم يحدث اطلاق نار من جانب الشرطة الهندية ولكن يبدو أن غواصين قد قتلا وجرح أربعةأو خمسة آخرون بسبب اطلاق النار العشوائي من قبل النواطير العرب المحليين. ولم يتوقف الغوص ولا أرى من المناسب تكوين لجنة تحقيق في القضية التي يبدو أنها عولجت بشكل مرضٍ من قبل السلطات المحلية".

وفي مطلع عام ١٩٣٣ كتبت صحيفة ألمانية مقالاً طويلاً حول الغوص والغواصين واضطرابات الغواصين في مايو ١٩٣٢ ، بعنوان "نشيد الوزة حول غواصي اللؤلؤ"، بقلم اج.جي فون باسيوتيز، تعرضت للأوضاع السيئة للغواصين البحرانيين والمعاملة السيئة التي يتلقونها من الشيوخ وأسلوب قمع القوات البريطانية لحركتهم، وأعطى المقال احصاءً لحصيلة اضطرابات مايو ١٩٣٢ بأن أكثر من عشرة أشخاص قد قتلوا وجرح عدد أكبر واعتقل أكثر من مائة شخص.

ثورة الاصلاح الوطنية ١٩٣٨

في عام ١٩٣٨ ، انطلقت أول حركة شبه منظمة في البحرين للمطالبة بوضع حد لاستبداد آل خليفة واحترام ارادة الشعب باشراكه في حكم بلاده. ولا نقصد بالحركة هنا تنظيماً معيناً يحمل اسماً وينطوي على تنظيم حزبي داخلي، كما هو معروف في بعض الحركات الحديثة، بل كانت الحركة تعبيراً عن انطلاقة شعبية

قامت نتيجة لتصاعد وعي الناس ونمو ادراكهم الوطني وشعورهم باختلال الميزان السياسي في بلادهم. وهذا لا يعني أنه لم تطرح أسماء معينة في تلك الفترة، ولكن الأسماء كانت في حقيقتها وسيلة لاقناع الجماهير بوجود قيادات للتحرك الذي شهدته البلاد ولتذييل بعض المنشورات التي وزعت في المنامة والمحرق. ولعلها المرة الأولى التي يحدث فيها توزيع منشورات واضحة المغزى بطرق سرية، وتنتشر فيها ملصقات تتحدى سلطة آل خليفة وتستهدف التدخل البريطاني السافر في شؤون ادارة البلاد وتطالب بالخصوص باقالة المستشار تشارلز بلجريف (انظر نماذج من هذه الفعاليات في الملحق). وانتهت الحركة مع نهاية عام ١٩٣٨ باعتقال عدد من الشخصيات النشطة، ولكن بعد ان أثبتت لكل من آل خليفة والحكومة البريطانية ممثلة بمعتمدها السياسي في البحرين ومقيمها السياسي في الخليج أن موجة وعي قد انتشرت في البلاد وأن ذلك بداية لخمسين عاماً أخرى من المواجهة الحية بين الشعب من جهة والاستبداد الخليفي من جهة أخرى.

حركة البحارنة كانت الأساس

منذ أن قام الميجر ديلي بادخال الاصلاحات الادارية في البحرين عام ١٩٢٣ بدأ عهد جديد في البلاد سمح لحركة الوعي الاجتماعي بالتطور شيئاً فشيئاً، وأن كانت تلك الاصلاحات قد كرست نظام آل خليفة بدعم بريطاني مكشوف ومستمر، فقد تحسنت عدد من القضايا التي كانت تقلق الناس وخاصة البحارنة، فأصبحت هناك سلطة مركزية بعد أن كان كل شيخ من آل خليفة يحكم منطقة من مناطق البحرين بالطريقة التي تروق له يجمع منها ما يشاء من ضرائب ويستولي على ما يشاء منها من أراضي ويستعبد الناس لخدمته ضمن نظام "السخرة" ويسلط "الفداوية" التابعين له على رقاب الناس وأعراضهم وكراماتهم، ويسيطر على حقول النخيل ويتحكم في تجارة الغوص على اللؤلؤ.

وكان لهذا الانتظام آثار عديدة، منها ضبط قبيلة الدواسر التي كانت تعيث في الأرض الفساد ومنعها من الاعتداء على البحارنة والتصرف في البلاد وكأنها حكومة موازية لآل خليفة. ومنها بداية ثقة البحارنة بأنفسهم كأكثرية في البلاد، ومن ثم تحركهم لضمان قدر من الحقوق المشروعة لهم. ويصف المقيم السياسي في الخليج ترينجارد سي فاول في تقرير رفعه لوزير الخارجية في حكومة الهند في ١٨ مارس ١٩٣٥ وضع البحارنة بقوله:

"مهما كان هناك من عملية تقدير لعدد سكان البحرين، فإن من المتفق عليه أن البحارنة يشكلون أكثر بكثير من نصف مجموع السكان"[1]. كما يذكر في التقرير نفسه عدم استغرابه من تحرك البحارنة لنيل حقوق أكبر على صعيد ادارة الحكم والحقوق السياسية الأخرى مشيراً إلى توافر عدد من الظروف التي تدفعهم لذلك فيقول: "في ضوء هذه الظروف، ومع الآخذ بعين الاعتبار وضع البحارنة، فإنه من غير المستغرب أبداً أن يظهروا علامات للتحرك، بل على العكس من ذلك، فإنه سيكون مستغرباً لو لم يفعل ذلك".

وهكذا تحرك عدد من أعيان البحارنة ووجهائهم مع نهاية عام ١٩٣٤ وصاغوا مطالبهم، باسم البحارنة، في رسالة سلموها للشيخ حمد بن عيسى الذي وقفوا إلى جانبه في معركة ولاية العهد قبيل ادخال الاصلاحات الادارية عام ١٩٢٣ . وكانت مطالبهم متمثلة بثلاث نقاط:[2]

١ ـ اصلاح محاكم البحرين وتقنين الأحكام التي يرجع إليها القضاة.

٢ ـ العمل بفكرة التمثيل النسبي وذلك بزيادة عدد ممثلي البحارنة في مجلسي التجارة (كان يعرف سابقاً بالمجلس العرفي ويرجع إليه في قضايا الغوص) والبلدي الذي يدير شؤون المدن والقرى.

٣ ـ توفير المدارس التعليمية للبحارنة الذين حرموا منها حتى ذلك الوقت.

ووقع هذه الرسالة التي كتبت بتاريخ ٢٣ رمضان المبارك ١٣٥٣ هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٣٤ ثمانية أشخاص وهم منصور العريض وعبد علي العليوات ومحسن التاجر وعبد الرسول بن رجب والحاج عبد العزيز بن حجير البوري وأحمد بن ناصر (باربار) وحسين بن محمد المدحوب (بلادالقديم) والحاج علي بن عباس (عالي).

وكانت هذه الرسالة بداية لمسلسل طويل من المراسلات والاجتماعات بين الأشخاص الثمانية والشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، حاكم البحرين، والمستشار، تشارلز بلجريف، وعموم البحارنة. واستمر هذا التحرك أكثر من عام كامل، وذلك بسبب المعارضة شبه الكاملة للمطالب من قبل آل خليفة من جهة والحكومة البريطانية من جهة أخرى. فحين لم يحصل البحارنة على جواب ايجابي من الشيخ حمد كتبوا للمعتمد السياسي البريطاني في البحرين آنذاك الكولونيل لاخ طالبين لقاءه وشرح القضية له. فقابلهم في الأول من فبراير ١٩٣٥ ، وكان اللقاء عبارة عن كلمة

قصيرة القاها عليهم ثم طلب منهم الانصراف بقوله "مرخوصين". وجاء فيها[٣].

"يتضمن كتابكم ثلاث مسائل الأولى في خصوص القانون والثانية في خصوص تمثيلكم في مجلس التجارة والبلدية والثالثة من جهة المعارف، هذه كلها مسائل داخلية وقد عملتم عين الصواب بمخاطبتكم سعادة الشيخ عنها الذي كتب لكم جواباً عادلاً ورقيقاً وأيضاً قابلكم. وإني أعلم بأن سعادة الشيخ مهتم بعمل ما يمكنه أن يجري لأجلكم في خصوص هذه المسائل، ولكن ذلك يحتاج حتماً إلى وقت.

وأنا أنصحكم بأن تحترزوا جداً في غضون ذلك، فلو يحدث تشويش أو دسائس فيما بين البحارنة أو في القرى أو أي عمل مثل جمع البيزات (الفلوس) الذي حصل أول أمس فإنكم الثمانية تكونون مسؤولين عن ذلك، أنتم الثمانية تكونون مسؤولين وليس الفقراء الجهلاء، فهمتم ـ مرخوصين".

وكان ذلك بمثابة صدمة كبيرة، فاللقاء كان سلبياً واستفزازياً من قبل ممثل بريطانيا في البحرين. ولم يقتصر الموقف السلبي البريطاني على ما قاله المعتمد، بل أن المستشار نفسه لم يكن ايجابياً في موقفه حيث كان يحمل عداءاً شخصياً لبعض الأشخاص الثمانية الذين وقعوا الرسالة، وهذا واضح من تقييمه لهم في رسالته للمعتمد السياسي بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٨ حيث قال[٤]:

"منصور العريض: تاجر لؤلؤ وملاك أراض، وهو الآن أحد أغنى الشيعة وأكثرهم نفوذاً في المنامة، وقد سافر كثيراً إلى الهند وهو عاقل وواسع الأفق وله أفكار متطورة.

عبد الرسول بن رجب: رجل أمي و... مفلس تقريباً ولكن له نفوذ بين البحارنة في المنامة، وهو صاحب مأتم وقريب من عبد علي بن رجب الذي يعمل في الخفاء.

عبد علي العليوات: صاحب دكان في المنامة، ومعروف بتحريضه ضد الحكومة. وكان في وقت من الأوقات في مجلس بلدية المنامة ولكنه طرد بأمر من الشيخ حمد بسبب تصرفاته قبل بضع سنوات. وقد لعب دوراً في كل الاضطرابات التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية مثل قضايا الأوقاف والمعارف.

الحاج محسن التاجر: رجل يشبه عبد علي العليوات ولكنه أكثر ثقافة وأكثر ذكاءاً، وهو ملاك أراضي كبير ورجل ذو ثروة. وهو معروف بمواقفه السلبية من آل خليفة.

أحمد بن ناصر: رئيس قرية باربار...

عبد العزيز بن حجير البوري: رئيس قرية بوري... وهو عضو في لجنة الأوقاف الشيعية، شخص محترم وذو نفوذ.

علي بن عباس (عالي): زعيم أحد طرفين موجودين في عالي، ومساند قوي للشيخ خلف العصفور.

حسين المدحوب (بلاد القديم): رئيس قرية البلاد، ملاك أراض ورجل غني نسبياً".

من هنا فقد كان موقف المستشار من مطالب البحارنة سلبياً بشكل عاماً وانعكس ذلك الموقف في التالي:

١ ـ رسالة الشيخ حمد للبحارنة رداً على رسالتهم المتضمنة للمطالب، ففي هذه الرسالة، التي لا شك أن المستشار قد أملاها على الشيخ حمد، كان موقف الشيخ حمد كالآتي:

أ ـ بالنسبة لموضوع المحاكم وتقنين الأحكام: لم يتطرق لتركيبة المحاكم من حيث عدد القضاة ولكنه قال بأنه سوف يكوّن لجنة لجمع ما أصدره من اعلانات وقوانين لتكون بمجموعها قانوناً جنائياً، وقال أن ذلك يحتاج لوقت طويل.

ب ـ بالنسبة للتمثيل في مجلس البلدية برر العدد القليل لممثلي البحارنة بالنسبة للأجانب بأن الأجانب أكثر اهتماماً بالشؤون التجارية والمالية، وأنه يأمل أن تتغير تلك النسبة في الانتخابات البلدية المقبلة.

ج ـ بخصوص أعضاء مجلس التجارة برر قلة الأعضاء البحارنة بأنهم غير أكفاء لتلك المناصب، وأنه إذا وجد من يصلح لذلك فسوف يعينه.

د ـ أما بالنسبة لموضوع التعليم علل الشيخ حمد عدم اهتمامه بتوفير مدارس للبحارنة بعدم وجود مال يكفي لذلك، وإنه في حالة توفر ذلك فسوف يبدأ بتوفير مدارس في القرى.

٢ ـ كتب بلجريف ملاحظة صغيرة للمعتمد السياسي، الكولونيل لاخ، في ٣

فبراير قال فيها[٥]:

"من خلال ما سمعته فإنني واثق بأن تحرك البحارنة سوف يتلاشى بدون حصول أي اثارة أو تشويش" وهذه الرسالة مغزاها المطالبة بعدم تلبية مطالب البحارنة.

وقد انعكس موقف المستشار على مطالب البحارنة خلال السنوات التي تلت تقديم المطالب، وفي ما عدا المحاكم، لم يحدث تغيير يذكر بالنسبة للمطالب الأخرى.

وسبق الاجتماع بالمعتمد السياسي اجتماع للبحارنة في ٢٨ يناير ١٩٣٥ في مأتم مدن بالمنامة حضره جمع غفير من سكان القرى لمناقشة مسألة توظيف البحارنة في شركة النفط لأن أكثرهم كان بدون عمل، وتم تسجيل أسماء العاطلين عن العمل على أمل رفع القضية للحكومة. وكان الحضور الهائل بمثابة صدمة للمستشار الذي اعترف فيما بعد بأن المطالب التي قدمت كانت باقرار الجماهير وليس من جعبة الأشخاص الثمانية، وجاءت رسالة الشيخ حمد التي حملت الرد على المطالب في اليوم التالي.

وفي مساء ذلك اليوم (٢٩ يناير ١٩٣٥) اجتمع بعض أعضاء قيادة البحارنة منصور العريض وعبد علي العليوات وعبد علي الجشي وعبد الرسول بن رجب ومحسن التاجر في مأتم بن رجب لمناقشة رد الشيخ حمد واتفقوا على الاستمرار في مطالبهم، وفي ذلك الاجتماع طالب كل من محسن التاجر وعبد علي العليوات باستعمال كل وسائل الضغط على الحكومة.

كما اجتمعت قيادة المنامة (منصور العريض وعبد علي العليوات وعبد الرسول بن رجب ومحسن التاجر، مع المستشار في ١٩٣٥/١/٣٠ واشتكوا من عدم استجابة الادارة لمطالبهم وهددوا بالاعلان عن قضيتهم من خلال أصدقائهم في جريدة "انديا تايمز" الهندية وطرحوا أسباباً لتقوية مطالبهم بقدر أكبر في الحياة السياسية وبتوظيف شركة النفط عدداً أكبر من البحارنة[٦].

وفي اليوم التالي اجتمع هؤلاء مع الشيخ حمد وقدموا له مطالب جديدة منها أن يشكل البحارنة أكثرية اللجنة المكلفة باعداد القانون وأن يجري احصاء عام في البلاد وأن يعين قاض ثالث في المحكمة الشرعية الجعفرية وأن يعين ابراهيم العريض مديراً لمدرسة المنامة للبنين وأن يتم تعيين عبد الكريم بن جاسم رئيساً للشرطة، ولكن

الشيخ حمد استشاط غضباً وقال بإنه لا يسمح لأحد بأن يعلمه كيف يدير شؤونه.

وفي ٩ مارس ١٩٣٥ أعلنت الحكومة عن تكوين لجنة لجمع كل القوانين السابقة الصادرة عن الحكومة، وهذا ما ذكره المستشار في رسالته رقم ١٠٣٦ - ١٦ إلى المعتمد البريطاني بالبحرين التي قال فيها:(٧)

"لي الشرف أن أخبر سعادتكم أن صاحب العظمة الشيخ سر حمد بن عيسى الخليفة، كي سي آي ئي سي.اس.آي قد قرر تعيين الأشخاص الآتية أسماؤهم كلجنة لتنظيم قوانين الاعلانات الصادرة عن حكومة البحرين في خلال حكمه.

١ - سمو الشيخ سلمان بن الشيخ حمد الخليفة.

٢ - خان صاحب بن أحمد كانو سي.أي.ئي.ام.بي.ئي.كي.ي.اج.

٣ - الحاج منصور بن الحاج محمد حسين العريض.

- لسوء الحظ أن الحاج منصور العريض في الوقت الحاضر في الهند ولكن يؤمل أنه سيعود لأجل موسم غوص البحرين. فإذا عرف أنه سوف لا يعود سيعين نائب له.

- أن صاحب العظمة الشيخ سر حمد بن عيسى الخليفة كي.سي.اي.ئي.سي.اس.ي يرى أنه بالامكان اضافة عضوين آخرين إلى اللجنة إذا دعت ذلك.

لي الشرف بأن أكون ياسيدي خادمكم المخلص المطيع

مستشار حكومة البحرين

وكما ذكرنا فإن الموقف البريطاني من مطالب البحارنة لم يكن ايجابياً. وعلى سبيل المثال بعث المقيم السياسي في الخليج اللفتنانت كولونيل تي.سي. فاول بتقرير مطول إلى حكومة الهند في ١٨ مارس ١٩٣٥ حول الوضع في البحرين، وشرح فيه طبيعة التركيبة السكانية وسياسة حكومة آل خليفة تجاه البحارنة الذين يشكلون أغلبية السكان وطلب في نهايته من حكومة الهند السماح له بالحديث مع الشيخ حمد وحثه على الأخذ بعين الاعتبار التغيرات السياسية في العالم في حسابه والاستماع لمطالب البحارنة الذين يشكلون أغلبية السكان، وأن يحذره من موقف الحكومة البريطانية السلبي إذا لم يستجب لتلك المطالب العادلة.

وجاء جواب حكومة الهند في ٦ نوفمبر ١٩٣٥ على النحو التالي:[٨]

"أن حكومة الهند تشعر بأنه يجب أن لا تتقدم إلى الشيخ باقتراح ادخال مؤسسات شعبية ذات طبيعة ديمقراطية، أو ما يتضمن بأن دعم الحكومة (البريطانية) يعتمد على مدى ما يقدمه الحاكم ليحقق تطلعات البحارنة، بادخال مؤسسات حكم ذاتية أو شعبية".

وهذا يعكس أن الحكومة البريطانية لم تكفِ عن التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين رغم ما قاله المعتمد البريطاني لوفد البحارنة عام ١٩٣٤ بأن الحاكم وحده المعني بشكاواهم. فقد كان المسؤولون البريطانيون معنيين مباشرة بقرارات الحكومة حول تشكيل اللجنة المكلفة بجمع القرارات الرسمية وتعيين أفرادها.

وتجدر الاشارة إلى أن الميجر ديلي في العشرينات كان يتدخل في كل شيء من صغيرة أو كبيرة وكان يعتقد بصحة ما كان يقوم به. وحكومة الهند هي الأخرى لم تستطع السماح لنفسها اتخاذ مواقف انسانية من قضية البحارنة. فبينما كان البحارنة يطالبون الحكومة بمدارس رسمية حديثة كانت حكومة الهند تقترح في رسالتها للمقيم السياسي (٦ نوفمبر ١٩٣٥) "تكثير مدارس الأوقاف والمساجد". بالاضافة لذلك، لم يكن لديها ما تقدمه على صعيد الاصلاح القضائي. وفشلت أيضاً في فهم التحولات الثقافية والفكرية التي طرأت على المجتمع بعد ادخال اصلاحات عام ١٩٢٣ . وكانت هناك هوة واسعة بين الحكومة البريطانية وممثليها في البحرين والخليج. فبينما كان المعتمد البريطاني في البحرين والمقيم السياسي في الخليج موافقين على ادخال اصلاحات تدريجية باتجاه الوصول إلى حكومة تمثل جزءاً من طموحات الشعب كانت الحكومة البريطانية معارضة لذلك بشكل كامل. كما أن عقلية الشيوخ أنفسهم كانت متخلفة عن الزمن، فرغم تطور الشعوب وانتشار الوعي بين الناس، كان هؤلاء يصرون على الاستمرار في نمط الحكم الذي كانوا يمارسونه منذ عقود من الزمن.

يقول الدكتور مهدي عبد الله التاجر في كتابه (البحرين ١٩٢٠ - ١٩٤٥):[٩]

"بالرغم من أن الاصلاحات كان قد تم العمل بها في عهد الشيخ حمد إلا أنه كان بطيئاً في استيعاب معطياتها. إن حكومة الهند لم يكن لديها سياسات بعيدة المدى تجاه البحرين. فقد فعلت وقامت بردة الفعل بطريقة عفوية. وكانت تتعامل مع كل حادثة أو أزمة حال حدوثها تقريباً (اي بدون تخطيط مسبق). فأحياناً كانت

تراهن على عامل الزمن وأحياناً كانت تتحاشى القضايا الحساسة في البلاد. ولذلك تصاعدت الضغوط المحلية ونتجت عنها مطالب مشتركة بين الشيعة والسنة".

وهذا ماحدث على أثر مطالب البحارنة التي تضمنتها في البداية العريضة التي قدمت في نهاية عام ١٩٣٤ . وفي عام ١٩٣٨ تمخض عن تفاعل الحوادث الداخلية في البحرين حركة شعبية واسعة كانت ثمرة اصرار البحارنة على تحسين الوضع السياسي في البلاد وبداية لحركات اصلاحية امتدت خلال نصف القرن الأخير من عمر البحرين.

انطلاقة الحركة الشعبية

كان لاصرار البحارنة على المطالبة بسلسلة من الاصلاحات الادارية ابتداء من عام ١٩٣٤ أثره في بلورة موقف وطني موحد من مجمل الوضع في البحرين. ففيما كان وجهاء البحارنة ورؤساء القرى يجتمعون ويتداولون شؤون البلاد ويتدبرون في الخطوات التالية لتحركاتهم كان الوعي السياسي يزداد ترسخاً في أوساط واسعة من الشباب الذين التحقوا بالمدارس وانفتحوا على العالم الخارجي. ولما كانت حكومة الهند قد تمادت في دعم آل خليفة وابقائهم في الحكم وقمع التحركات المناوئة الأخرى، فقد تمخض عن ذلك وعي جماهيري يمعن في المطالبة ليس بحقوق طائفية محدودة، بل بحقوق وطنية شاملة تتسع حتى تصل حد المطالبة بمجلس تشريعي وتبلغ درجة طرح فكرة ابعاد المستشار البريطاني لحكومة البحرين، تشارلز بلجريف عن البلاد.

ومع حلول عام ١٩٣٨ كانت قضية الوضع في البحرين تأخذ بعدها الدولي فتظهر المقالات في الصحف العربية وغيرها تنتقد السياسة البريطانية والخليفية في البحرين وتطالب الناس بالتحرك السياسي الواسع. وتظهر مجلات مثل "الناس" في البصرة و "المستقبل" في بغداد و "الرابطة العربية" و "الشباب" في القاهرة و "النهار" و "صوت الأحرار" في بيروت و "العمل القومي" في دمشق و "البيان" في نيويورك وكلها تتحدث عن الوجود البريطاني في البحرين وعن بناء قاعدة الجفير وعن نشاط المستشار البريطاني فيها. وتظهر مثلاً مقالة في جريدة "الرابطة العربية" القاهرية في ١٤ سبتمبر ١٩٣٨ تحت عنوان "مآسي دامية في البحرين، نداء حار" موقعة باسم "عربي" تستنهض الشباب للمطالبة بحقوقهم ملخصة بأربع نقاط:[١٠]

١ ـ انشاء مجلس تشريعي يتألف من ٢٠ عضواً ويكون رئيسه الشيخ سلمان بن حمد الخليفة.

٢ ـ جميع شؤون البلاد من أحكام وبلديات وجمارك والجيش والمعارف تكون بيد المجلس.

٣ ـ يكون المرجع الوحيد للمجلس هو الشيخ حمد حاكم البحرين.

٤ ـ منع الأجانب من التدخل في شؤون البحرين وتجريدهم من كل سلطة.

هذه المقالة دفعت المستشار للتحري بحثاً عن كاتبها، وكتب بذلك مذكرة ذكر فيها أن معلوماته تشير إلى أن سبعة اشخاص لهم يد فيها وهم الحاج محمد العريض، تاجر بحراني،ابراهيم العريض، مترجم في شركة امتيازات النفط المحدودة، علي التاجر، كاتب بمكتب السيد ليرميت أحد المسؤولين البريطانيين في البحرين، محمد دويغر مراقب بادارة أموال القاصرين، السيد محمود العلوي الكاتب الرئيسي للمستشار، عبد الله الزايد، صاحب مطبعة البحرين ومحمد صالح الشيراوي موظف في بابكو، أما سبب اتهام الأشخاص المذكورين فيقول المستشار أن الحاج محمد العريض ذكر قبل فترة من الزمن لبعض الناس أن مقالة سوف تنشر قريباً في مجلة "الرابطة" بخصوص الاصلاحات في البحرين.[١١]

هذه الدعوة للاصلاحات جاءت في أعقاب حركتي الاصلاحات في كل من الكويت ودبي عام ١٩٣٨ ، وقد بدأها عدد من الوجهاء من الشيعة والسنة في البحرين، ذكرهم المعتمد البريطاني في تقرير رفعه إلى المقيم السياسي في بوشهر في ٢٧ اكتوبر ١٩٣٨ ، وهم محسن ومحمد علي التاجر،السيد سعيد بن السيد خلف، عبد علي العليوات، منصور العريض السيد أحمد العلوي، الشيخ عبد الله بن محمد صالح (وهو القاضي الجعفري السابق الذي اعتبره المعتمد السياسي أخطرهم جميعاً). أما السنة فهم علي بن خليفة الفاضل ومحمد الفاضل وخليل المؤيد وبعض الأفراد من عائلة كانو. وذكر دوافع التحرك كما يلي:[١٢]

١ ـ احتمال فتح موضوع خلافة الشيخ حمد.

٢ ـ حوادث الكويت ودبي

٣ ـ كساد التجارة.

٤ ـ تراجع سوق اللؤلؤ.

٥ ـ الامتعاض من المحاكم.

٦ ـ بالخصوص محكمة الشرع الشيعية.

٧ ـ الاستياء من مستوى تطور التعليم، وبصورة أقل الشرطة.

٨ ـ الشكاوي من "الاستعمار البريطاني" وزيادة توظيف الأجانب في بابكو.

في صيف ١٩٣٨ سافر الشيخ حمد للعلاج في كشمير بصحبة طبيب المعتمدية البريطانية الدكتور هولمز في الفترة ٣١ يوليو ـ ١٣ سبتمبر. وجرت خلالها حوادث كثيرة من بين أسبابها تردي صحة الشيخ حمد وتداول مسألة خلافته، فقد دعا يوسف فخرو كلا من محسن التاجر والسيد سعيد بن السيد خلف ومحمد علي التاجر والسيد أحمد العلوي لمكتبه وتباحث معهم في موضوع ولاية عهد الشيخ حمد. وحضر الاجتماع كذلك الشيخ سلمان.

وبعد ذلك الاجتماع بثلاثة أيام عقد هؤلاء اجتماعاً آخر في مزرعة الشيخ سلمان بالقضيبية. وحضر هذا الاجتماع محمد بن يوسف ناصر من المحرق وعبد اللطيف المشاري من المحرق كذلك، وناقش الجميع موضوع الاصلاحات التي يريدونها.

وفي اليوم نفسه اجتمع وجهاء البحارنة وحدهم في منزل الحاج أحمد ابن خميس في السنابس، وأقروا المطالبة بالاصلاحات الآتية:[١٣]

١ ـ تكوين لجنة تشريعية.

٢ ـ اصلاحات في جهاز الشرطة.

٣ ـ اصلاحات في المحاكم.

٤ ـ اقالة القاضيين الشعيين، الشيخ علي بن جعفر والشيخ علي بن حسين.

٥ ـ الاعتراف بالشيخ سلمان بن حمد ولياً للعهد.

ولم يوافق الحاج أحمد خميس على مسألة اقالة القاضيين بسبب ما يتمتعان به من نفوذ في القرى. وعندما عرف القاضيان بالأمر قاما بنشاط مضاد مما اضطر الزعماء البحارنة للتراجع عن مسألة اقالة القاضيين في اجتماعاتهم اللاحقة. فقد عقدوا اجتماعاً آخر في مزرعة منصور العريض حضره كل من الشيخ باقر العصفور والشيخ عبد الله بن محمد صالح، القاضي الجعفري السابق، وقرروا تأجيل المسألة حتى عودة المستشار. ثم عقدوا اجتماعاً آخر في مأتم السيد أحمد بن علوي في المنامة وأقروا مقررات الاجتماع السابق (في ما عدا قرار المطالبة باقالة القاضيين) واضافوا لها قرارين آخرين:[١٤]

١ ـ أن يعطى المواطنون البحرانيون الأولوية في التوظيف على الآخرين في شركة نفط البحرين.

٢ ـ أن تتألف الهيئة التشريعية من ثلاثة أعضاء من السنة وثلاثة من الشيعة وأن تكون برئاسة الشيخ سلمان.

وتجدر الاشارة إلى أن قطاعاً كبيراً من الناس كان معارضاً لتنصيب الشيخ سلمان ولياً للعهد وكان يريد الشيخ عبد الله بن عيسى أخ الحاكم في ذلك المنصب. ومن هذا القطاع علي بن حسين والشيخ علي بن جعفر، وبعض البحارنة والقضاة السنة الثلاثة ومواطنو المحرق والحد ما عدا يوسف فخرو.

وفي هذه الفترة كانت هناك اتصالات عديدة للضغط باتجاه تحقيق الاصلاحات المطلوبة. فقبل رجوع المستشار بأربعة ايام قام كل من يوسف فخرو وخليل المؤيد ويوسف كانو وعبد الرحمن الزياني بالاتصال بالقضاة السنة الثلاثة وطلبوا منهم التحدث مع الحكومة بخصوص الاصلاحات في جهاز الشرطة والمحاكم ووضع قوانين أكثر صرامة لمنع بيع المشروبات الروحية بعد أن انتشرت اشاعات بعزم الحكومة على السماح ببيع الخمر علناً في البحرين.

وخلال شهر اكتوبر شاهد الناس منشورات على شكل ملصقات في كل من المنامة والمحرق وقد كتبت عليها شعارات عديدة منها:[١٥]

"بشرى أيها الشعب النبيل، سوف يزول الظلم عنكم. ولقد سمعتم من زعماء الشعب وخطبائه في المجتمعات ما اثبت لكم زوال الظلم عنكم. كونوا على أهبة الاستعداد حتى يأتيكم أمر ثاني".

وقد قامت الحكومة بازالة معظم هذه الملصقات وعلقت مكانها اعلانات وأوامر تختص بمنع الناس من تنظيم العرائض ولكن الملصقات عادت مرة أخرى في نهاية اكتوبر وشوهد عدد منها على جدران المكاتب الرسمية، جاء فيها:

"نشكر نواب الشعب الوطني على البشرى التي أكدت لنا زوال الظلم، ونحن متأهبون لصدور الأمر الثاني".

وبينما كانت حركة الاصلاح تأخذ حجمها الشعبي وتمتد هنا وهناك، قررت الحكومة اتباع سياسة جديدة لمنع تفاقم هذه الحركة، وذلك بالانصياع لأحد أهم مطالب البحارنة وذلك باصلاح المحكمة الشرعية الشيعية التي كانت مغلقة منذ شهر يونية. وجاء هذا التنازل لمغازلة الشيعة ومنع تكوين تحالف شيعي ـ سني يتقدم بمطالب مشتركة للحكومة. وقامت الحكومة على أثر ذلك بنشر اعلان عام في ٣١ اكتوبر ١٩٣٨ بتعديل محكمة الشرع الجعفرية كالتالي:[١٦]

"نخبر الجمهور أنه اعتباراً من يوم ٨ رمضان ١٣٥٧ هـ ستفتح المحكمة الشرعية الجعفرية، ولقد صدر القرار القطعي بتعيين الأسماء التالية قضاة للمحكمة وهم: الشيخ باقر (العصفور) والشيخ علي بن حسن والشيخ محمد علي القاري. وأن هؤلاء سيبقون في القضاء تحت الاختبار تسعة أشهر لأجل الاطلاع على حسن ادارتهم وقضائهم بالحق ثم يثبتون بعد ذلك" بأمر حاكم البحرين

وواضح من الاعلان أن الحكومة حاولت ارضاء البحارنة وذلك بعدم اعادة كل من الشيخ علي بن جعفر والشيخ علي بن حسين إلى القضاء.

على أثر ذلك قام وفد من البحارنة متكون من منصور العريض، السيد خلف، محسن التاجر وأخيه محمد علي التاجر وآخرين بزيارة المستشار في ٣ نوفمبر ودار بينهم وبينه حديث طويل. فقد كان واضحاً من حديثهم ارتياحهم من الاجراءات الأخيرة بخصوص تعيين القضاة الجدد[١٧] إلا أنهم تطرقوا لقضايا أخرى منها عدم ارتياحهم لعدم كفاءة القضاة في محكمة البحرين وعدم وجود قانون يرجعون إليه، حيث تصدر أحكام مختلفة لقضايا من نوع واحد، وطالبوا بأن يكون بعض البحارنة بين الجالسين على كرسي القضاء. ثم تساءلوا عن كفاءة القضاة من آل خليفة الذين يعينون لا لكفاءاتهم الذاتية وإنما لقرابتهم من الحاكم. وأعطوا مثالاً على ذلك، الشيخ علي بن حمد الذي شوهد سكراناً قبل بضعة ايام ودخل في شجار مع أبناء احدى القرى.

كما تعرضوا لموضوع البلدية واشتكوا من عدم وجود عدد كاف من البحارنة فيها. وأن أعضاء الحكومة أميون ولا يشتركون في النقاشات التي تجري، وأن الرئيس غير ذي فائدة (الشيخ عبد الله بن عيسى) وأنه يترك أكثر الأمور للسكرتير. وطالبوا بزيادة عدد البحارنة في البلدية وبتكوين لجنة تعد قوائم المرشحين ليتم التصويت عليهم في الانتخابات. كما طالبوا بأن يتم دفع أجور لأعضاء مجالس التجارة والبلدية وأن يكون في كل من المجلسين عدد كاف من البحارنة.

وطرحوا كذلك قضية التعليم، وأنه ليس هناك اهتمام بمدارس القرى، وطالبوا بتعليم الأولاد أعمالاً مهنية اضافية كالنجارة مثلاً ولكنهم تحاشوا التحدث معهم عن المجلس التشريعي الذي كان موضوعه مطروحاً آنذاك. وفهم المستشار من ذلك أن البحارنة قد تم تحييدهم في حركة الاصلاحات المتأججة.

في هذه الأثناء كانت الاوضاع في البلاد متوترة. فقد ظهرت بعض الكتابات على جدران محكمة البحرين منها:

"يسقط يسقط المستشار. تسقط تسقط هذه المحاكم الظالمة"، وتصاعدت المطالبة باقالة مراقب التعليم، فائق أدهم، الذي كان تعيينه شرارة التحرك الطلابي الأول من نوعه عام ١٩٣٠ . ووضعت في بيته رسائل تهدده بالقتل إذا لم يستقل من منصبه.

كما تمت المطالبة بزيادة رواتب الشرطة من ٢٥ روبية إلى ٥٠ روبية في الشهر. وكان بعض المسؤولين في دائرة الشرطة مع هذه الاصلاحات.

كما قام بعض الشباب بتشويه الاعلان الذي وزعته الحكومة بخصوص منع توزيع المنشورات والملصقات. فقاموا بشطب اسم الشيخ حمد الذي ذيل به الاعلان وكتابة "الثور الأحمر" مكانه وكانوا يقصدون بذلك المستشار.

كانت سياسة الحكومة التي يديرها المستشار، تشارلز بلجريف، تقوم في هذه القرى على أساس محاولة منع تبلور موقف سياسي مشترك بين السنة والشيعة، فكان السعي لتحييد البحارنة عن طريق احداث تغييرات في المحكمة الشرعية الجعفرية، كما كان البحارنة يطلبون. وبعد التغيير المذكور، اتجهت مطالب البحارنة نحو "محكمة البحرين" الكبرى واحتجوا على المستوى المتدني للقضاة من آل خليفة. وفي لقاء بين الشيخ عبد الله بن عيسى مع المعتمد السياسي البريطاني الكولونيل لاخ حضره كذلك المستشار (في الأسبوع الأول من نوفمبر) طلب المعتمد من الشيخ عبد الله تعيين قاضيين متقاعدين أو خبيرين في القانون من مصر مثلاً ليقوم أحدهما باكمال عمل اللجنة التي عينت لاعداد لائحة القوانين، بينما يقوم الآخر بتدريب القضاة من آل خليفة تدريجياً، لأن وجودهم على ما هم عليه من ضعف علمي يعتبر أحد دواعي الاضطراب.

وفي رسالة بتاريخ ٥ نوفمبر من المعتمد السياسي إلى المقيم السياسي في الخليج ذكر المعتمد أنه يتوقع حدوث اضراب من قبل موظفي الحكومة وسائقي السيارات وعمال شركة النفط. ويبدو أنه بنى توقعه على أساس بعض الاجراءات التي كان يخطط لها هو والمستشار ويأمران الشيخ حمد بتنفيذها.[١٨]

ففي اليوم نفسه. أي ٥ نوفمبر، اعتقلت الحكومة كلاً من سعد الشملان واحمد الشيراوي متهمة اياهما بالتحريض على الاضطراب، وباستعمال كلمات غير لائقة

ضد الشيخ حمد. وفي اليوم التالي (الأحد ٧ نوفمبر) دعت "حركة الشباب الوطني" عمال شركة بابكو بالاضراب، فتوقف العمل في مكاتب الشركة وفي حقول النفط، وكان زعماء الاضراب من بين سائقي السيارات والفنيين وموظفي المكاتب. كما حدثت اعتصامات وتظاهرات في المنامة والشوارع الخارجة منها حيث تمكن المتظاهرون من منع العمال من الذهاب إلى الشركة. ولكن عدداً منهم تم اعتقاله. على أثر ذلك تجمع عدد من أفراد حركة الشباب في جامع صلاة الجمعة وطلبوا رؤية المعتمد، الذي رفض مقابلتهم. فما كان منهم إلا أن انتشروا في السوق وتمكنوا من اغلاق الدكاكين. وبعد قليل جاءت مجموعة من الشرطة إلى السوق واستعملت القوة لتفريق المتظاهرين مما أدى إلى حدوث اصابات بين المتظاهرين. وتم في الوقت نفسه اعتقال كل من خليفة الفاضل وابراهيم كمال، والأول كان أحد قادة الحركة.

وفي ٦ نوفمبر قامت الحركة بتوزيع اعلان بتوقيع المستشار يشجع الناس على فتح دكاكينهم ويعدهم بتوفير الحماية من المتظاهرين، ويبدو أن الاعتقالات التي حدثت في اليوم السابق أحدثت خللاً في خطط الاضرابات والتظاهرات. كما أن محاولات اقناع الغواصين في المحرق وبعض البحارنة في المنامة لم تنجح في توسيع دائرة الاضراب.

في يوم الاثنين ٧ نوفمبر بدأ معظم عمال بابكو في الرجوع إلى أعمالهم. ولكن السوق أغلقت مرة أخرى لفترة قصيرة ثم عادت للعمل. وتجمع عدد من الشباب في الشارع المقابل للمعتمدية، ولكن الشيخ عبد الله بن حمد وخدمه هاجموهم وفرقوهم. بعد ذلك أصدر مدراء شركة النفط انذاراً للعمال بالرجوع إلى العمل يوم الأربعاء أو مواجهة عقوبات مثل الفصل عن العمل. وجاء الانذار بعد اجتماع بين هؤلاء المدراء وكل من المستشار والمعتمد السياسي.

ومع حلول يوم الأربعاء ٨ نوفمبر، كان معظم العمال قد رجعوا إلى أعمالهم، وبدأ جو من الهدوء يعود إلى المنامة. ولكن في اليوم التالي كانت منشورات عديدة قد وزعت موقعة باسم "الشباب الوطني" في المنامة والمحرق تطالب باطلاق سراح المعتقلين وتدعو عمال النفط إلى الاضراب وتطلب من الناس مقاطعة السينما، وتطالب بتكوين مجالس للاشراف على اصلاحات أجهزة التعليم والمحاكم وانشاء نقابات عمالية.

وفي الوقت نفسه أرسلت رسالتان إلى المعتمد السياسي أولاهما مؤرخة ٩ نوفمبر

وموقعة باسم شباب الأمة وفيها مطلبان رئيسيان هما الافراج عن المعتقلين في الحوادث الأخيرة و "اصدار عفو عام عن جميع من اشترك في هذه الحركة السلمية".

أما الثانية فكانت مؤرخة ٩ نوفمبر وموقعة باسم "شباب الأمة" وفيها المطالب التي ذكرت سابقاً ومنها فك سراح المعتقلين وتشكيل مجلس المعارف وآخر لوضع قانون للمحاكم وانشاء نقابة للعمال.

لم تكن الصورة واضحة بخصوص مدى التفاهم بين السنة والشيعة حول مسألة الاصلاحات، ولم تكن هناك قيادة موحدة للحركة الشعبية التي سعت للحصول على بعض التنازلات من قبل الحكومة على صعيد ادخال هذه الاصلاحات. وبعد اضطرابات الثلث الأول من شهر نوفمبر اتضح أن من احدى صعوبات هذه الحركة الشعبية عدم وجود قناة اتصال بين الحكومة والتوجه الشعبي الجديد الذي تبلور في مطالب مشتركة.

وفي ١٢ نوفمبر جاءت أول وثيقة مشتركة وهي عبارة عن رسالة إلى الحاكم من خمس شخصيات تمثل طائفتي المسلمين في البحرين وهي كالتالي:[١٩]

"إلى حضرة... الشيخ حمد بن عيسى الخليفة أطال الله عمره بعد تقديم جزيل التحية والاحترام لمقامكم السامي نتشرف أن نعرض لجلالتكم بخصوص المسائل التي نلتمس اجراءها من حكومة البحرين الجليلة والتي نعتقد أن فيها راحة للحكومة ورضاء رعاياها وهي كما يأتي:

أولاً: المعارف: تشكيل مجلس للمعارف يتألف من ثمانية أعضاء أربعة سنيين وأربعة شعيين. يشرف المجلس على سير التعليم في المدارس وبمعرفته توضع برامج التدريس وكذلك جلب مديري المدارس والمعلمين وارسال بعثات إلى الخارج.

ثانياً: المحاكم: اصلاح المحاكم بتغيير القضاة الموجودين في العدلية وتشكيل هيئة من ثلاثة قضاة لكل محكمة بحيث يكونون اثنين من الوطنيين الأهالي واحد سني وواحد شيعي، والثالث حسب نظر الحكومة. وانشاء محكمة خاصة للجنايات يكون يحكم فيها قاضي قانوني بمفرده يطلب من العراق، وأن يكون من ذوي السمعة الحسنة وهو بصفة مؤقتة إلى أن يوجد من الوطنيين من يحل محله.

ثالثاً: اصلاح البلديات بتعيين الوطنيين في الوظائف محل الأجانب على السواء.

رابعاً: تأسيس نقابة للعمال يعترف بها رسمياً من الحكومة تتولى شؤون العمال الوطنيين جميعاً سواء كانوا في الشركات أو في غيرها تنظر في شؤونهم وتحافظ على حقوقهم.

خامساً: تجنباً لما يحدث من سوء تفاهم غير مقصود في المستقبل بين الحكومة والأهالي نطلب اختيار ستة أشخاص ثلاثة من السنيين وثلاثة من الشيعيين يمثلون الأهالي للتفاهم مع الحكومة. والأمر لكم ودمت

التوقيع: (يوسف فخرو، سيد سعيد بن السيد خلف، منصور العريض، محسن التاجر، عيسى بن صالح)

في ١٩ رمضان ١٣٥٧ هـ

وفي ٢٤ رمضان ١٣٥٧ هـ (١٧ نوفمبر ١٩٣٨) بعث عدد من أهالي الحد رسالة إلى الحاكم يعربون فيها عن عدم موافقتهم للرسالة الآنفة وكانت كالتالي:[٢٠]

إلى جانب عالي جانب الأجل الأمجد حاكمنا المعظم صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى الخليفة وحكومتنا الموقرة دام مجدها آمين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام ـ أما بعد نحن الموقعين أسماءنا أدناه، نفيدكم أنه قد بلغنا أنه قدم لكم مطالبنا وحنا ليس عندنا اطلاعاً بها ولا بعلمنا، ونفيدكم أننا لا نعتبر أن المقدمين لكم هم زعماء لنا ولا عن اطلاعنا وحنا راضين من حاكمنا وحكومتنا ليحيط بعلمكم حببنا اطلاعكم بذلك والسلام.

جبر بن محمد المسلم، السيد أحمد بن يوشع، أحمد بن محمد بن عبد الرزاق، السيد ابراهيم بن عبد الله، أحمد بن محمد آل محمود، محمد الشيخ عبد اللطيف، ناصر بن سالم السويدي، خليفة بن زعل البوفلاسه، حمد بن صقر البوفلاسة، أحمد بن سيف السويدي، عيسى بن حمد بن مفتاح، سعيد بن مبارك السليطي، صالح بن سيف المسلم، فهد بن حسين المسلم، أحمد بن راشد النعيمي، عبد الله بن عيسى الذوادي، جبر محمد العماري.

وقد استعلمت هذه الرسالة من قبل المعتمد كدليل على عدم شعبية حركة الشباب. فقد كتب بتاريخ ٢٦ نوفمبر رسالة إلى المقيم السياسي ترينجارد فاول في

١٩ نوفمبر ذكر المعتمد تقييمه للموقف والعوامل التي أدت إلى الوضع القائم وجاء فيه مايلي:[٢١]

أ ـ حركة الشباب:

أدى تطور الوسائل التعليمية في السنوات الأخيرة إلى ظهور جيل جديد من الرجال القادرين على قراءة الصحف والمجلات والاستماع للراديو وتكوين مشاعر سياسية. ويعتبر هؤلاء انفسهم تقدميين كما أنهم وطنيون وخصوصاً لأنهم يرون كيف يحصل الأجانب على رواتب أعلى من رواتبهم بكثير، وهؤلاء يعلمون أنهم أكثر ثقافة من العائلة الحاكمة ولذلك فهم يستهزؤون بهم، ويعمل أكثرهم مع شركة النفط وفي مكاتب الحكومة والشركات في المنامة.

ب ـ الاصلاحات في الكويت ودبي:

أقنعت الاصلاحات الأخيرة في كل من الكويت ودبي بعض الناس في البحرين بأن الوقت مناسب لأن يستلم الناس شؤون الحكومة وخصوصاً الخزينة. كما أن المبالغة في تصوير الفوائد التي سيحصل عليها الناس في كل من الكويت ودبي من جراء نقل بعض الصلاحيات من الشيخ إلى المجلس التنفيذي ساهم في الهاب الشعور الوطني.

ج ـ الاقتصاد:

تصاعدت نسبة البطالة بسبب الاستغناء عن بعض العمال بشركة النفط، وواجه الغواصون موسماً رديئاً قلل من ايراداتهم، وأدى إلى جمود السوق، وقد انتقلت الثروة من التجار إلى عائلة آل خليفة، وأصبح التجار المفلسون غير قادرين على الحصول على قروض من الحكومة، كما أن مصاريف بعض أفراد العائلة الباهظة أدت إلى تصاعد النقمة.

د ـ الوطنية والقومية:

جاءت أفكار الوطنية والقومية إلى البحرين وإلى انصاف المثقفين من الشباب فوجدت صدوراً رحبة. ويشكو بعض الشباب من عدم المساواة في الرواتب مع العمال الأجانب في شركة النفط، ويعزو المعتمد ذلك إلى أن النظام التعليمي غير قادر على تأهيل شباب قادرين على تحمل أعباء العمل وهذا يؤدي إلى عدم قدرتهم على ضمان رواتب عالية.

ـ تزامنت هذه الشكاوى من قطاع صغير من المواطنين مع شكاوى عادلة شعبية من محاكم البحرين والمحكمة الشرعية الجعفرية، فبخصوص الشكوى الأولى هناك شعور عام بأن القضاة، وكلهم من آل خليفة، جاهلون غير أكفاء، وغير متعلمين، وأحياناً صغاراً في السن، فاقدون للخبرة، واقعون تحت تأثير كاتب المحكمة وبطيئون في فض النزاعات. ومع عدم وجود شكوى من الحكم على أساس المحسوبية، فإنه بلا شك كان هناك عدم انتظام في الأحكام التي تصدرها المحكمة. ولكن كانت الحالة المزرية لمحكمة الشرع الجعفرية هي التي بلورت حالة الهيجان والمطالبة بالاصلاحات. فقد كان هناك تشخيص لهذه الحالة منذ فترة طويلة، ولكن كان هناك تباطؤ في اعادة تنظيم المحكمة. فقد استغل البحارنة هذه الحالة لطرح مطالب أخرى بخصوص التعليم والبلديات والتوظيف. ووقف عدد من السنة مع مطالب البحارنة وقدموا مطالب أخرى كذلك.

من جانب أخر فقد أدى اعتقال عدد من الأشخاص إلى اضراب في شركة النفط بتفريقهم وضربهم واعتقال عدد منهم. وكان العديد من الشباب متمسكين بأفكارهم الثورية ويقومون بتوزيع المنشورات والملصقات. ولذلك قدمت المطالب التي تضمنتها الرسالة الموقعة من قبل السنة والشيعة.

أما ردة فعل الحاكم على ما جاء في المطالب المشتركة فكانت كالتالي:

١ ـ المعارف:

يوافق الحاكم على انشاء لجنة استشارية للمعارف بشرط أن لا يكون من حقها التدخل في شؤون الصرف أو التعيين أو الاقالة. وتقتصر مهمة أعضائها على اقتراح طرق تعليمية جديدة وزيادة المدارس وتقديم اقتراحات للمحكمة. ويمكن استقدام شخص من العراق ليكتب تقريراً عن ادارة المدارس للحكومة.

٢ ـ المحاكم:

يعتبر الحاكم المطالب في هذا المجال غير شرعية. فهو يرى أن كل القضاة يجب أن تعينهم الحكومة ولا ينتخبون (وهذا لا ينطبق على مجالس التجارة الذي هو في الأساس محكمة استشارية). وهو يعارض الاقالة الفورية للقضاة الحاليين، ولكنه يعتبر بأنهم بحاجة لتعليمات واضحة. ويقترح الاسراع في

العمل على تقنين الأحكام. ويعلق المعتمد على ذلك بقوله أن رفض الحاكم هذا الطلب "صحيح دون شك". ففي الوقت الحاضر يرى المعتمد أن هناك فوائد عظيمة من اختيار القضاة من العائلة الخليفية. ولكنه يعترف كذلك بالحاجة لا رشادهم ويقترح توظيف قاضيين من مصر أو السودان، تكون مهمة أحدهما تثقيف آل خليفة في مجال القضاء ومهمة الآخر العمل على تدوين الاعلانات والأحكام الصادرة عن الحاكم لتكون قانوناً.

٣ ـ البلدية:

يعتبر الشيخ حمد أن هذه يجب أن يكون البت فيها بأيدي المجالس البلدية ويوافق المعتمد على هذا الاقتراح.

٤ ـ اللجنة العمالية:

يود الحاكم تعيين شخص واحد ممثلاً للحكومة لدى شركة النفط لكي يعمل كواسطة خلال النقاشات بين الشركة والمواطنين البحرانيين ولكنه يرفض الاقتراح بانتخاب لجنة لهذا الغرض أو للتدخل في شؤون العمال في مكان آخر غير الشركة، ويوافق المعتمد على هذا الرأي.

ـ لا يرى الحاكم أي حاجة للجنة سوف تحرج الحكومة وتؤدي إلى اضطرابات. ويشير إلى وجود ما يشبه هذه اللجنة المنتخبة كالمجالس البلدية ومجلس الأوقاف ومجلس اموال القاصرين. ويوافق المعتمد على ذلك.

وفي النهاية يطرح المعتمد اقتراحاً خطياً بتقوية قوات الأمن والشرطة لمواجهة أية اضطرابات قادمة. وواضح من مواقف كل من المعتمد والمقيم أن المطالبة باصلاحات شبيهة بما حدث في دبي والكويت غير مقبولة لأن وضع الكويت مختلف عن البحرين كما يقولان: ويشير المعتمد إلى جزء من هذا الاختلاف في رسالته إلى المقيم في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٦ بقوله:

"كانت هناك ثورة في الكويت ودبي بسبب التلاعب واساءة استعمال السلطة من قبل الشيوخ، بينما في البحرين كان هناك ويجب أن يستمر وجود "التطور". فبشكل بطيء ولكن بثقة يدخل ممثلو الناس إلى الحكومة، في البلديات والمجالس الأخرى، ومن الممكن أن تستمر هذه العملية. وفي النهاية دون شك سوف يأخذ مواطنون بحرانيون المهمات والوظائف التي يقوم بها المستشار ورفاقه، وليس من غير الممكن أنه بمرور الزمن سيتم تكوين وزارة

بحجم صغير... إنني لا أعتقد بحتمية استمرار وانتشار الاضطرابات لطبقات أخرى. واعترف بأنه يجب عدم تجاهل روح العصر، ويجب استعمال الحذر الشديد وبعد النظر... ويجب أن نعرف نحن أنفسنا بأننا في الوقت الذي نشجع فيه الارتباط المتزايد بين الناس والحكومة بأساليب "التطور" فإننا ليس لدينا أي تعاطف مع نشاط الثوريين".

فهنا اعتراف بتجاهل روح العصر من قبل الحكومة وإن كان الطرح يبدو متفائلاً. ومع ذلك هناك معارضة لأي تنازل للمطالب التي قدمها الشعب اللهم إلا على صعيد القضاء الجعفري. هذا مع علم ممثلي الحكومة البريطانية بدور آل خليفة في تصاعد النقمة الشعبية التي أدت إلى الاضطرابات. وإلى هذا أشار المقيم السياسي في رسالته إلى المعتمد بتاريخ ١٧ نوفمبر بخصوص اقتراح قدمه المعتمد في رسالة سابقة بتوزيع الاعلان عن عدم موافقة المعتمدية على أية اضطرابات غير قانونية ضد الشيخ [٢٢]. وما جاء في رسالة المقيم أن هذا الاقتراح سوف يؤدي إلى نتائج غير مقبولة لأنه سوف يعطي الانطباعات التالية:

أ ـ إن أي تنازل تحصل عليها الحركة الوطنية من حكومة البحرين سوف يعتبر نجاحاً ليس على حكومة البحرين بل علينا نحن.

ب ـ سوف نعتبر أعداء للحركة الوطنية بدلاً من أصدقاء يستطيعون الرجوع إليهم للنصيحة. بينما نكون أكثر قدرة على ضبطهم إذا جعلناهم يعتبروننا أصدقاء لهم. وهذه نتيجة مرضية في كل الأحداث الأخيرة للسياسة التي اتبعت في ظروف متشابهة في الكويت، وأتمنى أن تكون لها نتائج مشابهة في البحرين.

ومضى المقيم في رسالته ليشرح وجهة نظره حول الأسباب التي أدت إلى تفاقم الوضع إلى ما هو عليه الآن:

"يبدو لي إلى درجة كبيرة بأن حكومة البحرين هي المسؤولة عن الوضع الحالي. فقد كانت متحفظة جداً في ادخال الاصلاحات مثل قانون البحرين... وسمحت بالفساد وقلة الفاعلية في المحاكم القانونية رغم أنهم قامو الآن باصلاحات طفيفة".

واستمر المقيم السياسي في شرح وجهة نظره حول ذلك قائلاً:[٢٣]

"يبدو لي أن حقيقة الاضطرابات هي أن شعب البحرين من كل العناصر ليس لديهم وسائل لطرح مظالمهم، سواء كانت حقيقية أم متطورة، مما جعلها محصورة بقنوات غير قانونية مثل الاثارة والاضطراب. في الأيام القديمة كان كل مواطن بحراني يستطيع الاتصال بالشيخ في مجلسه الصباحي وطرح ظلامته أمامه. وهذا هو التقليد العربي والطريقة الديمقراطية لحل المشاكل".

أما حل هذه المشكلة فيراه المقيم ممكناً عن طريق:

"مجلس استشاري يعينه الشيخ" تماماً كما حدث في دبي والكويت اللتين أعطى المقيم الأوامر لشيخيهما بذلك: "لقد أعطيت النصيحة نفسها للشيخين الآخرين، في الكويت ودبي. فلم يستمعا لها فكانت النتيجة أن أجبر كلاهما على تحمل أعباء مجالس تنفيذية، وبكلمة أخرى فبدلاً من أن يجلس الشيخ على المجلس، أصبح المجلس يجلس عليه. وسيحدث هذا الأمر نفسه في البحرين في رابي عاجلاً أم آجلاً مالم يتم العمل باقتراحي"

ويرى المقيم أن حكومة البحرين كانت قادرة على تفادي هذه المشكلة لو أنها كانت ذات نظر بعيد، ومع ذلك فإن الآخذ بها الآن ولو متأخرة أفضل من العدم. فإن "فوائد هذا المجلس في تنظيف الجو، وتنفيذ المطالب العادلة للحركة الشعبية، وتحميل الأخيرة جزء من مسؤوليات الحكومة الذاتية واضحة لي تماماً. بالاضافة إلى ذلك فإن اداء هذا التنازل الذي سيوفر وسيلة مشروعة للتعبير عن المظالم، سيجعل حكومة البحرين في وضع أقوى يمكنها من مواجهة الذين يستعملون وسائل غير مشروعة".

أما عن تركيبة المجلس فيقول المقيم:

"جوهر المجلس هو أن أعضاءه سوف يتم تعيينهم من قبل الشيخ. لدي شعور بأنه عاجلاً أم آجلاً سيحدث اضطراب جديد يطالب أولا بأن لا يكون المجلس معيناً بل منتخباً وثانياً بأن لا يكون استشارياً بل تنفيذياً. ولكن إذا اختار مجلساً جديداً يطالب الشيخ الأعضاء بادئ الأمر بحكمة تحت رئيس جيد، فإن مثل هذا التأجج سيأتي لاحقاً وليس مباشرة وعلىأية حال حتى في وقت لاحق فإن مجلساً تنفيذياً يجب أن يشكل، وأن حل هذه الفترة بمجلس استشاري يحصل من خلاله تجربة جيدة لكل الأطراف لهي خطوة جيدة".

وفي نهاية الرسالة طلب المقيم من المعتمد عدم مفاتحة حكومة البحرين بالموضوع إلا بعد التحدث مع بلجريف، واشار في النهاية إلى أن من الممكن أن تتفرع من هذا المجلس لجان فرعية تهتم بشؤون المعارف والمالية.

في هذه الاثناء تم تبادل رسائل عديدة بين المعتمد والمقيم حول مسألة استقدام قاضيين لتطوير محكمة البحرين العليا التي يترأسها أفراد من آل خليفة.

وفي الوقت نفسه قامت بعض الجهات بالاتصال بالشيخ حمد للافراج عن الأفراد الذين تم اعتقالهم خلال اضطرابات الأسبوع الأول من نوفمبر. فكتب القضاة السنة رسالتين للشيخ مطالبين بالافراج عمن سموهم "الشباب الضال". ولكن المعتمد السياسي الذي كان ملتزماً بموقف متشدد من كل حركة الاصلاحات نجح في جعل الشيخ يتشدد في موقفه وطلب منه كتابة رسالة للقضاة المذكورين بعدم التدخل في القضية لأنها مما لا يعنيهم. من جهة أخرى كانت ردة فعل المستشار بلجريف والمعتمد سلبية من اقتراح المقيم السياسي بتشكيل "مجلس استشاري" فقد كتب المعتمد رسالة للمقيم في ٨ ديسمبر طرح فيها وجهات نظره حول بعض القضايا وقال فيها أنه وبلجريف متفقان في كل النقاط وجاء في الرسالة مايلي:[٢٤]

"إن كلمة "تنفيذي" أو "استشاري" لا تعني شيئاً لشعب البحرين فتكوين مجلس بأمر من الحكومة البريطانية سوف يفهم بشكل كامل على أنه سحب السلطة والقوة من الشيخ وخلفائه. وسيعتبر الشيخ والعائلة الحاكمة فرض المجلس عليهم من قبل الحكومة البريطانية خيانة للثقة التي أولوها للحكومة البريطانية ولصداقتهم الطويلة مع بريطانيا العظمى. وفي هذه الأيام التي تتصاعد فيها المشاعر المعادية لبريطانيا في هذا الجزء من الشرق الأدنى فإنه من غير اللائق تقليص صلاحية أحد الحكام الطيعين وأغضاب العائلة الحاكمة والعرب في البحرين".

وعن موقف العائلة الحاكمة من الفكرة قال المعتمد:

"إن فكرة انشاء مجلس نوقشت من قبل الشيوخ منذ بداية الاضطراب السياسي الحالي. ويعتبر جميعهم اقتراح المجلس نهاية حكم آل خليفة في البحرين ويعتقد الشيوخ أن الحكومة البريطانية لن ترغب في اضعاف موقعهم كحكام للبحرين. وأنهم متأكدون بأنه حال وجود مجلس في البحرين (مهما كان شكله أو صورته) فإن آل خليفة لن يبقوا حكاماً للبحرين.

حركة عمال النفط عام ١٩٣٨

كان من العوامل التي دفعت بحركة الاصلاح في البحرين الأوضاع السيئة في شركة نفط البحرين. فقد شهد عام ١٩٣٨ تقليصاً لعدد العمال في الشركة التي كانت أكبر مجال للتوظيف بسبب اكتمال عدد من المشاريع الانشائية في الشركة واستغنائها. تبعاً لذلك، عن عدد كبير من العمال فبينما بلغ عدد العمال البحرانيين ٣٣٥٠ عام ١٩٣٧ ، نقص هذا العدد إلى ١٥٦٩ عاملاً عام ١٩٣٨ ، يضاف إلى ذلك طريقة معاملة العمال المحليين مقارنة بالعمال الأجانب سواء على مستوى الأجور أم على صعيد التسهيلات الأخرى. وما أن توترت الأوضاع السياسية في منتصف عام ١٩٣٨ حتى وجد عمال شركة النفط الفرصة مناسبة لطرح ظلامتهم على الرأي العام ونجحوا في اقناع القيادات الشعبية بتبني هذه المطالب.

كانت حركة الشباب قد وسعت نشاطاتها في شهر اكتوبر ونوفمبر ووزعت عدداً من المنشورات والملصقات وعبأت الناس باتجاه الضغط على الحكومة لاجراء عدد من الاصلاحات على صعيد المحاكم والمعارف والعمل النقابي. وقد اكتشفت السلطات في وقت لاحق أن عدداً من العناصر النشطة في حركة الشباب يعمل في شركة النفط، فقامت في الخامس من نوفمبر باعتقال عدد منهم بتهمة التحريض على الشغب مما دفع العمال الى الدعوة للاضراب ، وقد استجاب كافة عمال الشركة لذلك وأضربوا اضراباً شاملاً أوقف عمليات الشركة بشكل كامل لمدة يومين في السادس والسابع من نوفمبر.

منذ ذلك الوقت أصبحت مطالب عمال شركة النفط جزء من مطالب الحركة الوطنية تقدم للحكومة كلما سنحت الفرصة. ولكن كانت هناك صعوبة واضحة في عملية الاتصالات بين العمال والحكومة، إذ لم يكن هناك قناة رسمية معترف بها من الجانبين، وإلى هذا أشار المعتمد السياسي في برقية منه إلى المعتمد السياسي في البحرين في ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ حيث طلب منه مايلي:(٢٥)

"يجب عليك أن تخبر حكومة البحرين بالنيابة عني بأن عليهم تعيين ممثل لشركة نفط البحرين. فقد كان من الأفضل لو أن كلا من حكومة البحرين وشركة نفط البحرين كان لديهما النظرة البعيدة بالقيام بهذه الخطوة من قبل. ولكونها خطة جيدة، فإن من رأيي العمل بها بدون تأخير".

وكان ذلك موضوعاً للتجاذب والتنافر بين الشركة والحركة الشعبية التي كانت

تطالب بنقابات عمالية وليس بممثل عن هذه الشركة أو تلك. وعلى أية حال فقد تبنت بعض الشخصيات الوطنية موضوع حقوق عمال شركة النفط، وقدمت أهم رسالة بشكل رسمي للحكومة في ٢٩ رمضان ١٣٥٧ هـ الموافق ٢٢ نوفمبر ١٩٣٨ موقعة من أربعة أشخاص هم منصور العريض، يوسف فخرو، السيد سعيد ومحسن التاجر.

وكانت الرسالة عبارة عن رد على رسالة بعثها لهم المستشار بلجريف ذكر فيها أن المعتمد السياسي يرغب في معرفة مهمات اللجنة العمالية المقترحة وكذلك أسباب الشكاوي العمالية. فجاءت الرسالة متضمنة برنامجاً مفصلاً للجنة العمالية المطلوبة. وتركزت بنود المشروع المقترح الذي كان بعنوان "مهمات اللجنة العمالية" على مايلي:

١ ـ اعطاء العامل الوطني أولوية العمل في الأعمال المحلية كلما أمكن ذلك سواء كان ذلك في شركة النفط أم في الدوائر الحكومية.

٢ ـ أن يتمتع المواطنون البحرانيون بظروف عمل على الأقل مشابهة لما يتمتع به الهنود والعراقيون وبالحقوق الأخرى كالرواتب والنقليات وماء الشرب والوقود والاضاءة.

٣ ـ المساواة والعدالة في تحديد الرواتب مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل هي حسن الاداء ونوع العمل ودرجة الخطر كما هو الحال مع الأجانب بدون التمييز على أساس الجنسية.

٤ ـ في حال موت العامل أثناء عمله أو اصابته بما يمنعه عن العمل لفترة طويلة، فإن على الشركة دفع تعويضات مناسبة لعائلته كما يدفع للأجانب وللرجل نفسه إذا لم يمت. وفي حالة الاصابة التي لا تعيقه عن العمل فيجب تعويضه أسوة بالأجنبي.

٥ ـ مراجعة راتب الموظف الوطني الذي هو الآن هابط جداً.

٦ ـ يجب حماية، حقوق العامل القديم في الشركة فلا يتم استبداله بدون أسباب مشروعة، وأن يعطى زيادة سنوية تبعاً للظروف.

٧ ـ الراتب يكون شهرياً مع خصم اجازة الجمعة أو الاجازات الدينية، واعطاء العامل اجازة سنوية مدتها ٢٠ يوماً في السنة.

٨ ـ أن تقوم الشركة بتدريب المواطنين وتوفير وسائل تعلم العمل المهني كما يعمل الآن الهنود والعراقيون ودفع رواتب لهم كرواتب الأجانب.

٩ ـ منع رؤساء الأقسام من اهانة البحرانيين وضربهم.

١٠ ـ معاملة العامل الوطني كما يعامل الأجنبي دون أن يكون هناك تفضيل للأجنبي.

١١ ـ أن تقوم الشركة بتوظيف من هم على قائمة اللجنة من العمال الوطنيين ولا توظف الأجانب إلا إذا لم يوجد بحرانيون.

١٢ ـ بعد عشر سنوات من العمل على الشركة دفع راتب ١٨ شهراً إذا مرض العامل براتب كامل و ١٨ شهراً أخرى بنصف راتب إذا استمر مرضه.

١٣ ـ أن تقوم الشركة بفتح فصول تعليمية مسائية للعمال لتعلم اللغة الانكليزية والعربية والحساب والمواد الأخرى.

١٤ ـ أن تقوم الشركة بارسال الشباب البحراني إلى الخارج كل عام للدراسة على نفقتها.

١٥ ـ أن يفتح صندوق للتقاعد يدفع العامل له آنة واحدة وتدفع الشركة نصف آنة.

١٦ ـ أن يبنى مسجدان داخل الشركة، واحد للشيعة وآخر للسنة.

أما شكاوى الموظفين البحرانيين فتسردها الرسالة كالتالي:[٢٦]

١ ـ أن مساكن الأجانب مبنية من الحصى بينما مساكن المواطنين بحشيش (أي مبنية من سعف النخل) وهذا يعرضهم للبرد القارس.

٢ ـ يشرب العاملون الأجانب ماء مقطراً بارداً بينما نصيب العمال البحرانيين ماء ملوث ملئ بالميكروبات.

٣ ـ يعمل الأجانب والمواطنون أحياناً نفس العمل وفي مكان واحد ويتقاضى الأجنبي ٤ روبيات يومياً بينما يتقاضى المواطن روبية واحدة يومياً.

٤ ـ عندما يصاب العامل الأجنبي يتقاضى نصف راتبه طوال فترة مرضه، بينما لا يتقاضى البحراني أي شيء خلال مرضه.

٥ ـ عندما يحدث سوء تفاهم بين العامل الأجنبي والمواطن، يستطيع الأجنبي اقالة المواطن بدون سبب وبدون السماح له بطرح وجهة نظره.

٦ ـ هناك سيارات تنقل العمال الأجانب من سكنهم إلى العمل وبالعكس،

بينما على العامل البحراني أن يقطع المسافة مشياً على قدميه، وقد تستغرق الرحلة منه ساعتين.

كان الهدف من تقديم هذه الرسالة الموسعة هو فتح المجال أمام نقاش يؤدي إلى تكوين لجنة أو نقابة عمالية تتفاوض باسم العمال مع ادارة الشركة وتدافع عن حقوقهم التي كانت مهضومة كما هو واضح من الحقائق المدرجة في الرسالة. وبعد تبادل الرسائل بين من يعنيهم الأمر عقد اجتماع مطول يوم الاثنين (٥ ديسمبر الساعة العاشرة صباحاً) في المكتب الرئيسي للشركة في عوالي. وحضر الاجتماع كل من المعتمد السياسي والمستشار ممثلين لادارة البحرين ومسؤولون من شركة نفط البحرين وهم جي.اس.بلاك الممثل الرئيسي لبابكو في البحرين و م.اج.لب و اف.أيه ديفيس مديران بالشركة. وحدد هدف الاجتماع بأنه من أجل "اعطاء السادة وايتمان وبلجريف المعلومات التي على أساسها سوف يمكن الاجابة على النقاط الكثيرة المطروحة، فكان النقاش كالتالي:

١ ـ الاسكان:

إن هناك تردداً بين الموظفين البحرانيين المتزوجين في أخذ زوجاتهم من المنامة والمحرق إلى الشركة لأن ذلك يحرمهم من أجواء المدينة. ولذلك لم ترغب الشركة في بناء منازل كثيرة خوفاً من أن تبقى فارغة. وفي الوقت نفسه تريد الشركة أن يبقى عدد كاف من الموظفين بالقرب من وحدات عملهم. ويستكثر المسؤولون في الشركة وكذلك المعتمد السياسي الذي كتب تقريراً للمعتمد على أثر الاجتماع أن يتطلع العمال البحرانيون للعيش في بيوت مبنية من الحجارة بعد أن قضوا سنوات طويلة مبنية بسعف النخيل. وذكر مسؤولوا الشركة أن لديهم ١٢٠ موظفاً من الرجال من الدرجة الثالثة ووعدوا بتوفير منازل اضافية في المستقبل بسبب نقل بعض الفعاليات إلى المنامة. كما وعدوا باعادة النظر في طريقة بناء المنازل اللازمة.

٢ ـ ماء الشرب:

ادعى مسؤولو الشركة أن الماء المقطر متوفر للشرب ولكنهم اعترفوا بأنه غير مبرد، ووعدوا بأن يبدأ تبريد الماء في العام التالي. وقالوا بأن الماء الذي يوزع في مركز الرفاع هو خليط من ماء الآبار والماء المقطر. وقالوا كذلك أن ماء الزلاق أفضل صحياً من الماء المقطر. أما سخونة الماء فقد نفاها المسؤولون وقالوا بأنه

يوضع في أوانٍ فخارية ليبقى بارداً.

٣ ـ الرواتب:

ادعى مسؤولو الشركة بأن السبب في هبوط رواتب الموظفين البحرانيين عن معدلات الدفع للهنود هو عدم خبرة البحرانيين. ووعدوا بأن تعمل الشركة على تخفيض عدد الهنود في المصفاة من ٢٣٠ إلى ١٣٢ موظفاً ورفضوا زيادة رواتب الموظفين. وفي الوقت نفسه طرحوا قضية أخرى وهي أن الشركة مشروع تجاري وأن على المدراء المحليين أن يقنعوا رؤسائهم وكذلك اصحاب الشركة. ورفضوا رفع الرواتب الحالي الذي هو بحدود ١٠ آنات معللين ذلك بأن مثل هذه الخطوة ستؤثر على مستوى أجور العمال في المنامة. ورفضوا كذلك مطالب العمال بتوفير وسائل النقل بدون مقابل وعللوا ذلك بأن سياستهم تقتضي تشجيع العمال على البقاء بالقرب من مواقع أعمالهم.

٤ ـ تعويضات المرض والحوادث:

أصر مسؤولو شركة النفط على أن العمال المواطنين يعاملون كما يعامل الأجانب وأن القول بغير ذلك جزء من الدعاية المضادة. وقالوا بأن العمال بشكل دائم يحصلون على نصف رواتبهم اثناء مرضهم. أما الموظفون من الدرجة الثالثة الذين لا يعملون ضمن عقود مع الشركة فلا يحصلون أي راتب خلال مرضهم ولكن يحصلون على نصف رواتبهم بعد انتظار سبعة أيام من حدوث اصابة صناعية. والذين يحصلون راتباً بمقدار روبية واحدة يومياً أو أقل يصلون على ٧٥٪ من راتبهم وذكر المسؤولون كذلك أن الموظفين من الدرجة الثانية والثالثة يتم علاجهم في مستشفى الحكومة أو الارسالية الامريكية، مدعين بأن ذلك يوفر لهم فرصة تشخيص غير منحازة من قبل الأطباء، فقد يقال بأن أطباء الشركة يقللون من درجة الاصابات لكي لا يعطوا الموظفين اجازة، بينما لا يتوقع أن يقوم أطباء المستشفيات الأخرى بذلك.

٥ ـ الانحياز للأجانب:

ذكر مسؤولو الشركة أن الرسالة تريد التمييز بين البحرانيين الأصليين والذين يولدون في البحرين بينما آباؤهم من بلاد أخرى. وتحاشوا الدخول في مناقشة سبل تشجيع توظيف البحرانيين الأصلين. واشاروا إلى أن هناك مؤشرات على

هبوط توظيف الهنود وذكروا أن بعض النجديين والحساويين يحاولون العمل في الشركة كمواطنين وأن بلجريف قد طلب منه ترتيب مسألة وضع صورة شخصية لكل عامل على البطاقة التي يحصل عليها من الحكومة لكي يستطيع العمل مع الشركة. ولكن المسؤولين لم يتحدثوا عن خطط فعلية لزيادة عدد العمال الوطنيين.

٦ ـ الاجازات المدفوعة وصندوق التقاعد:

قال مسؤولو الشركة أن البحرانيين المسلمين لهم الحق في اجازة مدتها ستة أيام كل عام. ولكنهم اصروا على أن من المستحيل السماح للعمال البحرانيين باجازة مدفوعة كل يوم جمعة. وقالوا بأن لدى الشركة خطة لاعطاء الموظفين اجازة سنوية قصيرة مدفوعة ولكنها بانتظار الاقرار. كما ذكروا أن هناك مشروعاً باقامة صندوق لمساعدة العمال، وألمحوا إلى أنهم يشكون أن أحداً قد سرب خبر هذين المشروعين من خلال مراسلاتهم مع مكتبهم في نيويورك. وأكدوا في النهاية ترحيبهم بأي اقتراحات بعيدة عن الاثارة والتأجيج.

وأنهى المجتمعون لقاءهم بعد أن قرروا الطلب من الحكومة تعيين ممثل للتوسط بين الشركة والعمال في حال الاختلاف، وهذا ما وعد به المعتمد في رسالته للمقيم السياسي حيث قال بأنه سيلتقي مع الشيخ حمد لاحقاً وسوف يضغط باتجاه تعيين الممثل المذكور.

وتجدر الاشارة إلى أنه في مطلع عام ١٩٣٩ تم تعيين الشيخ علي بن أحمد الخليفة وسيطاً رسمياً بين الشركة وعمالها وطلب منه ما لدى العمال من مطالب إلى المستشار مباشرة. أما اختيار الشيخ علي لذلك المنصب فكان بسبب كونه من العائلة الحاكمة ولكونه يعيش في الرفاع قريباً من عوالي.

وفي تقريره للمقيم السياسي أكد المعتمد السياسي مايلي:

"بشكل عام فإنني أنا وبلجريف راضيان عن أن الشركة مستعدة للاستماع والعمل بالمقترحات المعقولة لتحسين أوضاع موظفيها". ومضى المعتمد في القاء اللوم على الدعايات المضادة بخصوص ما أثير من قضايا على صعيد حقوق موظفي شركة نفط البحرين. وأكد كلامه مستدلاً بأنه حتى مع الراتب الذي لايتجاوز ١٠ آنات يومياً فإن كثيراً من العمال يتسابقون للعمل مع الشركة.

وأن ما يشهده العمال من معاملة لم تشهد مثلها من قبل، بالرغم من قوله بأنه سوف يشجع الشركة باستمرار لتحسين أوضاع العمال على صعيد الاجازة والصندوق والأوضاع المعاشية.

وانهى المجتمعون لقاءهم بعد أن قرروا الطلب من الحكومة تعيين ممثل للتوسط بين الشركة والعمال في حال الاختلاف. وهذا ماوعد به المعتمد في رسالته للمقيم السياسي حيث قال بأنه سيلتقي مع الشيخ حمد لاحقاً وسوف يضغط عليه باتجاه تعيين الممثل المذكور.

وتجدر الاشارة الى انه في مطلع عام ١٩٣٩ تم تعيين الشيخ علي بن احمد الخليفة وسيطاً رسمياً بين الشركة وعمالها وطلب منه رفع مالدى العمال من مطالب الى المستشار مباشرة. اما اختيار الشيخ على لذلك المنصب فيعود لكونه من افراد الاسرة الحاكمة ويسكن في الرفاع بالقرب من عوالي.

ملحق ١ :

النظام القضائي

المحاكم

كان النظام القضائي في مطلع الثلاثينات قائماً على وجود خمس محاكم شبه منفصلة وهي محكمة البحرين العليا ومحكمة البحرين الصغرى والمحكمة الشرعية السنية والمحكمة الشرعية الجعفرية والمجلس العرفي (مجلس التجارة في ما بعد).

محكمة البحرين العليا

منذ عام ١٩٢٧ كان يجلس في هذه المحكمة كل من الشيخ سلمان ابن حمد آل خليفة والمستشار، تشارلز بلجريف. واختصت هذه المحكمة بالاستماع للقضايا المدنية والجنائية بين المواطنين البحرانيين مثل الخلافات حول ملكية الأراضي. ومشاكل الحضور (أماكن صيد السمك) وآبار الماء، والايجارات والمزارع. وكان الشيوخ الذين يجلسون في هذه المحكمة لا يستندون إلى أحكام قانونية مكتوبة وإنما يعالجون كل قضية حسب ما لديهم من خبرة. أما المستشار فقد كان يستند إلى وثيقة قضائية تحتوي على بعض الأحكام كان المعتمد قد أعدها للمحكمة المشتركة بين المستشارية والمعتمدية وكان المعتمد قد حصل على نسخة من (قانون العدالة المدنية السودانية عام ١٩٠٠) من المقيم السياسي في الخليج. وطلب المعتمد اعداد لائحة قانونية قائمة على أساس القانون السوداني والقانون الهندي يرجع إليها الشيخ في أحكامه. فالشيخ لم يكن يمتلك قدراً كافياً من الثقافة تؤهله للحكم في قضايا الناس: وإلى هذا أشار المقيم السياسي في الخليج في شهر اغسطس ١٩٢٩ في رسالته رقم ٣٨٥ س:

"إن آل خليفة غير متعلمين. ومن المستحيل عليهم ادارة الشؤون بدون

مساعدة المعتمد السياسي أو المستشار. فكل من الشيخ حمد وابنه سلمان جيد في التعاطي مع القضايا التي تطلب خبرة محلية، ولكنهما يعترفان بأنهما لن يمررا حكماً بالموت أو يحكما على شخصية مهمة بدون مساعدة المستشار".

المحكمة الصغرى

كان يجلس فيها ثلاثة قضاة هم الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ محمود، الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ سعد والشيخ عبد اللطيف بن جودر، والذين عينهم الشيخ لذلك. وكانوا ينظرون في قضايا الزواج والطلاق والارث.

المحكمة الشرعية الجعفرية

كان يجلس فيها قاضيان هم الشيخ عبد الله بن محمد صالح والشيخ علي بن حسين الموسى، وكانا يقضيان في قضايا الزواج والطلاق والارث. أما القضايا الجنائية فكانت من اختصاص المحاكم القانونية.

مجلس العرف

كان هذا المجلس عبارة عن محكمة محدودة تنظر في قضايا الغوص وأسس في ٢ ابريل عام ١٩١٩ . وكان يرأسه عام ١٩٣٠ الشيخ راشد بن محمد الخليفة، والد زوجة الشيخ حمد. وقد خلف الشيخ حمود بن صباح الذي أعفي من منصبه عام ١٩٢٩ . وقد غير اسمه لاحقاً وأصبح معروفاً بـ "مجلس التجارة".

وكما تمت الاشارة إليه، فقد كان من بين شكاوي البحارنة عام ١٩٣٥ سوء ادارة المحاكم وخصوصاً محكمة البحرين العليا والمحكمة الشرعية الجعفرية. فقد كانوا يقولون بأن أحكام الشيخ سلمان غير عادلة ومتعصبة وأنه كان منحازاً في أحكامه لاقاربه ولكل من هو غير شيعي. وكان السنة أنفسهم يشتكون من عدم عدالة محكمة البحرين. وهذا ما أكده الكولونيل لاخ المعتمد السياسي الذي أقر بأن هذه الشكاوي لا تخلو من أساس (رسالة المقيم السياسي لوزارة الخارجية في حكومة الهند في ١٨ مارس ١٩٣٥). وكان الشيخ حمد يجلس بمفرده في المحكمة وخصوصاً في الصيف عندما يسافر المستشار ويجلس معه أخو زوجته الشيخ محمد بن علي الذي كان وجوده وعدمه سواء. وشملت شكاواهم كذلك عدم وجود أحكام قانونية مكتوبة يرجع إليها القضاة قبل اصدار أحكامهم.

وبعد اصرار البحارنة على مطالبهم اتصل المستشار بالقضاة السنة والشيعة حول مسألة تقنين الأحكام ورحبوا بالفكرة من حيث المبدأ مع بعض التحفظات التي أبداها

القضاة السنة حول استعمال محكمة الشرع في قضايا معينة (مثل الزواج وغيره).

وتمت الاشارة كذلك بأن يجلس القاضيان الشيعيان في المحكمة مع بعضهما البعض وليسا منفصلين، كما طالبا بتعيين قاضي ثالث لتصبح للمحكمة الشرعية الجعفرية مشابهة لمحكمة الشرعية السنية. ولكن الشيخ عبد الله بن محمد صالح عارض ذلك بشدة حتى أنه في ١٧ مايو ١٩٣٥ ركب الباخرة وسافر إلى العراق بعد أن رفض طلبه بتعيينه "مفتياً" في حالة الاصرار على تعيين قاضي ثالث لكي يجلسوا مجتمعين في المحكمة. وقد أدى سفره المفاجئ إلى موجة من الاستغراب والدهشة. وطلب من الشيخ علي بن حسن النظر في القضايا الشرعية وحده على أمل تعيين قاضي آخر.

وفي شهر اغسطس ١٩٣٥ ، فصل الشيخ عبد الله بن محمد صالح من منصبه بعد أن وجهت له اتهامات بسوء استعمال منصبه. وكان قد تقرر تعيينه قاضياً ثالثاً في المحكمة الشرعية الجعفرية. وعين الشيخ حمد محكمة خاصة للنظر في قضية الشيخ عبد الله، وحدثت احتكاكات شديدة بين أتباع الشيخ عبد الله وأتباع الشيخ علي بن حسن. وبقي كرسي القاضي الثالث شاغراً حتى تم تعيين الشيخ باقر العصفور قاضياً ثالثاً للمحكمة الشرعية الجعفرية في ابريل عام ١٩٣٦ .

في العامين التاليين ازدادت نظرة البحارنة للمحكمة سوءً وخصوصاً تجاه القضاة وتجاه كاتب المحكمة الذي كان يتدخل في أحكام القضاة وفي النهاية تم اغلاق هذه المحكمة الشرعية الجعفرية في يونيو ١٩٣٨ . وفي هذا الاطار كتب المعتمد السياسي واصفاً أوضاع المحكمة (رقم س ـ ٧٠٤)

"لقد كانت الحالة للمحكمة الشرعية الجعفرية هي التي وفرت الفرصة لتبلور حالة الغليان. وكانت حكومة البحرين تدرك منذ فترة طويلة بأن هذه المحكمة بحاجة لتنقية شاملة، ولكن حدث تأخير خارج عن الارادة في اعادة تنظيمها. إن قيادات بحارنة المنامة، وهم يطرحون الشكاوي المشروعة للشيعة تجاه المحكمة، استغلوا الفرصة لطرح مطالب غير واضحة في عدد من الشؤون الأخرى".

أما على صعيد محكمة البحرين العليا فقد استمر الوضع فيها على ما هو عليه حيث بقي على رأسها أحد أفراد آل خليفة حسب الرغبة البريطانية. وبرر المعتمد موقف حكومة الهند البريطانية تجاه ذلك في الرسالة المذكورة أعلاه حيث قال:

"في ظروف البحرين، فإن هناك مزايا كبيرة في اختيار القاضي من العائلة

الخليفية، ولكنهم بدون شك يحتاجون إلى تعليم. وقد أصبح واضحاً أن الجهل بالمبادئ الأساسية والحيثيات أدى إلى قرارات متضاربة في حالات متشابهة. وأصبحت احدى الأسباب الأساسية لشكاوي الناس".

وبخصوص محكمة الشرع السنية فقد تركزت الشكاوي على القضاة الثلاثة الذين كانوا بطيئين جداً في طرق طرح الحيثيات، بالاضافة إلى سعيهم باستمرار للتوصل إلى حلول وسط بدلاً من اصدار الأحكام. وعلى مستوى تقنين الأحكام. فقد بدأت اللجنة المذكورة التي عينت لذلك عملها في عام ١٩٣٥ . ومع نهاية عام ١٩٣٨ كانت قد أكملت اعداد بعض الأمور حسب رسالة المستشار إلى المعتمد:

"إنهم لم يبدأوا العمل في القانون الجزائي ولم يقترحوا أي عقوبات لاختراق القوانين الحكومية. وشملت القضايا التي عالجوها قوانين الغوص، بيع اللؤلؤ، القواعد المتعلقة بالحضور (أماكن شعبية لصيد السمك)، الافلاس، قواعد وتنظيمات الأراضي، تقسيم الملكية غير المتحركة بالاضافة إلى القواعد والأحكام المعمول بها حالياً في البحرين. وما هو أهم من تقنين الاعلانات أو تبني قانون جنائي هو اعداد أحكام لحيثيات المحكمة والتعامل مع القضايا والتوجيه للقضاة. وأن لجنة محلية لا تستطيع عمل ذلك".[٢٧]

ملحق ٢:

حركة الاصلاح في الكويت

خلفية حوادث ١٩٣٨

كانت الكويت أول دولة خليجية تشهد تحركاً شعبياً جدياً للمطالبة بحياة برلمانية، وهي أكثر الدول الخليجية ممارسة للانتخابات النيابية. وما شهدته البلاد خلال الأعوام الأخيرة من محاولات لاعادة الحياة البرلمانية بعد حل المجلس في صيف عام ١٩٨٦ إنما كان تعبيراً عن تمسك الشعب الكويتي بالحرية والديمقراطية. وقد استندت تحركات أعضاء مجلس الأمة المنحل عام ١٩٨٦ في مطالبتهم بعودة الحياة النيابية إلى تفاهم قديم بين الحكومة والشعب بأن يحكم آل الصباح البلاد بشرط أن يكون ذلك بمشاورة الشعب.

ولعل أهم التحركات المطالبة بالديمقراطية كانت عام ١٩٣٨ ، التي صاحبتها اضطرابات شعبية واسعة اضطرت الحكومة البريطانية آنذاك، عن طريق المعتمد السياسي في الكويت، للطلب من آل الصباح بتكوين مجلس استشاري. ورغم رفض الحاكم الشيخ أحمد الجابر في البداية الفكرة إلا أنه وافق أخيراً، فتكون "المجلس التنفيذي" الذي بدأ فوراً باتخاذ خطوات لوضع دستور للبلاد يعفي الحاكم من كثير من صلاحياته وكان رئيس المجلس آنذاك الشيخ عبد الله السالم. وقد حل ذلك المجلس لاحقاً وانتخب أعضاء جدد برئاسة الشيخ عبد الله السالم نفسه. ولكن هذا المجلس لم يعقد أي جلسة وبعد فترة من العنف، قام الحاكم بتعيين اعضاء المجلس الاستشاري برئاسة عبد الله السالم نفسه. وهذا المجلس فشل هو الآخر في الاستمرار

كمجلس فاعل بعد بضع سنوات حتى تلاشى الحماس للانتخابات في الخمسينات ولم يوضع دستور كامل للبلاد إلا بعد استقلال البلاد عام ١٩٦١ .

في مطلع عام ١٩٣٨ شوهدت كتابات عديدة على جدران بعض البيوت في الكويت، وبعد بضعة ايام تم اعتقال محمد البراك ومن ثم جلد أمام الناس. يبدو أنه اعترف بعد تعرضه للضرب المبرح الذي وصفه المقيم السياسي البريطاني في الكويت لاحقاً بأنه لا يفهم إلا على أنه "تعذيب" وذكر اسماء ثلاثة تجار معروفين اشتركوا معه في الكتابة. فما كان هؤلاء الثلاثة إلا أن جمعوا مؤيديهم وكوادرهم وذهبوا إلى أماكن أعمالهم مسلحين (رسالة المعتمد إلى المقيم ١٩ مارس ١٩٣٨)[٢٨]، بينما كان الشيخ أحمد الجابر مختفياً في مكان سكنه في منطقة بيان. وفي هذه الاثناء قام سكرتيره الخاص باقناع ضابط المنطقة باصدار بيان يطمئن فيه التجار. وخلال هذا التوتر غادر عدد من الناس الكويت باستعجال إلى العراق.على أثر ذلك كان راديو ايطاليا يتحدث باستمرار عن حكومة الكويت ويلفت الأنظار إلى الأوضاع الداخلية، بينما ظهرت مقالة طويلة في مجلة "الكفاح" العراقية بتاريخ ١١ ذو الحجة ١٣٥٦ هـ (١٢ - ٢ - ١٩٣٨) بعنوان "حقيقة الأوضاع في الكويت"، كما انتشرت الكتابات الحائطية في الكويت ضد الحاكم تهدد بازالته. وفي ١ ابريل ١٩٣٨ ظهرت مقالة صغيرة في جريدة "السجل" بعنوان "ماذا يطلب الكويتيون من عظمة أمير الكويت؟" وذكرت ستة مطالب هي:

١ - توسيع وسائل التعليم الفتية.

٢ - اجراء اصلاحات مالية واقتصادية.

٣ - انشاء مستشفى حكومي مجاني.

٤ - ايقاف توظيف الأجانب.

٥ - السماح للعرب بزيارة الكويت.

٦ - أن يبدي الأمير رعاية اكبر تجاه رعاياه ويقوم بحل مشاكلهم.

وفي ١١ ابريل ١٩٣٨ ظهرت مقالة اخرى في جريدة "الزمان" العراقية بعنوان "الكويتيون ومطالب الاصلاح لبلادهم"، جاء فيها مايلي:

"أشرنا في عدد سابق إلى مطالب الكويتيين التي رفعوها إلى سمو أمير الكويت لاصلاح بلادهم من الوجهة الاقتصادية والعمرانية والثقافية. وقد أضافت جريدة السجل البصرية مواداً أخرى رفعها الكويتيون إلى سمو الأمير ننشرها كما يلي:

١ ـ تشكيل محكمتين محكمة شرعية، ومحكمة استئنافية تتوفر فيهما الشروط الشرعية وعدم اطلاق العنان للأفراد يمثلون بأفراد الشعب ويطبقون عليهم قوانين (خاضعة) وانتخاب عضوين آخرين في كل محكمة ووضع سجلات منظمة يرجع إليها عند الحاجة على أن تكون الأحكام التي تصدر خاضعة للتمحيص بصورة لاتدع مجالاً للغبن.

٢ ـ تأسيس ادراة للأمن تماثل دائرة الشرطة في العراق يعرف أفرادها باشارات معينة وهي تتولى التحقيق الابتدائي (في القضايا) ثم البت فيها.

٣ ـ ضبط واردات الجمارك واناطة أعمالها بهيئة تشرف على أعمال المديرية ووضع حد للفوضى الحالية وتعيين مدير عام للمالية يتولى الاشراف على جميع الأعمال.

٤ ـ تأسيس مجلس شورى تعرض عليه أعمال الامارة ويرجع إليه في المعاملات الدولية التي لها مساس مباشر بمصلحة البلد وتنظيم مكتب خاص بهذا المجلس يدون جميع ما يتصل به من أعمال.

٥ ـ تأسيس ادارة لجوازات السفر والاقامة وربطها بادارة الأمن وفصل صلاحية التأشير على الجوازات من قبل القنصل الانجليزي بالبصرة. إذ أن امتناع القنصلية الانجليزية عن جوازات رجالات العرب يسبب للكويت سمعة سيئة في حين أن الكويت لا تعترف بأي تدخل أجنبي في ما يخص شؤونها الداخلية والخارجية.

٦ ـ الاستعانة بأنظمة الحكومة العراقية المتعلقة بشؤون المالية والتعليم ومسايرة النهضة العربية جنباً لجنب في جميع أنظمتها وقوانينها.

٧ ـ عقد معاهدات دفاعية هجومية مع الحكومات العربية المجاورة منعاً لما عساه أن ينجم عن المطامع لدى دولة أجنبية تريد شراً بالكويت.

٨ ـ حصر المهن والأعمال بالكويتيين إذا لم تتوفر هذه الكفاءة فيرجح العربي على من سواه من الهنود والأرمن وغيرهم من الغرباء.

٩ ـ تخصيص مبلغ في الميزانية لابقاء بعثات علمية وصناعية تتمكن من الاشتغال في ادارة النفط وتعويد الكويتيين على الاضطلاع بالمشاريع الهامة.

اتفاقية التجار وآل صباح

في شهر يونيو ١٩٣٨ وقع بعض أعيان البلاد التجار على اتفاقية مع الشيخ

أحمد الجابر، وكان بنودها مايلي:[٢٩]

١ ـ اصلاح بيت آل الصباح لتفادي أي اختلاف حول تعيين الحاكم طبقاً لقول الله: "واصلحوا ذات بينكم"

٢ ـ يجب على الحاكم المعين أن يرأس مجلساً استشارياً "مجلس شورى" طبقاً لقول الله: "وشاورهم في الأمر".

٣ ـ يجب اختيار عدد من آل الصباح ومن الناس لادارة البلاد على أسس صحيحة وعادلة.

هذا هو محتوى المذكرة التي وضعنا عليها توقيعاتنا، ونطرح الآن مطالبنا بخصوص تشاور الحاكم مع الذين يتم اختيارهم:

١ ـ حل القضايا بين المواطنين، في حال عدم الموافقة على الحل الشرعي لكي لا يعامل أحد بظلم.

٢ ـ الاهتمام بلوازم تطوير البلاد والناس مثل نشر العلم والحفاظ على النظام.

ولكن الشيخ أحمد الجابر تلكأ في تكوين المجلس. فكتب إليه ثلاثة من الموقعين على الاتفاقية المذكورة وهم محمد الثنيان وعبد الله الصقر وسليمان العدساني في ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٣٨ مذكرينه بتعهده بتكوين المجلس الاستشاري، ويبدو أنه وافقهم من حيث المبدأ.

في مساء ذلك اليوم اجتمع زعماء ١٥٠ قبيلة في الكويت وانتخبوا من بينهم ١٤ شخصاً لعضوية المجلس الاستشاري المذكور. وكان متوقعاً أن يقوم هذا المجلس بغربلة حاشية الشيخ حال بدء نشاطاته. فما كان من هذه الحاشية وعلى رأسهم سكرتير الشيخ ومدير البلدية وتاجر آخر اسمه خالد زيد إلا أن قاموا بتنظيم أنفسهم وجمعوا أموالاً لاغراء أعضاء المجلس بالاستقالة منه. ولكن جهودهم لم تفلح رغم أن الشيخ كان إلى جانبهم في الخفاء.

وفي صباح ٤ يوليو اجتمع الأعيان وأفراد العائلة الحاكمة وكذلك المجموعة المعارضة للمجلس وبينهم خالد زيد في ديوانية الشيخ لاحتساء القهوة كالعادة بالاضافة لحسم الموقف بخصوص المجلس. وطلب أعضاء المجلس من الشيخ اقرار تكوين "المجلس الاداري" الذي وافق عليه من قبل ولكنه حاول سراً النيل من مصداقيته. وبعد أخذ ورد اقتنع الشيخ بعدم قيمة المجموعة المعارضة فأنكر عليها محاولتها النيل من المجلس ووقع على قرار تكوين المجلس في اليوم التالي. وفي اليوم التالي أمر باطلاق البراك الذي كان معتقلاً منذ شهر فبراير، وتعرض للضرب في شهر مارس. ووقع على المجلس في ٩ يوليو

١٩٣٨ بعد أن أخذ الشيخ عبد الله السالم رئيس المجلس اعلان تكوين "المجلس الاداري" بنفسه إلى الشيخ أحمد للتوقيع. وبعد رجوعه أخبر المجلس بأن الشيخ أحمد قد انهار تماماً أمام الوثيقة التي تأخذ منه السيطرة على واردات البلاد، وأخّر التوقيع لبضع ساعات أخرى. وكانت وثيقة المجلس (أو دستوره) تتكون من خمس مواد أولاها تنص على أن الشعب مصدر السلطة وتعطي المادة الثانية المجلس مسؤولية وضع القوانين المتعلقة بالميزانية والعدل والأمن العام والتربية والتنمية (لبناء الشوارع... إلخ) والطوارئ وكل ما تحتاجه البلاد من القوانين. وتعطي المادة الثالثة المجلس صلاحية التوقيع على الاتفاقيات والامتيازات وغيرها. أما المادة الرابعة فتنص على قيام المجلس بمهمات وصلاحيات محكمة الاستئناف حتى تكوين محكمة جديدة. بينما تنص المادة الخامسة على أن رئيس المجلس الاداري يمثل السلطة التنفيذية في البلاد. ووقع على الاتفاق أحمد الجابر الصباح.

لم تكن العلاقات بين الشيخ والمجلس الاداري حميمة. فبعد بضعة اسابيع من انشائه طلب المجلس من الشيخ استبدال سكرتيره الحالي، عزت جعفر (السوري الأصل) بشخص آخر، وهو ما أثار حفيظة الشيخ لأنه اعتبر ذلك تدخلاً في حريته الشخصية في اختيار سكرتيره الخاص. كما حدث اختلاف حول ضبط مسألة خزينة الأسلحة في البلاد. ولكن الشيخ تراجع وطلب من سكرتيره الخاص الذهاب في اجازة طويلة، ولكنه استمر في اعتبار المجلس عدواً له، ولم يبدي أي استعداد من قبله للتعاون معه، بل سعى للحصول على مستشار بريطاني من أجل ضمان الدعم البريطاني لنفسه.

ومع حلول شهر سبتمبر بدأ العمل لوضع دستور للكويت من قبل المجلس، ولكن الأمور لم تمر حسب ما كان يريد الأعيان إذ بدأت الاعتراضات على بعض شؤون المجلس ومن بينها تركيبته التي لم تعترف بالوضع الديموغرافي والديني في البلاد. كما أن اصرار المجلس على الاحتفاظ بخزينة السلاح جعل الشيخ يخطط لحل المجلس شيئاً فشيئاً. ومع منتصف ديسمبر ساءت العلاقات حتى أصبح الجو السياسي في الكويت متوتراً جداً، فقام عبد الله السالم بتكوين لجنة مصالحة مكونة من ثمانية أشخاص أربعة من كل طرف (الشيخ والمجلس).

ولكن في ١٨ ديسمبر قام الشيخ أحمد بحل المجلس وأمر باجراء انتخابات جديدة، وأصبحت خزينة السلاح تحت سيطرته، بعد أن طلب من البريطانيين حمايته في حال نشوء أي اضطراب ضده.

ملحق ٣:

حركة الاصلاح في دبي ١٩٣٨

خلال شهر مايو ١٩٣٨ حدثت حادثة كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت ناراً كبيرة. ملخص القضية أن ابن حاكم دبي الشيخ راشد (بن سعيد المكتوم) كان محتكراً لسيارات التاكسي في دبي، في الوقت الذي كان فيه الشيخ مكتوم بن راشد، ابن عم الحاكم، قد بدأ بتشغيل شركة لسيارات الأجرة (التاكسي) بين دبي والشارقة.. وفي ٢٦ مايو جمع الشيخ راشد حوالي ٣٠ شخصاً مسلحاً وهاجموا سيارة للشيخ مكتوم عندما كانت في طريقها إلى الشارقة. وجرح سائق السيارة وكذلك الأشخاص الذين كانوا فيها. على اثر ذلك هدد الشيخ مكتوم بايقاف كل السيارات التابعة لشيخ دبي، فحاول الحاكم، الشيخ العجوز التدخل بصب الزيت على النار. وكان الرأي العام بشكل عام ضد احتكار سيارات التاكسي من قبل راشد.

وعلى أثر هذه الحادثة تصاعدت الأمور. فقد فشل الحاكم في حل المشكلة، بتحريض من زوجته وابنه، راشد. وعندما طالب ابناء عمه (من عائلة البوفلاسة) بتحديد مخصصاتهم، لم يستجب الحاكم، فتحرك الأخرون لطرح مطالب محددة أخرى، كانت كالتالي:

١ ـ وضع ميزانية للبلاد ونظام للخدمة المدينة.

٢ ـ وضع ترتيبات جيدة للصحة والمجاري في المدينة.

٣ ـ اعادة ترتيب أوضاع دائرة الجمارك.

٤ ـ تحديد مخصصات ثابتة لأفراد العائلة الحاكمة.

٥ ـ الغاء الاحتكارات التي بيد الشيخ وزوجته وابنه وخصوصاً في مجالات تفريغ البضائع من السفن والشاحنات وسيارات التاكسي.

قدمت هذه المطالب في رسالة سلمت للشيخ. تلى ذلك احتلال أبراج الديرة من قبل عائلة راشد، (البوفلاسة)، بينما بدأ الشيخ بتجميع قواته البدوية، وتم الاتفاق على هدنة بين الطرفين، وتدخل المقيم السياسي بالشارقة للتقريب بينهما، وعلى إثر ذلك وافق الشيخ على الغاء الاحتكارات ووعد بالقيام بالاصلاحات في الجمارك والخدمات الأخرى، كما وعد بالنظر في تثبيت مخصصات أفراد عائلته.

في ٣ سبتمبر ١٩٣٨ زار شيخ دبي سعيد بن مكتوم المعتمد السياسي البريطاني للتداول في مسألة الأوضاع الداخلية في دبي. وفي ٢٤ سبتمبر وصل إلى البحرين الشيخ جمعة بن مكتوم، أخ الحاكم، وقابله المقيم السياسي والمعتمد السياسي اللذين طلبا منه ادخال بعض الاصلاحات في دبي كما يطالب بها المواطنون، رغم معارضته لها. وقال له المسؤولان البريطانيان بأن سلامة المواطنين البريطانيين سوف تقع على مسؤوليته فيما إذا حدث انفجار في الوضع الداخلي.

وفي ٦ اكتوبر قام جمعة بن مكتوم، أخ الحاكم، بزيارة المعتمد السياسي وأخبره بأن الوضع متوتر في دبي وأن هناك احتمالا بانفجار الأوضاع مجدداً. وسلمه المعتمد رسالة إلى أخيه الحاكم كرر فيها المعتمد القاء المسؤولية على حاكم دبي بخصوص سلامة المواطنين البريطانيين في دبي.

بعد ذلك تطورت الأمور في دبي وحدث اطلاق نار بين الطرفين المتنازعين، ودخلت مجموعة من الجنود البريطانيين إلى المدينة بأمر من المعتمد لحماية المواطنين البريطانيين. وأبدى شيوخ المنطقة اهتماماً بما يحدث في دبي، ومنهم الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي الذي حاول تسوية الأمر بطريقة سلمية. ونجح في ترتيب هدنة لمدة خمسة ايام.

في هذه الاثناء توجه المعتمد السياسي إلى دبي (على متن الباخرة دبتفورد) حيث التقى بزعماء الحركة المطالبة بالاصلاحات التي ينتمي معظم أفرادها لقبيلة البوفلاسة. وأخبر هؤلاء المعتمد بأنهم عازمون على تكوين مجلس على غرار ما حدث في الكويت، للقيام بالوظائف الادارية والتنفيذية وجعل الحاكم بدون قوة فعلية. ولكن المعتمد أكد لهم بأن بريطانيا ستستمر في اعتبار الشيخ قناة الاتصال الشرعية وليس المجلس.

وفي ١٩ اكتوبر وبعد نقاش مطول تم التوصل إلى عدم استثناء الشيخ من الادارة بشكل كلي. كما حددت مخصصاته من دخل البلاد بالثمن (٨/١). وتشكل

مجلس من ١٥ عضواً هم سعيد بن مكتوم، مانع بن راشد، حشر بن راشد، سهيل بن بطي، محمد بن عبد الله بن حريز، راشد بن عبد الله حريز، بيات بن محمد، راشد بن محمد بن دلموك، محمد بن سعيد القندي، محمد بن ثاني عبد الله بن محمد البدور، ناصر بن خليفة، الشيخ مقرن بن سلطان، محمد بن سعيد بن عيلان، عبد الله بن عبيد البسطي وبرئاسة الحاكم. وعقد اجتماعه الأول في ٢٢ اكتوبر ١٩٣٨ حيث بدأ الطرفان المتنازعان في شكل متعاون، واستمرت اجتماعات المجلس حيث بدأ بمناقشة شؤون البلاد بتنظيم لائحة خدمة مدنية وفرض ضريبة قدرها ٢٪ على البضائع الواردة وقضايا عديدة وكان يلتقي بشكل منتظم وتسجل محاضره ويوقع عليها بعد ذلك. وتحتوي الوثائق الموجودة في مكتب الهند على محاضر آخرها لاجتماع المجلس يوم ٥ محرم ١٣٥٨ هـ (حوالي ٢٤ يناير ١٩٣٩م).

ولكن رغم ذلك كان الشيخ سعيد بن مكتوم الحاكم يتغيب عن حضور جلسات المجلس مما ترك أثراً سلبياً على سير عمل المجلس ومشاعر الأعضاء فكتبوا عدة رسائل للوكيل البريطاني (المعتمد) السيد عبدالرزاق خان صاحب يشتكون فيها من هذا الوضع.

ولكن في شهر مارس ١٩٣٩ حدث ما يشبه الانقلاب في هذا المجلس. فقد انقلبت بعض المواقف الشعبية وشجعت الشيخ سعيد بن مكتوم بأن يتحرك ضد الذين اجبروه على الاصلاحات بادئ الأمر. واغتنم مناسبة زواج ابنه للمجيء بأعداد كبيرة من أفراد القبائل المسلحين للديرة. وأحدث انقلاباً مفاجئاً سيطر فيه على المدينة. وحاول الآخرون الصمود بزعامة الشيخ مانع ولكنهم اضطروا للهروب إلى الشارقة مساء يوم ٣٠ مارس. تلى ذلك تكوين مجلس استشاري مكون من ١٥ شخصاً وعين مجلس آخر سمى بمجلس التجارة. وطلب الشيخ سعيد من مانع وجماعته عدم الرجوع إلى دبي وفي المقابل سوف يلتزم باعادة أملاكهم لهم.

وفي وقت لاحق (٢١ شهر مايو) ذهب كل من الشيخ مانع بن راشد والشيخ راشد بن بطي إلى البحرين والتقيا بالمعتمد السياسي. وفي اليوم التالي وصل إلى البحرين حاكم دبي نفسه. وتوسط المعتمد لدى الشيخ شخبوط، حاكم أبو ظبي، فسمح باقامة الشيخ مانع وجماعته في أبو ظبي، ولكنه بقوا في الشارقة بضعة أسابيع ثم اجبروا على الذهاب إلى رأس الخيمة، ومنها إلى منطقة البريمي.

وهكذا انتهت محاولة الاصلاح السياسي في دبي التي استلهمت تحركها ما حدث في الكويت عام ١٩٣٨ ، واستمر حكم آل مكتوم حتى اليوم حيث استلم الحاكم الحالي، الشيخ راشد حكم الامارة من أبيه بعد وفاته.[٣٠]

الهوامش

١ ـ رسالة المعتمد السياسي لوزير الخارجية بحكومة الهند رقم C/43 بتاريخ ١٨ مارس ١٩٣٥ , الملف r/15/2/176 بأرشيف الهند في لندن.

٢ ـ عريضة البحارنة في الصفحة ١٢ من الملف السابق.

٣ ـ محضر الجلسة موجود في الصفحة ٣١ من الملف السابق.

٤ ـ رسالة المستشار للمعتمد C 129 بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٨ .

٥ ـ الرسالة موجودة في الصفحة ٣٢ من الملف السابق.

٦ ـ رسالة المستشار للمعتمد رقم C 130 بتاريخ ٤ فبراير ١٩٣٥ , الملف السابق.

٧ ـ رسالة المستشار إلى المعتمد رقم١٠٣٨ - A٦ بتاريخ ٩ مارس ١٩٣٥ في الصفحة ٥٤ من الملف السابق.

٨ ـ رسالة نائب وزير الخارجية بحكومة الهند للمقيم السياسي في الخليج رقم F230-N/35 بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٣٥ في الصفحة ٩١ من الملف السابق.

٩ ـ Bahrain Britain, the Sheikh and the Administration,1945, p 192

١٠ ـ جريدة "الرابطة العربية" ١٤ سبتمبر ١٩٣٨ , المصدر السابق. (انظر الملحق).

١١ ـ وثيقة سرية غير موقعة في الصفحة ١٤٦ من الملف السابق.

١٢ ـ رسالة سرية من المعتمد إلى المقيم رقم C/666 بتاريخ ٢٧ اكتوبر ١٩٣٨ .

١٣ ـ مذكرة سرية مقدمة إلى المعتمدية, الصفحة ١٤٢ من الملف السابق.

١٤ ـ المصدر السابق.

١٥ ـ نماذج للملصقات موجودة في الصفحة ١٥٣ و ١٧٧ من المصدر السابق, أنظر الملحق.

١٦ ـ اعلان حكومة البحرين في الصفحة ١٨١ من المصدر السابق.

١٧ ـ رسالة المستشار إلى المعتمد بتاريخ ١٩٣٨/١١/٣, الملف السابق.

١٨ ـ رسالة المعتمد للمقيم رقم C/680 بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٣٨ الملف السابق.

١٩ ـ الرسالة في الصفحة ٢١٨ من الملف السابق.

٢٠ ـ الرسالة في الصفحة ٢٥١ من الملف السابق.

٢١ ـ رسالة خاصة من المعتمد, وايتمان, إلى المقيم, ترينجارد, رقم C/704 بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٨ الملف الاسبق.

٢٢ ـ رسالة المقيم إلى المعتمد رقم ٥٩٧ – S بتاريخ ١٧نوفمبر ١٩٣٨ , الملف السابق.

٢٣ ـ رسالة المعتمد للمقيم رقم C/738 في ٣ ديسمبر ١٩٣٨ بالملف R/15/١/٣٤٣

٢٤ ـ رسالة المعتمد للمقيم رقم C/751 بتاريخ ٨ ديسمبر١٩٣٨ , بالملف السابق.

٢٥ ـ برقية المقيم للمعتمد السياسي رقم ٣٥٨ في ١٦ نوفمبر١٩٣٨ بالملف R/15/1/343

٢٦ ـ ترجمة الرسالة في الصفحة ١٨٥ من الملف السابق.

٢٧ ـ Bahrain Intelligence Summary,Jan 1938- 31st Dec 1940 الملف رقم R/15/2/313 بمكتب الهند.

٢٨ ـ رسالة المعتمد السياسي في الكويت إلى المقيم في بوشهر رقم ١٢٩/C بالملف R/15/5/205

٢٩ ـ رسالة المعتمد إلى المقيم رقم C/235 بتاريخ ٦ يوليو ١٩٣٨ الملف R/15/5/205

٣٠ ـ Rosemarie, J. and Said Al Aabhath, The 1938 Reform Movement in Dubai ,Arab Studies, A Quarterely Journal for Arab Studies, Vol.23, No.1-4 , Dec-1970.

الفصل الرابع

مرحلة الأربعينات

الأوضاع ابان الحرب العالمية الثانية

تميزت مرحلة الأربعينات بعدد من التطورات السياسية المهمة على الصعيدين الدولي والاقليمي، وكان لبعض تلك التطورات انعكاساتها على الصعيد البحراني. وأهم القضايا في هذا المجال الحرب العالمية الثانية التي كانت قد ابتدأت في العام ١٩٣٩ ولم تنته إلا في صيف عام ١٩٤٥ . ولذلك كان النصف الأول من الأربعينات حافلاً بأحداث تلك الحرب بشكل طغى على الهموم المحلية في أغلب البلدان. فبسبب ظروف الحرب كانت هناك مشاكل تتعلق بتوفر المواد الغذائية والوقود والدفاع، وهذه القضايا جميعاً كانت مسيطرة على الوضع في البحرين.

فكانت هناك اجراءات بريطانية لتأمين قدر من الدفاع عن الخليج في مواجهة احتمال هجمات عسكرية المانية على مصادر النفط. وفي البحرين أنشأ البريطانيون فرقة حرس كبيرة لحماية مصنع التكرير سواء من هجمات جوية ألمانية أم من محاولات التخريب التي قد تلجأ إليها ألمانيا. ونشرت حكومة البحرين اعلاناً في ١٩٤٠/٦/١٢ "٧ جمادى الأولى ١٣٥٩" جاء فيه:[1] "نخبر العموم بأنه يراد توظيف خمسين رجلاً لعمل خاص من أعمال الشرطة في معمل التصفية وحقول النفط بشرط أن يكونوا من رعايا حكومة البحرين وأن تكون صحتهم ملائمة وأبصارهم صحيحة. وسيعطون أكلاً وألبسة رسمية ومساكن علاوة على الراتب الشهري وهو ٢٥ روبية. فأي شخص يرغب في الانضمام عليه أن يأتي إلى القلعة في صباح كل يوم "ما عدا أيام الجمعة" من الساعة ١١،٣٠ إلى الساعة ١،٣٠ عربي (٦،٣٠ إلى ٨،٣٠ انكليزي). ليعلم.

مستشار حكومة البحرين.

وقامت الادارة المدنية بتنظيم توزيع المواد الغذائية على الناس وبذلت جهدها

للسيطرة على الأسعار في الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بالعالم.

وبالطبع كان حاكم البحرين، الشيخ حمد بن عيسى (الذي حكم البلاد حتى عام ١٩٤٣) يؤكد دعمه لقوات الحلفاء في مواجهة دول المحور (المانيا وايطاليا واليابان)، وكانت الخشية تزداد من حصول هجوم ألماني على البحرين، وبالفعل كانت هناك أكثر من محاولة لتدمير مصفاة النفط، ولكن القنابل سقطت في البحر. ولم يبارح القلق البحرين بسبب استعمال البريطانيين قاعدة الجفير البحرية. ومع بداية الحرب كان هناك نقص في الذخيرة المطلوبة لمواجهة أي عدوان الماني مما سبب قلقاً في الدوائر السياسية والعسكرية. كما كان القلق يزيد من احتمال هجوم جوي خصوصاً وإن درجة من التنسيق كانت مطلوبة لادارة الطيران المدني الذي كان قد بدأ في التزايد منذ مطلع الأربعينات. وبسبب ضعف وسائل للاتصال كثيراً ما كادت تقع حوادث كبرى من جراء مرور طيارات غير معروفة في أجواء البحرين. كما حدثت حوادث مفزعة أخرى مثل حادثة اطلاق النار خطأ من طائرة تابعة للطيران الملكي البريطاني في ١٦ يناير ١٩٤٤ مما أحدث ارباكاً شديداً في البحرين.

كما أن دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب بجانب الحلفاء على أثر الهجوم الجوي الياباني المباغت على قاعدة بيرل هاربور البحرية الامريكية عام ١٩٤١ فتح الباب الخليجي على مصراعيه للقوات البحرية والجوية الامريكية. ومنذ العام ١٩٤٥ بدأت الطائرات الامريكية تستخدم القاعدة الجوية في المحرق باذن من السلطات البريطانية.وازداد عدد السفن الامريكية التي تستخدم القاعدة العسكرية في الجفير بشكل مضطرد منذ نشوب الحرب. ويشير الجدول التالي إلى عدد السفن الامريكية التي رست في البحرين منذ عام ١٩٤٢ مقارنة بالسفن الأخرى.

	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
بريطانية	١٣٤	١٠٩	١٧١	١٧١	٢٥٦	٣٢٢
امريكية	٢٤	٥١	١٨٨	١٥٤	١٩٩	١٧٩
هولندية	١	١٠	٢٤	٢٧	٢٥	٣١
نرويجية	٢	٢١	١٠	٩	٤٠	٧٤
أخرى	-	٩	١٢	٣٣	٤٦	١١٧

أما سياسة الحكومة الداخلية فقد استمرت في تفضيل العائلة الحاكمة وعدم

الاهتمام الكافي بتطوير حياة الناس. وحتى بعد انتهاء الحرب لم تتغير سياسات الحكومة على الصعيد الداخلي. والتدليل على ذلك نسوق المثال التالي[٢]:

كتب المعتمد إلى المقيم، جيفري برايور في ١٩٤٦/٣/٦ عن أوضاع البحرين مستعرضاً طريقة الادارة وطارحاً رأيه حول بعض الأمور التي يرى ضرورة ملاحظتها جدياً، وفضل أن يستعرض أنشطة كافة دوائر البلاد السبع وهي، الصحة والهندسة والمعارف والجمارك والقضاء والشرطة والمالية. وفي معرض حديثه عن الصحة قال مانصه: "إن هذه الدائرة تستحوذ على ١٠٪ من المصاريف السنوية وهي بمستوى دائرة المعارف (من حيث الصرف)، ولكنها تحظى بأقل كثيراً من مخصصات العائلة الحاكمة وما يعادل نصف ما هو مخصص لما يسمى "الدفاع والأمن" وبالتأكيد فإن شعب البحرين يستحق نسبة اكبر من هذه".

وخلال سنوات الحرب كان الهاجس الأمني للسلطات البريطانية في البحرين يطغى على كل شيء. كما كانت تعتقد أن الحرب الاعلامية جانب من الصراع بين الحلفاء والنازيين. ومن جهتها كانت المانيا تمتلك جهازاً اعلامياً ضخماً موجهاً لكل العالم. وفي البحرين كان للبث الالماني الاذاعي أهمية متميزة، حيث كان الشعور بالامتعاض من السياسات البريطانية يدفع الكثيرين، وخصوصاً في أوساط المثقفين والأعيان، للمواظبة على الاستماع إلى اذاعة برلين التي كانت تمارس حرباً نفسية ضد الحلفاء وخصوصاً البريطانيين.

وفي هذا المجال كانت السلطات البريطانية تراقب اتجاهات الرأي العام لدى المواطنين. وتمنع عن طريق حكومة البحرين الاستماع إلى تلك الاذاعات. وفي ١٦/ ١٩٤٠/٦ م (١١ جمادى الأولى ١٣٥٩ هـ) أصدرت حكومة البحرين اعلاناً جاء فيه مايلي[٣]:

نعلن للعموم أنه

١ ـ ممنوع استماع أخبار الراديو من ايطاليا ـ كما هي الحال مع المانيا ـ في أي مقهى أو مطعم أو نادي أو دكان أو أي محل عام.

٢ ـ اي شخص ينشر أخباراً أو يقوم ببيانات (سواء بالكلام أو بالكتابة) يحتمل أن تؤثر في الشعور العام ضد الحلفاء أو ينشر دعاية من مصادر المانية أو ايطالية سيعرض نفسه لعقوبة لا تزيد على حبس لمدة ستة شهور مع الأشغال الشاقة أو غرامة لا تزيد على ٢٠٠٠ روبية.

٣ ـ تعطى مكافأة لأي شخص يبلغ خبراً نتيجته الادانة على ارتكاب التبعات المذكورة أعلاه.

بأمر

حمد بن عيسى آل خليفة

حاكم البحرين

وفي ٨ ديسمبر ١٩٤١ (١٩ ذو القعدة ١٣٦٠) أصدر مستشار حكومة البحرين اعلاناً باسم الحكومة جاء فيه[٤]:

"نعلن للعموم بأنه ممنوع استماع أخبار الراديو من طوكيو أو أي مركز آخر من اليابان في المحلات العامة كالمقاهي والأندية وغيرهما، كما هي الحال مع المانيا وايطاليا".

ومن جهة أخرى كان البريطانيون قلقين من تأثير وسائل الاعلام الالمانية على الرأي العام في العالم خصوصاً أن هناك تذمراً شعبياً في أغلب البلدان من استمرار الاستعمار البريطاني. ولذلك كانت المؤسسات الدبلوماسية في هذه البلدان تراقب الوضع العام عن كثب وخصوصاً المواقف السياسية واتجاهات القوى السياسية. وفي البحرين كان هذا التوجه واضحاً منذ بداية الحرب العالمية الثانية لأن التململ الذي كان يسري في الأوساط المثقفة كان شديداً وخصوصاً بعد أحداث عام ١٩٣٨ والاعتقالات والتغيرات التي حصلت آنذاك. وكانت المعتمدية السياسية تدرك أبعاد المشاعر الشعبية وآثارها على المعنويات العامة.

وبسبب الموقف المعارض لاستمرار تسلط الحكومة البريطانية على البلاد واستمرار دعمها الحاكم المعارض لأبسط درجات الحرية والديمقراطية وبسبب النقمة المتفاقمة على سياسات المستشار تشارلز بلجريف، كان هناك تيار سياسي يتنامى شيئاً فشيئاً في أوساط المتعلمين الذين رجعوا من بيروت والذين بدأوا نشاطات ثقافية من خلال بعض الأندية مثل نادي البحرين ونادي العروبة.

في تلك الفترة تكثفت متابعة مواقف الشباب البحراني وميوله وآراءه السياسية. ولم تقتصر المتابعة على ما يقوم به المعتمد السياسي في البحرين بل أن مركز معلومات الشرق الأوسط البريطاني بالقاهرة كان نشطاً في عملية الرصد والمتابعة. فقد بعث هذا المركز إلى المقيم السياسي في ١٩٤١/٦/١٧ طالباً فيها معلومات اضافية عن علي بن خليفة جاء فيها[٥]:

"خليفة بن علي الخليفة عمره ٢٧ سنة. مسافر على ظهر سفينة امريكية "الرئيس مونرو" غادر سنغافورة ٦/١٣ إلى بومباي. درس في امريكا ويتحدث الانجليزية بطلاقة، يقال أنه ضد الانجليز جداً".

فكتب بلجريف إلى المعتمد في ١٩٤١/٦/٢١ قائلاً[٦]: "خليفة بن علي هو أحد أبناء الشيخ علي بن خليفة بن دعيج آل خليفة هو رئيس مجلس التجارة ونشط في الشؤون المحلية. وذهب إلى امريكا على حساب بابكو. لم يكن له شعور ضد الانجليز وسمعت بشكل غير رسمي بأنه تحدث بقوة في السفينة التي سافر عليها وأن له تعاطفاً مع العرب في فلسطين والعراق".

وكان المستشار قد قدم معلومات عن شخص آخر إلى المقيم هو سعود بن ثاني وذلك في ١٩٤١/٤/١٥ جاء فيها: "سعود بن ثاني: أحد اللاجئين من العائلة الحاكمة في قطر. وقضى فترة في السجن العام الماضي وقضى فترة في المنفى بالعراق (الزبير). يريد الذهاب إلى ايران لأن شيخ البحرين لا يدفع له كفاية. وهذا الرجل هو أول من قام ضد شيخ قطر ولجأ إلى البحرين وعاش في رعاية الشيخ حمد كان يحصل على علاوة كبيرة من سموه ولكن المبلغ خفض بسبب سوء سلوكه".

وتقول نشرة المعلومات رقم ١٩٤١/٧ في اطار حديثها عن الأوضاع المحلية:

"هناك معلومات اضافية بأن أحمد الجبر، الموظف بشركة نفط البحرين المحدودة، وسلطان بن سيف، كاتب محاكم البحرين، ،اعضاء آخرين في "النادي المختلط" يستمعون لراديو برلين وباري في بيت علي الوزان ويكتبون رسائل عن البحرين والموانئ الخليجية إلى برلين من خلال عبد العزيز طه البوسعود (سائق من الخبر). وتضيف: "يقال أن كمال المهزع، سكرتير مدير المعارف في البحرين، هو مؤسس ورئيس النادي المختلط الرياضي الذي هو ضد البريطانيين ويقال أنه على اتصال مع المذيع العربي براديو برلين عبر ايران والمملكة السعودية.

واستمراراً لسياسة مراقبة مواقف بعض الشخصيات البحرانية كتب المعتمد السياسي للمستشار في ١٩٤١/٥/١٣ عن رأيه في بعض الأشخاص. وكانت رسالته تتعرض تحديداً لثلاثة أشخاص ورأيه في كل منهم كما يلي:

أحمد العمران: له نشاطات ضد الانكليز ويعبر علناً عن ذلك. ويطلب المعتمد عدم توظيفه في الحكومة (أو اقالته) ويعتقد أنه ربما كان أحد الأشخاص الذين قاموا بحرق حسابات دائرة الكهرباء[٧].

عبد اللطيف الخطراش ، كويتي: له مجلس يحضره جمع كبير من الناس للاستماع لراديو بغداد وبرلين للأخبار لكي يمارس نشاطات ضد البريطانيين[٨]

الشيخ عبد الحسين الحلي القاضي الشيعي الرئيسي (العراقي) يحث الناس على مقاومة الانجليز كما فعل العراقيون[٩]

فكتب بلجريف للمقيم السياسي ليعطِ رأيه في الأشخاص المذكورين كما يلي:

أحمد العمران: درس في جامعة بيروت ثم عمل مدرساً في طهران. ولأنه يحمل أفكاراً سياسية حوله بلجريف إلى كاتب. له توجهات قومية اكتسبها من بيروت لم يسمع أن له نشاطات ضد الانكليز علناً ولا علاقة له باحتراق الحسابات رغم أنه يعمل كاتباً هناك. وقال المستشار أنه إذا كان هناك من الأجانب العاملين في البحرين من له مشاعر ضد الانجليز فسوف يطرد من عمله.

وقال بلجريف: سمعت أخباراً كثيراً عن اناس لهم مشاعر ومواقف ضد الانجليز ولكنني عند الفحص لم أستطع اثبات أي شيء. وقال أنه يرفض اقالة عدد من العرب لأن ذلك سيثير الحقد ضد الانجليز في فترة عصيبة كتلك الفترة.

وبخصوص الشيخ عبد الحسين الحلي قال بلجريف أنه لا يوافق أنه ضد الانجليز بل أن له خطباً سابقة تؤيد الانجليز. ووجوده في البحرين ادى إلى استقرار المحاكم. وأما بخصوص الخرطاش: فقال إنه سيبقى تحت المراقبة لأن بلجريف سمع بنفسه أنه ضد الانجليز.

قضية فلسطين في البحرين

بعد أن قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في شهر مايو ١٩٤٧ تكوين لجنة خاصة بفلسطين للنظر في الوضع واقتراح الحلول، بدأ واضحاً أن الاتجاه العام يميل لتقسيم فلسطين خصوصاً وأن قوات الانتداب البريطانية فشلت في حل الأزمة.

وبدأت التظاهرات والاحتجاجات تسود البلاد العربية خلال ذلك العام وشهدت أوجهها بعد صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر عن الأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٧ . وشارك الشعب البحراني في دعم القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت.

أقيمت في ٣ اكتوبر ١٩٤٧ في البحرين، كما في عدد من الدول العربية، احتفالات احياء لـ "يوم فلسطين"، وأغلقت جميع المتاجر والدكاكين والأنشطة التجارية في المنامة احتجاجاً على "اللجنة الخاصة" التابعة للأمم المتحدة التي أوصت بتقسيم فلسطين. وألقيت كلمات بالمناسبة من قبل عدد من المواطنين وأحد المدرسين المصريين في تجمع صلاة الجمعة بالمنامة.وفي وقت لاحق من ذلك اليوم اجتمع ممثلون عن جميع النوادي في البحرين وقرروا انشاء صندوق لدعم عرب فلسطين لمساعدتهم على عدم بيع أراضيهم لليهود.

وفي ٣ نوفمبر عقد اجتماع في المنامة لجمع المساعدات المالية لابناء فلسطين. وترأس الاجتماع الشيخ عبد الله بن عيسى آل خليفة (عم الحاكم) ولكنه كان رمزاً فقط حيث لم يكن يدري بما يدور، وكانت الكلمات هادئة، طبقاً لتعليمات الحكومة. وجمع في الاجتماع مبلغ من المال قدره حوالي ٠٠٠ ٦٦ روبية.

في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٤٧ حدثت مظاهرات واحتجاجات في الدول العربية احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين. وشارك شعب البحرين في هذه المظاهرات إلى حد أغضب السلطات البريطانية في البحرين. ففي اليوم الأول خرج طلاب وطالبات المدارس في مظاهرات صاخبة وسار خلفهم عدد كبير من النساء والشباب. وطاف الجميع في شوارع المنامة وهم يرددون الشعارات. وأوقف المتظاهرون سيارتين يملكهما أحد اليهود وأخرى كانت تقل عدداً من اليهود. وألقيت الحجارة على تلك السيارات. وأوقف المتظاهرون كذلك طبيبا أمريكياً يعمل بالارسالية الامريكية وهم يهتفون "تسقط امريكا والصهاينة والروس والشيوعيون". كما ألقي الطين على بيوت عدد من اليهود. وهاجم المتظاهرون كذلك مبنى البنك الشرقي وكسروا زجاج نوافذه حيث كان يعمل بالبنك عدد من اليهود.

وفي اليوم الثاني خرجت مظاهرات أكبر ولكن بدون حوادث عنف تذكر، ولكنها رفعت الشعارات المعادية لامريكا وروسيا.

أما في اليوم الثالث فكانت المظاهرات أكبر من اليومين السابقين وأكثر تنظيماً، حيث كانت هناك سيارة كبيرة مفتوحة وقف عليها المتكلمون. وكانت المسيرة

منتظمة حتى وصلت إلى مبنى يستعمل كمعبد لليهود حيث قام بعض الشباب باقتحام المبنى، وأحدثوا به أضراراً طفيفة. وفي خلال ساعة واحدة هاجم المتظاهرون اثني عشر بيتاً وثلاثة دكاكين تابعة لليهود. ورغم تدخل الشرطة لقمع المظاهرات. فقد استمرت طوال اليوم، فما أن تهدأ في منطقة حتى تشتعل في منطقة أخرى. ومع ذلك فقد اعتقلت الشركة أكثر من ٧٠ شخصاً.

وفي مساء ذلك اليوم أعلنت حالة منع التجول، وصدر اعلان حكومي بمنع التجمع لأكثر من خمسة أشخاص. أما منظمو تلك المظاهرات فلم يعرفوا لدى السلطات البريطانية التي اعتبرت المظاهرات ضد تقسيم فلسطين أمراً غير مرغوب فيه. وكانت هناك مجموعات من الشباب تطلق على نفسها أسماء مثل "الرابطة الوطنية" و "الجبهة الوطنية الشعبية" وتصدر منشورات حول القضايا المختلفة

ووصفت المخابرات البريطانية أعضاء هذه المجموعات في أحد تقاريرها بأنهم "في العادة يقصرون نشاطهم على توزيع المنشورات، والكلام الكثير، ولكن يبدو أنهم سريعون في انتهاز الفرصة لأحداث المشاكل ويخشى أن يؤدي نجاحهم الأخير (في اخراج مظاهرات فلسطين) إلى تقوية عودهم".

وأضاف التقرير: "إن هذه العناصر كانت تناقش خططاً لتفجير مصفاة شركة نفط البحرين وللقيام بأعمال أخرى، ولكن اعلان ابن سعود سياسته تجاه شركات النفط (في بلاده) كان له أثر جيد، وأصبح الحديث عن تلك القضايا (العنف) محدداً. ومن بين الخطط التي ذكرت في هذا الاطار اطلاق عدد من القطط المبللة بالبرافين بالقرب من المنشآت النفطية".

وتقول التقارير البريطانية أن مظاهرات الاحتجاج ضد فلسطين في ديسمبر ١٩٤٧ نشأت بعد اضراب الطلاب عن الذهاب إلى المدارس حيث تعلم الناس جدوى سلاح الاضراب، وأصبح التهديد به أمراً اعتيادياً في المدارس. وانتشرت ظاهرة الاضرابات والحديث عنها إلى قطاعات مختلفة ومنها إلى موظفي القاعدة الجوية البريطانية بالمحرق. فقد هدد العمال بالاضراب ما لم ترفع أجورهم. وحدثت محاولة لمنع ناقلات الموظفين التابعة للقوات الجوية الملكية البريطانية من الوصول إلى العمل. ولكن الشرطة تدخلت ومنعت ذلك. وخلال بضعة أيام من المظاهرات والاضرابات قامت حكومة آل خليفة بسجن عدد من الذين اعتقلتهم خلال الاضطرابات ولكنها لم تستطع الوصول إلى العناصر التي خططت لتلك المظاهرات.

وفي ١٩٤٨/١/١١ ظهرت ملصقات في المنامة تدعو إلى مقاطعة اليهود والسيخ والهندوس. واشار البريطانيون إلى أن من المحتمل أن يكون الهنود المسلمون وراء تلك الملصقات.

وبعد مظاهرات الأيام الثلاثة في ديسمبر بدأ البنك الشرقي يعاني من نقص في عدد الزبائن بسبب وجود عدد من الموظفين اليهود العاملين لديه. بينما توجه الزبائن للبنك الملكي الايراني.

في ١٩٤٨/١/٢٤ وصل إلى البحرين السيد جمال الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا لفلسطين قادماً من العراق على متن طائرة مدنية عراقية. وغادر في اليوم التالي إلى الرياض. وخلال وجوده في البلاد اجتمع مع عدد من الناس في أحد المطاعم حيث أكد لهم بأنه لن يكون هناك وطن لليهود في العالم العربي، واشار إلى أن عرب فلسطين "يحتاجون للبندقية، والبندقية فقط".

وفي ١٩٤٨/١/٢٣ اقامت أندية البحرين احتفالاً مشتركاً بمناسبة مولد الرسول الأكرم محمد (ص) في مبنى نادي البحرين بالمحرق.

وفي ١٩٤٨/١/٢٥ بعث نادي البحرين، وهو أكبر الأندية في البلاد وكان قد افتتح في ٧ نوفمبر ١٩٤٧ بحضور المستشار بلجريف والحاكم، برسالة للسيد جمال الحسيني لحضور حفل يعقد لاحقاً لجمع المساعدات لأبناء فلسطين.

* بلغ مجموع ما جمع من معونات مالية لدعم فلسطين حتى منتصف مارس ١٩٤٨ ٠٠٠ ١٠٥ روبية تم تحويلها الى الدينار العراقي وارسلت إلى الرئيس السوري شكري القوتلي.

* في ٢١ مارس، وصل جميل بركات، ابن عم المفتي السابق للقدس، السيد جمال الحسيني، والمبعوث الخاص للجنة العربية العليا لفلسطين إلى البحرين جواً من البصرة وأقام مع عبد العزيز بن علي البسام، وهو تاجر سعودي معروف، ومعه رسائل شكر للتبرعات السخية من الشعب البحراني، وطلب ارسال مساعدات أكبر.

* في ٢٧ مارس ترأس الشيخ عبد الله بن عيسى اجتماعاً لعدد من التجار الكبار وطلب منهم انشاء صندوق دعم آخر لفلسطين، وكان مجموع ما وعدوا بدفعه في ذلك الاجتماع ٠٠٠ ٧٧ روبية.

* قامت لجنة دعم فلسطين البحرانية بارسال رسائل إلى حكومة البحرين والمعتمد السياسي ومدراء بابكو وشركة الامتيازات النفطية وشركة البرق واللاسلكي وعدد

آخر من الشركات المحلية تدعوهم فيها لتقديم المساعدة المالية لدعم فلسطين، وتوزيع نسخ من الرسالة على موظفيهم للتبرع. ولكن السلطات البريطانية أمرت مدراء بابكو، وشركة الامتيازات النفطية والشركات الأخرى بتجاهل الرسالة!

*مع اقتراب موعد انتهاء الوصاية البريطانية على فلسطين، وضعت الاستعدادات لمنع حصول حوادث شبيهة بما حدث في شهر ديسمبر من العام السابق. فوضع عدد أكبر من الشرطة في القلعة ومراكز الشرطة الأخرى، كما وضع عدد من المخبرين في ثياب مدنية بالقرب من المدارس لمنع خروج المظاهرات حيث أن المدارس هي نقطة انطلاق تلك المظاهرات. ووضعت السفينة الحربية البريطانية "وايلدغوز" أو "الوزة المتوحشة" على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة عند الحاجة. وأدى ذلك إلى عدم حدوث مظاهرات كبيرة، سوى في مدرسة البنات الرئيسية بالمنامة، حيث قامت المدرسات باضراب عن العمل. ولكن السلطات هددتهن بالفصل إذا لم يرجعن، مما أحدث هيجاناً كبيراً في أوساطهن، ثم تدخلت زوجة المستشار واقترحت عليهن أن يقدمن الدعاة والصلاة بدلاً من الاضراب! (كان ذلك في شهر مايو) ١٩٤٨ م.

* في ١٩ مايو ١٩٤٨ ، وصلت حاملة الطائرات الامريكية "رندوفا Rendova" ومعها المدمرة "سي.اج.روان" إلى ميناء سترة. وفي مساء ذلك اليوم استضاف قبطان حاملة الطائرات الحاكم وعدداً من أقربائه على ظهر الباخرة.

وفي عصر ٢٠ مايو أقام قبطان حاملة الطائرات حفل استقبال دعي له عدد من الاوروبيين والامريكيين وعدد آخر من أعيان البحرين وتجارها. ولكن البحرانيين رفضوا الاستجابة للدعوة ولم يحضروا وكتبوا بدلاً من ذلك رسالة إلى ضابط قيادة الباخرة قالوا فيها أنهم لن يقبلوا الدعوة من دولة اعترفت بـ "اسرائيل".

وفي مساء ذلك اليوم استضاف حاكم البلاد الضباط الامريكيين من السفينتين وقدم لهم وجبة عربية. ويذكر المستشار بلجريف هذه الحادثة في كتابه المعروف "العمود الشخصي".

الاضطرابات من أجل الاصلاحات في البحرين

في مطلع عام ١٩٤٨ (١٩٤٨/١/٣) سلمت رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني السيد انتوني ايدن الذي قدم إلى البحرين قادماً من ايران من "الجبهة الوطنية" وهي كالتالي:[١٠]

منشور رقم ٤

حضرة صاحب الفخامة المستر ايدن المحترم

بعد التحية

انظر بعينك واسمع بأذنك وأخبر حكومة جلالته وشعبها الكريم أننا في هذه الجزر التي انضمت إلى رابطة الشعوب البريطانية نرزح تحت عبء ثقيل من الدكتاتورية والاستبداد. فبالله عليك كن رسول خير لانقاذنا مما نحن فيه. ولاتجعل زيارتك لنا تفرجاً وعبثاً. أما مطالبنا فهي:

١ ـ مجلس تشريعي.

٢ ـ نقابة عمال.

٣ ـ عزل المستشار.

فإن لم نجد من حكومة جلالته مؤازرة فعالة اضطررنا إلى الانحياز إلى ايران في مطالبتها بضم البحرين.

(ترجمة الأصل) الجبهة الوطنية

وقد نشرت وكالة رويتر أخبار التحركات الأخيرة تباعاً. فقالت في أحد أخبارها من طهران: "وصل ممثل عن حزب الجبهة الوطنية إلى عاصمة ايران. والتقى عدداً من أعضاء البرلمان الايراني وأخبرهم بأن شعب البحرين يريدون الانضمام إلى ايران في أسرع وقت ممكن. البحرين هي مجموعة جزر، وهي امارة لها اتفاقيات مع بريطانيا. وتنتج حوالي مليون طن من النفط سنوياً. وقد أعطي امتياز النفط لأحدى الشركات الامريكية".

وعلى أثر انتشار هذه الأخبار أرسل الشيخ سلمان بن حمد برسالة إلى المعتمد السياسي يقول فيها أنه سمع من محطة اذاعة الشرق الأدنى خبر اتصال ممثل الجبهة الوطنية بايران، وأنه يكذب الخبر ويقول أنه هو الذي يمثل البحرين.

وبعد ذلك بعث المقيم السياسي الذي كان قد انتقل من بوشهر إلى البحرين عام ١٩٤٧ برقية إلى مكتب علاقات الكومنولوث ـ لندن بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٥ جاء فيها:

١ ـ اتضح من المعلومات المتوفرة أن ممثل الجبهة الوطنية هو عبد الله الزيرة

وقد ظهر في المجلس (الايراني) في ١/١٨ وطالب باحتلال البحرين من قبل الجيش الايراني واقامة انتخابات هناك. وأخبره رئيس المجلس بأن الحكومة الفارسية ترغب في استرداد البحرين ولكن المطالبة باحتلالها بقوة أمر سابق لاوانه. وطلب من الزيرة أن يعطي دليلاً على أنه يمثل شعب البحرين، فلم يستطع وقال بأن منظمته تعمل سراً.

٢ ـ طلب شيخ البحرين أن يذاع في محطة اذاعة الشرق الأدنى في حيفا وكذلك في الاذاعة العربية بلندن نفيه القاطع أن يكون قد ذهب وفد من البحرين إلى فارس لمناقشة أي قضايا سياسية وغيرها. ويقترح أن يتم الاعلان عن أن البحرين دولة عربية ولها اتفاقيات مع الحكومة البريطانية.

وذكر المقيم في رسالته أن عبد الله الزيرة "مواطن بحراني ولد، وعمره حوالي ٢٢ سنة. تلقى تعليمه في مدارس الحكومة بالمنامة. وبعد مغادرته البحرين التحق بشركة امتيازات النفط (البحرين) حتى ما قبل عشرة أشهر حيث استقال واشتغل بالتهريب. وغادر مؤخراً إلى فارس بهدف التزوج هناك. وله اخوان في البحرين، أحدهما يسمى سعيد الزيرة، وهو كاتب بالمستشارية والآخر هو عيسى وله أعمال تجارية بالبحرين. والأخير كان مهرباً خلال السنة الماضية وذهب إلى فارس عدة مرات لذلك الغرض. ومتزوج بامرأة ايرانية (كان عضواً في نادي العروبة وله علاقة بسعد الشملان وبابراهيم العريض). أما بخصوص اتجاه عبد الله الزيرة، فلا يمكن القول بالقطع، ولكن مهما كان فإنه ليس شخصية اجتماعية مهمة".

وأضاف "أن الميل لفارس من قبل عبد الله الزيرة ليس أمراً غريباً لأن كل شيعة البحرين بسبب الدين والأصل لهم شعور قوي تجاه ايران".

في أثناء ذلك سلم عبد الله الزيرة رئيس المجلس السيد اسكندري رسالة تضمنت مطالبة من البرلمان وطلب منه عرضها على المجلس، ومن المطالب ما يلي:

١ ـ ادخال ممثل عن البحرين في المجلس.

٢ ـ توسيع الخدمات التعليمية في البحرين وقبول طلبة البحرين في جامعة طهران.

٣ ـ انشاء مكاتب في خرمشهر لتسهيل مجيء الناس من البحرين إلى ايران.

٤ ـ تضمين البرامج الاذاعية الايرانية برامج خاصة عن البحرين.

كان الزيرة يسعى لتحريك الشارع البحراني باتجاه تقديم مطالب سياسية كما سبقت الاشارة إليه. وكان يأمل الاستفادة من المناسبات الدينية وتأثير الشخصيات الاسلامية في البلاد. فمثلاً كان يعرف أن البحرانيين الشيعة كانوا قد أقاموا مجالس التعزية لمدة ثلاثة أيام بمناسبة وفاة المرجع الاسلامي الأعلى في النجف وذلك في فبراير ١٩٤٧ . ولذلك أرسل عبد الله الزيرة رسائل إلى أعيان البحرين في الأسبوع الثاني من مارس ١٩٤٨ يخبرهم فيها عن نيته لزيارة اميركا لعرض قضية البحرين على الأمم المتحدة. ولكنه على ما يبدو لم يحصل على التفاعل الذي كان يأمل به وسرعان ما انتهت حركته. وفي النصف الثاني من مارس ١٩٤٨ رجع السيد ماجد العرادي من ايران وكان زميلاً لعبد الله الزيرة في رحلته. وقد بقي تحت مراقبة حكومة البحرين.

في منتصف العام ١٩٤٨ قررت الحكومة خفض حصة الطحين المدعومة التي تعطيها الخبازين بدعوى أن بعضهم يقوم ببيع الطحين بأسعار عالية ولا يبيعه خبزاً. وعلى أثر ذلك قام الخبازون في المنامة والمحرق باضراب لمدة يومين (٥ و ٦ يوليو ١٩٤٨). وكان الاضراب كاملاً ولم يتوفر خبز على الاطلاق في البلاد. وعلى أثر ذلك الاضراب تم تخفيض عدد الخبازين إلى النصف وأعطي كل منهم في الحصة من كيس واحد كل يوم إلى كيس ونصف.

في ١٩٤٩/٥/٦ كان قارب يحمل ٤٠ شخصاً معظمهم نساء وأطفال متجهاً إلى جزيرة النبيه صالح فهبت عاصفة قوية أغرقت القارب بمن فيه، وعرف ذلك العام بـ "سنة الطبعة"

الوجود اليساري في البحرين

في ١٠ يونية ١٩٤٦ عقد حزب تودة اجتماعاً كبيراً في نادي أراني [Arani] التابع لحزب تودة بالقرب من محطة قطار طهران. وكان المتحدث السياسي فيه هو "المهندس كريم" الذي أعلن أن خمسة من أعضاء حزب تودة سيرسلون من منطقة خوزستان إلى البحرين، وهنالك سيلتحق بهم اثنان من القيادات من طهران. كما أعلن أن الحزب سيرسل عدداً آخر من الأعضاء النشطين في وقت لاحق للكويت لـ "تنظيم العمال"[١١]

وفي فبراير ١٩٤٨ ذكرت مصادر المخابرات البريطانية في العراق أن شخصين ايرانيين من أعضاء حزب تودة قد دخلا البحرين وهما علي أكبر باقر زادة واسماعيل

كاظمي. وقد جاءا عن طريق الكويت ومعهما كمية من البطاطا الايراني واشتريا كمية من الحديد المستعمل من عبد الرسول توراني ورتبا مع الشيخ بن أحمد يوسف البستكي لنقله إلى ايران.

بقي كاظمي ثلاثة أسابيع في البحرين، بينما بقي الآخر خمسة أسابيع بكفالة توراني. وكما يقول المستشار فإنهما كانا مراقبين طوال فترة اقامتهما ولم يستطيعا الاتصال بأحد في البحرين.

وفي فبراير ١٩٤٩ كانت هنالك اشاعات عن تكوين لجنة تابعة لحزب تودة تعمل في البحرين تخطط لقلب نظام الشيخ سلمان بن حمد واعادة البحرين إلى ايران. وقد اعتقل على أثر ذلك علي باقر زادة وهو في سفينته التي يذهب فيها إلى البحرين. كان الاعتقال على ظهر السفينة وبقي فيها في الوقت الذي كان الجو فيه بارداً.

وفي شهر مايو ١٩٥٠ ذكرت مصادر في البحرية الامريكية أن شخصاًاسمه محمد رئيس الذي كان سكرتيراً لحزب تودة موجوداً في البحرين. وطلب المقيم السياسي من المعتمد متابعة الأمر، وذكر لاحقاً أن شخصاً باسم "محمد ارجي" قد اعتقل في البحرين وأنه عندما سئل ما إذا كان هو "محمد رئيسي" قال بأنه لا يستعمل الاسم الآن (أي تخلى عنه)، قد وقع خلاف بين الشرطة والمسؤولين البريطانيين حول هوية الشخص المذكور ثم صدر قرار بطرده مع رفيق له من البلاد.

الهوامش

١ ـ ملف مكتب الهند رقم15/ 2/1230

٢ ـ ملف مكتب الهند رقم R/ 15/1/345

٣ ـ ملف مكتب الهند رقم R/15/2/11230

٤ ـ المصدر السابق.

٥ ـ برقية مركز معلومات الشرق الاوسط. ملف مكتب الهند رقمR/15/2/691

٦ ـ المف السابق الوثيقة رقم .C.O.No. D/1114/F.S

٧ ـ الملف السابق، الوثيقة رقم .C.O.No.D/445

٨ ـ الملف السابق ، الوثيقة رقم .C.O.No. D .448 بتاريخ ١٩٤١/٥/١٤

الفصل الخامس

الاضطرابات الطائفية في مطلع الخمسينات

عاشوراء ١٩٥٣

في ٥ اكتوبر ١٩٥٣ كتب المقيم السياسي في الخليج، بي.أي.بي باروز رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني انتوني إيدن حول الاضطرابات الطائفية في البحرين قال فيها:[١]

"إن أهم دلالة لهذه الأحداث، هي حدوث حالة من التوتر أو الانزعاج في هذه الجالية التي هي عادة مسالمة وهادئة، قادرة على أن تحول حدثاً صغيراً في الشارع إلى اضطراب كبير. وإن من حسن الحظ من بعض الزوايا أن يعبر هذا التوتر عن نفسه في اضطرابات فئوية بدلاً من تظاهرات وطنية أو ضد الأجانب كما يحدث في معظم دول الشرق الأوسط الأخرى. ولكنني أخشى أن يكون وجود هذا التوتر مرتبطاً بشكل ما بتصاعد المشاعر الوطنية والدينية في الشرق الأوسط التي يبثها الراديو والصحافة".

هذا ما جاء في رسالة المقيم السياسي التي تضمنت تقريراً مفصلاً عن أحداث سبتمبر ١٩٥٣ من المعتمد السياسي بالبحرين جي.دبليو.وول، تلك الأحداث التي رغم بشاعتها من ناحية كونها ذات طابع طائفي، إلا أنها كانت سبباً لقيام حركة معارضة شعبية شاملة خلال السنوات الثلاث التالية.

ماذا جرى في عاشوراء ١٣٦٣هـ (١٩٥٣)

كان موكب المعزين في صباح يوم الأحد العاشر من المحرم ١٣٦٣ هجرية (٢٠ سبتمبر ١٩٥٣م) يتحرك على خط السير الذي كان متفقاً عليه مع الشرطة في شوراع المنامة، ولم يكن أحد يتوقع أن هناك أمراً مبطناً لضرب وحدة الشعب بإثارة القضايا الطائفية. فمواكب العزاء ليست ظاهرة جديدة في المجتمع البحراني. وقد

اعتادها منذ قرون طويلة، ومضى أكثر من عشرين عاماً على ظهورها بالنمط الحالي.

ولكن ما حدث في ذلك الصباح كان أمراً آخر. فعندما كان الموكب يسير في شارع بلجريف في المنامة حدثت مشادة بين عدد من المشاركين في الموكب (وهم من الشيعة) وآخرين كانوا يتفرجون على جانب الشارع (وهم من السنة). وذكرت بعض التقارير أن رجال الشرطة حاولوا اعتقال أحد الشيعة كان في حالة غضب مع المتفرجين، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك بسبب الزحام وضجة الجموع. بعد قليل تمكنت سيارة حكومية من شق الصفوف وارجاع حالة من الهدوء بين الجموع. في هذه الفترة كانت المشاعر تغلي بين الجانبين حيث بدأت الاستعدادات لمواجهة دموية، هذا في الوقت الذي كان فيه رجال الشرطة يحاولون اعتقال بعض الشباب. وهنا حاول بعض الشيعة اطلاق سراح عدد من رفاقهم من أيدي الشرطة، وبدأت هنالك معركة بين الجانبين بعد أن فقدت الشرطة السيطرة على الموقف.

أصبح الموكب واقفاً في شارع بلجريف، بعد أن استطاع قادة الموكب الشيعة التوصل إلى "هدنة" مع المتفرجين السنة، رغم استمرار بعض حالات النزاع بين مجموعات صغيرة متفرقة. وبعد قليل وصلت مجموعة من الشيعة وهم في لباس العزاء، وحدثت الضجة والنزاع من جديد، وأصبح المعزون في حالة تأهب حيث كانوا يحملون العصي والقطع الخشبية. ورغم محاولات التهدئة فقد استمرت حالة الغليان رغم انقطاع الموكب العزائي وتوقفه عن السير.

بعد فترة يسيرة وصلت شاحنة شرطة إلى شارع بلجريف وذكرت التقارير أن الشرطة الذين جاؤوا فيها بدأوا يطلقون النار من بنادقهم على الناس، وكانوا يعيدون ملئ بنادقهم بالذخيرة كلما نفذت وعلل بعضهم ذلك بقوله "ظننت أن ذلك أفضل"(٢)

وذكر البعض أن حراس المعتمدية البريطانية بدأوا باطلاق النار عندما رأوا عدداً من الشيعة يبحثون عن مأوى في ساحة المعتمدية. ويتفق شهود العيان أن اطلاق النار كان كثيفاً وإن كان بعضه في الهواء، وتقول المصادر البريطانية أن سبعين طلقة حية قد أطلقت. كما تمت مساندة الشرطة النظامية بعدد من النواطير (الحراس) الذين كانوا مسلحين بالبنادق والذخيرة ولكن مع ذلك لم يؤدِ اطلاق النار لتفريق المتجمهرين.

واستعمل الناس في مجابهتهم لبعضهم البعض قطعاً من الأخشاب. فمثلاً قام البعض باقتلاع العصي والأخشاب من منزل مبني من سعف النخيل (باراستي) ومن الأبواب والنوافذ المجاورة. كما استعملت القوارير (قنينات) الموجودة في الشارع، وقال شهود عيان أن عدداً من المتفرجين السنة قد قذفوا بهذه الأدوات من على سطوح المنازل المجاورة. ويعتقد أن القنينات سببت الجزء الأكبر من الجروح التي أصابت الشيعة. وكانت هناك حالة أو اثنتان لجروح بالسكاكين، وهي دلالة على حالة الغليان التي سيطرت على نفوس البعض.

وجاء بعد ذلك تشارلز بلجريف مع مفرزة من الشرطة ولكنه لم يستطع اخلاء الشوارع من الناس. ولم يتفرق هؤلاء إلا بعد منتصف النهار وحلول وقت الغذاء، اذ بقي شارع بلجريف مكتظاً بالناس.

وتقول الوثائق البريطانية أن جميع التقارير تشير إلى أن الشرطة لم يكن لديها أية فكرة عن السيطرة على التجمهرات وعلى مواجهة الاضطرابات، وأنهم، لكون معظمهم من السنة، كانوا يرون أن الطريق الأفضل لإعادة النظام هو بضرب الشيعة. كما تقول أن الخطأ الأساسي كان في الطريقة التي كانت الشرطة بها متواجدة في المواكب. فقد كان من الأفضل أن تكون فاصلة بين المعزين والمتفرجين، ولكنهم كانوا متداخلين في ما بين المعزين مما جعل المعزين على احتكاك بالمتفرجين.

كما أن الشرطة كانوا قد وضعوا خطة تنظيم لمسيرات العزائية على أساس احتمال نشوب اضطرابات بين المواطنين الايرانيين أنفسهم، بين مؤيدي محمد مصدق ومؤيدي اردشير زاهدي، وعملوا خططهم على ضوء ذلك. فعندما بدأت الاضطرابات منعت الشرطة الايرانيين من الخروج من مأتمهم وبهذا لم تشملهم الاضطرابات.

مضى بقية يوم الأحد (أي يوم العاشر) بدون تجدد المعارك في الشارع، ولكن كان هناك اشاعات كثيرة خلال ذلك اليوم. ومع صباح اليوم التالي، الاثنين، سادت المنطقة السنية (الرفاع الشرقي، المحرق، والقرى الأخرى وكذلك عمال شركة النفط) شائعات بأن اخوانهم السنة في المنامة يتعرضون لمجازر على نطاق واسع. في الوقت نفسه كان الشيعة في المنامة على قناعة كاملة أن كل السنة في البلاد ومعهم الحكومة بكل قواتها يقومون بتعبئة شاملة للقضاء عليهم. فقام أعيان البحارنة بمنع اتباعهم من

الذهاب للعمل لكي لاتحدث مواجهات مع السنة في أماكن العمل من جهة ولحماية عوائلهم في المنامة من السنة من جهة أخرى. وعلى ضوء ذلك انتشرت اشاعات بين السنة بأن السيد محمود العلوي مسؤول الحسابات في الحكومة قد دعى إلى اضراب عام. ولم يذهب أي من الشيعة للعمل في شركة النفط أو الدوائر الحكومية.

يقول المعتمد البريطاني:[٣] "في الساعة العاشرة من صباح الاثنين استلمت تقريراً بأن اقتتالاً يدور في السوق. فذهبت بمصاحبة المعتمد السياسي والمفتش ومتطوعين، شيعي وسني، من الموظفين بالمعتمدية، إلى السوق ولكننا لم نجد شيئاً. فقد كانت السوق مغلقة وكان هناك جو من التوتر بين السنة الواقفين في السوق. وكانت الشرطة متواجدة بقوة يسندهم نواطير مسلحون ومفرزة من الشرطة على خيولهم. تجولت بسيارتي بهدوء في السوق وفي مناطق الشيعة حيث وجدت أكثرهم متجمعين هناك. وسمعت من أحد موظفي بابكو الذين التقيتهم في السوق بأن العمال السنة في عوالي قد أضربوا عن العمل وهم يطالبون بوسائل نقل الشركة للمجئ إلى المنامة للاشتراك في الاقتتال الذي يعتقدون أنه قائم"

وبهذا أصبحت الشرطة على قناعة بأن هدفهم هو منع السنة الهائجين بسبب الاشاعات، من المجيء إلى المنامة من المحرق وعوالي. ولذلك فقد انتشرت الشرطة في مواقع ثلاثة، على جسر المحرق، وعند ردم الكوري على الشارع المؤدي إلى عوالي، وفي السوق لتغطية الطرق المؤدية الى مآتم الشيعة. وكان هناك ادراك بأن تجمعات المحرق هي الخطر الأول. وكان بالامكان فتح الجسر لكي يستطيع الناس العبور، ولكن الشخص المسؤول عن ذلك لم يكن موجوداً.

وكانت هناك اتصالات بين مدير شركة النفط والمعتمد بأن هناك حوالي ٣٠٠ شخص من السنة يطالبون بسيارات لنقلهم للمنامة للمشاركة في الاضطرابات وبذلك كان الجو متكهرباً بدرجة غير اعتيادية.

ذهب المعتمد ومعه المستشار إلى المنامة ورأوا الشيعة مجتمعين في مآتم سيد محمود وقد حصنوا أنفسهم بعد أن حفروا خنادق في الشوارع المؤدية إلى المآتم. وكان هؤلاء يعتقدون أنهم الجانب الخاسر في المعركة لعدم ثقتهم في الشرطة والحكومة، ولذلك كانوا يتطلعون إلى حماية رسمية. ومع ذلك فقد قضوا الصباح

في المأتم. وكانت هناك قناعة بأن الوقت سوف يذهب بحالة الهيجان لدى الطرفين.

ولكن في هذا الوقت كان أكثر العمال السنة في شركة النفط قد تمكنوا من الحصول على مواصلات وأنهم في الطريق إلى بيوتهم. وفي ردم الكوري كانت هناك حوالي سبعة باصات تحمل أشخاصاً إلى منازلهم في المنامة أو المحرق أوقفتهم الشرطة ثم سمحت بحركتهم واحداً واحداً على فترات ومع كل باص شرطي واحد بعد أن سحبت كل "الأسلحة" التي مع الأفراد. وكانت "الأسلحة" عبارة عن أخشاب صناديق الشحن وقطع أنابيب مياه وغيرها من الأدوات المعدنية التالفة. ولم يبقَ في بابكو خلال ذلك اليوم إلا حوالي ١٠٠ شخص ممن يعملون في مناطق متفرقة وحتى الأولاد سحبوا من مدارس الشركة بعد أن جاء أحد الشيوخ وأعلن ذلك اليوم "عطلة" قبلها الأولاد بترحيب كبير.

في عصر ذلك اليوم (الاثنين ٢١ سبتمبر) جمع المستشار عدداً من وجهاء الشيعة والسنة وطلب أن يذهب كل اثنين منهم (واحد شيعي وآخر سني) للقرى لتهدئة الأوضاع والطلب منهم بعدم المجيء إلى المنامة.

وطوال ذلك اليوم كان أكثر الناس ازعاجاً المجموعات في المحرق. فقد تجمع عدة مئات منهم أمام مركز الشرطة عند مدخل الجسر وكانوا يتلذذون بالشعور بأنهم يعارضون الشرطة، وكانوا يترصدون الباصات المقبلة من المنامة ويهددون بضرب أي شيعي فيها، ويعتقد أن هؤلاء، أو بعضاً منهم مسؤولون عن أسوأ حالات العنف التي حصلت ذلك اليوم في منطقة عراد التي يقطنها الشيعة في جزيرة المحرق.

ففي عصر ذلك اليوم انتشرت شائعة في المتجمهرين بالمحرق بأن شيعة عراد يهاجمون السنة. وقد عرف في ما بعد بأن اثنين من عائلة آل خليفة كانوا يحرضون المتجمهرين على الاسراع للانتقام من أهالي عراد، وكان هؤلاء مسلحين ببنادق نارية، واصطحبوا عصابة إلى عراد. وركبوا قارباً وهاجموا المدينة من البحر مرتين. وجرح في تلك الهجمات على الأقل ثمانية أشخاص، اثنان منهم بجراح خطيرة، وكانت الجروح ناجمة عن الاصابة بطلقات نارية من المهاجمين.

بعد سماع الخبر، ذهب المفتش هايد مع المستشار مع مفرزة من الشرطة إلى عراد، ورغم أنهم تعرفوا على المجرمين إلا أنهم لم يعتقلوا أياً منهم. وكانت هناك

شائعات من اعتداءات أخرى (على مناطق في المحرق) ولكن لم يتأكد أي منها.

في مساء ذلك اليوم رجع الحاكم، الشيخ سلمان، من رحلة القنص في جنوب البلاد ووافق بطلب من المعتمد، على اصدار اعلانين، أحدهما بمنع التجول من الثامنة والنصف مساءً حتى الخامسة صباحاً والثاني بمنع التجمهر لأكثر من ستة أشخاص. ولم تحدث إلا اختراقات بسيطة لمنع التجول في مساء ذلك اليوم، وكما يقول المعتمد فإن "العرب ليسوا من هواة التظاهر في الليل".

استمر اعلان حظر التجول في اليوم التالي (٢٢ سبتمبر) في المحرق والمنامة وهدأت الأوضاع بشكل عام في مساء ذلك اليوم، والغي الحظر في اليوم التالي (٢٣ سبتمبر)، بينما بقي قرار حظر التجمع حتى ٢٩ سبتمبر. وذهب عمال من بابكو والدوائر الحكومية إلى أعمالهم في يوم ٢٤ سبتمبر،

ويلخص المعتمد السياسي في تقريره ما حدث بالنقاط التالية:

١ ـ إن الاضطرابات كانت تعبيراً عن مشاعر عميقة بين الشيعة والسنة بتعبير آخر، بين العرب والبحارنة.

٢ ـ لم يقتل أحد، وكان العطب في المباني والمنشآت ضئيلاً. وبلغ مجموع الاصابات ٧٠ حالة خطيرة.

٣ ـ بالرغم من وجود برنامج للمسيرات المختلفة قبل الحدث، فإن انفجار الوضع أوضح بأن الشرطة لم تكن لها خبرة بالسيطرة على الجموع أو التصدي لاقتتال الشوارع أو الاعتقال في التجمع المعادي. ويعتقد المعتمد أن هناك حاجة لمزيد من الضباط البريطانين.

٤ ـ بالرغم من أن السنة في جميع الحالات تقريباً، هم المعتدون ولكون الحكومة من السنة، فإن هناك انحيازاً واضحاً لدى البوليس ضد الشيعة. إن الحاكم وأفراد عائلته يلقون باللائمة على الشيعة، ومن خلال تعليقات من نوع: "لم تكن هذه المواكب مسموحة على عهد الشيخ عيسى"، يتضح أنه إذا كانت هناك خطة لاتخاذ أي اجراء لمنع الاضطرابات في مواسم العاشوراء المقبلة، فإنها ستكون على شكل تقليص حريات الشيعة، وهو ما سوف يؤدي إلى شكاوي سياسية أخرى.

٥ ـ حتى نهاية سبتمبر لم تبدأ الحكومة في النظر في القضية، ولم يعتقل إلا

شخصان أو ثلاثة. وفي رأي الشيخ فإنه يجب أن لا يعمل شيء حتى تهدأ الأجواء.

ويقول المستشار:[٤]

"تزامن مع حدوث الاضطرابات الطائفية في البحرين تطورات على الأوضاع في السعودية. فقد كان الملك عبد العزيز بن سعود على فراش الموت وكان أمير الاحساء، سعود بن جلوي مريضاً في المستشفى. وشجع هذا الوضع عمال أرامكو على الاضراب، ورجع على أثر ذلك عدد كبير من البحرانيين إلى البلاد وهم متشجعون للاضرابات والمطالب العمالية، ولكن عندما اعتقل قادة الاضراب في السعودية ونقلوا إلى الرياض انتهى الاضراب ورجع البحرانيون إلى أعمالهم في الجزيرة العربية."

انتهى العام ١٩٥٣ بمشاكله الطائفية وبدأ العام ١٩٥٤ ، وهو عام، برغم مشاكله، إلا أنه بداية التلاحم الوطني والوعي الجماهيري الذي أدى في النهاية لطرد المستشار بعد ثلاثة أعوام. ويعلق المستشار على ذلك العام بقوله في مذكراته:

"إنه عام ١٩٥٤ ، عام استمرار عدم الاستقرار السياسي، الاضرابات، المظاهرات والاضطرابات ابتدأت بشجارات طائفية وفسحت المجال للتحريض الموجه للحكومة. لقد أصبحت البحرين مكاناً مختلفاً تماماً عما كانت عليه عندما عرفتها أول الأمر".

في مارس ١٩٥٤ ، حكم على ثلاثة أشخاص من الذين هاجموا عراد بالطرد من البلاد لمدة عام واحد.

في تقرير المقيمية السياسية بتاريخ ٦ ابريل ١٩٥٤ كتب المقيم السيد بي.أي.بي.باروز مايلي:[٥]

"أن هناك دلائل على جنوح الجالية الشيعية نحو الانتفاض للقيام بعمل ايجابي لحل مشاكلهم. وفقد قام عدد منهم، ومعظمهم من الشباب، بكتابة عريضة يذكرون فيها الظلامات العامة والخاصة التي يعانون منها وأرسلوا نسخاً منها للحاكم، والمقيم السياسي والمعتمد السياسي. ورغم أنه لن يقوم الحاكم بعمل مكشوف لارضاء البحارنة، فإنه بلا شك سيقوم بعمل ما لإزالة بعض الأسباب الطفيفة للشكاوي. ومن الملاحظ أنه دعى عدداً كبيراً نسبياً من

البحارنة للوليمة التي أقامها بمناسبة زيارة الملك فيصل."

وكتب في تقريره بتارخ ٨ مايو مايلي:[٦]

"انتظر وفد من الموقعين على عريضة الشيعة موعداً مع الحاكم ولكنه أجل ذلك حتى مابعد زيارة الملك سعود. وقام الوفد بزيارة السيد وول وزيارتي. وأن كثيراً من شكاوي الشيعة يمكن ازالتها بعمل اداري صغير، ولكن ما يشكون منه هو غياب العدالة غير المنحازة وبالتأكيد فإن هناك أرضية لنشوء هذه القناعة لديهم. والتقرير في الفقرة ٢٢ من رسالتي في شهر فبراير اتضح الآن أنه غير صحيح وأن أمر النفي ضد قادة الاعتداء علي عراد في سبتمبر الماضي لم ينفذ. ويقال أن محاكمة المتهمين الباقين ستبدأ قريباً. وقد هدد الشيعة باضراب عام إذا لم يستمع لشكاواهم. ولربما يكون تعيين قاض أو قاضيين في محاكم البحرين أو ضابط قانون بريطاني (وهو ما طلبناه منذ زمن طويل) قد يذهب بعيداً في إزالة شعورهم بالقمع. في هذا الوقت فإن عدم الرضى عن المحاكم في البحرين لم يعد محصوراً بالشيعة وقد تسببت حادثتان مروريتان مؤخراً في اثارة غضب المواطنين. ففي إحداها، صدم عبد الله بن جابر، وهو اليد اليمنى للحاكم الماضي (حمدبن عيسى)، شخصاً شيعياً ولكنه لم يتوقف ولم يبلغ الشرطة بالحادثة. ومع ذلك لم يقدم للمحاكمة. وفي الثانية، جرح الشيخ أحمد، أخو الحاكم، مدرساً فلسطينياً وقتله، وهناك دلائل كثيرة على أنه كان مخموراً وقت الحادثة. فأرسل مباشرة إلى بريطانيا ولم تقدم ضده دعوى قانونية".

وكتب في ٨ يونيو ١٩٥٤ مايلي:[٧]

"مانزال نستلم تقارير عن توتر طائفي في البحرين، وفي الوقت نفسه هناك انتقادات مكتوبة ومنطوقة ضد ادارة الحاكم وظلمه وقد أبقى الحاكم نفسه معزولاً في قصره بالرفاع خلال شهر رمضان ولكنني أعرف الآن أنه بدأ يدرك أن الأمور في البحرين ليست على مايرام، وأنه صرح بعزمه على معالجة الأمر بعد رمضان".

وفي ١٢ يوليو ١٩٥٤ كتب مايلي:[٨]

"كان تصاعد العداء الطائفي أهم حدث مميز في البحرين خلال الشهر. فخلال موسم العيد، دخل رجلان في جدل عادي في سوق المحرق حول سعر

عقد من سمك الصافي، وخلال الجدال حول السعر دفع أحدهم الآخر مسقط ومات. وكان الرجل الذي مات سنياً أما الآخر فكان من الشيعة. وثبت بعد ذلك ان سبب الموت كان توقف القلب، وحكم على المعتدي في محكمة البحرين "لاستعمال عنف يحتمل أن يؤدي لأحداث جراح". وفي ضوء ماتنطوي عليه القضية، طلب بلجريف من هاينز أن يجلس على منصة المحكمة، وطبقاً لهاينز فقد عوقب الرجل بما يستحقه. ولكن في الواقع فإن الحكم بالسجن عاماً كاملاً كان طويلاً.

وجرت حادثة أكثر خطورة في منطقة خزانات سترة التابعة لشركة نفط البحرين المحدودة (بابكو). فقد قام ولدان من الشيعة باخراج الهواء من عجلتي دراجتين لولدين من السنة وعند رجوعهما، أمسك السنيان بالشيعين وقاما بضربهما. وفي وقت سريع تدخل الرجال من الجانبين في القضية، وقام أحد الباصات بنقل الرجال من احدى القرى الشيعية المجاورة إلى مكان الحادثة، وأصبحت القضية التي بدأت هزيلة قتالاً شديداً جرح فيه عدد من الرجال.

وفي ٣٠ ـ ٦ قدم ثمانية من الشيعة وثلاثة من السنة إلى المحاكمة، وحكم على أحد الشيعة بالسجن لفترة أربع سنوات وثلاثة لفترة ثلاثة سنوات، بينما حكم على الشيعة الباقين والسنة (الأولاد الثلاثة أصحاب الدراجة) بالسجن شهراًواحداً. ورغم أن الأحكام ربما كانت ثقيلة وغير مناسبة بين السنة والشيعة، إلا أنه لايبدو أن هناك ظلماً مجحفاً. وحضر حوالي ٣٠٠ شخص من قرى سترة إلى القلعة يوم المحكمة.

وجاءت مظاهرات الشيعة من مسجد مؤمن حيث تجمع الناس من القرى حوالي الساعة ٩،٣٠ وقتل فيها ثلاثة وجرح اثنا عشر آخرون لاحقاً. وكان المعتمد في اجتماع مع الشيخ سلمان في الرفاع، وعندما سمع بخبر اطلاق النار على الشيعة ومقتل بعضهم طلب من الحاكم في الحال تعيين لجنة لتقصي الحقائق، ثم عاد إلى المعتمدية ليجد مئات من الشيعة محتمين بالمعتمدية. وبعد قليل جيء بثلاث جثث من المقتولين (وكلهم كانوا في حوالي ١٧ سنة) وحملها المتظاهرون إلى المقبرة. ويقول المعتمد السياسي في رسالته لوزارة الخارجية في ٢٠ ـ ٧ ـ ١٩٥٤ حول المظاهرة "ربما كانت لديهم فكرة الافراج

عن المعتقلين الشيعة، أو أن القلعة، مثل الباستيل، كانت تمثل لهم رمزاً عاماً للقمع والظلم" وكان المتظاهرون أمام المعتمدية يطالبون بأمور عديدة منها اقالة الشيخ خليفة بن سلمان من ادارة الأمن العام. ثم ذهب الناس إلى بيوتهم الساعة الثانية بعد الظهر ودفنوا قتلاهم في اليوم التالي (الجمعة ٢ يوليو)".

في ذلك اليوم التقى المعتمد السياسي بشخصين من زعامات الشيعة (منصور العريض وحسن المديفع) وحاول اقناعهم بالسيطرة على الطائفية الشيعية لأنه لم يكن مرتاحاً للأشخاص الأربعة الذين التقاهم اليوم الماضي واعتبر اثنين منهم "متطرفين" وفي المساء التقى المعتمد الأربعة المذكورين وكرروا عليه مطالبهم وهي:

١ ـ اقالة الشيخ خليفة بن سلمان (المدير العام للشرطة) وشخص آخر.

٢ ـ اطلاق سراح الأفراد الذين سجنوا في قضية سترة أو على الأقل اعطاؤهم فرصة الاستئناف ضد الحكم.

وأكد الأربعة استعداد الشيعة للاستمرار في الاضراب الذي بدأوه حتى تبدي الحكومة حسن نيتها تجاه حماية الشيعة(من آل خليفة)

في هذه الأثناء كان الانجليز (عن طريق المقيم والمعتمد) يسعون لتمزيق الزعامة الشيعية، فقاموا بتشجيع الشخصين الكبار المذكورين بالاهتمام بموضوع الاصلاحات إلى جانب وفد الأربعة وفي اجتماع مع المعتمد طرح الاثنان مطالبهما بما يلي:

١ ـ اصلاح المحاكم والشرطة

٢ ـ تقنين الأحكام لتصبح مطبقة على الجميع

٣ ـ النظر في مسألة انشاء مجلس لممثلين عن الشيعة والسنة للعمل كمحكمة عدل تساعد الحاكم.

في هذه الأثناء كانت هناك لقاءات بين عدد من السنة والشيعة لتفادي استمرار التوتر الطائفي الذي لا يستفيد منه إلا آل خليفة والانجليز لأنه يضعف الصف الوطني. وفي هذا الصدد كتب المقيم إلى وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن في ٢٣ ـ ٦ ـ ١٩٥٤ قائلاً:

"قلت له "الحاكم" بأنني أعرف أن هناك كلاماً عن لقاء بين ممثلين من الشيعة والسنة لحل خلافاتهم الطائفية وأن بعض الاجتماعات قد حدثت فعلاً

لذلك الغرض، ولكن هذه الاجتماعات لم تشجع من الحكومة لأنه يبدو أن المعنيين أرادوا أن تكون هذه الاجتماعات حجة لتقديم كل أنواع المطالب السياسية غير المقبولة. وبينما عرفت بأن قيادة هذه الحركة قد خرجت من أيدي العقلاء والمحترمين من الجاليتين، وبالتالي فلابد من التشكيك في دوافع المشجعين على التفاهم الطائفي" وكان يتحدث عن لقاء بينه وبين الحاكم في ٢٠ يونيو. وجاء في الرسالة أن المقيم طلب من الحاكم أخذ زمام المبادرة للاصلاح بين الطرفين بتعيين لجنة من الطائفتين للنظر في الأمور إلا أن الحاكم رفض ذلك الاقتراح قائلاً بأنه سيجعل المعينين في اللجنة مرفوضين من الطرفين وأن هناك احتمالاً بأن يتحول هولاء إلى ممثلين حقيقيين لطائفتهم وأن تعيين مثل هذه اللجنة سوف يشجع المؤججين للثورة على الاستمرار في مطالبهم مثل عزل المستشار البريطاني والسيطرة على المدخولات والتربية والمحاكم القانونية وتكوين حكومة تمثيلية.

أغضبت هذه الاحكام الشيعة الذين قاموا بعد يوم من المحكمة بالزحف نحو القلعة في (١ ـ ٧ ـ ١٩٥٤) حيث طالبوا باطلاق سراح اخوانهم الشيعة من السجن. فقامت الشرطة باطلاق النار (ربما بدون أمر) وقتل خمسة من الشيعة إما حالاًأو نتيجة جراحهم. فغضب الشيعة لذلك وأعلنوا إضراباً حتى يتم تنفيذ الاصلاحات التي كانوا يطالبون بها ومايزال الموقف غير مريح وقابل للانفجار.

في هذه الأثناء كان الحاكم يشعر بأن الحكومة البريطانية قد لاتسانده بالقوة التي يريدها فطلب منهم ذلك. وقامت محطة الاذاعة البريطانية في ٥ يوليو ببث خبر في قسمها العربي عن الاضطرابات ومؤكدة العلاقات الوطيدة بين بريطانيا والبحرين ومعربة عن ثقتها بأن الحكومة ستتخذ الحلول المناسبة لاعادة السلام بين الطائفتين.

وفي ٨ يوليو وزعت في السوق منشورات تتضمن "مطالب شعب البحرين وكانت كالتالي

١ ـ تكوين "مجلس استشاري" يتكون من عدد متساو من الشيعة والسنة لمتابعة كل الشؤون العامة وكتابة قواعد وتوصيات تقدم للحاكم لاقرارها أو رفضها المعقول.

٢ ـ تكوين لجنة قانونية لتشريع قوانين، والقانون يوافق عليه المجلس الاستشاري.

٣ ـ اصلاح المحاكم وذلك بتعيين قضاة لديهم شهادات جامعية.

٤ ـ انتخاب مجالس للبلدية والصحة والتعليم.

٥ ـ اصلاح الشرطة واقرار مبدأ أن يكون رئيس الشرطة مسؤولاً عن تبعات أي خرق للأمن والسلام.

٦ ـ دفع تعويضات لضحايا الأحداث منذ العاشر من المحرم العام الماضي.

٧ ـ معاقبة المسؤولين عن اطلاق النار في ١ يوليو.

أما موقف المعتمد السياسي فكان كالتالي:

١ ـ محاولة اقناع الحاكم بقبول اصلاح المحاكم والشرطة، ولكن رفض المجلس الاستشاري أو أية انتخابات ماعدا للبلديات لأن ذلك يشجع على الديمقراطية التي لا تصلح للبلاد!.

٢ ـ الحصول على وقت اضافي للنظر في اصلاح جهاز الشرطة لكي يكون قادراً على مواجهة أي مطالب غير مقبولة مستقبلاً.

هذا في الوقت الذي كان الاضراب مستمراً حتى ١٠ ـ ٧ حيث رجع ٩٠٪ من عمال النفط، اجتمعت العائلة الخليفية مساء ٦ ـ ٧ في قصر الحاكم وطالبوا بكل أنواع القسوة ضد المضربين.

وأثّر اضراب الشيعة على ٧٠٪ في شركة ودائرة الأشغال وأغلقت كل المتاجر وسوق السمك وسوق الخضرة.

وفي ١٢ اغسطس كتب كايلي:[٩]

"بعد استمرار الاضطرابات الطائفية بين الشيعة والسنة، أمر الحاكم بتكوين هيئة لتقصي الحقائق وطلب من القاضي هاينز أن يساعد كمستشار، مما استدعى رجوعه خصيصاً من المملكة المتحدة.

في هذا الوقت تظاهر الشيعة أمام المعتمدية السياسية، وأعلنوا عن عزمهم على الاستمرار في اضرابهم الفاعل والحسن التنظيم حتى يتم الاستماع لمطالبهم. وازداد الوضع تهيجاً مع اعلان وثيقة في ٥ ـ ٧ ـ ١٩٥٤ بالتعاون مع "الشباب التقدمي" من السنة، تطالب في ما تطالب به، بمجلس استشاري، "قانون أساسي"، قضاة أكفاء، مجالس بلدية منتخبة، واصلاح جهاز الشرطة. وقد أثار ذلك رد فعل عنيف في العائلة الحاكمة واتباعهم من القبائل وغضباً بين السكان بالمحرق. ولكن بعد عدة أيام من الركود، فقد أثمرت جهود أفراد

مسؤولين من كلتا الجاليتين لعدة أيام وكذلك جهود وحسن تدبير من الشرطة، حيث تم طمأنة الجالية الشيعية من قبل اثنين من قياداتهم الكبار اللذين التقى بهم الحاكم، ومع حلول العاشر من يوليو رجع الكل إلى اعماله.

في ١٥ يوليو أعلنت الحكومة عن تكوين منصب مستشار قضائي وتعيين قاض بريطاني في ذلك المنصب (ولسبب ما فقد فهم ذلك على أنه تعيين قاضيين انجليزيين)، لوضع مسودة لقانون جنائي، وللاجراءات المدنية والجنائية، وتعيين شخص عربي قانوني مؤهل ككاتب لمحكمة البحرين، وتعيين ضابط للشرطة مدرب لمنصب مساعد القومندان ومسؤول عن التدريب والتنظيم، ودفع غرامات مقابل القتلى والمجروحين خلال أعمال العنف التي حصلت في الاضطرابات الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، قامت هيئة تقصي الحقائق بكتابة تقريرها حول حادثة الأول من يوليو، ولكن القاضيين الشيعيين غضبا ورفضا الجلوس في المحكمة. فجلس مكانهما تاجر سني هو أحمد فخرو، وتاجر شيعي معروف هو منصور العريض الذي أثبت أنه أكثر كفاءة من القاضيين الشرعيين. وجاء القاضي هاينز خصيصاً من لندن لهذا الغرض، وأجرى التحقيق بعمق وشمول ملحوظ، وكانت الجلسات النهائية مفتوحة للجميع، وفحصت أدلة ٢٧ شاهداً، وقدمت الهيئة تقريراً بموافقة الجميع في اليوم الخامس. فقال التقرير أن المظاهرة كانت مزعجة وقاسية، ولكن اللوم يقع على الشرطة لاطلاقهم النار بدون أوامر، وحيا تصرف أحد الضباط لمحاولته تفريق الجموع بسلام، وأوصى بعمل تأديبي ضد الذين أطلقوا النار بدون أوامر، وأوصى أيضاً بتسليح الشرطة باسلحة اقل خطراً من بنادق الخدمة للاستعمال في المهمات المدنية، وألمح إلى الغياب الكامل لضباط الشرطة خارج القلعة رغم التحذيرات بقدوم المتظاهرين.

في البداية أعلن القضاة الشيعة بأنهم سيقاطعون الهيئة بسبب وجود الشيخ عبد الله رئيساً لها. ولكن بعد ذلك حضر معظم الذين دعوا لحضور الجلسة العامة وتقدم عدد من الشيعة بشهاداتهم. وقد أرسلت نسخة من التقرير لكل الذين حضروا الجلسات، ولكن لم يعلن عنه حتى الآن.

مباشرة في أعقاب اصدار البيان الحكومي في ١٥ يوليو، قام الحاكم بتعيين

لجنة متكونة من تاجرين من الشيعة وتاجرين من السنة للنظر في مسألة التعويضات. وأصدرت اللجنة توصيتها بدفع مبلغ ١٥،٠٠٠ روبية وعلاوة قدرها ١٠٠ روبية شهرياً لمدة ثلاث سنوات لعوامل الأربعة الذين قتلوا في القلعة، أما المبلغ النقدي فيستثمر في العقار من قبل ادارة القاصرين. وقد أجلت مسألة المجروحين حتى يتم الحصول على تقارير طبية، وقد وافق الحاكم على هذه التوصيات. وقد قوبلت التوصيات الأخرى بالترحيب محلياً. وسوف يأتي أحد المتقدمين لمنصب المستشار إلى البحرين للمقابلة في بداية اغسطس ويؤمل أن يتم هذا المنصب الذي اقترح منذ عامين. وهناك أمل في الحصول على ضابط شرطة واحد على الأقل في المستقبل القريب. وكان الوضع الطائفي والسياسي في نهاية الشهر يتميز بهدوء سطحي.

وكتب في ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ مايلي:[١٠]

"المطالب الوطنية" لقد استمرت الصحافة في اهتمامها بـ "المطالب" ولكن على العموم يبدو أن الناس مقتنعون بالانتظار لرؤية ما سينتج عن التعيينات الجديدة التي قامت بها الحكومة. وقد جاء السيد بيس وهو المرشح لمنصب المستشار القضائي للمقابلة مع الحاكم والمستشار في بداية الشهر وقد تأكدت مسألة تعيينه. وتبذل الآن جهود للحصول على مرشح لمنصب نائب قومندان الشرطة.

وتم الاحتفال بذكرى "الأربعين" لـ "الشهداء" في حادثة ١ يوليو. في ١٢ اغسطس، حيث أغلق الشيعة متاجرهم وقاموا بمسيرة للمقبرة. وقد طبع منشور بالمناسبة في لبنان يحتوي على صور الشباب الذين قتلوا ويقال أن ١٥٠٠ نسخة بيعت بثمن نصف روبية للنسخة الواحدة. وقد دفعت الحكومة تعويضات لعوائلهم، وليس من الواضح كيف ستصرف عائدات المبيعات المذكورة. ولكون حادثة ١ يوليو حديثة العهد فإن هناك قلقاً حول ترتيبات العاشر من المحرم وخطة الحكومة تتمثل بحصر احتفالات الشيعة بمنطقة الشيعة من المنامة وعدم السماح للسنة في تلك المنطقة أو المواكب الشيعية بالخروج منها. ويبدو أن أغلب الشيعة وافقوا على ذلك، ولكن هناك نواة متعصبة تعتبر أي عمل من الحكومة السنية عملاً مقصوداً منه التمييز العنصري والديني. وفي

الوقت الذي يصل فيه الشيعة إلى حالة الهستيريا، فإن هناك احتمال تجاهل بعض مجموعات المتظاهرين للترتيبات الموضوعة سلفاً ثم لوم الحكومة لتبعات ذلك. ومن خلال التجربة، فإن هناك ثقة قليلة في قدرة الشرطة على التعامل مع أي إخلال كبير أو جدي بالنظام بدون أن يصنعوا "شهداء" جدد.

ـ لقد أصدر الحاكم تعليمات شخصية لقومندان الشرطة بأن يتم العفو عن الشرطة الذين اتهمتهم لجنة تقصي الحقائق بإطلاق النار بدون أوامر.

ـ قامت مجموعة من الشيعة بتقديم عريضة إلى الشيخ تطلب منه اصدار عفو عن الأشخاص المسجونين في قضية سترة. ويصر الحاكم على أن تطرح القضية بالشكل الطبيعي بطلب استئناف. ولكن أصحاب العريضة إما أنهم لايفهمون أو لا يريدون الانصياع لذلك.

وكتب في ٧ اكتوبر مايلي:[١١]

ـ بعد أن أظهروا قدراً من الصبر والانضباط لمدة شهرين منذ اعلان الحكومة عن ادخال اصلاحات في المحاكم والشرطة، أرسل الشيعة مذكرة تشير إلى أن قدراً ضئيلاً مما وعدوا به قد أنجز. وهذه المذكرة تختلف عن الطلب الأول فهي موقعة من قبل السيد علي السيد ابراهيم، وهو عالم دين، طرح نفسه قائداً للمجموعة الاصلاحية للبحارنة. ولكن الشكوى ليست مبررة بشكل كامل. فقد عين مستشار للقضاء، وقد منحت الحكومة منصب مساعد قومندان الشرطة لأحد المرشحين، ودفعت التعويضات لأقارب المقتولين في حادثة ١ يوليو. صحيح أنه ليس هناك تقدم في مسألة تعيين ضباط شرطة جدد، وكذلك لم يتخذ أي اجراء على ضوء تقرير لجنة تقصي الحقائق في حادثة ١ يوليو. ومايزال الاستئناف حول المسجونين في قضية سترة قائماً، وذلك بسبب تردد الحاكم في تقديم مبادرة سخية في الموضوع لكي لايثير بقية عائلته. وفي الوقت نفسه أثار الشيعة في رسائل للمعتمد السياسي ولي شخصياً، مسألة تكوين حكومة ممثلة للجميع".

وفي تقريره للمقيم السياسي في الخليج في ١٨ سبتمبر ١٩٥٤ طرح المعتمد السياسي وجهة نظره في حادثة ١ يوليو بقوله "رغم كونها تستحق الشجب (حادثة ١ يوليو)، فإنها كانت درساً بليغاً لمن يتمردون على الحكم"! وفي

التقرير نفسه، حدد طبيعة مشاعر الشيعة وأهدافهم فقال "إن المشاعر الغاضبة التي سببتها اطلاق النار (في حادثة ١ يوليو) واضراب الشيعة لاحقاً لم تكن مشاعر طائفية، وتبدو الآن أنها كانت (تعبيراً عن موقف) الشيعة ضد آل خليفة وليس الشيعة ضد عموم السنة".

وكانت الاحتياطات التي اتخذت هذا العام لمنع تكرر ما حدث العام السابق قد ساهم في وضعها جميع المعنيين من رؤساء المآتم والحكومة والمستشار. وكانت تقوم على أساس منع المتفرجين وذلك بتسوير المنطقة الشيعية في المنامة التي تحتوي على جميع المآتم ماعدا واحداً (هو رأس رمان). أما في المحرق فلم توضع لها أي خطة لعدم وجود قوة كافية من الشرطة. وفي المنامة استخدم النواطير لحراسة المنطقة بدلاًمن الشرطة لأن هؤلاء رفضوا العمل بدون السلاح المملوء بالذخيرة الحية طبقاً لتوصيات لجنة تقصي الحقائق.

وأمر الحاكم أفراد عائلته بعدم الذهاب إلى المنامة مما ساعد تهدئة الخواطر لأنهم كانوا في العام الماضي أحد أسباب المشاكل.

- مر العاشر من المحرم بدون أي اختراق للأمن، مما أراح الجميع. لقد تعلمت الحكومة درساً من العام السابق ومن حادثة ١ يوليو، ولذلك وضعت خطة حذرة لتنظيم المسيرات لتفادي الاصطدامات. وقد تعاون الشيعة أنفسهم بشكل عام بفاعلية واندفاع.

وشكلت احداث ذلك العام درساً بليغاً لجميع الوطنيين من الطائفيتن بضرورة الخروج من المأزق الطائفي وضرورة الوحدة الوطنية والتمسك بالمطالب الوطنية والديمقراطية التي هي مطالب لكل الشعب، في صراعه ضد تفرد الاسرة الحاكمة بالسلطات ، ومساندة البريطانيين لها ، وخاصة المستشار البريطاني، في موقفها المتعنت.

الهوامش

١ ـ رسالة المقيم السياسي في البحرين بي.ايه.بي.باروز إلى وزير الخارجية البريطاني, انتوني ايدن, رقم ٩٩ في ١٣ اكتوبر ١٩٥٣; ملف وزارة الخارجية رقم . FO371/104263

٢ ـ تقرير المعتمد السياسي في البحرين جي.دبليو.وول إلى المقيم السياسي, رقم ٧ بتاريخ ٥ اكتوبر ١٩٥٣; في ملف وزارة الخارجية رقم FO371/104263

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ كتاب المستشار, تشارلز بلجريف, Personal Column الصفحة ١٢٨;

٥ ـ تقرير المقيم السياسي رقم EA1013/4 بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٤ في الملف السابق.

٦ ـ تقرير المقيمية السياسية رقم EA1013/5 بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٤ في الملف السابق.

٧ ـ تقرير المقيم السياسي رقم EA1013/6 بتاريخ ٨ يونية ١٩٥٤ في الملف السابق.

٨ ـ تقرير المقيمية السياسية رقم EA1013/7 بتاريخ ١٢ يونية ١٩٥٤ في الملف السابق.

٩ـ تقرير المقيمية السياسية رقم EA1013/9 بتاريخ ١٢ اغسطس ١٩٥٤ في الملف السابق.

١٠ ـ تقرير المقيمية السياسية رقم EA1013/10 بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ في الملف السابق.

١١ ـ تقرير المقيمية السياسية رقم EA1013/11 بتاريخ ١٧ اكتوبر ١٩٥٤ في الملف السابق.

الفصل السادس

النهوض الوطني وحركة الهيئة

مقدمات النهوض

لعبت الصحافة الوطنية وخاصة صوت البحرين دوراً كبيراً في توعية المواطنين ، وفي ربط قضية البحرين بالنضال القومي الذي كان يتصاعد في المنطقة العربية إثر نجاح الثورة المصرية، كما ان المظالم التي يشكو منها المواطنين لا تجد لها حلولاً مرضية لامن قبل المستشار البريطاني ولا من قبل الحاكم.

وامام المسارات الطائفية التي حاولت السلطة ان توجه الاحداث والانظار اليها في العام ١٩٥٣ ، فقد بات ضرورياً ان تشتد المطالبة بالوحدة الوطنية وتلاحم كل المطالبين من اجل الاصلاحات في البلاد.

وشهدت البحرين اضراباً شاملاً من منتصف ليلة ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ لسائقي سيارات التاكسي والباصات والشاحنات مطالبين بتعديلات في مسألة التأمين الالزامي والمعدلات العالية لذلك، والأجور المفروضة على السيارات التجارية التي تستعمل جسر المحرق، والغرامة المفروضة على السائقين بالاضافة للسجن على من يتسبب في أحداث جروح بسبب السياقة الخطرة. وكان من مطالبهم كذلك السماح بتكوين نقابة لسائقي التاكسي وطرح خطة حكومية للتأمين. ودعم الاضراب بنثر المسامير في الشوارع واحداث تدمير للسيارات الفارغة. وبعد أن استمر لمدة أسبوع كامل، تم إنهاؤه بموافقة الحكومة على اصدار قرار بالسماح لأصحاب السيارات بتكوين صندوق مؤقت يشكل المساهمة فيه بديلاً للتأمين طرف ثالث.

واقدمت الحكومة على ايقاف صدور مجلة "صوت البحرين" التي تصدر مرة كل أسبوعين لمدة غير محددة. ويقال أن بعض المقالات التي نشرتها حول السعودية قد وصلت الملك سعود الذي أرسل رسالة احتجاج للحاكم عن طريق سعود بن جلوي. كما يقال إن محرر المجلة كان له دور في اضراب سواق التاكسي.

التحالف الوطني وبروز الهيئة التنفيذية العليا

هذه الاحداث كانت مقدمة للعمل الذي قام به الوطنيون في التلاقي والتشاور للوصول الى قواسم مشتركة وتحقيق التحالف المطلوب . وفي ذلك يقول تقرير المعتمد البريطاني مايلي:[1]

" يبدو أن توقيف "صوت البحرين" وسحب الجواز البحراني من محررها، عبد الرحمن الباكر قد دفعه لتصدر الهدف المشترك للشيعة والسنة من أجل تكوين حكومة ممثلة. ويعتبر المقيم السياسي أن سحب جواز الباكر ساهم في توتير الأجواء وخلق أجواء المواجهة، طبقاً لما جاء في تقريره الشامل لوزير الخارجية البريطاني، انتوني ايدن في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ . فقد اعتبرت احتفالات الذكرى الأربعين لاستشهاد الحسين مسألة مشتركة واستعملت الفرصة لاظهار بعض نتائج النشاط الذي كان يجري من وراء الستار طوال موسم الصيف. فقد انتخبت "الهيئة التنفيذية العليا" من خمسين شخصاً، واختارت هذه الهيئة ثمانية من أعضائها لتقديم "المطالب الوطنية" للحاكم. وهؤلاء الممثلون الثمانية يتكونون من أربعة من الشيعة وأربعة من السنة، ليس منهم رجل ذو قيمة. أما الناس الذين سوف يخسرون من جراء ذلك وكثير منهم يتعاطف بدرجة ما مع المطالب، فقد بقوا في الخلفية. ويقود "مجموعة الانتلجنسيا" السنية محرر "صوت البحرين" المعلقة. ومساعد مدير في البنك كان يتعاون مع تلك المطبوعة، ومع المطبوعة التقدمية الأخرى "القافلة". وفي ٢٨ اكتوبر أعلن عن ارسال العريضة المتضمنة للمطالب إلى الحاكم. وأهم نقاطها المطالبة بمجلس تشريعي منتخب، اعداد قانون مدني وجنائي من قبل لجنة من المحامين، اصلاح المحاكم وتعيين قضاة أكفاء وحق تكوين النقابات. ويكون للمجلس التشريعي السلطة في كل التشريعات. ويشتمل جهاز هذه الحملة الدستورية على راس مال يتم جمعه من تبرعات بمبلغ روبية من كل مؤيد، ولجنة مالية ولجنة اعلامية. ويعارض الحاكم فكرة المجلس التشريعي ويدعمه في ذلك أفراد عائلته الذين يعارض أكثرهم أي اصلاح في المحاكم يؤدي إلى تقليل تأثيرهم، ولكن بعضهم مستعد لقبول فكرة مجالس تمثيلية أو هيئات في الدوائر العامة. ويقول "الدستوريون" بأن خطتهم هي متابعة أهدافهم

بوسائل قانونية ولكنها لاتستثني فكرة الاتصال المباشر بحكومة صاحبة الجلالة اذا ما رفض الحاكم العريضة".

وكتب في ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ مايلي:[٢]

"رد الحاكم على عريضة الهيئة التنفيذية العليا في ٣ نوفمبر باصدار اعلان مختصر قال فيه أن انشاء مجلس تشريعي غير ممكن ولكن الحكومة تنوي اتخاذ كل الاجراءات العملية والمتناسبة لضمان سعادة وتطور الشعب. ثم أصدرت الهيئة التنفيذية العليا اعلاناً معلقة فيه على ذلك باستغراب واستسخاف الوعود."

في ٢٠ نوفمبر، ونتيجة نشاط وسيط معين، ذهب الأفراد الثمانية الأعضاء في الهيئة لمقابلة الحاكم (وكان كل جانب يعتقد أن الطرف الآخر هو الذي طلب المقابلة). ورفض الحاكم مناقشة مطالبهم ورفض تحديد موعد آخر للمقابلة. وأعلنت الهيئة هذا الرفض في اليوم التالي.

وفي ٢٣ نوفمبر التقى عبد الرحمن الباكر، سكرتير الهيئة التنفيذية مع المعتمد وأخبره بأن الهيئة قد صبرت طويلاً وأنها تبذل جهدها لابقاء أفرادها هادئين. وأعلن استغرابه من سياسة الحاكم الذي يصر على رفض مطالب شعبه باستمرار ولا يبدو لديه رغبة في الاصلاح. وقال الباكر أنه مالم يحدث تطور ما على صعيد المطالب خلال أسبوع فإن الهيئة لن تستطيع منع الاضراب. وقال المعتمد أنه يرفض هذا الاضراب ليس بسبب مخاطره المباشرة ولكن لأنه سيؤخر عملية الاصلاحات. وأخبر المعتمد الباكر بأن الحكومة البريطانية تساند حاكم البحرين وحكومته.

اقيم احتفال عام مشترك بين الطائفتين المسلمتين بمناسبة مولد الرسول الأكرم في نوفمبر أثيرت فيه مسألة رفض الحاكم المطالب التي وضفها بأنها جاءت من قبل بعض المحرضين وليست مطالب الناس. وحضر الاحتفال آلاف من المواطنين من الطائفتين، وبلغ التعاون بين فئات الشعب إلى درجة أن أصحاب السيارات وسائقي التاكسي لم يكونوا يتقاضون أجرة مقابل نقل الناس من القرى للمدينة. وأكد المتحدثون مطالبهم بتكوين المجلس التشريعي الذي اعتبروه وسيلة مضمونة لتحقيق الاصلاحات وتوفير الخدمات الاجتماعية المطلوبة وفي الوقت نفسه فإنه لايقلل من سلطة الحاكم. وتحدث في الاحتفال الأفراد الذين تحدثوا في الاحتفال بذكرى أربعينية الامام الحسين. وطرح في الاحتفال موضوع المجلس التشريعي الذي أصر المتحدثون على أنه لن يقلص من سلطات

الحاكم، ولكنه سوف يكون وسيلة لضمان الاصلاحات وتحسين الخدمات الاجتماعية. وجمعت في الاحتفال توقيعات الحاضرين لتخويل الأشخاص الثمانية صلاحية التحدث باسم الشعب في المطالبة بتحسين الأوضاع في البلاد.

وفي اجتماع عقد بعد بضعة أيام، اتخذ قرار بالدعوة لاضراب عام في ٢٩ نوفمبر. ولكن في ٢٨ نوفمبر كانت هناك آراء أخرى وتم اصدار بيان بأن الهيئة تعتزم القيام بمحاولة أخرى للمفاوضات وطلب من الناس أن يبقوا صابرين لمدة أسبوع واحد. ويبدو أن الجانب الشيعي من الهيئة ومؤيديهم، وبدفع السوابق والدوافع التي انبعثت لديهم من العداء الطويل ضد آل خليفة كان مشجعاً للتظاهر. ولكن السنة، (عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان) ولعدم وجود قوة دافعة لديهم سوى الفكرة الجديدة بانشاء نظام ديمقراطي، كانوا يشككون في الحكمة من وراء تشجيع هذه الحركة التي قد تخرج عن السيطرة.

وحدث نقاش طويل بين عبد الرحمن الباكر مع كل من المستشار والمعتمد السياسي. وترك الانطباع بأنه مدرك لخطر استعمال قوة التأثير الشعبي، ولكنه سيضطر لذلك إذا لم يكن الحاكم مرناً معه. وكان الحاكم يبني آماله على مغادرة الباكر لقطر، ولكن في نهاية الشهر بدا أنه مازال بالامكان موافقة الحاكم على مقابلة اثنين أو ثلاثة من الهيئة.

قامت الحكومة أخيراً بتعليق اصدار جريدة "القافلة" (التي تبنت الهدف الوطني) في الوقت نفسه بدأ الحاكم يدرك الحاجة لاعلام أكثر من جانبه وبدأ اصدار (Gassette Weekly) اسبوعياً بدلاً من شهرياً. وتم ادخال بعض الأخبار فيها إلى جانب الاعلانات الحكومية. وبدأ يدرس بعض التحديدات حول الطباعة الخاصة للاعلانات السياسية والمنشورات الكبيرة.

كان واضحاً أن هناك أزمة موقف بالنسبة للحكومة البريطانية. فمن جهة رفض الحاكم اجراء أي اصلاحات أو الاستماع لمطالب الهيئة، وفي المقابل لا تريد الحكومة البريطانية تقليص دعمها للحاكم رغم استبداده. وكان الحاكم يطلب من المعتمد في نهاية نوفمبر دعماً مكتوباً من الحكومة البريطانية ليقوي موقفه أمام الهيئة، ولكن المعتمد كان يربط ذلك بأحداث تغييرات واصلاحات ليلتقي مع الهيئة في منتصف الطريق وكما سيتضح لاحقاً فإن نتيجة تعنت الحاكم كانت حدوث الاضراب الذي شل الحركة في البلاد بشكل كامل.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أن المطالب الوطنية كانت تحظى إلى جانب

الدعم الشعبي الكلي، بتعاطف الجالية الاجنبية التي كانت تعمل في البحرين، حتى الانجليز والامريكيين، وكان هناك شعور لدى هؤلاء (حسب تقرير المقيم لوزير الخارجية البريطاني ٢٦ - ١٢ - ١٩٥٤) بأن الاضراب سيسبب ازعاجاً لهم ولكنه الطريقة الوحيدة لايصال الصوت إلى آذان الحاكم بأن عليه أن يتحرك مع الزمن اذا ما أراد البقاء في مركزه.

في ١ ديسمبر ١٩٥٤م كتب المعتمد السياسي السيد باروز رسالة لحاكم البحرين جاء فيها مايلي:[٣]

١ - كما هو معروف فإن حكومة صاحبة الجلالة كانت مهتمة دائماً بكل مايتعلق بنمو البلاد وخيرها. وقد اطلعت على الاجراءات التي أعلن عنها سموكم في اعلان ١٥ يوليو وأقروها. لأن سموكم كان حسن التصرف بمناقشة المشاكل التي طرأت على الأوضاع الداخلية في البحرين التي أنتم مسؤولون عنها مع المعتمد السياسي ومعي شخصياً. ولذلك فإنني أرغب في اعلام سموكم بأن نصيحة حكومة صاحبة الجلالة هي بأن يقوم سموكم بتعيين لجنة صغيرة تختارون أفرادها، وتكون مهمتها سماع آراء الناس في القضايا التي تؤثر على حياتهم. وبعد الاستماع لهذه الآراء ترفع اللجنة تقريرها لسموكم ويمكن اتخاذ القرارات حول أي عمل يعتبر ضرورياً لمصلحة وتطور البحرين.

٢ - سوف يتوفر الدعم الكامل لسموكم من حكومة صاحبة الجلالة للاستمرار في هذا العمل وفي اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد تقرير اللجنة. ويعتقدون أن تبني هذه الطريقة سوف يوفر فرصة مناسبة للتعبير عن الرأي بأسلوب منتظم وسوف تزيل اي حجة للانتقاد والاضطراب.

ورد الحاكم على الرسالة بشكر الحكومة البريطانية على مساعدتها والتمني بما فيه الصلاح. أصدر الحاكم بياناً في ١ ديسمبر عن تكوين لجنة للا ستماع لشكاوي الناس حسب التعليمات البريطانية. ولكن الناس فهموا من الاعلان أن صلاحياتها محدودة بالصحة والتعليم، مما أغضب الناس، وجعلهم يدركون عدم جدية الحاكم في اجراء الاصلاحات. وفي اليوم التالي اجتمع عبد الرحمن الباكر والسيد علي السيد ابراهيم مع المعتمد وعبروا له عن عدم رضاهم بالبيان، إذ لم يتطرق للمحاكم القانونية التي كان موضوعها من أهم المواضيع.

وكانت الهيئة قد دعت لاضراب عام ابتداء من الساعة ٦،٠٠ صباحاً يوم ٤

ديسمبر حتى غروب الشمس في ١٠ ديسمبر. وكان البيان الحكومي يهدف لمنع الاضراب. ولكن الصيغة التي خرج بها البيان لم تقنع الهيئة التنفيذية وبالتالي قد أصرت على الاستمرار في اجراءات الاضراب، رغم توجيه المعتمد انذاراً لهم بأنهم سيكونون مسؤولين عن تبعات الاضراب.

وكان الاضراب شاملاً بنسبة ٩٠٪ حسب ما نقله المعتمد لوزارة الخارجية البريطانية. وقامت الشرطة بمراقبة الشوارع والمخارج من المنامة، واستعمل البدو التابعون للحاكم في ثلاثة مراكز خارج المنامة وكذلك لحراسة أنبوب النفط (من السعودية للبحرين). ولم يوزع البريد ولا البرقيات، وكذلك توقف العمل في الميناء وإن كانت عمليات المطار لم تتأثر.

وفي اليوم الأول ذهب إلى العمل في بابكو حوالي ٥٪ من العمال، أما في اليوم الثاني فقد ذهب اقل من ذلك، وأضرب جميع موظفي الشركات البريطانية في المنامة. وكان الاضراب منظماً حسب اعترافات الانجليز، رغم قيام البدو الذين أوكلت لهم مهمة مراقبة شارع العوالي باستفزازات معينة.

انتهى الاضراب في مساء يوم العاشر من ديسمبر ورجعت الحياة إلى حالتها الطبيعية تقريباً في اليوم التالي. وفي هذا اليوم (١٠ ديسمبر) أعلن الحاكم الشيخ سلمان عن تكوين لجنة من ستة أشخاص للبحث في قضايا الصحة العامة والقضاء والأمن العام، وألفت اللجنة من ثلاثة أفراد من آل خليفة، وشخص حكومي وتاجر وكذلك مدير الجمارك الانجليزي. وهذه التشكيلة لم تكن مرضية لأحد لوجود عدد كبير من آل خليفة فيها.

وذكر الاعلان نفسه تعيين مستشار قضائي بريطاني "هو" ومساعد بريطاني لقومندان الشرطة هو الكوولونيل همرسلي ومفتش شرطة بريطاني وطبيب بريطاني مساعداً State Medical Officer.

بعد انتهاء الاضراب، أرسل الباكر رسالة إلى الملك سعود ذكر فيها أن الهيئة تأمل منه أن يتفهم ما يعملون وترجو مساعدته وحملها أحد أفراد الهيئة إلى الدمام حيث كان الملك موجوداً. وجاءت الرسالة الجوابية بأنه (الملك) لايقر اسلوب المضربين، وأعرب عن أسفه لأي اختلاف بينهم وبين الشيخ سلمان "لأن ذلك لا يفيد إلا طرفاً ثالثاً" وأرسل الملك سعود نسخاً من الرسائل إلى الشيخ سلمان.

وحاول الحاكم انهاء الاضراب قبل موعده المحدد وذلك باصدار مسودة لبيان حكومي يعد بأن يجعل اللجنة المقترحة من مهمات البحث في القضايا القضائية،

وقام كل من منصور العريض وأحمد فخرو بالأتصال بالهيئة وحث أعضائها على انهاء الاضراب، ولكنهما لم ينجحا في ذلك.

أما الاضراب فقد جاء صدمة للحاكم وللمسؤولين البريطانيين الذين لم يستطيوا إلا الاعتراف بدقة تنظيمه وفاعليته. ويقول المقيم في رسالته المذكورة:[٤]

"إن من الملفت للنظر أنهم أثبتوا قدرتهم على اخراج العمال بهذا العدد من أعمالهم وأن الاضراب جرى بهذه الدرجة من النظام والترتيب". ويعزو ذلك إلى عدة أسباب منها للشيعة مشاعرهم بالظلم من قبل آل خليفة وخصوصاً احتكارهم للقضاء. وكان لأصحاب المحلات التجارية بالمنامة دوافعهم للاضراب متمثلة بصعود ايجارات المتاجر التي يملك معظمها آل خليفة. أما الفئات المثقفة والتجار فهم يدركون نواقص حكومة آل خليفة بسبب أسفارهم للخارج، ومن ذلك هبوط مستوى الحاكم، ويدركون كذلك هبوط المستوى العلمي لآل خليفة مقارنة بقطاع التجار. ومن الأسباب التي يراها المقيم فشل الشيخ سلمان وحكومته في اقامة علاقات عامة مع الشعب خلال الفترة منذ بدء الاضطرابات.

وبناء على اقتراحات المقيم لتحسين صورة الحكومة بدأ العمل بتحسين اخراج المجلة الرسمية وبدأت اذاعة البحرين في وقت لاحق.

الرؤية البريطانية

بعد تطور الأحداث على أثر حادثة القلعة (١ يوليو) وطرح المطالب الوطنية المشتركة في ٥ يوليو أصبح الانجليز يفكرون جدياً في خطورة الموقف. فقد كانوا يراهنون على استمرار الشكل الطائفي للاضطرابات، ولكن بروز عامل الوحدة في الموقف والاتفاق على مطالب مشتركة أصبح يشكل عامل قلق لدى المسؤولين البريطانيين في البحرين وفي لندن. ويعبر المقيم السياسي عن هذا القلق في الموقف في رسالته لوزير الخارجية في ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ بطرح التساؤلين التاليين:

"ان المشاكل التي نواجهها هي باختصار:

أ ـ هل علينا أن نضغط على الحاكم إما للقبول بالمطالب السياسية للهيئة التنفيذية العليا أو باحداث تحسينات كبيرة في ادارته لتقليل مدى الدعم للهيئة؟

ب ـ ماذا نقول لقادة هذه الحركة السياسية عندما يأتون لمقابلتي أومقابلة

المعتمد السياسي، أوعندما يذهب وفد منهم للمملكة المتحدة لطرح قضيتهم أمام حكومة صاحبة الجلالة كما يخططون.؟"

ثم يتعرض لموقف الحاكم في حال ممارسة الضغط عليه فيقول: "ربما يفضل الاستقالة بدلاً من القبول بالنصيحة المقدمة له في هذه الظروف. وأقول بأننا لن يكون لنا مبرر للاقدام على هذه المخاطرة. فالشيخ سلمان هو أفضل الحكام للبحرين. والبديل هو اما شخص آخر من عائلته، الذين هم بدون استثناء أقل قدرة واستقامة، أو ديمقراطية برلمانية يسيطر عليها مجموعة من الديماغوغيين تحت تأثير مصر. ويبدو اذن، وكما لاحظنا قبل بضعة أشهر في الكويت وفي ظروف مشابهة تقريباً، أن علينا أن نقبل بتقليل الضغط (على الحاكم) خوفاً من بديل أسوأ".

وفي حال قبول هذا المنطق، فان النتيجة الطبيعية هي: "إنه ليس لدينا أي قدر من التعاطف لتقديمه لـ "ديمقراطيي المستقبل". وكل ما نستطيع أن نقوله أنهم محظوظون لأن يكونوا محكومين كما هو الحال الآن".

أما عن آلية الاتحاد القائم بين الشيعة والسنة، فيرى المعتمد السياسي أنه نتيجة لمصالح مشتركة في جوانب مختلفة في جوانب أخرى. ففي رسالته للمعتمد السياسي في ٢٥ اكتوبر يرى أن الاتحاد بين الطائفتيين إنما كان موجوداً في أذهان بعض الصحافيين السنة في نشرتي "صوت البحرين" و "القافلة"، ويعترف بأن الاتحاد الذي تمخض لاحقاً لم يكن بحسبان أحد. ويرى أن للشيعة مطالب أساسية تختلف عن مطالب السنة، فهم يؤكدون على ثلاث قضايا هي التعويضات عن حادثة القلعة التي حدثت قبل عام واحد وعن حادثة عراد في محرم العام الماضي والأحكام التي فرضت على بعض الشيعة بعد حادثة سترة. بينما ليس للسنة مثل هذه المطالب وإنما يطالبون بالمجلس التشريعي المنتخب، الذي ظهرت المطالبة به في عريضة ٣ يوليو. ويسند وجهة نظره بالاشارة لمذكرة رفعها السيد علي السيد ابراهيم للحاكم في ٢٥ سبتمبر حول مسألة التعويضات واعادة النظر في أحكام السجن المذكورة. ولكنه يعتقد أن وجهة نظر المعارضة السنية تقوم على أساس أن الحكومة التي تحتوي على عنصر التمثيل هي أفضل وسيلة لضمان حريات الشيعة وحقوقهم.

ويرى المعتمد أن الشيعة والسنة متفقون بشكل كامل على توجيه اللوم للبريطانيين لكل ما يحدث من أخطاء في البحرين. وأنهم يعتقدون أن الدعم البريطاني لآل خليفة إنما هو نتيجة طبيعية للأهداف الامبريالية للانجليز. ويعزو المعتمد تصاعد النشاط السياسي المتمثل بالهيئة خلال الأسابيع الأخيرة إلى سوء تصرف

الحاكم بسحب جواز سفر عبد الرحمن الباكر بعد توقيف نشرة صوت البحرين في سبتمبر ١٩٥٤ . ولكنه يعترف بأن الوضع أصبح يتطلب وضوحاً في الموقف لأن الحاكم لا يعترف بشيء اسمه المطالبة بالحقوق والدستور والانتخابات وغيرها. وعبر المعتمد في رسالته عن قلقه من رفض الحاكم المطلق لكل مطالب الهيئة واستعداده للسماح للقبائل لمواجهة الهيئة في حال رفض الانجليز اعتقال القادة الثمانية للهيئة. ولكن قوة طرح المطالب جعلت المعتمد في وضع لا يحسد عليه لأنها منطقية وتنسجم مع تطلعات الشعوب في العصر الحديث.

أما موقف المستشار فكان كعادته يستخف بقوة المعارضة ويعتبرها هامشية ولا تعدو كونها تكراراً لما حدث في الماضي وأن قادتها ليسوا ذوي وزن اجتماعي كبير. ويختتم المعتمد رسالته قائلاً:

"إن هؤلاء.... الصحافيين، بمانشيتاتهم، يطالبون بأشياء يعتبرها عدد كبير من المواطنين البحرانيين الهادئين والعقلاء أموراً ضرورية. وليس هناك خارج العائلة الخليفية من يستطيع الدفاع عن الحكم المطلق ذي النمط القديم، ولذلك ففي الوقت الحاضر فإن "القادة الوطنيين" أصبحوا يحتكرون المبادئ الديمقراطية".

ومع استمرار الحركة الوطنية وتصاعد نشاطها وشعبيتها، وجد البريطانيون أنفسهم في حيرة من الأمر، بين الرضوخ لمطالب الهيئة وما يترتب على ذلك من أضعاف الحاكم ورفض المطالب الشعبية وما يترتب على ذلك من فقدان المصداقية بين الشعب. وفي مذكرة داخلية بوزارة الخارجية البريطانية كتب أحد المعنيين بالقضية وهو ايوارت ريبغز حول تبعات كلا الخيارين،

"إن ورطتنا هي أننا إذا أبدينا ميلاً للاصلاحيين وذلك بالضغط على الحاكم لادخال نوع من الحكم أكثر تمثيلاً:

١ ـ فإننا سنقلل من ثقته فينا وربما يتنازل (عن الحكم).

٢ ـ إن سيادته الشخصية ستصبح أضعف، وكذلك موقعنا الذي يعتمد كلياً على علاقتنا معه شخصياً.

٣ ـ إن أي نوع من الهيئة التمثيلية سوف يرجح أن ينتقد، وفي النهاية يقطع، العلاقات مع بريطانيا.

٤ ـ إن النظام الحالي الذي تحكم به البلاد والمناخ الهادئ الذي تعمل ضمنه شركة النفط سوف يذوب في بوتقة القومية العربية. وأي درجة من الرضوخ إلى مبدأ التمثيل ستؤدي إلى حركة سريعة باتجاه حكومة برلمانية كاملة وازاحة نفوذها.

٥ ـ واذا ما قضي على النمط التقليدي في البحرين، فإن موقفنا كله في الخليج وخصوصاً في الكويت وقطر سيتأثر بذلك.

وفي اللقاء الذي حصل بين الحاكم ووزير الخارجية البريطاني. قال الأخير أنه وحكومة صاحبة الجلالة قد تابعوا بتعاطف الصعوبات التي نشأت في البحرين خلال الشهور الأخيرة. وقال انه يشعر بضرورة شرح الحكومة سياستها للناس بخصوص ما تقوم به الآن وما تنوي القيام به في المستقبل. وأجاب الحاكم بأن حكومته تعمل على ذلك من خلال الاعلانات الحكومية والصحف والمجلات وأنه مستعد لسماع أي اقتراحات اضافية أخرى. وسأل عما اذا كان وزير الخارجية يعتبر أعمال حكومة البحرين حسنة أم سيئة وذكر له أن حكومة البحرين ترغب في دعم حكومة صاحبة الجلالة لها داخلياً وخارجياً. فأجاب وزير الخارجية بأنهم يقدرون التقدم الذي تحقق في البحرين ولكن لأن الناس الآن أصبحوا أكثر ثقافة وأصبح لديهم متسع من الوقت فإن من المستحيل البقاء في حالة الجمود أما بشأن المساعدة البريطانية فقد قال سلوين لويد بأن من الأفضل دراسة المشاكل عند حدوثها ومناقشتها بين الجميع. وربما هناك اختلاف في الآراء حول توقيت الاجراءات الاضافية ولكنا اذا ما اتفقنا نستطيع أن نعلن عن دعمنا لوجهة نظر البحرين.

وكانت الهيئة قد طلبت من المعتمد السياسي السماح لها بمقابلة وزير الخارجية أثناء وجوده في البحرين، ولكنه لم يفعل ذلك، وطلب منهم كتابة رسالة يضمنونها ما لديهم من أفكار، ففعلوا ذلك وسلموه رسالة طويلة بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٥ (انظر الملحق رقم ٦) وتضمنت الرسالة عتاباً على الحكومة البريطانية لعدم تجاوبها مع المطالب الاصلاحية، وذكّر قادة الهيئة في الرسالة بموقف حكومة البحرين السلبي من المطالب التي تقدم لها، ذلك الموقف الذي اضطرالهيئة لاعلان الاضراب العام في شهر ديسمبر وذكروا له كذلك محاولتهم المستمرة مع الحكومة البريطانية للضغط على الحاكم لوقف الاستفزازات ضد الشعب ومنها توقيف رواتب الموظفين بعد الاضراب. كما تطرقوا لمحاولات الحكومة لشق الصف واعتبروا موقف الاخوان المسلمين المعارض للهيئة جانباً من تلك المحاولات.

وذكروا الحكومة البريطانية بالديمقراطية البريطانية وما تمنحه من حريات. كما لفتوا نظره إلى الهيمنة الاقتصادية للعائلة الحاكمة قائلين: "هل الحكومة البريطانية تمنح ثلث دخل بريطانيا مثلاً لصاحبة الجلالة ملكة بريطانيا؟" ثم وجهوا تهمهم للمستشار الذي أطلقوا عليه اسم "الديكتاتور" مؤكدين أن الذي كان صالحاً لعام ١٩٢٦ (وهو العام الذي عين فيه بلجريف) لايمكن أن يكون صالحاً لعام ١٩٥٥؟ وأكدوا على ضرورة أن ترتبط الحكومة البريطانية بالشعب وليس بآل خليفة، وذكروها بمبدأ حقوق الانسان الذي وقعت عليه بريطانيا. ووقع الأعضاء الثمانية في الهيئة على هذه الرسالة التي سلمت للمعتمد الذي قام بدوره بتسليمها لوزير الخارجية. ويصف المعتمد السياسي هذه الرسالة بأنها "ذات منطق جيد، رغم أنها غامضة، وكان واضحاً أنها حظيت بتفكير جيد. وليس هناك شك بأن الهيئة تستطيع ممارسة السيطرة بدرجة واسعة لدرجة تدعو للقلق على شعب البحرين عندما تريد ذلك. وخلال الاضراب العام في ديسمبر، كان ضبطهم للأمور مثيراً للعجب سواء من حيث شمول الاضراب أم من حيث التنظيم الذي تم به. وهذا يعكس تنظيماً جيداً. وأعتقد أن معظم قوة الهيئة ناتجة عن حقيقة أن هناك شعوراً عاماً وحقيقياً بعدم الرضا عن بطء حكومة البحرين، وعن المواقع المتميزة للعائلة الحاكمة، وخصوصاً في ممارسة القضاء، والتخلف النسبي وانعدام الثقافة لدى العائلة ككل".

أما جواب الوزير البريطاني فلم يكتبه بنفسه بل أوعز للمعتمد السياسي بكتابته على هيئة تصريح مكتوب بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٥ ، جاء فيه مايلي:

إن الحكومة البريطانية تتعاطف مع كل الشعوب من أجل اقامة حكومة منتظمة وتقدمية تقوم على ثلاثة أسس: ممارسة الحكومة الاصلاحات لاستغلال المصادر وتعليم الناس، وجود قناة دستورية لابداء الآراء والمشاركة في المجالس البلدية، والاستفادة من هذه القنوات لابداء الآراء والمشاركة في ادارة البلاد، وأكد على أن من غير اللائق تكوين منظمات منافسة تثير الفوضى وتسعى للتأثير على الحكومة بوسائل غير دستورية. ثم ذهب لاثبات وجود العاملين الأولين وذكر مايلي:

١ ـ أن الحاكم قد أعلن عن عزمه على وضع قانون شامل يغطي أوضاع العمال وقضايا العمل في البحرين، ووظف السيد اودسلي لذلك.

٢ ـ وضع مسودة قانون جزائي من قبل رجال خبراء في القانون.

٣ ـ تعيين مستشار قضائي بريطاني هو السيد بيس لتحسين جهاز القضاء.

٤ ـ تعيين نائب قومندان للشرطة، هو السيد همرسلي لاعادة تنظيم جهاز الشرطة.

٥ ـ وافق الحاكم على تحديث قانون مجالس البلديات في البحرين، وعين لجاناً للأشراف على ادارة التعليم والصحة العامة طبقاً لتوصيات اللجنة الرسمية التي عينت للنظر في ادارة البلاد.

٦ ـ تعيين طبيب بريطاني لمساعد مدير الصحة، وعينت طبيبة بريطانية في قسم النساء، وعين اختصاصي بريطاني في التخدير.

٧ ـ سوف تفتتح محطة الجفير الكهربائية في شهر يونية ١٩٥٥ لمد الكهرباء للقرى.

٨ ـ بناء مدرستين للأولاد والبنات في المنامة. وأشارت الرسالة إلى المبدأ الثاني، والمؤشرات على وجوده ومنها مايلي:

آ ـ مجالس الحاكم.

ب ـ الجريدة ستبدأ من جديد قريباً.

ج ـ اللجان القديمة، مجلس التجارة والأوقاف ولجنة الزراعة.

د ـ اللجنة العامة التي عينت لاستماع وجهات نظر الناس، ويأسف الوزير لمقاطعة من يسمون "ممثلي شعب البحرين" لهذه اللجنة.

هـ ـ اللجنتان الدائمتان اللتان عينتهما الحكومة للصحة والتعليم.

و ـ اللجنة العمالية التي سيمثل فيها أصحاب العمل والعمال بعدد متساو.

ز ـ البلديات، التي سوف تعطى صلاحيات أكبر.

ثم يبدي الوزير أسفه لغياب المبدأ الثالث وهو استغلال هذه الوسائل القانونية من قبل من يعنيهم الأمر، ويتهم الهيئة التنفيذية بمقاطعة هذه الوسائل وخلق مصاعب في طريقها. ويعترف بضرورة ايجاد تطوير أكبر، ولكن ينصح بعدم محاولة الركض قبل الجري.

وبعد تأكيده على رغبة بريطانيا في استمرار الامن والسلام في البحرين، يؤكد

الوزير رفض حكومته الاعتراف بالهيئة: "إن الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بمجموعة الأفراد الذين وقعوا الرسالة" ويضيف مهدداً: "إذا ما ابتعد أي قطاع من شعب البحرين عن الوسائل القانونية ولجأ للعنف أو الضغط غير القانوني، فإنه سيخسر تعاطف الحكومة البريطانية".

وينهي الرسالة بتوجيه ثلاث نصائح للشعب البحراني، وهي الاعتراف بوجود التقدم والاصلاحات التي تحققت مؤخراً بمساعدة الحكومة البريطانية، والمساهمة بأوسع قدر ممكن في اللجان المتعددة والمجالس المنتخبة المزمع انشاؤها والتخلي عن أفكار العنف، والأعمال غير القانونية وعدم التعاون.

صدم أعضاء الهيئة التنفيذية برسالة وزير الخارجية البريطاني، فقاموا بكتابة رسالة أخرى للوزير، سلوين لويد، في ٢٩ ـ ٣ ـ ١٩٥٥ ردوا فيها على ما قاله الوزير البريطاني بالتفصيل، وكانت لغتها قوية بمقاييس الأوضاع السائدة فقد وافقت الهيئة في رسالتها على ما ذكره الوزير البريطاني عن ضرورة توافر ثلاثة عناصر أساسية لكل تقدم وتطور، ولكنها مضت لتفند مزاعمه على الأسس التالية:

١ ـ إن الحكومة لم تتطور في تفكيرها أو أساليبها أو نظرتها للحكم والمؤسسات الدستورية، فتقول: "في ما يتعلق بالعنصر الأول (أي وجود حكومة تساير التطور... إلخ يؤسفنا أن نخالفكم تماماً في هذا الرأي فالجهاز الحكومي منذ نشوئه ـ ولايزال ـ يسير على نفس النمط الذي رسم له منذ أكثر من ثلاثين عاماً دون أن يتأثر بالتطورات الزمنية والأساليب الادارية الحديثة". ثم تطرقت للنقاط التي استشهد بها الوزير لاثبات وجهة نظره في هذا المجال ووصفتها بأنها "جزئية لا تمس جوهر الأوضاع السائدة التي يشكو منها الشعب"، وتناولتها نقطة نقطة لتفندها.

٢ ـ إن ما يسمى بـ "الوسائل الملائمة الكافية لأن يعبر الشعب بها عن أفكاره ورغباته ويشارك بها في الادارة العامة" هو ضرب من الخيال، وتفند الرسالة دعوى أن هذه الوسائل فاعلة أو دستورية فمثلاً بخصوص ما ذكرته رسالة الوزير البريطاني عن مجالس الحاكم تقول رسالة الهيئة التنفيذية: "نود أن نتساءل عن صفة هذه المجالس وعن القرارات التي اتخذت فيها ومدى اختلافها عن أي مجلس من المجالس الشخصية المنتشرة في أرجاء البلاد؟ وهذه أول مرة نسمع فيها أن مجالس صاحب العظمة وجدت لتكون وسيلة من وسائل التعبير

عن رغبات الشعب وآرائه ومشاركة هذا الشعب في شؤون الادارة".

٣ ـ واستغربت الهيئة في رسالتها موقف الحكومة البريطانية من الهيئة نفسها حيث وصفتها بأنها "جماعة" وطالبت باجراء استفتاء شعبي عام لمعرفة موقف الشعب من هذه الهيئة، وذلك في مجال مناقشتها العنصر الثالث من المذكرة البريطانية وهو عدم مساهمة الشعب في المؤسسات "الدستورية" المتاحة زاعمة أن الهيئة التنفيذية هي السبب في اتخاذ هذا الموقف لمقاطعتها لجنة التحقيق ووضعها العراقيل في سبيل تشكيل لجنة العمل والعمال ومحاولتها ـ على حد تعبير المذكرة ـ منع الأشخاص المرشحين للجنتين الاداريتين الجديدتين من قبول الترشيح. وبررت الرسالة موقف الهيئة بعدم انطباق صفة "الدستورية" على الوسائل المذكورة.

ثم شكرت الرسالة الحكومة البريطانية على رسالتها و "على ما أبدته في كتابها من اهتمام بالتقدم والتطور السلمي في البحرين، ولكننا ندعوها لأن تكون أكثر فهماً لحقيقة الأوضاع القائمة في البحرين". ومضت لتؤكد "أن الهيئة هي الممثلة الحقيقية لشعب البحرين لوجود عشرات الألوف من التواقيع على ذلك وللاستجابة الكبيرة لكل نداء توجهه إلى الشعب وبواقع الطريقة الدستورية التي انتخب بها أعضاء الهيئة".

وأكدت على الطبيعة السلمية للحركة الاصلاحية مستنكرة اشارة وزير الخارجية البريطاني لمسألة الاخلال بالأمن.

ووقع على الرسالة الأعضاء الثمانية في الهيئة التنفيذية وهم السيد علي السيد ابراهيم، ومحسن التاجر (وقع عنه شخص آخر لغيابه في الخارج) والحاج عبد علي العليوات، والحاج عبد الله أبو ذيب والحاج ابراهيم بن موسى، وعبد العزيز سعد الشملان، وابراهيم محمد حسن فخرو، وعبد الرحمن الباكر.

في هذه الأثناء، كتبت الهيئة رسالة إلى الحاكم، في ٩ فبراير ١٩٥٥ تذكره فيها بمسؤولياته تجاه البلاد وتذكره بالمطالب التي قدمتها له في رسالة سابقة بتاريخ ٢٨ ـ اكتوبر ١٩٥٤ وهي:

١ ـ انشاء مجلس تشريعي ينتخب الشعب أعضاءه.

٢ ـ تقنين الأحكام الجنائية والمدنية.

٣ ـ السماح بانشاء نقابات عمالية.

٤ ـ انشاء محكمة استئناف عليا.

كما أعلنت الحكومة عن استعدادها للسماح باصدار جريدة جديدة بناء على طلب الهيئة التنفيذية العليا بعد توقف جريدتي "القافلة" و "صوت البحرين" هذا في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة الشائعات عن وجود خطط لاغتيال أفراد من العائلة الخليفية وأن الشيخ دعيج، أخ الحاكم يخطط عمليات عنف ليقوم بتوجيه اللوم على ضوئها للهيئة. هذا في الوقت الذي كان المقيم السياسي، السيد باروز يقترح على الخارجية البريطانية السماح باصدار جريدة مستقلة إلى جانب نشرة الأخبار الرسمية وادخال شخصين من أعضاء الهيئة في اللجنة الحكومية المعنية بالنظر في القضايا العمالية، وذلك بعد أن قدمت الهيئة تصوراً عاماً عن المسألة العمالية في مذكرة طويلة هي عبارة عن القوانين واللوائح المتصورة لما سمته "اتحاد العمال".

وجاء اهتمام المسؤولين البريطانيين بالهيئة وحملها محمل الجد بعد أن نجحت في اقناع الناس بمقاطعة انتخابات بلدية المنامة في شهر فبراير ١٩٥٥ على أساس أن هذه المجالس البلدية ليست مستقلة عن السيطرة الحكومية. ولهذافقد كان المقيم السياسي يسعى للتوفيق بين الهيئة والحاكم وذلك بمحاولة اقناع الحاكم بقبول قدر بسيط من التعديل على نظام حكومته لتحديد موقف الهيئة والمطالب الشعبية. وكانت هناك حساسية بريطانية متميزة من أهم مطلبين وهما انشاء المجلس التشريعي وتكوين النقابات العمالية، لما لذلك من أثر على الأوضاع في الخليج بشكل عام. وكمخرج من ذلك فقد طرح المقيم اقتراحاً بتكوين مجلس استشاري ينتخب بعض أفراده ويعين البعض الآخر، وتكون له صلاحية النظر في بعض الأمور ومنها الشؤون المالية.

وقدم اقتراحاته للخارجية البريطانية التي ردت في ١٠ مارس بموافقتها على اقتراحات المقيم السياسي المذكورة، ومنها توسيع اللجنة الحكومية المكلفة بالنظر في الهيكل الاداري العام للدولة لتشمل شخصاً أو شخصين من أعضاء الهيئة وتصبح بذلك شبيهة بمجلس استشاري وتكون حكومة البحرين قادرة على القول بوجود وسائل مشروعة لمشاركة الشعب في عملية الاصلاحات.

وكتب المقيم السياسي، السيد باروز، للخارجية البريطانية في ١٩ مارس ١٩٥٥ لنقل آخر تطورات الاتصالات الحثيثة مع الهيئة. وقال بأن الهيئة قد أخبرت بأن اللجنة العمالية الحكومية سوف يتم تكوينها من:

١ ـ ثلاثة ممثلين عن الحكومة (اثنين من آل خليفة والثالث مسؤول بريطاني).

٢ ـ ثلاثة ممثلين عن أصحاب الأعمال (شخص أمريكي أو بريطاني من شركة نفط البحرين، وآخر من أكبر شركة بحرانية ومقاول عربي).

٣ ـ ثلاثة عمال (أحدهم يمثل شركة النفط، وآخر يمثل عمال الحكومة والثالث تختاره الحكومة من قائمة من أربعة أسماء تقدمها الهيئة لتمثيل كل العمال). وقد قام السيد اودزلي (الخبير البريطاني لشؤون العمال) بلقاء سكرتير الهيئة وشرح هذا المشروع وقدم بعض النصائح حول القضايا العمالية، والمجالس الشوروية، والنقابات العمالية التي سيقدمها للمجنةالحكومية. وأخبر الباكر بعدم جدوى مشروع النقابة العمالية الواحدة وطلب منه الاستفادة من ذهاب البعض والتوقف عن الحديث عن الاضرابات والتظاهرات.

ويقول المقيم ان الهيئة قبلت هذه المقترحات بالاجماع في لقاء لاحق، ولكنها غيرت موقفها بعد ذلك وأخبرت السيد اودزلي في ١٠ مارس مايلي:

١ ـ إنها ترفض تقديم أربعة اسماء وأن على الحكومة القبول باسم واحد تقدمه الهيئة كما هو الحال مع الممثلين الآخرين.

٢ ـ أن على الحكومة الاعتراف بالهيئة التنفيذية العليا وذلك بالكتابة لها والطلب منها بتقديم اسم ممثل واحد.

٣ ـ إنها مستمرة في اختيار أعضاء مجلسها ولكن ليس للأغراض المتعلقة بالقضايا العمالية.

وقامت الحكومة بمراجعة الموقف بعد تقديم الهيئة هذه الشروط خصوصاً مسألة الاعتراف الرسمي بها، وكان المقيم يعتقد بأن من غير الصحيح الضغط على الحاكم للاعتراف بالهيئة. ولكن الحكومة قامت بتكوين لجنة عمالية لوضع قانون للعمل متكونة من ممثلين عن الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال أنفسهم في مطلع ابريل ١٩٥٥ . أما الهيئة فقد استمرت في المطالبة بالاعتراف الرسمي بها كمقدمة للتعاون في اللجنة العمالية. وحاولت الحكومة الاستفادة من موقع منصور العريض فطلبت منه اقناع الهيئة بالتعاون مع اللجنة العمالية، وقام بذلك وخفت المعارضة للجنة الحكومية. واستمر الوضع على ماهو عليه تتخلله الاتصالات والمفاوضات وخصوصاًحول المسألة العمالية. وكان المقيم السياسي يعترف بأن للهيئة تنظيماً جيداً بين العمال يستطيعون استعماله للضغط وقت الحاجة، ولذلك لم يكن يستهدف تطوير الأمور إلى حد المواجهة. ولذلك فقد عملت اللجنة الاستشارية العمالية التابعة

للحكومة على كتابة قانون عمل تحت اشراف المستشار العمالي البريطاني السيد اودزلي الذي كان على اتصال مع عبد الرحمن الباكر سكرتير الهيئة التفيذية. ويبدو أن الباكر كان قد أعطى تطمينات للمسؤولين البريطانيين بأن الهيئة ستشارك في اللجنة العمالية الحكومية إذا ما استطاعت الأخيرة صياغة قانون عمالي جيد.

وفي ٦ ابريل ذهب الباكر لمقابلة المعتمد السياسي، السيد غولت، وسأله عن موعد رجوع اودزلي الذي كان قد ذهب إلى القاهرة قبل فترة قصيرة وقال أنه كان قد أخبر اودزلي بأنه لن يعلن عن تكوين نقابة عمالية أو اتحاد تابع للهيئة حتى يرجع من القاهرة. وكانت شائعات قد انتشرت بأن اودزلي لن يعود إلى البحرين. فما كان من المعتمد إلا أن تكلم بلهجة شديدة للباكر وأخبره بأن لن يسمح لأحد بتهديد حكومة البحرين، في الوقت الذي يرفضون (المعارضون) التعاون معها في الخطوات "الايجابية". وبعد أكثر من لقاء تنازلت الهيئة عن الاصرار على الاعتراف كمقدمة للتعاون مع اللجنة العمالية، وجرت على أثر ذلك انتخابات لاختيار ثلاثة ممثلين للعمال ليكونوا أعضاء في اللجنة العمالية. وقد أجريت الانتخابات في بابكو لاختيار ممثل واحد وانتخابات في المنامة لانتخاب ممثل العمال في المؤسسات الحكومية وآخر للعمال في غير هذين القطاعين. وصدرت نتائج الانتخابات في ٢٦ ابريل وقد تكونت اللجنة العمالية الجديدة من الأفراد التالية أسماؤهم:

عن الحكومة:

الشيخ علي بن أحمد الخليفة، الشيخ علي بن محمد الخليفة، السيد جي.دبليو.آر.سميث (مدير الجمارك)

من أصحاب العمال:

السيد إل.أي.سيمث عن بابكو، السيد محمد كانو، تاجر، السيد اس.ام.اوجي مقاول بناء

عن العمال:

السيد محمود بن السيد أحمد العلوي، عن عمال حكومة البحرين

السيد علي بن السيد حسين عن عمال بابكو

السيد محمد قاسم الشيراوي عن العمال الباقين.

على اثر ذلك قامت الحكومة بنشر حلقات عن قانون العمل الجديد في نشرتها

الأسبوعية لتعطِ انطباعاً بأن لديها مبادرات مستقلة وأنها ليست في موقع الدفاع باستمرار.

كما سمحت الحكومة باصدار جريدة يرأس تحريرها علي سيار الذي كان يحرر جريدة "القافلة". التي أوقفتها الحكومة في العام السابق. واسم الجريدة الجديدة "الوطن" وستكون بديلاً عن القافلة ونشرت الحكومة كذلك ملخصاً عن تقرير اللجنة الحكومية (المكلفة بالنظر في الدوائر الحكومية) عن الدائرة الطبية، وبذلك تكون اللجنة المذكورة قد انتهت من عملها بعد أن فحصت دوائر التعليم والأمن العام. وواضح أن هناك انتقادات واسعة في تقارير اللجنة مما يدل على فقدان التنسيق والتخطيط في الدوائر الحكومية بشكل كامل. ويبقى أن المسألة المهمة هي أن تتحول هذه التقارير إلى برامج عمل اصلاحية يتبناها الحاكم والمستشار.

ورغم حدوث بعض التطور على الجانب العمالي فإن الوضع السياسي استمر لأن البريطانيين لم يريدوا تغييره، وإلى ذلك يشير المقيم في رسالته إلى السيد هارولد ماكميلان بوزارة الخارجية في ٩ مايو ١٩٥٥ بقوله:[٥]

"إن من التسرع بمكان الاستنتاج بأن الصعوبات السياسية في البحرين قد حلت. فنحن في الواقع نقوم بتجربة غريبة ما بادخال العملية الديمقراطية الصناعية في مجتمع تغيب عنه الديمقراطية السياسية بشكل كامل، وأن من غير الحكمة التلاعب بالوضع الدستوري القائم".

وكان البريطانيون يعتقدون أن إحداث بعض الاصلاحات في الحقل العمالي سيؤدي إلى هدوء العمال وفقدان الهيئة من الأنصار والأعوان. ويرى المقيم أن اندفاع العمال لمساندة العاملين السياسيين إنما يعود لغياب وسائل التعبير الشعبي: "حتى الآن فقد كان الخطر هو أن عدم وجود وسائل التعبير العام، أدى إلى سهولة اقتناع الانسان العادي بضرورة العمل السياسي لتوفير طرق للتعبير عن الظلامات".

كما كانوا يحاولون اضعاف الحركة السياسية بتشجيع اللجنة الحكومية المكلفة بالنظر في الجهاز الاداري الحكومي في القيام بعملها لازالة الدواعي المباشرة للشعور بالظلامة لدى عامة الشعب، وذلك بفحص ادارة كافة الدوائر الحكومية. كما كانوا يسعون لاصلاح جهاز الشرطة على يدي الكولونيل همرسلي لاعتقادهم بأن انشغال بلجريف الذي يحمل لقب "قمندان الشرطة" بدون فاعلية وعدم فاعلية الشيخ خليفة بن محمد (ابن عم الحاكم) في منصب المدير العام للأمن العام، سبباً استمرار الوضع

الضعيف للشرطة. وكان المقيم السياسي والمعتمد السياسي يلفتان نظر بلجريف لوضع جهاز الشرطة ولكنه لم يعمل شيئاً لاصلاحه لـ "عوامل شخصية" على حد تعبير المقيم.

كان هناك قلق متزايد لدى المسؤولين البريطانيين في البحرين بأن الاضطرابات قد تحدث في موسم العاشوراء الذي يصل إلى ذروته في ٢٨ و ٢٩ اغسطس فقد هددت الهيئة بمظاهرات ضد البريطانيين بعد ١٣ محرم (٢ سبتمبر)، وهي فترة صعبة حيث تكون فيها المشاعر هائجة. وزاد من قلق البريطانيين أن قوة الشرطة في البحرين ضعيفةولا يمكن الاعتماد عليها في حال حدوث انفجار شعبي كبير، وأن سمعتها سيئة بعد حادثة ١ يوليو من السابق. وهذا يعني أن الأمر قد يتطلب تدخل القوات البريطانية بشكل مباشر. فرغم جهود همرسلي لتكوين جهاز شرطة قوي، فإن الأمر ليس مضموناًفي حال حدوث اضطرابات كبيرة. وعليه فإن الحل الوحيد لدى آل خليفة والمستشار هو انزال القوات البريطانية إلى البلاد. وإن كان المقيم السياسي يزداد قناعة بأن الحركة السياسية في البحرين متأثرة إلى حد كبير بمصر والنداءات الثورية من القاهرة، وبالثورة الجزائرية التي انطلقت في العام الماضي. وكان الباكر قد أخبر بعض موظفي المقيمية السياسية بأنه حاول اقناع أعضاء الهيئة بعدم التهجم على بريطانيا في منشورهم الذي وزع في شهر اغسطس ولكنه لم ينجح في ذلك. ويعتقد المقيم أن هناك شباباً من الشيعة والسنة في الهيئة يقوم عداؤهم لآل خليفة لأنهم متحالفون مع بريطانيا[٦]. ولذلك فقد كان يطالب بابقاء احدى السفن الحربية البريطانية راسية قبالة البحرين.

وكانت تتردد شائعات بأن هناك اضراباً عاماً يوم السبت ٣ سبتمبر وأن أعمال عنف سوف ترتكب ومنها قطع أسلاك التليفون ومنع الموظفين الامريكيين والاوروبيين من الذهاب إلى مصفاة النفط. ولذلك فقد طلب المعتمد، السيد غولت، من الخارجية البريطانية توفير غطاء عسكري في الخليج وسعى لاقناع الشيخ بانزال عدد من القوات من المدمرة "فلامينجو" في قاعدة الجفير، كما طلب من المدمرة "لوخ لوموند" التوجه من الكويت إلى البحرين لمواجهة ما قد يحدث في قمة فترة العاشوراء وهو يوم ٢٩ أغسطس.

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فرغم أن مواكب العزاء كانت ذات طابع سياسي خلال يومي التاسع والعاشر من المحرم، إلا أنه لم تحدث حوادث عنف تذكر في هذين اليومين. ولذلك حاول المعتمد تهدئة الموقف وذلك باعلان عدم العمل

بالقانون الجزائي الذي كتب مؤخراً وذلك بعد أن عرض على الزعماء الدينيين في الأزهر والنجف. فقد أفتى علماء النجف عدم ملاءمته للقانون الاسلامي، وبالتالي فإنه غير ذي جدوى مادام معارضاً لمعتقدات المسلمين. وقد عينت الحكومة لجنة لدراسته في الوقت الذي أعلنت الهيئة عزمها على التظاهر ضد البريطانيين الذين كانوا أساس المشكلة.

وكان للتحالف الجماهيري ضد القانون الجزائي المذكور أثره على الرأي العام. بل أن أصداءه وصلت إلى القاهرة حيث نشرت مجلة "التحرير" في ٩ اغسطس مقالاً من صفحتين بعنواناً: "البركان الذي سينفجر الشهر القادم" وجاء في مقدمة المقال مايلي:

"عندما تبدأ حكومة البحرين في العمل بقانون الجزاء في سبتمبر القادم فسوف تحدث ثورة. القانون ينص على أن كل المنظمات، سواءاً مسجلة أم غير مسجلة التي تقوم بنشاطات محظورة سوف تحل. وستكون عقوبة الاعدام ضد من يعملون على قلب الدستور، أم يثورون على الحكومات الامبريالية في المنطقة أو يهينون الحاكم، الشيخ سلمان بن حمد (الذي يأخذ ثلث واردات البلاد راتباً شخصياً له)".

وكان القانون قد ظهر للمرة الأولى في شهر يونية، وبدأت المعارضة له منذ ذلك الوقت، ومع حلول شهر اغسطس كانت هذه المعارضة قد أصبحت شاملة في البحرين فقام الشيخ بتعيين لجنة لدراسته قبل موسم العاشوراء لكي يقنع الشيعة بأنه مستعد لقبول اعتراضهم على القانون في وقت مثل العاشوراء. ولكن الهيئة أصدرت بياناً (رقم ٢٥) ضد القانون وهددت باجراءات قوية بعد العاشر من المحرم، خصوصاً وأن الرأي العام كان كله ضد القانون، حتى الذين كانوا في الميزان البريطاني "المعتدلون".

تصادف مع ذلك اعلان بابكو عن عزمها على الاستعانة بمقاولين لأعمال الصيانة، وكان معظم المقاولين الذين تقدموا للعرض أجانب.

واعتزمت كذلك تقليص عدد عمالها ونقل بعضهم إلى الشركات التي تفوز بمشاريع الصيانة، ولكن العمال وجدوا أنهم بانتقالهم من بابكو سوف يخسرون قدراً من الحقوق المادية والتسهيلات التي كانوا يحصلون عليهم في بابكو، ومن هنا جاءت الاحتجاجات.

في ٢٤ اغسطس قام عبد الرحمن الباكر بزيارة المعتمدية للمرة الأولى، والتقى أحد المسؤولين فيها وصرح بأنه قد بذل جهده لإقناع رفاقه في الهيئة بعدم التهجم على بريطانيا في بيانيهم الأخير، ولكنه لم ينجح. وكان أنداده الأساسيون هم محمود المردي وعلي سيار، الذين رجعا من مصر لتوهما وكانا مشحونين بالأفكار الجديدة حول الحركة الوطنية. وكان المردي موظفاًفي البنك البريطاني للشرق الأوسط في الخبر بالسعودية ولكنه ترك البنك والتحق ببنك القاهرة في فرعه الجديد بالخبر. أما علي سيار فهو رئيس تحرير الجريدة الأسبوعية "الوطن" وقد كان من قبل محرراً لـ "القافلة" التي أوقفت العام الماضي، ويعمل في الشركة الشرقية الافريقية المتحدة. قال الباكر بأنه قدم استقالته للهيئة ولكن طلب منه تأجيلها، كما قال بأنه فقد السيطرة على الحركة الوطنية لأنه كان يدعو باستمرار للوسائل السلمية.

في يوم ٣٠ اغسطس ذكر نائب المستشار، السيد سميث للمعتمد أن لديه معلومات مفادها أنه إذا أعلن تأجيل العمل بالقانون الجزائي فإن الاضراب سوف يلغى، فتم الاعلان بذلك المعنى وألغي الاضراب الذين كان من المقرر القيام به في ٣ سبتمبر. المشكلة أن الشيخ سلمان كان يعتمد بشكل كامل على المستشار بلجريف في اتخاذ القرارات بل حتى في الاتصال بالشخصيات المعروفة في البحرين، وهذا ما جعل المستشار هدفاً واضحاً للحركة الوطنية. وفي هذا الصدد يقول المعتمد، السيد غولت بعد أن غادر بلجريف البلاد في اجازة في خريف عام ١٩٥٥: "الآن وبعد أن غادر بلجريف في اجازته، وأصبح السيد سميث يعمل كمستشار، فقد أصبحت أنا أصنع القرارات السياسية نيابة عن الحاكم أو أقترحها عليه. فالسيد سميث غير ذي تجربة في القضايا السياسية، ويميل لرفع كل شيء للحاكم، وعندما أذهب لمناقشة القضية مع الحاكم يقول لي: "كما تحب أنت، بمعنى أنه إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة تريد أن يعمل شيء بطريقة ما فإنه يوافق على ذلك.. وفي الحالات النادرة عندما يأخذ الحاكم قراراً بنفسه، فإنه في الغالب يكون القرار خاطئ"[٧]. وفي هذا الصدد يقول بلجريف: "يبدو أنه ما أن يتم مناقشة سياسة جديدة ويتفق عليها من قبل الشيخ حتى يتم تغييرها بعد بضع ساعات، بسبب التعليمات من لندن".

وعن بلجريف يقول المعتمد: "إننا الآن ندفع (ضريبة) ثلاثين عاماً من استبداد تشارلز بلجريف في البحرين فمن جهة فإن الحاكم يميل باستمرار لأن يترك نفسه كي تحمله حكومة صاحبة الجلالة ويترك العمل للمستشار. ومن جهة أخرى، فإن أسلوب بلجريف المتمثل بادارة الرجل الواحد حيث ركز كل شيء

له أهمية في يديه. إلى درجة أن عليه أن يوقع شيكات بمبلغ ١٠ روبيات أصبح يظهر يومياً درجة من عدم الكفاءة وعدم القدرة على مواجهة العدد المتزايد من المشاكل التي تعصف بالبحرين".

بعد الاعلان عن تأجيل العمل بالقانون الجزائي أصدرت الهيئة بيانها رقم ٢٦ للتأكيد على التزامها بالمطالب الأساسية المتمثلة بتحقيق الحياة الدستورية في البلاد، وأشارت فيه إلى إلغاء الاضراب المزمع القيام به كما ذكرت أنها بصدد إعداد مذكرة للحكومة تطالبها فيها بالاستجابة للمطالب الشعبية وفي مقدمتها انشاء مجلس تشريعي منتخب.

ومع استمرار الضغط الشعبي على الحكومة كتب المقيم السياسي في الخليج السيد غولت إلى الخارجية البريطانية يطلب منهم معلومات حول ما هو موجود من مجالس تشريعية في المستعمرات البريطانية ذات الظروف المشابهة لظروف البحرين من دون أن يؤكد تأييده أو رفضه لتحقيق مطالب الهيئة في ٥ سبتمبر ١٩٥٥ . وجاء رد وزارة الخارجية في ٣٠ ديسمبر ملخصاً كمايلي:

١ ـ أن المسؤولين البريطانيين يشاركون في ادارة المستعمرات وفق اجراءات دستورية محددة، وهذا الوضع لا يعتبر نموذجا للبحرين.

٢ ـ إن وضع البحرين يشبه إلى حد ما الوضع في الملايو ويمكن دراسة مايمكن عمله على ضوء ذلك وذلك بالرجوع إلى الهيكل الدستوري لتلك البلاد.

٣ ـ ويمكن كذلك الاستفادة مما هو معمول به في زنجبار.

٤ ـ وهناك وضع مواز للوضع في البحرين وهو وضع "Cyrenaica" ودستورها الموضوع عام ١٩٤٩ التي أصبحت فيما بعد الفدرالية الليبية. وكان الدستور مصمماً ليكون صالحاً لبلد تتمتع بحكومة ذاتية على الصعيد الداخلي وتقوم الحكومة البريطانية بشؤون العلاقات الخارجية والدفاع. وكان الشعور السائد لدى المسؤولين البريطانيين ومنهم المقيم السياسي هو أن الحاكم لم يقم بأي جهد لتحقيق رغبات الهيئة والشعب وأن هناك حاجة للضغط عليه لتقديم تنازلات محدودة لكي لاينفجر الوضع عليه. ولاشك أن المستشار كان معارضاً لأي تلبية لمطالب الهيئة، في الوقت الذي كان فيه الرأي العام السائد يطالب

بالمزيد من الاصلاحات. وكان الشيخ نفسه يشعر بأنه هو والمستشار يقفان على جهة ويقف الشعب والآخرون على الجهة الأخرى. ويقول المقيم في هذا الصدد "في احدى الحالات خلال فصل الربيع عندما كنا نضغط عليه للقبول بادخال قانون للعمل وتكوين اتحادات عمالية، اشتكى إلي بأنه هو والمستشار يجدان أنفسهما وحيدين في البحرين، ويبدو أن كل انسان آخر هو ضدهم"(٨). ويعترف المقيم في الرسالة نفسها إلى وزارة الخارجية البريطانية بفشل السياسة البريطانية في اقناع الشيخ بالقبول بالاصلاحات (أو بمعنى آخر عدم قيام الحكومة بأي ضغط على الشيخ): "لقد فشلنا حتى الآن في أقناع الحاكم أو مستشاريه بادخال شيء ذي آثار بعيدة على مستوى التحسين الاداري أو تطوير مبدأ التمثيل في الشؤون الحكومية والبلدية". ويعتقد أن أهم أسباب ذلك هو وقوف الهيئة ضد التعامل المباشر مع السلطات الحكومية، فقد نتج عن مقاطعتها الانتخابات البلدية في المنامة (في شهر فبراير ١٩٥٥) عدم اجراء الانتخابات. ويعترف بقوة الهيئة على المستوى الشعبي وحتى على مستوى التجار الذين يتمتعون بشيء من الوعي بسبب أسفارهم واحتكاكهم بالشعوب الأخرى. ويقول في هذا المجال: "وفي الحقيقة أعتقد أن بإمكاني أن أقول بأن الرغبة الشعبية لنوع من المجلس التمثيلي العام أصبحت منتشرة، وأن من مصلحة الحاكم أن يقطع شوطاً لتحقيق هذا المطلب". ولكنه في الوقت نفسه يعترف بأن اي مجلس تمثيلي سوف يكون منبراً لانتقاد المواقف البريطانية: "أعتقد بصحة القول أنه لم يكن هناك شعور قوي ضد بريطانيا سواءاً في العراق أم الأردن أم ليبيا عندما أنشئت المجالس التشريعية في هذه البلدان كما هو الحال في البحرين الآن" ويصف المقيم في رسالته تلك المستشار بأنه (رجعي مثل الحاكم). ولكنه يصر على عدم التعرض له لأن الحاكم يعتمد عليه. وكأن المقيم يخشى من أن تؤدي المشاعر العامة في البلاد إلى اسقاط آل خليفة. (أن المشاعر الشعبية قد اصبحت قوية جداً، ولو كانت أكثر تنظيماًلاستطاعت اسقاط الحكومة).

وكان التعبير عن هذه المشاعر يتخذ أشكالاً شتى، وقد يأخذ شكلاً عنيفاً أحياناً. ومن ذلك أن أحد الأشخاص المؤيدين للحكومة ضرب ضرباً مبرحاً في منتصف سبتمبر، وأن عدداًآخر من المؤيدين للحاكم حوصروا في أحد الدكاكين بالمنامة من

قبل الشباب ولم يرفع الحصار عنهم إلا بعد أن تدخلت الهيئة لتخليصهم[٩]. وقد قدم عدد من الأشخاص إلى المحاكمة في ما بعد بسبب أدوارهم في المواجهات العنيفة. وقام الحاكم ينشر عدد من الشرطة في السوق لأثبات سيطرته على الأمور ومنع تكرر ما حدث في منتصف شهر سبتمبر.

في الأسبوع الأول من أكتوبر التقى الحاكم مع شخصين هما عبد العزيز الشملان والسيد علي السيد ابراهيم من الهيئة التنفيذية العليا في خطوة مفاجئة وتباحث معهما حول بعض القضايا ومنها تشكيل لجان للاشراف على أجهزة التعليم والصحة والبلديات تتكون من أفراد تعيينهم الحكومة وأفراد ينتخبهم الشعب. ويبدو أن الشخصين قدما له رسالة بهذا المضمون وطالبا كذلك بإصلاحات في الأمن العام وفي المحاكم القانونية ومنها القانون الجزائي والمدني، ووقعت الرسالة باسم "ممثلي الشعب" [١٠].

في هذه الأثناء كان الحديث في الدوائر البريطانية يدور حول توفير قوات بريطانية للتدخل إلى جانب الحكومة فيما لو حدثت مواجهة مسلحة أو أختل النظام في المنامة مثلاً. وكان الرأي المشترك هو أن انزال القوات البريطانية في البحرين سوف يخلق مشاكل كثيرة، وأن السلطات العسكرية لن ترحب بهذا الاقتراح. ورأى السياسيون أن انزال القوات يجب ألا يتم إلا عندما يصبح وجودها ضرورياً.

وبعد بضعة ايام (في مساء ٦ اكتوبر ١٩٥٤) اذاع راديوالبحرين الخبر وكان الاعلان عن الخبر في ذلك الوقت ليتزامن مع اجتماع عام دعت اليه الهيئة في صباح اليوم التالى بمناسبة ذكرى الاربعين لاستشهاد الحسين. وتحدث في ذلك الاجتماع العام عبدالرحمن الباكر وشكر الحاكم على قراره بتشكيل لجان الاشراف على الدوائر الحكومية المذكورة. ولكن في الوقت ذاته كان هناك شعور بخيبة الامل لعدم احتواء البيان الحكومي على اي ذكر للاصلاحات المطلوبة في اجهزة الامن العام والمحاكم القانونية التى تضمنتها رسالة الهيئة للحاكم. وكان الناس يرغبون في استبدال القضاة غير المؤهلين من العائلة الحاكمة برجال ذوي خبرات معقولة من خارج العائلة. ويبدو ان بلجريف اقنع الحاكم بعدم التعرض لجهاز الشرطة والمحاكم مما اثار الرأي العام من جديد، واعلنت الهيئة عن اجتماع عام في ٢٨ اكتوبر ليتصادف مع ذكرى مولد الرسول الاكرم محمد بن عبدالله عليه افضل الصلاة والسلام. كان الشيخ يعتقد بان الهيئة سوف تقوم بجمع التبرعات في هذا الاجتماع لدعم مصر في شرائها اسلحة سوفياتية. وذلك بسبب زيارة الشملان مصر اثناء

عودته من زيارة لبريطانيا، وكانت حملات لجمع التبرعات لمصر قد نظمت في مصر وسوريا والسعودية والاردن[١١].

وقد اجتمع الحاكم مع ممثلين عن الهيئة في ٢٧ اكتوبر (اي قبل يوم واحد من الاجتماع المزمع عقده) وأعلن خلاله موافقته على استقلال لجان الصحة والتعليم، اي حرية هذه اللجان في صرف الاموال المخصصة لها. ووافق كذلك على تدريب قضاة محليين بدلاً من الاجانب وذلك بعد اكتمال القانون الجزائي الذي كان العمل عليه جارياً.

استقبل البريطانيون هذه التطورات بتحفظ بالغ، ففيما رحبوا بتفاهم الحاكم مع الهيئة واعتبروه نتيجة لجهودهم، بدؤوا يبدون قلقهم من ان ذلك سوف يؤدي الى ازدياد النفوذ المصري في البلاد على حسابهم وتوقعوا ان يزداد عدد المصريين في مجالات التعليم والطب والخبراء والقضاء وابدوا قلقهم كذلك من اللجان المشرفة على الدوائر الحكومية وانها ستبدأ لاحقاً في النظر في نصيب الحاكم من عمولات النفط.

وبدأت الاستعدادات لانتخابات اللجان المذكورة، وكانت هناك بعض الاختلافات حول عمر الناخبين وماذا كانت يجب اعطاء حق التصويت للنساء، وكانت خشية البريطانيين كبيرة من أن تؤدي الاجراءات الجديدة لعزل عدد من البريطانيين، وفي مقدمتهم الدكتورآر.إج.بي. سنو الطبيب الاول لدى الحكومة بعد انتشار الاحتجاجات ضده لعدم كفاءته الطبية.

جرت الانتخابات للجنة التعليمية في يوم الجمعة ١٠ فبراير ١٩٥٦ ، وقد رشحت الهيئة ستة اشخاص للمقاعد المطلوبة وهم الحاج خليل المؤيد، محمد قاسم الشيراوي، قاسم فخرو، تقي البحارنة، علي بن ابراهيم عبدالعال. وفي ٢٤ يناير طرح حزب جديد لمواجهة الهيئة تحت اسم" الجبهة الوطنية" وطرحت ثلاثة مرشحين وهم السيد حامد بن مبارك الفاضل، احمد بن عبدالله الصباح البنعلي وسالم راشد العبسي. فكان ذلك يعني ان هناك تسعة مرشحين للمقاعد الستة. وعندما جرت الانتخابات فاز مرشحو الهيئة فوزاً ساحقاً (صوت في تلك الانتخابات ١٨٩٨١ شخصاً وكان المؤهلون للتصويت ٢٣٤٧٩ شخصاً اي بنسبة ٨١٪ وحصل كل مرشحي الهيئة عدداً من الاصوات ما بين ١٧٠٠٠ - ١٨٠٠٠ ، بينما حصل مرشحو الجبهة الوطنية الموالية للحكومة بين ١١٠٠ - ١٤٠٠ صوتاً.

ورغم الاتفاق المذكور، فقد تباطأت الحكومة في تنفيذه، مما حدا بالهيئة لاعلان

استيائها عبر منشورات عديدة طالبت فيها بالبدء في اجراء انتخابات للجان الاشراف، وهددت بأعمال غير محددة اذا لم تتم تلبية ذلك. واضافت الهيئة مطلبين جديدين هما الاعتراف الرسمي بها وعدم استقدام عناصر الشرطة من العراق. وفي نهاية فبراير اجريت انتخابات للجنة التعليم بعد تأخر دام بضعة شهور.

وبخصوص اعادة النظر في القانون الجزائي والقوانين الاخرى، فقد طرح اسم السنهوري، المصري الجنسية كخبير في القضايا القانونية للقيام بذلك العمل، ولكنه لم يتمكن من المجيء الى البحرين الا في شهر مايو ١٩٥٦ .

زيارة سلوين لويد للبحرين ومضاعفاتها

في ٢ فبراير ١٩٥٦ توقف وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في البحرين عندما كان متوجهاً إلى كراشي وبانكوك. تزامنت زيارة سلوين لويد للبحرين مع نبأ اقالة الضابط البريطاني في الجيش الأردني، غلوب باشا من قبل الملك حسين. وكان الحدث مادة للنقاش الطويل في السوق وأماكن التجمعات الاجتماعية. وكان هناك شعور بالنصر لدى الهيئة التنفيذية العليا والناس بشكل عام لأنه اعتبروا ذلك التطور "صفعة للاستعمار البريطاني" على حد تعبير المستشار، بلجريف (Personal Column) الذي اعتبر ذلك الحدث أحد العوامل التي ساعدت على حدوث ما حدث يومي الجمعة، عندما كان سلوين لويد متوجهاً في الموكب الرسمي من المطار بالمحرق إلى حفلة الغذاء الذي كان الشيخ قد أعده له في قصر المنامة.

ذهب إلى المطار لاستقبال وزير الخارجية البريطاني الشيخ سلمان وأفراد عديدون من عائلته، والمقيم السياسي، السيد برنارد باروز وموظفوه وآخرون من بينهم المعتمد والمستشار. وحسب رواية المستشار لم يكن هناك ما يدل على احتمال حدوث اضطراب من أي نوع. فقد توقف المستشار وهو في طريقه إلى المطار لمشاهدة مباراة كرة القدم في استاد مدينة المحرق، الذي كان مكتظاً بالمشاهدين وبعد مراسم اللقاء في المطار توجه الموكب الذي كان يضم سلوين لويد والمقيم السياسي والشيخ سلمان إلى مبنى المقيمية السياسية البريطانية بالجفير، وكانت دراجات الشرطة تصاحب الموكب في الأمام والخلف.

وعندما وصل الموكب إلى المنعطف الذي يربط شارع المطار بشارع الجسر كانت أعداد كبيرة من الشباب في انتظار الموكب في تظاهرة احتجاجية عاصفة. ويبدو أن هؤلاء خرجوا من ملعب كرة القدم عندما علموا بقدوم الموكب وتحركوا للاحتجاج

على الممارسات البريطانية في البلاد عن طريق ممثليهم البريطانيين. ورفعوا شعارات ضد سلوين لويد والمستشار وبريطانيا، حسب رواية بلجريف. وقام المتظاهرون برفس سيارات الموكب وقذفوا بالحجارة والرمال على الذين كانوا بداخلها.

وكان نصيب السيارات التي كانت في مؤخرة الموكب كبيراً. فقد هشمت نوافذها ومصابيحها، وأعطب عدد منها. كما أوقف المتظاهرون باصاً تابعاً لشركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار (BOAC) كان يسير خلف الموكب وحاولوا احراقه. وقام المستشار بعد أن عرف بما حدث (لأنه حسب روايته كان في مؤخرة الموكب ولم يدرك حقيقة ما حدث، بارسال مفرزة من الشرطة للسيطرة على الموقف بعد ساعات عديدة كان المتظاهرون خلالها مسيطرين على الموقف. فقد كانوا واقفين على جانب الشارع أو في الأزقة المجاورة ينتظرون سيارات الانجليز ويقذفونها بالحجارة. ويقول المستشار أن اثنين من أعضاء الهيئة كانا في المنطقة قبيل حدوث الاضطرابات وأن أحدهم ألقى خطاباً حماسياً شجع فيه على استعمال العنف. ومن الطبيعي أن يترك ما حدث آثاره على وليمة العشاء المعدة سلفاً. ويقول بلجريف في هذا الصدد "إنني لن أنسى حفلة العشاء تلك في القصر. فقد كانت أكثر الحفلات التي حضرتها تحدياً. فرغم محاولة اظهار الأمور طبيعية إلا أن الواقع كان مختلفاً تماماً. فقد شعر الشيخ سلمان بالحرج الشديد، إذ لم يحدث من قبل أن تعرض هو وبصحبته ضيف من هذا الوزن لموقف شعبي من هذا النوع. أما الضيوف البريطانيون فكانوا هم أيضاً في حالة قلق بعد سماعهم نبأ طرد غلوب باشا عندما كانوا في الطائرة وبعد ما تعرضوا له من اهانة على أيدي المتظاهرين. واستمرت حالة التوتر عدة ساعات كان المستشار خلالها يحاول تهدئة الوضع وايجاد طريقة لسفر وزير الخارجية البريطاني بدون أن يتعرض لما تعرض له عند قدومه. ولكنه لم يقبل بالمغامرة، واضطر الوفد البريطاني للبقاء في المقيمية حتى صباح اليوم التالي. وكان المتظاهرون قد انتظروا طوال اليوم الأول رجوع الوفد على الطريق نفسه، ولكنهم يئسوا من ذلك وتفرقوا. وفي الصباح الباكر من اليوم الثاني مر الوفد إلى المطار وغادر البلاد.

بعد مغادرة وزير الخارجية البريطاني، وخلال الأسبوع التالي كان القلق يتعمق في نفوس كل من الشيخ سلمان وبلجريف بعد حادثة المحرق. وقامت الهيئة باصدار اعتذار عن الحادثة مؤكدة أنها لم تخطط لها وإنما كانت تعبيراً عن مشاعر الناس تجاه ما يحصل في البلاد.

شعر المسؤولون البريطانيون في البحرين بالحرج الشديد مما حدث في اليوم الثاني من مارس ١٩٥٦ ، ووضعوا ثلاثة احتمالات للجهة التي نظمت التظاهرة وهي كالتالي:[١٢]

١ - أما أن الهيئة قد خدعت الحكومة ونظمت المظاهرة

٢ - أو أن قسماً منهم، أو ربما شخصاً واحداً فقط، قد حرض الناس على التظاهر

٣ - أو أن مجموعة أخرى مختلفة تماماً ذات اتجاه يميني متطرف، تعرف باسم الجبهة الوطنية وبتوجيه من بعض أفراد العائلة الحاكمة هي التي قامت بذلك.

وفي تقييمه لهذه الاحتمالات الثلاثة. لم يستطع المقيم السياسي (السير باروز) حسم موقفه سوى أن يستبعد الاحتمال الأول لأنه لو كانت الهيئة من وراء التظاهرة لكانت "أكبر بكثير وأكثر تنظيماً". ولكنه لم يستبعد أياً من الاحتمالين الآخرين، حيث يرى أن لبعض أفراد العائلة الحاكمة رغبة في التحريض ضد الهيئة، وليس من المستبعد أن يكونوا قد خططوا لمظاهرة أصغر حجماً، ولكن بسبب وجود مباراة لكرة القدم على استاد المحرق في ذلك اليوم، فقد أصبحت التظاهرة كبيرة. كما لم يستبعد المقيم أن يكون أحد أعضاء الهيئة من وراء التظاهرة. فقد شوهد عبد العزيز الشملان، على حد قول المقيم، وهو يحرض الجماهير على التظاهر.

وبسبب غضب الحاكم الذي شعر بالاهانة الكبيرة بسبب ما حدث فقد أعطى لبلجريف المسؤولية الكاملة للحفاظ على الأمن والهدوء في البلاد حتى ولو اضطر لاعتقال الأعضاء الثمانية في الهيئة. ولكن بلجريف ذكر للمقيم في الرسالة المذكورة أن حكومة البحرين لا تستطيع القيام بذلك وحدها لعدم وجود قوات كافية لديها. وكانت وجهة نظر الحاكم وعائلته هي أن اعتقال الهيئة أو بعض أفرادها سوف يؤدي بها إلى الانهيار الكامل. ولكن بلجريف ذكر بأن هناك احتمالاً آخر وهو أن يؤدي الاعتقال لمزيد من الهيجان الشعبي.

أما فكرة الاعتقال فتقوم على أساس اتهام الهيئة بالتحريض على العنف بسبب المنشور الذي وزعته في ٢١ فبراير الذي طرحت فيه مطالبها وقالت فيه بأنه في حال عدم استجابة الحكومة لذلك "فسيقوم الشعب باجراءات مضادة... ولذلك فإننا نحذر المسؤولين من تبعات ذلك."

ورغم النقاش الطويل حول اعتقال قادة الهيئة، إلا أن الرأي البريطاني لم يوافق على الاعتقال لأن الحركة السياسية سوف تستمر حتى بعد الاعتقال، وأنه بالتأكيد سوف يحدث اضراب شامل أكثر تأثيراً من الاضرابات السابقة. وكان المقيم يعتقد أن حدوث الاضراب سوف يؤدي الى تنازلات حكومية أكبر، وأن من غير المناسب استخدام القوات البريطانية لأن الحركة السياسية استمرت في مطالبها ضمن حدود القانون، بالأضافة لذلك فإن تدخل القوات البريطانية سوف يجعل المسؤولين البريطانيين يفكرون حالاً في الخروج، وسوف يجعلهم يشعرون بضرورة فرض اصلاحات واسعة لكي يستطيوا الخروج.

هذا وقد تضمنت رسالة المقيم طلباً إلى وزارة الخارجية البريطانية بالموافقة على اقتراح بانشاء مجلس استشاري من مهماته الاستماع إلى التعليقات والانتقادات من الناس أو من أي جمعية حتى من الهيئة التنفيذية العليا تحت اسم آخر، ثم اصدار بيان رسمي بريطاني بمساندة هذا الاقتراح.

كما تضمنت الرسالة حث المقيم للمستشار على تقوية جهاز الشرطة. وقال المقيم بأن مساعده العسكري يعد اقتراحات لتوظيف ضباط بريطانيين برواتب عليا. وبشأن توظيف رجال للشرطة اقترح الاستمرار في توظيف بحرانيين مع عدد من العراقيين (مثلاً ٣٠ شخص من العراق كحل وسط بعد أن رفضت الهيئة استقدام ضباط عراقين).

في ٣ مارس أصدرت الهيئة بياناً طالبت فيه باقالة المستشار تشارلز بلجريف الذي هو الرجل المخطط والمنفذ الرئيسي الذي يعتمد عليه الحاكم والذي ركز معظم الأمور التنفيذية بيده حتى ضاق مكتبه بالملفات مما سبب تأخير البت في قضايا الناس[١٣].

وقد رفض الحاكم اقتراح تكوين مجلس استشاري، ولكنه لم يعترض كلياً على اقامة علاقات مع الهيئة بشرط أن تغير اسمها لأن الاسم يعني في نظره أنها منافسة له وأنها أعلى من الحكومة. كما طلب الحاكم أن يطلب من عبد الرحمن الباكر السفر إلى خارج البلاد في تلك الظروف بسبب الاضطرابات التي لا بد وأن للهيئة يداً فيها حسب وجهة نظره. وكانت الحكومة قد كونت هيئة لتقصي الحقائق حول التظاهرات المذكورة بعد أن أصرت العائلة الخليفية على الحاكم بأن يقوم بعمل ما ضد الهيئة[١٤].

كما أثارت مطالبة الحاكم باعتقال أعضاء الهيئة نقاشاً بين المسؤولين البريطانيين

ولم يوافقوا على ذلك في النهاية لأن الهيئة، رغم عدائها للانجليز، قدمت بعض الخدمات لهم ومنها تقديم معلومات أمنية ضد الشيوعية. ولأن حكومة البحرين ليس لديها جهاز شرطة قادر على مواجهة تبعات الاعتقال ولعدم وجود دليل ملموس على دور واضح للهيئة في اضطرابات المحرق، ولعدم رغبة الانجليز في تدخل قواتهم مباشرة في تلك الفترة المتوترة في المنطقة.

حادثة البلدية ١١ مارس ١٩٥٦

في حوالي الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الأحد ١١ مارس ١٩٥٦ حصلت حادثة كانت لها آثارها على الوضع السياسي المتفجر في البلاد. جرت هذه الحادثة أمام سوق الخضرة في المنامة. فقد كان أحد باعة الخضار (وهم عادة من الفقراء) يضع بضاعته على الرصيف لبيعها على الناس كما كان معتاداً منذ سنوات عديدة، فجاء أحد موظفي البلدية (مفتش) وطلب منه أن يقوم هو وبضاعته من الطريق، ولكنه رفض ذلك. فجاء مفتش البلدية بشرطي حاول أن ينقل أغراض صناديق خضرة البائع بالقوة، إلا أن البائع رفض ذلك وحدث شجار بينهما. في هذه الأثناء تجمع الناس شيئاً فشيئاً وحاولوا التصدي لعدد من الشرطة كانوا موجودين بالسوق مع المفتش، فهربوا إلى مبنى البلدية الذي كان قريباً من السوق والتجأوا هناك. وبدأ الناس يتجمعون عند البلدية وأخذوا يطالبون بالشرطي الذي ضرب البائع. بعد ذلك جاءت مفرزة من الشرطة، ولكنها لم تستطع أن تعمل شيئاً فقد حدث التجمع بسرعة بأعداد كبيرة، وتدخل بعض أعضاء الهيئة لاقناع المتجمعين بالتفرق ولكنهم لم ينجحوا في ذلك. وفي حوالي الساعة ٣،٠٠ بعد الظهر حاولت الشرطة المجيء بسيارة شحن كبيرة إلى باب البلدية ليستقلها الشرطة المحاصرون في الداخل، إلا أن المحاولة فشلت.

في حوالي الساعة ٣،٢٠ بعد الظهر سمعت طلقات رصاص من الشرطة سقط بسببها شخصان على الأقل ميتين في الحال، ومات خمسة آخرون في وقت لاحق وجرح حوالي خمسة عشر شخصاً. وذكر مسؤول الشرطة، الكولونيل همرسلي لاحقاً أن الشرطة " أمروا باطلاق النار فوق الرؤوس" وهذا يؤكد أن أوامر اطلاق النار صدرت من مسؤول الشرطة البريطاني. بعدها تفرق الناس وهم يلعقون دماءهم. ولا شك أن حادثة اطلاق النار كانت نقطة تحول في حركة المعارضة لأنها أقنعت الجماهير بأن العنف هو أسلوب السلطة في نهاية المطاف ضد مطالب الشعب.

وبدأت صيحات الشجب تنطلق من حناجر الناس ومن الهيئة التنفيذية العليا، وبدأت المطالبة بعزل المستشار، تشارلز بلجريف، تأخذ بعداً جديداً باعتباره المسؤول عن اطلاق النار من قبل الشرطة التي يرأس جهازها بنفسه.

في الساعات التي تلت حادثة البلدية بدأت الاستعدادات البريطانية للتدخل العسكري فيما لو اقتضى الأمر. وفي مساء ١١ مارس وصلت إلى البحرين قوة من خمسين شخصاً من جنود البحرية بالاضافة إلى مدمرة كانت راسية في قاعدة الجفير. ومدمرة أخرى استدعيت لتصل في اليوم التالي. وكان هناك حرص على ابقاء أخبار تحرك القوات البريطانية سرياً حتى تكتمل القوة المطلوبة وكانت هناك قوات جوية في قاعدة المحرق جاهزة للتدخل[١٥].

بدأ اضراب شامل في اليوم التالي واستمر أسبوعاً كاملاً، ولم تكن هناك دعوة رسمية من الهيئة للاضراب ولكنه حدث بسبب ما سببته الحادثة من غضب شعبي. فقد توقف العمال في شركة النفط لأن سائقي الباصات لم يذهبوا للعمل، وأغلقت المتاجر في المنامة فيما كانت الشرطة تتجول في شوارع العاصمة. وفي صباح ذلك اليوم كانت هناك مظاهرات في المحرق وقذف الشباب السيارات الحكومية بالحجارة. وأعربت الهيئة عن غضبها للطريقة التي عالجت الشرطة بها حادثة البلدية، وتصاعدت النقمة ضد بلجريف الذي اعتبر مسؤولاً عن قتل الأبرياء لكونه القومندان العام للشرطة.

استمر الاضراب يوم ١٣ مارس وتظاهر الناس في الشوارع وخصوصاً في المنامة، ولم تستطع السيارات الحكومية العبور من المحرق إلى المنامة بسبب المعارضة الشعبية لحركتها، وأقيمت حواجز في الشوارع كما حرقت بعض سيارات الاوروبيين في المنامة.

وبلغ التضامن الشعبي مع الاضراب ومع الهيئة ومطالبها درجة كبيرة، كما توضحه برقية من بغداد إلى الخارجية البريطانية في ١٤ مارس ١٩٥٦ .

"لقد أعطي المسافرون عبر مطار البحرين في ١٠ مارس منشوراً تخريبياً من قبل موظف الجوازات مع الجوازات قبل الصعود إلى الطائرة." [١٦]

وكانت المنشورات في رزمتين، بالعربية والانجليزية، على طاولة الموظف. وكل منها في صفحتين ونصف فولسكاب تم طباعتها بآلة "الرونيو". وكانت المنشورات تهاجم الحكم البريطاني في البحرين وخصوصاً بلجريف، وتدعي أن

راديو البحرين يدار من قبل البريطانيين وأنه يجب عدم الاصغاء إليه".

في هذه الأثناء كانت الحكومة تسعى لاتخاذ اجراءات ضد الاضراب وضد المنظمين له، وكان بلجريف يرى ضرورة اتخاذ اجراء معين ضد الهيئة في حالة استمرار الاضراب حتى ولو كان سليماً على أساس أنه اضراب سياسي وبالتالي فإنه غير مشروع. ولكن المطالبة باقالة بلجريف كانت مستمرة. حتى بلغ الأمر أن أحد مدراء "بنك بريطانيا" المركزي كتب الى الخارجية البريطانية في ٨ مارس ١٩٥٦ يذكر لهم ما سمعه من أحد المصرفيين البريطانيين في الأردن منذراً بأن ما حدث في الأردن (بخصوص غلوب باشا) سوف يحدث في البحرين في وقت لاحق. وقال: "أن هناك صداقة وقبولاً عاماً للعلاقات مع بريطانيا هناك، ولكن لدينا ممثلاً لم يعد قادراًعلى الابقاء على تلك العلاقات بصورة تناسب أوضاع اليوم. وسوف يحدث انفجار إذا لم يحدث تغيير خلال حياة الحاكم أو بعد فترة قصيرة من موته"(١٧).

واستمرت المطالبة بعزل بلجريف وطرحت بدائل عديدة منها تعيين شخص بريطاني آخر ومنها تنازل بلجريف عن قيادة الشرطة ومنها تكوين مجلس اداري لمساعدة الحاكم بدلاً من بلجريف.

وقد استمر الاضراب بدون توقف. وفي يوم ١٥ مارس استمر طلاب المدارس والشباب في التظاهر ورمي السيارات الحكومية بالحجارة في المنامة. وفي ذلك اليوم التقى أربعة من أعضاء الهيئة مع المعتمد السياسي واتفقوا على تغيير اسم الهيئة كشرط للاعتراف بها، كما طمأنهم المعتمد بأن "بقاء بلجريف لن يكون إلى الأبد" وفهموا من ذلك أن الانجليز بدأوا يقبلون بالأمر الواقع وأن على بلجريف أن يذهب. وفي ذلك الاجتماع كان كل من الباكر والشملان متحمسين لانهاء الاضراب بينما كان الشخصان الآخران، عبد علي العليوات ومحس التاجر غير موافقين على انهاء الاضراب.

وقد استمرت اللقاءات بين الهيئة والمسؤولين البريطانيين خلال أيام الاضراب، وكان عامل الاتصال هو اللفتنانت - كولونيل أندرسون نائب قمندان الشرطة وكان يتصل مباشرة بعبد الرحمن الباكر. كما كان يوسف الشيراوي سكرتير المستشار يحضر الجلسات (تخرج من جامعة جلاسجو ببريطانيا) وكان مرشحاً في مابعد لرئاسة الوزراء من قبل البريطانيين).

وكان من ضمن ما بحث بين الجانبين طلب مقدم من محسن التاجر وعبد علي العليوات بعدم توظيف أشخاص أجانب في جهاز الشرطة ولكن المعتمد السياسي رفض ذلك. كما كان هؤلاء الشخصان متشددين في مطالبهما على عكس الباكر والشملان اللذين كانا مستعدين للتفاهم مع الحكومة واعطاء التنازلات على حد تعبير المعتمد[١٨]. وكان الاضراب أقل تأثيراً من اضراب عام ١٩٥٤ ، ومع ذلك فقد شل الحياة تقريباً. فقد اغلقت المحلات التجارية وأضرب عمال شركة النفط وعمال سيارات الأجرة والباصات وبائعوا السمك والخضرة وطلاب المدارس. وقامت القوات البريطانية بالتجول في الشارع ما بين المقيمية السياسية بالجفير والقاعدة البحرية هناك. واتفق أخيراً على أن ينتهي في يوم الجمعة ١٦ مارس ويبدأ العمل يوم ١٧ مارس كما اتفق على عقد اجتماع مع الحاكم للأعتراف فيه بالهيئة وتعيين لجنة تقصي الحقائق وتعيين المجلس الاداري.

وفي اجتماع مع الحاكم يوم ١٦ مارس ١٩٥٦ وافق الحاكم على مايلي:[١٩]

١ ـ الموافقة والاعلان عن اعتراف بالهيئة تحت اسم جديد.

٢ ـ اعلان لجنة التقصي في حادثة البلدية (١١ مارس) كجزء من لجنة عامة للنظر في الحوادث التي حدثت منذ ٢ مارس.

٣ـ اعلان تكوين المجلس الاداري.

أصدرت الهيئة في ١٦ مارس بياناً ذكرت فيه مطالبتها بإقالة بلجريف وأشارت فيه إلى موضوع الاضراب ولجنة تقصي الحقائق ووقعتها للمرة الأولى باسم "هيئة الاتحاد الوطني".

وفي ١٨ مارس ذهب ممثلون عن الهيئة إلى قصرالحاكم ووقعوا على الاتفاقية التي وافق فيها الحاكم على تغيير اسم الهيئة واعترافه بها كاحدى الهيئات واللجان التي كونت على ضوء البيان الحكومي بتكوين مثل هذه الهيئات. وألقى الشملان كلمة في ذلك اللقاء شكر فيها الشيخ على اعترافه.

وفي ٢٠ مارس أعلن الحاكم عن تكوين المجلس الاداري ليتكون من ثلاثة من آل خليفة وثلاثة مسؤولين (بريطاني، وشخص شيعي وآخر سني) وهؤلاء هم عبد الله بن عيسى آل خليفة، خليفة بن محمد آل خليفة، الشيخ دعيج الشيخ خالد بن محمد بن عبد الله آل خليفة، جي.دبليو.آر سميث، أحمد العمران، سالم العريض، يوسف الشيراوي (عين سكرتيراً للمجلس). برئاسة الشيخ عبد الله بن عيسى.

وأوضح مهمات هذا المجلس في اعلان باسم حكومة البحرين (العدد ٢٠ - ١٩٥٦) تحت عنوان مهمة المجلس الاداري صدر في اليوم التالي وكانت كالتالي:

١ ـ تنسيق الجهاز الحكومي وتسهيل أعماله والاتصال بالجمهور وتنفيذ أوامر الحاكم وعدم التدخل في الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

٢ ـ البحث في القضايا المقدمة له من قبل الحاكم أو المستشار أو بقرار خاص من المجلس بطلب من أية دائرة أو من الجمهور.

وحدث خلاف بين الهيئة والحكومة حول مهمات المجلس الاداري وتركيبته حيث عين جميع أعضائه. كما حدث خلاف بسبب تباطؤ الحاكم في تكوين مجلس الصحة والتعليم، وكتبت الهيئة للحاكم كتاباً بهذا الخصوص في ٣ أبريل ذكرت فيه أن المجلس الاداري جاء غير منسجم مع رغبات الناس الذين تمثلهم الهيئة، وأن طريقة تكوينه منافية للمبادىء التي أقرها الحاكم باشراك الناس في المجالس التي تكون لادارة شؤون البلاد، واعتذرت الهيئة في رسالتها عن عدم استعدادها لمقابلة المجلس الاداري ولكنها أعربت عن استعدادها للقاء الحاكم نفسه. فرد الحاكم عليها وبرر موقفه بما يلي:

١ ـ إن مجلسي الصحة والتعليم يعالجان قضايا تهم الناس مباشرة، ولذلك فمن الممكن اشراكهم في اختيار أعضائهما. أما المجلس الاداري فليس كذلك.

٢ ـ ان المجلس الاداري معني بالجهاز الاداري للحكومة وعليه فإن عضويته يجب أن تكون من مسؤولين حكوميين ليتدارسوا ما ترفعه الحكومة لهم من قضايا.

٣ ـ إن الحاكم وافق على تكوين المجلس الاداري لتكون هناك وسيلة للناس للتعبير عن آرائهم من خلاله كجزء من موافقته على تكوين اللجان العامة.

٤ ـ إن الحاكم موافق على البرامج الاصلاحية وهو عازم على المضي بتنفيذها وأن المجلس الاداري واحد منها.

وعتب الحاكم على الهيئة عدم موافقتها على الالتقاء بالمجلس الاداري واعتبر ذلك غير منسجم مع الروح الضرورية للتعاون والتفاهم التي ذكرتها الهيئة في رسالتها للحاكم.

على أثر ذلك كان هناك حديث عن اضراب عام بعد شهر رمضان للأسباب التالية:

١ ـ معارضة هيئة الاتحاد الوطني للمجلس الاداري وعدم قبولها بمقابلته.

٢ ـ المطالبة الشعبية بمواصلة النشاط وخصوصاً بعد اعلان نتائج لجنة التقصي في حادثة ١١ مارس.

٣ ـ تصاعد الحملة ضد بلجريف والمطالبة بعزله.

في هذه الأثناء كان جهاز الشرطة يعاني من هبوط حاد في المعنويات على إثر ما قامت به لجنة التقصي في حادثة البلدية، التي أكدت استعمال الشرطة للذخيرة الحية بدون ضرورة ملحة، فقد أثر ذلك على معنويات الشرطة وخصوصاً بعد أن طلبت باكستان عدم استعمال الضباط الباكستانيين في أية مواجهة مع الشعب، ومن هنا كان المسؤولون البريطانيون في البحرين يطالبون الحكومة البريطانية بالاستعداد للتدخل العسكري المباشر حين تتطلب الظروف [٢٠].

وكان الحديث عن أن الاضراب مصدر قلق للمسئولين البريطانيين ولحكومة البحرين، وكان قمندان الشرطة البريطاني يتابع موضوع الاضراب عن كثب حيث كان قد أنشأ جهاز استخبارات خاص لمتابعة الهيئة. وساد اعتقاد في الأوساط البريطانية في البحرين أن الاضراب المقبل سوف يكون مصحوباً بموجة من العنف أعد لها ٧٠٠ شاب بحراني. وانتشرت أخبار عن أن العنف سيطال حياة المستشار بلجريف وسيكون على هيئة عمليات فدائية كبيرة تستفيد من ضعف جهاز الشرطة المحلي، وبناء على هذا فقد تمت الاستعدادات لتدخل القوات البريطانية للقضاء على الاضرابات وقت الحاجة.

وكانت الهيئة تدرك الاستعدادات البريطانية العسكرية، وأشارت إلى ذلك في منشور لها في بداية شهر مايو ١٩٥٦ طالبت فيه بمحاكمة الشرطة إذا ثبت لدى لجنة التقصي في حادثة ١١ مارس أنهم استعملوا القوة في غير مكانها وقتلوا سبعة أشخاص. كما أن الحاكم كان قلقاً مما يحدث ولكنه غير مستعد لتقديم أية تنازلات للهيئة.

وهذا ما كان يقلق البريطانيين الذين كانوا يرون أن عليهم أن يتدخلوا في نهاية الأمر لحماية الحاكم بسبب رفضه التفاهم الايجابي مع الهيئة. وكان المقيم السياسي، بيرنارد باروز، يغذي الحاكم بالأفكار وبطرق التعامل مع الهيئة التي كان من المقرر أن يلتقي بها في ٩ مايو [٢١]. ولكن لم يحدث نقاش في ذلك الاجتماع لأن بلجريف كان حاضراً وكذلك عدد من آل خليفة والمسؤولين البريطانيين، وتقرر أن يكون اللقاء في ١٥ مايو أي بعد عيد الفطر.

وكان الانجليز يخططون لاجراء تفتيش عام للقرى لسحب أي سلاح لدى الناس، كما كانوا يعتقدون أن تدخلهم في حالة حدوث اضطرابات مصاحبة

للاضراب الذي كان الحديث يدور عنه في أوساط البريطانيين سوف يوفر لهم فرصة سحب السلاح من الناس.

تم الاجتماع في ١٥ مايو ١٩٥٦ بين الحاكم والهيئة بحضور أربعة من أعضائها واستمر الاجتماع مدة ساعتين. وتم الاتفاق فيه على تنفيذ برنامج تكوين المجالس المتخصصة، على أن يتم البدء بتكوين مجلسي الصحة والتعليم ويكون نصف أعضائهما منتخباً والنصف الآخر معيناً من قبل الحاكم بشرط أن لايكون أحد من آل خليفة فيهما، ثم ينتخب الأعضاء رئيس اللجنة، ولم يتم البحث في مسألة المجلس الاداري الذي لايحتوي على أعضاء منتخبين.

وعقد اجتماع آخر بين الهيئة و الحاكم في ٢٠ مايو استمر ثلاث ساعات، بدون التوصل إلى أية نتيجة حول المواضيع المطروحة. وحضر هذا الاجتماع مع الهيئة محمد جاسم الشيراوي الذي كان ممثلاً عن العمال في الهيئة الاستشارية لقانون العمل، ونوقش في الاجتماع عدد من القضايا المتعلقة بالمشاكل العمالية.

وعقد اجتماع بين الهيئة والحاكم في ٢٧ مايو نوقشت فيه مسألةالمجلس الاداري حيث أكدت الهيئة على ضرورة احتوائه على أعضاء منتخبين، بينما كان الحاكم يحاول البدء بمناقشة مجلسي الصحة والتعليم. وحاولت الهيئة التطرق للمسألة الأمنية التي كانت تمنع إصدار جريدة الهيئة. واحتجت الهيئة كذلك على إنهاء اجراءات التحقيق من قبل لجنة التقصي في حادثة ١١ مارس، وانفض الاجتماع بدون قرارات أو اتفاقات مهمة.

وفي ٣ يونية عقد اجتماع آخر بين هيئة الاتحاد الوطني و الحاكم و نوقش فيه عدد من القضايا منها مايتعلق بعدم حضور أعضاء مجلسي الصحة والتعليم المنتخبين الجلسة الافتتاحية، وأكدت الهيئة هنا أن ذلك غير ممكن حتى يتم الانتهاء من اتفاق عام بينها وبين الحاكم. وتم التطرق إلى تقرير لجنة التقصي الذي كان قد اكتمل وسلم للحاكم، كما تطرق المجتمعون إلى المجلس الاداري الذي أصر الحاكم على أن يمر عام كامل على تعيين أعضائه قبل أن يعمل بمبدأ الانتخاب فيه جزئياً. وكانت الهيئة تصر على انتخاب بعض أعضائه. أما المقيم السياسي فكان مقتنعاً بجدوى انتخاب شخصين آخرين للمجلس الاداري، ويبدو أن استمرار حضور المستشار في الاجتماعات بين الهيئة والحاكم قد منع التداول في مسألة عزل بلجريف ، ولكنها بقيت في أذهان أعضاء الهيئة ولربما كانت السبب وراء طول بعض اللقاءات وعدم توصل المجتمعين إلى حلول مقبولة من الطرفين.

توقفت الاجتماعات بين الهيئة والحاكم منذ أن أجلت الهيئة اجتماعاً كان مقرراً عقده في ٩ يونيو على أساس أن تقوم هي بالاتصال بالحاكم لتحديد موعد آخر. وفي هذه الأثناء حاولت الحكومة أن تقوم هي باطلاع الشعب على ما كان يدور في الاجتماعات فأصدرت بياناً في ١٧ يونية جاء فيه أن الشيخ سلمان اجتمع مع هيئة الاتحاد الوطني في قصر الرفاع وتفاوض معهم بخصوص عدة أمور منها ما يلي:

١ ـ لجنتا التعليم والصحة

٢ ـ قانون الصحافة

٣ ـ المجلس الاداري

٤ ـ لجنة تقصي الحقائق

وعرضت الحكومة ما جاء في الاجتماعات حول هذه الأمور كما ذكرنا سالفاً، كما عرضت فيه استعدادها للاستمرار في التفاوض وأنه لاجدوى من غلق باب المناقشة.

استمرت الأمور تتميز بنوع من الهدوء. في هذه الأثناء انتشرت اشاعات عن عزم المستشار على البقاء في البحرين، فما كان من الهيئة إلا أن كتبت للحاكم في ٨ يوليو تطلب منه اعلاناً بعزل المستشار وادخال ممثلي الشعب في المجلس الاداري، وهددت أنه ما لم تتم الاستجابة لهذه المطالب خلال عشرة أيام فإن اضراباً غير محدود سوف يعلن في البلاد.

ولكن البريطانيين طلبوا منه عدم التنازل للهيئة باعلان اقالة بلجريف وأن يستمر المجلس الاداري على وضعه الحالي حتى يكمل سنة من عمره [٢٢]. وكانت الهيئة قد أمرت الأعضاء المنتخبين في مجلسي الصحة والتعليم بمقاطعة الجلسات، فاستمرت جلسات المجلسين مقتصرة على الاعضاء المعينين من قبل الحكومة، حتى اقترح المعتمد تجميد اجتماعات المجلسين لكي لاتكون اجتماعاتهما استفزازاً للهيئة. وكان واضحاً أن الأمور قد وصلت إلى حالة صعبة وذلك باصرار الهيئة على عزل بلجريف وعدم جدوى المجلس الاداري بسبب المقاطعة الشعبية لأعماله منذ بضعة أسابيع.

لجنة تقصي الحقائق

جاء الاعلان عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في حادثة البلدية ١١ مارس في الاجتماع الذي عقد بين الهيئة والحاكم في ١٦ مارس الذي اعترف فيه الحاكم

بالهيئة باسم جديد هو "هيئة الاتحاد الوطني". في اليوم نفسه أصدرت الحكومة اعلاناً للناس عن تشكيل اللجنة تحت ادارة السيد جي.إل.بيس، المستشار القضائي لحكومة البحرين والسيد دبليو.بي.آر مودسلي، مساعد القاضي في المحكمة البريطانية بالبحرين. ومن مهمات اللجنة البحث في مسؤولية التحريض والتشجيع على الاضطرابات وفي طريقة تعامل الحكومة مع هذه الاضطرابات. ووقع الاعلان المستشار بلجريف باسم حكومة البحرين.

وحدد اعلان آخر في ١٨ مارس مجالات تقصي اللجنة وهي حادثة البلدية وحادثة المحرق يومي ٢ و ٣ مارس (أثناء زيارة وزير الخارجية البريطاني للبحرين).

وأهاب الاعلان بالناس بأن يتقدموا للادلاء بمعلوماتهم حول الحادثتين، وأعطى الصلاحية لأعضاء اللجنة لاستدعاء من يشاؤون من المواطنين للادلاء بشهاداتهم حول الاضطرابات.

وبعد حوالي ستة أسابيع من البحث المستمر، أصدرت اللجنة تقريرها للحاكم. وأعلن عن هذا التقرير في ٩ يونية في اذاعة البحرين. وكان المسؤولون البريطانيون قد اتفقوا مع حاكم البحرين بعد قراءتهم التقرير على أن يقوم بدفع تعويضات لعوائل ضحايا حادثة البلدية، على أن يتم الاعلان عن ذلك في منشور يلحق بالتقرير حال نشره، ولكن الحاكم طلب من المستشار إلغاء الفقرة المتعلقة بمسألة التعويضات.

وجاء التقرير بأن الشرطة أطلقت النار على المتظاهرين يوم ١١ مارس بدون أوامر، وأنهم لم يكتفوا باطلاق النار على المتجمهرين حول البلدية بل حتى عند رجوعهم إلى القلعة، وأنهم أطلقوا حوالي ٥٠٠ طلقة نارية قتلت أكثر من خمسة أشخاص وجرحت أكثر من ١٢ شخصاً.

وشارك الناس خلال جهود التقصي الحقائق في استجواب الشرطة وهو ما ساهم في اضعاف معنوياتهم. ولكن تحرك الضابط البريطاني همرسلي، مساعد قمندان الشرطة ومنع الجماهير من حضور جلسات استجواب الشهود، وكان ذلك بدعم المعتمد السياسي غولت [٢٣]. وتعرض التقرير كذلك إلى المتظاهرين وشجب عملهم واتهمهم بممارسة أساليب التهديد والاستفزاز للشرطة.

وعندما صدر التقرير في ٨ يونيو (قبل اذاعته يوم ٩ يونية) هاجت مشاعر الناس بسبب تصرفات الشرطة التي أودت بحياة سبعة مواطنين من البحارنة. وما زاد من هيجان الناس البيان الحكومي المرفق بالتقرير والذي ذكر أن الشرطة قد تلجأ لاطلاق النار في أوقات وبشكل عشوائي إذا لم يتفرق المتجمعون في منطقة ما، هذا إلى

جانب عدم التعرض إلى مسألة التعويضات التي كان متفقاً عليها بين المسؤولين البريطانيين وحكومة البحرين.

وجاء في التقرير ما يلي:

١ ـ أن اللجنة قد كونت للنظر في الحوادث المخلة بالنظام ما بين ٢ و ١٦ مارس ١٩٥٦ ، وإنها عقدت ٢١ جلسة كلها علنية واستمعت إلى ١٠٦ شهود.

٢ ـ ان اللجنة لم تستمع إلى كل الشهود ولم تجمع كل الأدلة.

٣ ـ كان سبب الاضطرابات حادثة صغيرة الساعة ٩،٣٠ أو ١٠ صباحاً عندما اختلف عدد من بائعي الخضار مع مفتش السوق الذي كان يحاول جعل الباعة في الطريق ينتقلون ببضائعهم إلى مبنى السوق. وتشير الأدلة إلى أن بائع الخضرة رفض التحرك وحاول الشرطي نقل بضاعته ولكنه أمسك به من ثيابه لمنعه. وهنا تدخل شرطي يمني، وقال هذا الشرطي أن بائع الخضرة ضربه على أنفه وخدشه بخاتم في يده، وأنه ضرب بائع الخضرة على وجهه "لأ نه شعر بالاهانة". ولم يكن الشرطي مسلحاً ولكن كان هناك ثلاثة شرطة آخرين ومعهم مقارع. وليس هناك دليل على تدخل هؤلاء ولكن المشهد دفع الكثيرين للتجمهر وحاول هؤلاء الشرطة الالتجاء إلى مبنى البلدية حيث بقوا هناك حتى مابعد اطلاق النار الساعة الثالثة والربع.

٤ ـ لم يعرف بالضبط عدد الذين كانوا موجودين عند البلدية ولكن بالتأكيد كان هناك عدد أكبر مما هو معتاد. في الساعة العاشرة صباحاً جاء المفتش سلمان بن جبر من القلعة ومعه ثلاثون شرطياً في سيارات. وكل الشرطة كانوا مسلحين بالبنادق، وأخذوا مواقع بالقرب من سوق السمك. وكانت الأوامر قد صدرت من نائب قمندان الشرطة، السيد همرسلي للمفتش بتفريق المتظاهرين بدون تحديد الطريقة. وحينما لم ينجح المفتش سلمان في تفريق المتظاهرين عن طريق الاقناع طلب معونة من القلعة، وجاءت مجموعتان قوام كل منهما ٣٠ شرطياً إلى المكان بقيادة المفتش ويلسون والكابتن هيلز حوالي الساعة ١٢،٣٠ بعد الظهر. وكان هؤلاء مسلحين أيضاً بالبنادق ومعهم

الذخيرة، وكان مع بعضهم رشاشات.

٥ ـ حوالي الساعة ٣،١٥ كان هناك حوالي ١٠٠ شرطي أمام وبالقرب من مبنى البلدية يواجهون تجمهراً من ٤٠٠ ـ ٥٠٠ شخص. وكانت هناك محاولات للتحريض وللتهدئة من بعض الأشخاص.

٦ ـ في حوالي ٣،١٥ سمع صوت انفجار صغير (وربما اثنين). وبعد ذلك مباشرة كان هناك إطلاق نار عام من الشرطة كان له أثر مباشر في اخلاء الساحة، ولكن في الوقت نفسه، سبب عدداً من القتلى والجرحى.

٧ ـ وملاحظات اللجنة هي كالتالي:

أ ـ لم تكن الظروف تستدعي اطلاق النار من قبل الشرطة، سواء استلموا أوامر أم لم يستلموا

ب ـ كان اطلاق النار كثيراً، وطبقاً لفحص الذخيرة المتبقية فإن ٨٥ شرطياً أطلقوا ٤٧٨ طلقة نارية.

ج ـ لم تقتنع اللجنة بشهادة بعض الناس بأنها جاءت من الشرطة. لم تستطع اللجنة حل لغز يتعلق باصابة شخص برصاصة بالقرب من مصنع أحمدي.

د ـ كان أكثراطلاق النار الذي جاء من الشرطة غير موجه لأحد بل في الهواء. ولو كان أكثر الرصاص موجهاً لكان عدد الأصابات كبيراً. وحالما بدأت الشرطة اطلاق النار، هرعت الجماهير للتفرق، ومع ذلك استمر اطلاق الرصاص عدداً من الدقائق رغم أن عدداً من الشرطة ذوي الرتب العالية كانوا يصرخون بوقف اطلاق الرصاص. واستمر بعض الشرطة في الاطلاق فترة طويلة بعد مغادرتهم الساحة في سياراتهم في طريقهم إلى القلعة عن طريق شارع برايور وشارع حمد.

هـ ـ رغم أن الأدلة يكتنفها شيئاً من التناقض، فإن أغلبها يدل إلى أن الكابتن هيلز والمفتش ويلسون والمفتش خليفة المقرن كانوا داخل مبنى البلدية لحظة اطلاق النار. وأضاف التقرير أنه في الساعة ١٢،٤٥ كان الكابتن هيلز يفكر في اطلاق النار ولكن الكولونيل همرسلي منعه من ذلك.

و ـ أن اللجنة تشعر أن من واجبها أن تعطي بعض ملاحظات حول ادارة عمليات الشرطة ذلك اليوم

ز ـ كان هناك ثلاث مجموعات أرسلت إلى ساحة البلدية في أوقات متفاوتة من قبل الكولونيل همرسلي بالاتفاق مع المستشار قمندان للشرطة ومدير للشرطة والأمن العام.

ح ـ لم يعين أي من قادة المجموعات الثلاث مسؤولاً عاماً عن الشرطة كلها في الساحة، فكل من هؤلاء أعطي أوامر معينة وطلب منه أخذ موقع معين (مع مجموعته) بانتظار الأوامر. وكان هذا سبباً في اضاعة الكثير من الوقت في الاتصال مع القلعة.

ط ـ كان في القلعة في اللحظة الحرجة ثلاثة ضباط متقدمين وهم المستشار والشيخ خليفة، مدير الشرطة والأمن العام والكولونيل همرسلي

ي ـ المسؤولية النهائية لهذا الترتيب والأوامر التي أعطيت تقع على عاتق المستشار قمندان، وهو مخول بالاعتماد على الكولونيل همرسلي كخبير في ارشاده. ويبدو للجنة أن أحد هؤلاء الثلاثة كان يجب أن يذهب للساحة لادارة الأمور.

ك ـ كان أكثر الثلاثة الذين كانوا في القلعة خبرة هو الكولونيل همرسلي. وكان يمكن تخويله بالذهاب إلى الساحة خصوصاً وأن الحديث عن اطلاق النار كان مبكراً(الساعة ١٢،٤٥).

ل ـ المستشار والشيخ خليفة كانا أعلى منصباً من الكولونيل همرسلي، وعليهما تقع مسؤولية تنظيم الشرطة قبل شهر مارس.

٩ ـ لم تستطع اللجنة فحص حادثة قال رجل أنها حدثت في الساحة يوم ١١ مارس بسبب رفض الكولونيل همرسلي السماح باستعراض الشرطة يوم ٢ مايو من أجل التعرف على هوية أحدهم. ويدعي الرجل أنه بينما كان مضجعاً في مخبأ، رفسه أحد الشرطة ثم طعنه في أعلى خده بمقراع ويستطيع التعرف على ذلك الشرطي.

ثم تعرض التقرير لحادثة المحرق في ٢ مارس، ولعدد من القضايا الصغيرة الأخرى.

وكتب القاضي البريطاني هاينز تعليقاً أرفق بالتقرير حاول فيه مراعاة الشرطة الذين أطلقوا النار في حادثة البلدية وذلك باقتراح عدم رفع دعاوي قضائية ضد الذين أطلقوا النار لصعوبة اثبات ذلك. وكما ذكرنا سابقاً فقد ألحق التقرير كذلك ببيان حكومي حاول توجيه اللوم لباعة الخضار بدعوى أنهم لم يلتزموا بقرارات البلدية بعدم البيع في الشارع بين سوقي الخضرة، وبدلاً من توجيه اللوم للشرطة حاول البيان رفع معنويات الذين أطلقوا النار وذلك بتوضيح سياسة الحكومة لتوسيع جهاز الشرطة وتدريب الكوادر واعادة تنظيمهم، كما أكد على أن اللوم يجب أن يوجه لعموم الناس، وحاول تبرير عمل الشرطة وذلك بالقول أنه عندما يتظاهر الناس فإن واجب الشرطة تفريقهم، وان هؤلاء الشرطة قد يستعملون الرصاص مرة أخرى لتفريق المتظاهرين أو المتجمهرين.

زيارة رئيس وزراء الهند

في يوم ٢١ يونية كان رئيس وزراء الهند، باندیت نهرو، في طريقه إلى لندن لحضور مؤتمر الكومنولث وكانت رحلته تشتمل على توقف في مطار البحرين. وقد أزعج هذا الأمر حكومة البحرين والمسؤولين البريطانيين كثيراً لأن هبوط نهرو في مطار البحرين سوف يكون مناسبة أخرى للتظاهر أو على الأقل التجمهر الكبير في المطار لاستقباله باعتباره زعيماً وطنياً ورمزاً للموقف التحرري من الاستعمار البريطاني. وقد سبق مجيئه انسحاب القوات البريطانية من مصر، حيث احتفل شعب البحرين بذلك يومي ١٨ و ١٩ يونية، واعتبر مجيء نهرو. مناسبة لاعلان المشاعر المعادية للاستعمار باعتباره أحد الزعماء الذين طردوا البريطانيين من بلادهم. وحاول البريطانيون ثني الزعيم الهندي عن المرور بالبحرين إلا أن ذلك لم يكن ممكناً وبقي الحاكم يشعر بالقلق مما سيحدث في ذلك اليوم[٢٤].

وعندما حطت طائرة نهرو يوم ٢١ يونية هرع الآلاف من البحرانيين والهنود إلى المطار لاستقباله، وبصعوبة بالغة تمكن الشرطة من مرافقة الزعيم الهندي من الطائرة إلى مبنى المطار وفي هذه الأثناء وقع الشيخ محمد بن عيسى، عم الحاكم، (وكان عمره ٧٥ عاماً) على الأرض بسبب الزحام. وبسبب ضغط الجموع تأخر اقلاع الطائرة ١٥ دقيقة وكان عدد المستقبلين أكثر من ١٠٠٠ شخص معظمهم من البحرانيين وبعضهم من الهنود. وكانت الهتافات مدوية للتعبير عن مساندة الثورة الجزائرية وكذلك النضال في تونس ضد الفرنسيين ودعم القضية الفلسطينية ودعم

مصر. وساهمت الهيئة في تنظيم المتظاهرين بدور كبير نظراً لقلة عدد الشرطة في المطار[٢٥]. واعتبرالانجليز الحادثة دلالة على ضرورة تقوية جهاز الشرطة وتطوير تدريبهم، وضرورة ايجاد حواجز تمنع الجماهير من الوصول إلى داخل أرض المطار! وبدؤوا التحرك لمنع توقف طائرة الزعيم الهندي عند عودته يوم ٢٢ يوليو، واقترحوا توقف الطائرة في مطار الظهران لأن الوضع في البحرين لايحتمل ذلك الا ان طائرته هبطت مرة أخرى وقوبل بعدد من المتظاهرين بدون حوادث.

تقاعد بلجريف

بعد حادثة المحرق وحادثة البلدية والاضرابات التي حدثت على أثرها واستمرار المطالبة الشعبية بطرد المستشار، أصبح واضحاً للبريطانيين أن الوقت قد حان للاستجابة لذلك. بدأت المشاورات داخل البحرين بين المعتمد السياسي والمقيم السياسي والحاكم وبلجريف، وكذلك المشاورات مع الخارجية البريطانية، تدور حول موضوع "تقاعد المستشار". وكان الحديث مطروحاً باستمرار، وبدأ بلجريف يشعر به وراح يقاومه ويصر علىأن السياسة البريطانية، كما يمثلها المعتمد والمقيم، هي سبب الأزمة، ولكن اتضح أن أيام بلجريف أصبحت معدودة، بعد أن اقتنع المقيم والمعتمد على ضرورة ازالة بلجريف كخطوة لحل أزمة الحكومة.

ففي برقية من الخارجية البريطانية للمقيم [٢٦]، طلبت الخارجية من المقيم السياسي أن يقول المستشار للحاكم.بأنه يعتقد بأن الوقت قد حان له كي يتقاعد وأنه يرغب في الاستعداد لذلك. ووافقت الوزارة في برقيتها المذكورة على اقتراح المقيم بتعيين السيد جي. دبليو.آر سميث، ضابط الجمارك والموانئ الذي ينيب عن المستشار في حالة غيابه والذي له علاقة مع الحاكم، مسؤولاً للاشراف على الشؤون المالية للحاكم وحكومة البحرين تحت عنوان "سكرتيرالحكومة". وتزامن مع ذلك تكليف أحد الخبراء الانجليز، وهو جي.دبليو .كمينز، باجراء تقيم شامل للجهاز الاداري والمؤسسات الحكومية في البحرين. وكان الشخص المذكور قد قام بمثل ذلك لحكومة قطر.

وعندما طرح المستشارموضوع تقاعده للشيخ سلمان، لم تبدُ منه معارضة بالدرجة التي كانت متوقعة، ويبدو أن الحاكم قد بدأ يدرك حجم المعارضة الشعبية للمستشار، ولذلك فقد كان مرتاحاً لايجاد غطاء لذلك، لكي يستطيع الادعاء بأن تقاعد المستشار لم تكن حسب رغبته (الشيخ). وقد سأل الحاكم المستشار ما إذا

كان موضوع التقاعد قد جاء منه شخصياً أم أن الحكومة البريطانية قد طلبت ذلك. فكان جواب المستشار هو أن الاقتراح الأساسي جاء من الحكومة البريطانية ولكنه شخصياً كان يرغب في الاستعداد للذهاب. وعندما اقترح المستشار تعيين شخص ليقوم مكانه، أجاب الحاكم بأن السيد سميث يصلح لذلك. بقيت بعد ذلك طريقة طرح مسألة موافقة الحاكم على تقاعد بلجريف.

أما موضوع تقييم النظام الاداري والمؤسسات الحكومية والاقتراح بأن يعلن بلجريف عن ضرورة ذلك في ضوء تقاعده، فقد رفضه الحاكم وقال بأن مجرد الاعلان عن ترقية السيد سميث إلى منصب أعلى بعد عودته من الاجازة يعني أن هناك تغييراً في موقع بلجريف.

وفي لقاء بين المعتمد والمقيم والحاكم في ٧ يونية ١٩٥٦ ، تمت مناقشة هذه القضايا مرة أخرى. وكان الشيخ يرفض اصدار أي اعلان عن ترقية السيد سميث حالاً ولكنه وافق على اقتراح المقيم السياسي بأن يتم ذلك لاحقاً بعد أن تصدر اللجنة المكلفة بتقصي حقائق اضطرابات ٢ مارس و١١ مارس. وكان هناك اعتراض آخر من قبل السيد محمود العلوي، مدير دائرة المالية على الاقتراح باعادة النظر في الجهاز الحكومي لأنه يعتقد أن ذلك يعني بالتحديد شؤون دائرته.

وللتغلب على هذه الصعوبات، أعلن المستشار، تشارلز بلجريف، في ٩ يونية البيان التالي:

"إن السيد جي.دبليو.آر سميث،ام.بي.إي. ضابط الجمارك والموانئ سوف يذهب في اجازة في ١٦يونية، وبعد عودته سوف يستلم مهمات "سكرتير الحكومة".

وخلال وجوده في بريطانيا، سيقوم هو والسيد محمود العلوي، مدير دائرة المالية بوضع الترتيبات لتوظيف موظفين جدد للعمل مع السيد محمود في دائرة المالية وسوف يناقشان مع أحد الخبراء مسألة اعادة النظر في الجهاز الاداري".

وقبل يوم واحد من ذلك الاعلان.أي في ٨ يونية،أصدرت الحكومة تقرير لجنة التحقيق"التي أنشأتها للنظر في حادثتي ٢ مارس و ١١ مارس (التي أطلقت الشرطة فيها النار على الناس) مع تعليقاتها وتعليقات القاضي هاينز. وكان تعليق هاينز يشير الى أنه من غير المناسب تقديم أي من الشرطة الذين أطلقوا النار. إلى المحاكمة لعدم وجود دليل على أن الشرطة أطلقت النار لجرح أو قتل المتظاهرين أو أنهم كانا ينوون

ذلك. وفهم الناس من ذلك أن للشرطة الحق في اطلاق النار مستقبلاً إذا لم يتفرق المتظاهرون.

وفي اليوم التالي أذاع راديو البحرين توضيحاً لتلك المسألة على لسان بلجريف قال فيه أن الشرطة لا تطلق النار عادة. كما ذكر الراديو عزم الحاكم على تقديم تعويضات لعوائل ضحايا حادثة ١١ مارس.

وكان يفترض أن يلحق تصريح الحاكم بتقرير لجنة التحقيق، إلا أنه رفض ذلك لأنها قد تفهم بأنها اعتراف بالمسؤولية عما حدث. ولذلك فقد ساد اللغط في الأوساط حول ضرورة تقديم الشرطة الذين أطلقوا النار على المتظاهرين إلى المحاكمة، ولكن بعد بضعة أيام تلاشى الموضوع، وذكر عبد العزيز الشملان لأحد موظفي المقيمية السياسية أن الهيئة لاتعتزم القيام باضراب على أثر اصدار تقرير لجنة التحقق.

وأصدرت هيئة الاتحاد الوطني في ٢٦ يوليو تقريرها الخاص حول تقرير لجنة تقصي الحقائق وكان تقريراً مفصلاً حول حادثة البلدية حاولت فيه دحض ما جاء في التقرير الرسمي من أن جزء من اللائحة يقع على المواطنين الذين تجمعوا أمام البلدية، ووصف الوضع العام أمام البلدية من بداية الحادثة بين الشرطي وبائع الخضرة حتى اطلاق النار من قبل الشرطة على الجماهير، كما تعرض للقاضي البريطاني هاينز (الذي ارفقت وجهة نظره مع التقرير الأساسي) واتهمه بالانحياز وعدم العدالة[٢٧]. وللتنويه فقد سببت وجهة نظر القاضي هاينز لغطاً حتى في الأوساط البريطانية لأنه لايفترض فيه أن يبدي وجهة نظر من هذا النوع لحكومة البحرين لأن ذلك منافٍ لحياده كقاضٍ، بل أن وزارة الخارجية البريطانية طلبت عدم تدخل هاينز في قضايا من هذا النوع في المستقبل كما أعرب تقرير الهيئة عن استياء كبير من الملاحظات الحكومية التي أرفقت بالتقرير عند صدوره. ثم ذكر التقرير استنتاجات أربعة هي كالتالي:

١ ـ إن الحكومة تجاهلت مسألة اعادة تنظيم جهاز الشرطة وفشلت في الاشراف على النظر في حادثة ١ يوليو ١٩٥٤ و ١١ مارس ١٩٥٦ وهي مسؤولة قانونياً عن هذا التقصير.

٢ ـ إن مستوى قوات الشرطة قد تدهور كثيراً.

٣ ـ لم تكن هيئة تقصي الحقائق ذات فعالية جيدة.

٤ ـ إن ملاحظات القاضي هاينز على قرارات هيئة تقصي الحقائق لم تكن حيادية.

٥ ـ إن تعليقات الحكومة على قرار لجنة تقصي الحقائق كانت مخيبة للآمال، بالنظر للضرورة التي أصبحت ملحة في مسألة اصلاح الآلة الحكومية كما يناسب شعباً كريماً بعد مجازر غير مبررة ومتكررة.

وكان من المقرر أن يلتقي أعضاء الهيئة بالحاكم يوم ١٠ يونية ولكنهم أخبروه بأنهم لم يستطيوا لقاءه لمناقشة القضايا الدستورية التي كانت موضع النقاش عدة اسابيع.

وكانت الهيئة قد أصدرت بياناً في ٤ يونية يتضمن انشاء فرقة كشافة من أهدافها مايلي:

١ ـ تدريب الشباب على الحياة الخشنة وادارة المعسكرات.

٢ ـ تدريب الشباب على الاسعافات الأولية.

٣ ـ تدريب الشباب على مكافحة الحرائق.

٤ ـ بناء الشباب السليم جسدياً لمواجهة صعوبات الحياة ومخاطرها.

٥ ـ نشر الوعي حول المشاكل الصحية والاجتماعية في القرى والمدن.

٦ ـ القضاء على الأمية.

أما الاشتراك في الكشافة فكان يتم بعد دفع اشتراك الدخول واشتراك شهري، وأن يكون المتقدم بالطلب عربياً لا يقل عمره عن ١٦ عاماً.

عقدت الهيئة اجتماعاً كبيراً في أحد المساجد في ١٥ يونية لاحياء ذكرى حادثة ١ يوليو ١٩٥٤ التي قتل فيها أربعة أشخاص بعد أن أطلق عليهم الشرطة النار عند القلعة. وألقى عدد من الناس كلمات حماسية، كان من بينهم عبد العزيز الشملان الذي انتقد تقرير "لجنة التحقيق" وخصوصاً ما ذكرته عن عدم وجود أدلة لتقدم الشرطة الذين قاموا باطلاق النار للحكومة. وأكد ولاءه لحاكم البحرين ولكنه قال بأن الهيئة تشعر بعدم جدوى استمرار المفاوضات معه لأن هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء حتى الآن.

في ١٧ يونية أصدرت الحكومة بياناً حول المحادثات التي أجريت مع هيئة الاتحاد الوطني والتي أوقفتها الهيئة مؤخراً. وكانت الهيئة تصر على أن تتم الموافقة على كل مطالبها مجتمعة وليس على بعضها دون البعض الآخر. وكانت القضايا المطروحة للمناقشة بين الطرفين تشمل عضوية مجالس الصحة والتعليم، وتعديلات قانون الصحافة الحالي، وعضوية المجلس الاداري ونتائج لجنة التحقيق. ورغم أن نوعاً

من الاتفاق كان قد تم التوصل إليه حول المسألة الأولى، إلا أن الهيئة كانت تصر على الموافقة على المطالب مجتمعة. وفي ٦ يوليو أصدرت الهيئة بياناً شرحت فيه أسباب توقف المفاوضات.

في يومي ١٨ و ١٩ يونية قررت الهيئة الاحتفال باكتمال انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس. قامت سيارات التاكسي والباصات برفع اشارات وأعلام بالألوان الثورية المصرية، كما رفعت أعلام مشابهة على كثير من البيوت. وفي مساء هذين اليومين أقيمت احتفالات في ساحات مفتوحة في المحرق. ولم تحدث أية حوادث عنف.

في ٩ يوليو أصدرت هيئة الاتحاد الوطني بيانها رقم ٦١ قالت فيه بأنها ستقدم طلبين للحاكم، ادخال ممثلين عن الشعب في المجلس الاداري وانهاء خدمات المستشار البريطاني، تشارلز بلجريف وهدد البيان بأنه إذا لم تتم الاستجابة لهذين الطلبين، فسوف يتم اعلان اضراب عام. وطالب البيان بمقاطعة المجلس الاداري ومجلسي الصحة والتعليم وكل اللجان الحكومية. وقد تمت الاستجابة لطلب المقاطعة من قبل الأعضاء غير الرسميين في المجالس والهيئات.

وكانت معارضة الهيئة للمجلس الاداري منطلقة من عدة عوامل منها اقتصار تعيينات الحاكم على أفراد عائلته وعدم ادخال آخرين من الرسمين. وكان المجلس قد نجح على حد تعبير المعتمد السياسي في عدد من القضايا .وقد أزعج موقف المستشار والحاكم المعتمد السياسي فكتب عنهما في رسالته للمقيم في ٣١ أغسطس ١٩٥٦ ما يلي:

"إنني أعتقد أن السير تشارلز بلجريف، بسبب اقامته الطويلة في البحرين، ورغم ثقافته،أخذ عادات الشيخ نفسها من حيث طريقة التفكير ووجهات النظر (وهما في العمر نفسه) رغم أن الشيخ ليس مثقفاً بالمعنى الذي نفهمه من هذه الكلمة. وهذا يجعل السير تشارلز يرى ما يريد رؤيته فقط، وإنني أعتقد أنه لم يقبل حقيقة أن تقاعده قد أصبح قريباً جداً حتى رأى رسالة وزير الخارجية. كذلك فهو لم يقبل حقيقة أن حكومة صاحبة الجلالة قررت أن عليه الذهاب ليس في الوقت الذي يختاره هو بنفسه وإنما في أسرع وقت ممكن. وفي الحقيقة فإن السير تشارلز، مع الأسف، يبدو أنه يحكم على القضية من وجهة النظر التي تلائم راحته الشخصية".

جاء الاعلان عن تقاعد بلجريف في ١٣ اغسطس عندما كانت الأوضاع هادئة في البحرين نسبياً على صعيد الوضع الداخلي. وجاء في منشور اداري بالمستشارية بتاريخ ١٣ اغسطس ١٩٥٦ مايلي:

"لقد طلب المستشار من الحاكم قبول استقالته من حكومة البحرين. وقد وافق الحاكم على هذا الطلب بعد تردد. وسوف يقوم المستشار بتسليم مهماته في النصف الأول من العام المقبل حالماً تتسلم المسؤوليات ادارة جديدة كما جاء في اعلان ٩ يونية ١٩٥٦ ، وسوف يذهب في اجازة قبل التقاعد". ووقع المنشور (التعميم) بلجريف بنفسه.

ولكن كانت أنظار الناس مشدودة لما كان يجري على الساحة السياسية العالمية بخصوص قضية قناة السويس وموقف جمال عبد الناصر منها. ومع ذلك فقد استقبل خبر تقاعد المستشار بارتياح شعبي بالغ لأنه كان يعني انتهاء عهد مظلم طويل وابتداء عهد يحمل قدراً من التفاؤل والأمل بالمستقبل. وكان لتوقيت اعلان الخبر أهمية معينة، فقد جاء ذلك قبيل يومي التاسع والعاشر من المحرم (١٦ و ١٧ اغسطس) مما جعل المواكب العزائية في هذين اليومين تتسم بهدوء نسبي بسبب غبطة الناس بالخبر، وساد النظام في المسيرات إلى درجة لم يتوقعها المسؤولون البريطانيون وكانت هيئة الاتحاد الوطني قد دعت إلى اضراب عام يوم الخميس ١٦ اغسطس لمساندة مصر، وكان ذلك اليوم يوم عطلة أساساً بمناسبة التاسع من محرم حيث كان معظم المحلات والأعمال معطلة، ولم ترفع في ذلك اليوم أعلام مصر كما هي العادة بسبب مصادفتها للمناسبة الدينية المذكورة. وكان ذلك على عكس ما حدث يوم ١٩ يونية حيث خرجت المظاهرات بمناسبة اخلاء القناة، وشوهدت في اضراب ١٦ اغسطس للمرة الأولى فرقة الكشافة التي كانت الهيئة قد كونتها قبيل شهور عديدة. وكان بعض الكشافة يستقل السيارات في صباح ذلك اليوم. وفي العصر كانت فرق منهم تتجول في المنامة والمحرق ومعها شرطة سابقون. وكان هؤلاء الكشافة قد ظهروا قبل ذلك بيومين في اجتماع كبير دعت إليه الهيئة لمساندة مصر في مسجد الخواجة (قرب مأتم القصاب) في يوم الثلاثاء.

وكان الكشافة يرتدون بدلات من الخاكي وغترة عربية، وعددهم حوالي خمسين شخصاً، واقتصرت مسؤولياتهم على الظهور في الاحتفالات الكبيرة التي كانت الهيئة تنظمها. وكان المستشار ينوي التصدي لهؤلاء الكشافة فيما لو ظهروا بقوة يومي التاسع والعاشر من المحرم، ولكن المعتمد السياسي حذره من تصعيد

الموقف طالماً لم يتسبب وجود هؤلاء الكشافة في أية مشكلة، خصوصاً وأن ذلك سوف يستدعي تدخل الشرطة في وقت تكون المشاعر العامة هائجة بسبب المناسبة الدينية. ولكن الانجليز غيروا موقفهم بعد يومي العاشوراء واعتبروا الكشافة "جيشاً خاصاً" لأنهم بدأوا ينظمون المرور وعبور الناس في كل من المنامة والمحرق، وأمروا حكومة البحرين باستعمال "قانون النظام العام". وكان هذا القانون قد وضع وأعطي للشرطة للعمل به وقت الحاجة، ولم تكن الهيئة على علم به، ولذلك فعندما أعلن عن عزم الحكومة على العمل به في ٢٠ اغسطس دهش أعضاء الهيئة كثيراً.

اتصل عبد العزيز الشملان بالمقيمية السياسية وطلب اجتماعاً عاجلاً، وفي الاجتماع أبدى الشملان استغرابه من خطوة الحكومة الاستفزازية وحدث نقاش طويل بين الشملان وبعض مسؤولي المقيمية حول تعريف "الكشاف". وأكد البريطانيون وقوفهم إلى جانب الحكومة في التصدي لفرق الكشافة. وقد استاءت الهيئة كثيراً وأصدرت منشوراً مؤكدة شرعية الكشافة ونبل أهدافهم، وهددت فيه برفع القضية إلى المنظمة الدولية للكشافة. وحدثت حادثة أخرى في هذا الصدد، وذلك عندما قام بلجريف شخصياً بنزع زي الكشافة من شابين كان قد التحقا بكشافة الهيئة، وحرقها مما أحدث بلبلة اجتماعية كبيرة. وتراجع موضوع الكشافة شيئاً فشيئاً عندما أدركت الهيئة أن الشرطة قد زودت بعدد جديد من الضباط البريطانيين لمواجهة تطورات الموقف. وكانت هناك قصص كثيرة عن تحدي الفرق الكشفية للشرطة ومواقف شجاعة أخرى.

ويبدو أن الهيئة كانت تمر في تلك الفترة ببعض المشاكل الداخلية منها عدم وجود الأموال الكافية لدعم نشاطاتها. ولربما كانت هناك بوادر عدم ارتياح في بعض الأوساط بسبب ضغط الحكومة والانجليز من تكرر الاضرابات، وهو أمرلم تعهده في البحرين منذ طويل، ومع ذلك فلم تكن تلك المؤشرات حتي ذلك الوقت خطيرة على وضع الهيئة، فقد بقيت القوة الأولى في البلاد وخصوصاً مع تصاعد موجة المد الثوري في العالم، ذلك المد الذي كان يستهدف تصفية المصالح الاستعمارية في البلدان المستعمرة. ولعل الحاكم، بتوجيه من الانجليز كان يراهن على تلك المؤشرات مما دفعه لعدم الاهتمام بتهديدات الهيئة بالاضرابات ومنها الاضراب الذي هددت به للاحتجاج على عدم الرضوخ لمطالبها بعزل بلجريف وتعديل المجلس الاداري في شهر يوليو السابق، وايقاف صحيفة "الوطن" التي كانت يرأس تحريرها علي سيار بعد صدور عددها في ٢٩ يونية الذي تضمن هجوماً خفيفاً على السعودية وعلى

الانجليز، وكذلك ايقافه جريدة "الشعلة" بعد صدور العدد الأول منها في ٢٤ اغسطس بسبب مقال فيه تهجم على العراق وعلى مركز المعلومات في المقيمية السياسية وعلى الانجليز بشكل عام، وكذلك تطبيق قانون النظام العام حول الكشافة.

كما توجهت الحكومة، بأمر من الانجليز، لأجراء تعديلات جوهرية على البرامج الأخبارية في الاذاعة لأن الانجليز كانوا يعتبرونها منحازة لمصر، وإن وجهة النظر كانت بشكل عام لصالح مصر وضد مصالح الانجليز لأن محرر الأخبار، في نظر الانجليز، متعاطف مع مصر. وقد أقيل من منصبه أخيراً.

كان المعتمد البريطاني في هذه الأثناء يراهن على عامل الزمن لاضعاف الهيئة، وإن الرأي العام سوف يبتعد شيئاً فشيئاً عن الهيئة وأهدافها، وشجع المعتمد على هذا الاعتقاد بعض الأمور منها:

١ ـ تقدم كل من أحمد فخرو ومنصور العريض للمقيم السياسي لابداء استعدادهما للتوسط بين الحكومة والهيئة على أساس أن استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه ليس في صالح البلاد. وكان هذان الشخصان قد قاما بوساطة مماثلة على أثر حادثة اطلاق النار أمام القلعة في يوليو ١٩٥٤ عندما قتل أربعة من أبناء الشعب. وكان رأيهما هو أن الهيئة قد أنجزت الكثير وإن بامكانها استغلال ذلك والقبول بحلول وسط بدلاً من تضييع الفرصة، وإن عدم سلوكها ذلك الطريق اصبح يبعد البعض عنها. وقد شجع المقيم الشخصين على نشر هذا التوجه بين الأشخاص ذوي النفوذ في البلاد لكي يقوموا باقناع الهيئة بالتعاون مع الحكومة والعمل من أجل التطوير السلمي والتقدم بدلاً من "ازعاج" الناس بالاضرابات والمظاهرات.

وقد قام كل من منصور العريض وأحمد فخرو بزيارة ثانية للمقيم في مطلع سبتمبر وأخبراه بأنهما تحدثا مع عبد العزيز الشملان، الذي كان يقوم بمهام سكرتير اللجنة التنفيذية لهيئة الاتحاد الوطني في غياب عبد الرحمن الباكر بلهجة قوية وإنهما طلبا منه أن تسعى الهيئة للاستفادة من المؤسسات والتسهيلات الدستورية التي تحققت في البلاد. أجاب الشملان باسلوب غير الزامي وقال لهما بأنه سوف يناقش المسألة مع بقية أعضاء الهيئة. وبعد بضعة أيام عاد إليهما وأخبرهما بأن أعضاء الهيئة غير موافقين على سلوك المنهج الذي ذكراه. وعندما سأله أحمد فخرو عما إذا كان يرغب في تحقيق تقدم دستوري تدريجي أو في اسقاط حكومة البحرين أجاب الشملان بأنه مستعد لاسقاط الحكومة إذا اقتضى الأمر، وأن ذلك ممكن في لو تنحى البريطانيون ناحية لمدة اثني عشرة ساعة فقط.

٢ ـ اتضاح مواقف حكومات كل من السعودية والكويت وقطر تجاه مصر. فقد كان يعتقد أن هذه الحكومات تساند الموقف المصري وبالذات مواقف الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن اتضح أن مواقفها ليست كذلك. وهذه المواقف سوف تصبح عوامل تشجيع للحاكم ولمن يسير في خطه على الصمود والثبات بوجه مطالب الهيئة، وأن الهيئة في النهاية سوف تخسر الدعم الذي تحظى به حالياً.

٣ ـ نجحت محاولات الانجليز في اقناع عدد من المواطنين من أصول ايرانية بالذهاب إلى الشيخ والمطالبة بتكوين هيئة تحمي مصالحهم، فوافق على ذلك.

وكان الانجليز يرون أن هذه التطورات تعكس حدوث تطور على صعيد فصل بعض القطاعات الشعبية عن حركة المعارضة والوقوف إلى جانب الحكومة. وفي الوقت نفسه كان البريطانيون يرون أن الهيئة، أو أفراداً منها قد ذهبوا بعيداً في التطرف، وأصبحوا (البريطانيون) قلقين من تخلي الهيئة عن سياسة العمل نحو التطور الدستوري التدريجي. وأصبح البريطانيون يفكرون في كيفية فصل "الاتجاهات المعتدلة" عن "المتطرفين" في الهيئة، وكيفية حمل الحكومة على التمتع بإرادة وقوة كافيتين لمنع التعبير الخطير عن الفلسفة المتطرفة للهيئة. وعلى هذا الأساس كان تفكير البريطانيون ينصب حول الوسائل التي يمكن بواسطتها اعادة ثقة الناس بقدرة الحكومة على التصدي للهيئة ويعتبرون استعمال "قانون النظام العام" لضرب كشافة الهيئة خطوة مناسبة في هذا الاتجاه[٢٨].

كما كان البريطانيون يرغبون في الوقت نفسه في اظهار بعض الانجازات من قبل الحكومة مثل اكمال القانون الجزائي الذي كان العمل عليه قائماً منذ فترة والذي كان السنهوري يعمل عليه في القاهرة ومثل انجاز بعض المهمات التي كان المجلس الاداري يناقشها قبل رفع جلساته للاجازة الصيفية. وكانوا يعتقدون أنه ما لم تنجز المهمات القضائية والادارية فإن "العناصر المعتدلة" في البلاد سوف تخسر الموقف لصالح العناصر المتطرفة التي سوف تتحرك من جديد لأحداث الاضطراب.

وبدأ المقيم والعاملون معه يستعملون نمطاً جديداً من المنطق مع البحرانيين الذين يلتقون معهم، ويطرحون عليهم الموقف الجديد الذي لخصه المقيم في رسالته للخارجية البريطانية في ٩ سبتمبر ١٩٥٦ التي قال فيها: "وبخصوص وجهة نظرنا، فإنني والموظفين عندي بدأنا ننتهز كل فرصة لقاء مع البحرانيين لأن نقول أننا كنا في الماضي نتعاطف مع عدد من أهداف هيئة الاتحاد الوطني وساعدنا في التوسط بينهم وبين حكومة البحرين من أجل تقدم دستوري معقول، ولكننا أصبحنا الآن مقتنعين

بأن الاجراءات التي تمت الموافقة عليها، بالاضافة للتطورات الادارية المتوقعة على أثر انتهاء مهمة "كامينز" (الذي كان قد كلف باعداد تقرير موسع عن الجهاز الاداري في البحرين) والاصلاحات القضائية التي يعمل السنهوري لانجازها. كل ذلك يمثل مرحلة معقولة من التطور للبحرين اليوم. وفي هذه الظروف فليس لدينا أي تعاطف مع مطالبة الهيئة بخطوات أكبر قبل أن يستفيدوا مما هو متوفر. ونحن نساند حكومة البحرين في رفضها القبول بهذه التكتيكات غير المعقولة، وننتهز كل فرصة لتقديم النصح للتجار وأبناء الطبقة الوسطى للوقوف معاً لمقاومة مطالبة الهيئة بتقديم مساعدات مالية والمشاركة في أية اضرابات مقبلة".

ورغم هذه السياسة الواضحة التي تبلورت بعد أن اتضح وقوف الشعب البحراني ضد السياسات البريطانية في المنطقة وخصوصاً في ما يخص قناة السويس، فقد بقي المسؤولون البريطانيون في البحرين غير قادرين على التنبؤ باتجاه تطور الأحداث. وكانوا يتوقعون أن يتعقد الوضع الأمني في البحرين إما بسبب حدوث تطورات خطيرة على وضع قناة السويس أو بسبب عودة عبد الرحمن الباكر من الخارج، أو فيما لو أقدمت الهيئة على عمل قوي لاعادة الاعتبار لموقعها المعارض، أو على أثر مصادمة بين الشرطة وأبناء الشعب لسبب من الأسباب. ولذلك وضعوا الخطط العديدة لمواجهة هذه الاحتمالات، ومنها اعداد القوات البريطانية للتدخل وقت الحاجة. وبدأ البريطانيون أكثر عداءاً للهيئة وهيأوا الأجواء لضرب قيادتها في أول فرصة مواتية.

رجع عبد الرحمن الباكر من الخارج في ٢٧ سبتمبر واستقبله عدد كبير من الناس في المطار ولكنه لم يلقِ أي خطاب. وأخبر عدداً من الناس إنه سوف يسعى لممارسة ضغط نحو الاعتدال في أوساط الهيئة، وكان الحاكم وعدد من أفراد عائلته يميلون نحو اعتقال الباكر بضعة أيام ومن ثم تسفيره مرة أخرى. ولكن المقيم البريطاني كان يرى التريث لكي لا تحدث تطورات كبيرة في وقت كانت الأمور تتجه نحو هدوء نسبي، بانتظار مولد الرسول الأكرم (ص) في ١٨ اكتوبر. هذا في الوقت الذي كان فيه بعض التجار يتحدثون عن خط وسط بدلاً من التشدد [٢٩].

في ٢٦ سبيمبر أقيم احتفال كبير بمناسبة الأربعين لاستشهاد الامام الحسين بن علي عليه السلام. وكان المتحدث الرئيسي فيه عبد العزيز الشملان الذي أشار إلى تأخر وصول الخبير القانوني لاعداد القانون الجزائي للبحرين، وأشار كذلك لعدم توظيف قضاة أكفاء وإلى الضغط على الصحافة، ودعا إلى عدم التعاون مع اللجان

الحكومية. كما تحدث في الاجتماع أيضاً السيد علي السيد ابراهيم، وحضر الاجتماع أكثر من ألف شخص. ثم جاء احتفال مولد الرسول (ص) في ١٧ اكتوبر وتحدث فيه عبد الرحمن الباكر مستعرضاً فيه أوضاع البلاد مشيراً إلى أن الحكومات والشعوب العربية تساند الحركة الوطنية. وأكد أيضاً على أن الحركة سلمية وأنه لا يوافق على الأعمال الصبيانية المتمثلة بالعنف. وأشار فيه إلى عدد من القضايا كمقاطعة الهيئات الحكومية والموقف البريطاني وغيرها. كما أعرب عن أمله في أن تستأنف الهيئة حوارها مع الحاكم.

الفصل الأخير من قصة الهيئة

بعد الاحتفالات الدينية التي جرت خلال شهري سبتمبر واكتوبر هدأت الأوضاع نسبياً بانتظار ما تتمخض عنه الاتصالات بين الحكومة والشخصيات البارزة في البلاد (مثل منصور العريض وأحمد فخرو) وأعضاء الهيئة، وبانتظار تحديد سياسات الهيئة واتجاهها بعد عودة عبد الرحمن الباكر من الخارج في ٢٧ سبتمبر، فكما أشرنا سابقاً فإن الباكر أصبح يتحدث عن "الاعتدال" والتفاهم مع الحكومة وسلوك سياسات هادئة وأن الشعب قد تعب ومل من تكرر الاضرابات.ويقول في كتابه ص ١٣٨ "أخذت تردني الأخبار (عندما كنت في القاهرة) بأن هناك تبايناً في الرأي بين معظم أعضاء الهيئة وبين القاعدة الشعبية، وهناك نفور بارز يكاد يشكل خطراً على الوضع كله. بين الهيئة والحكومة، فرأيت من الأحسن ازاء هذه العوامل كلها أن أتوجه إلى البحرين لأحاول ما أمكن ايجاد تسوية أو شبه هدنة، وتغيير التكتيك الذي مشت عليه الهيئة بعد سفري فإن فيه طابع العنف والشدة"

بهذه الروح كان أعضاء الهيئة يجتمعون ليقرروا السياسات والمواقف في فترة كانت حاسمة للغاية، حيث أصبح الخلاف في الآراء ميزة واضحة في الأسابيع القليلة التي أعقبت رجوع الباكر. فقد رجع إلى البلاد وهو يحمل أفكاراً جديدة ساهمت في تكوينها لديه الظروف السياسية في بيروت والقاهرة واتصاله شبه اليومي بالسياسيين والصحافيين في هاتين العاصمتين. ولذلك فعندما رجع رأى الأمر على غير ما كان يتوقع: "الحقيقة التي برزت لي بعد ساعات من وصولي كانت مؤلمة ومرة، إذ أن هناك فجوة كبيرة بين القيادة والقاعدة الشعبية، وهناك تذمر في سائر الأوساط، وهناك الشكوى من التحكم والاستبداد من قبل بعض أعضاء

انهيئة، وهناك التذمر من الأوضاع غير المستقرة في البلاد، وهناك النفورالعام من معظم أعضاء الهيئة البارزين".

هذا التصور العام الذي حمله الباكر، بالاضافة لما كان يحمله من أفكار استمدها خلال وجوده في مصر دفعته للتحدث بلغة أخرى والعمل على محور آخر. " فكان لابد من أن أباشر التنظيم الذي رسمته في مخيلتي وأبدأ قبل كل شيء بالاتصال الشعبي مع سائر طبقات الشعب لألمس مدى استعدادهم للتنظيم الجديد."

"كان لابد لي أن أقوم باتصالاتي مع مستشار حكومة البحرين ومع الحاج منصور العريض والسيد أحمد فخرو لنخرج من الأزمة المستحكمة بين الهيئة والحكومة"

هذا التصور للواقع العام لم يكن إلا سراباً. فسرعان ما اكتشف الباكر نفسه خطأ هذا التصور الذي ساهم بدون شك في زعزعة مكانة الهيئة.. "مضت المفاوضات بيني وبين الوسيطين والمستشار سراً وتوصلنا إلى حل نقاط كثيرة. وكانت الحكومة تبدي استعدادها التام للتفاهم، ولم أعلم بأنها خطة مدبرة لاكتساب الوقت، وقد اتضحت نواياهم في ما بعد، فإنهم كانوا يعدون العدة للقضاء علينا حسب مخطط وضع في وزارة الخارجية البريطانية يتم تنفيذه في الوقت المناسب... وقد خدعت في سير المفاوضات لعدم تفهمي نوايا بريطانيا وحكومة البحرين، وكذلك خدع معي الوسيطان اللذان كانا يتعجبان للتساهل العظيم الذي كان يبديه الحاكم ومستشاره لحل الأمور المتأزمة بين الهيئة والحكومة".

ولكن اكتشاف الباكر انخداعه جاء متأخراً، وكان بإمكانه المساهمة الايجابية في توحيد صف الهيئة ولعب دور الوسيط المحايد ولكنه لم يفعل ذلك، مما ساهم في اضعاف الموقف السياسي والشعبي للهيئة واحدث تمزقاً في صفوفها ساعد على ضربها بعد شهر واحد تقريباً من رجوع الباكر. ويبدو أن أفكار الباكر الجديدة اعتبرت مدخلاً مناسباً لاحداث حالة من الشتات في صفوف الهيئة تكون سبباً لفقدان مصداقيتها بين الجماهير، وتحركت الحكومة والمستشار والبريطانيون لاحكام خطة القضاء على الهيئة. واتضح أن الخطط العسكرية التي كان المسؤولون البريطانيون يعملون لاحكامها خلال الشهور الأخيرة لم تكن ضرباً من العبث فالوضع في البحرين لم يكن لينفصل عن الوضع في المنطقة العربية بشكل عام وما كان يحدث في مصر مثلاً كان يجد له صدى مباشر في البحرين حيث كان

الشعب يتحرك بوحي من عدائه للاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر على الخليج سياسياً وعسكرياً ويحيك المؤامرات السياسية والعسكرية على مصر.

فإذا كان الباكر يعتقد أن الاعتدال يعني أن الشعب البحراني سوف يوقف تأثره بما حدث في البلاد العربية الأخرى ويمتنع عن التظاهرات والاضرابات، فإنه يكون قد أخطأ كثيراً في فهم الواقع. ففي ٢٦ أكتوبر ألقت السلطات الفرنسية القبض على الزعيم الجزائري أحمد بن بيلا ورفاقه بعد اختطاف طائرتهم التي كانت في طريقها من تونس إلى المغرب. وأحدثت هذه القضية هزة كبيرة في البحرين التي كان شعبها يستوحي قدراً من مواقفه من الثورة الجزائرية المتصاعدة. فما أن وصلت البحرين أخبار الاعتقال حتى هب الشعب معلناً عن سخطه واستيائه للتصرف الفرنسي الأرعن. فأعلنت الهيئة الاضراب العام احتجاجاً على الجرم الذي ارتكبته فرنسا في حق الزعماء الجزائريين الأبطال، وكان اضراباً سلمياً إلا أنه تطور إلى استعمال العنف الشديد في المحرق، ولكنه بقي بشكل عام اضراباً سلمياً فاعلاً أعاد للشعب ثقته بنفسه وبالهيئة التي تمر داخلياً بأزمة لم تشهد مثيلاً لها من قبل.

بعد ذلك بثلاثة أيام حدث العدوان الثلاثي على مصر الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا و "اسرائيل" وتم احتلال منطقة القناة على أثر قرار الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس. فحدث في البحرين "ما لم يحدث حتى في القاهرة عام ١٩٥٢" على حد تعبير عبد الرحمن الباكر في كتابه (ص ١٤١).

فمع وصول أنباء العدوان إلى البحرين اتخذت الهيئة قراراً في صبيحة اليوم الأول من نوفمبر بالقيام بمظاهرات واضرابات للتعبير عن سخط واستياء شعب البحرين مما قامت به القوات الأجنبية من خرق لسيادة مصر واعتداء على المدن المصرية والحاق الأذى بالمدنيين العزل. في مساء ذلك اليوم ذهب جاسم فخرو وماجد الجشي إلى سكرتير الهيئة، عبد الرحمن الباكر وطلبوا منه الاجتماع إلى جميس بلجريف، ابن المستشار للتشاور في مسألة التظاهرات، وفعل الباكر ذلك ثم اجتمع الباكر في الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم مع تشارلز بلجريف وتحدثا مع بعضهما حول الوضع في البلد. فقد حدثت مظاهرات صاخبة وأعمال عنف في اليومين السابقين في المحرق، وحاول المستشار الحصول من الباكر على تعهد بعدم تكرار حوادث العنف، وحسب ما ذكره الباكر في كتابه فإنه لم يعطه ذلك التعهد وذكر أن مسألة الأمن هي من شأن الحكومة واقترح على المستشار أن يكون هناك مائتان من الشرطة لمرافقة المظاهرة، مائة من الأمام ومائة من الخلف. ووعد المستشار

بأن يكتب للهيئة بالطرق التي يجب أن تسلكها المظاهرة.

وتكشف الوثائق البريطانية رسالة المستشار إلى قمندان الشرطة بتاريخ ١ ـ ١١ ـ ١٩٥٦ الساعة الثامنة مساءً جاء فيها أن هيئة الاتحاد الوطني طلبت إذناً من الحكومة بتنظيم مظاهرة في اليوم التالي في المنامة، وأن الحكومة سمحت بالمظاهرة بالشروط التالية:

"تبدأ المسيرة الساعة العاشرة صباحاً تقريباً من مسجد الحورة القريب من الارسالية الامريكية، حيث تعقد الاجتماعات عادة. وستتبع المسيرة خط السير كما يلي:

من المسجد إلى الساحة المقابلة للمعتمدية البريطانية، ثم تتوجه لشارع الشيخ عبد الله ومنه إلى شارع الشيخ حمد ومنه إلى شارع الساحل وتسير في شارع الساحل إلى الطرف الشمالي من شارع بلجريف، بالقرب من ثلاجات يتيم، وتتجه جنوباً عبر شارع بلجريف إلى شارع الشيخ عبد الله وترجع بعد ذلك عبر الارسالية إلى المسجد". وطلب المستشار من قائد الشرطة توفير سيارتين أو ثلاث "جيب" لتسير أمام المسيرة وخلفها لمتابعة المسيرة وموافاة مركز الشرطة بالتطورات.

وأضافت الرسالة ما يلي:

"إذا ما خرجت المسيرة عن السيطرة وحدثت محاولات لأحداث تخريب في الممتلكات فيجب استعمال الشرطة من القلعة لتفريقها، وفي هذه الحالة فمن الضروري اعتقال البعض".

وفي اليوم التالي تجمع الناس عند مسجد العيد بالمنامة، ولكن لم يكن هناك شرطي واحد، وخرج المتظاهرون ولم يرافقهم أحد من الشرطة. حدثت حادثة أخرى في الوقت نفسه حيث أقدمت الشرطة على اعتقال أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للهيئة وهو ابراهيم بن موسى في المحرق ورفضت اطلاق سراحه رغم تدخل الهيئة وتدخل منصور العريض وأحمد فخرو. هاتان الحادثتان اعتبرهما الباكر دليلاً على وجود خطة مبيتة لضرب الهيئة، وذلك بالسماح لحالة من الفوضى بأن تعم البلاد خلال المظاهرات. فاعتقال ابراهيم بن موسى كان لابد أن يثير مشاعر الناس، مما قد يدفع بعضهم لأعمال العنف وعدم وجود شرطة تصاحب مظاهرة من هذا النوع هو الآخر يترك مجالاً لحدوث حالات عنف كبيرة.

وقد بدأت ردود أفعال الناس لما حدث في مصر في يوم ٢٩ اكتوبر، فقد حدثت المظاهرات على أشدها في ذلك اليوم، واشعلت الحرائق في كثير من المنازل الخاصة بموظفي سلاح الطيران البريطاني في المحرق. فقامت القوات البريطانية المكلفة بمكافحة الشغب بالتدخل مباشرة في مساء ذلك اليوم لحماية العوائل المتبقية في المجمع السكني التابع للطيران البريطاني في المحرق بعد أن تكررت أعمال العنف من قبل الشباب ضد ذلك المجمع خلال النهار. وتجدر الاشارة إلى أن الخسائر التي لحقت بالعوائل البريطانية في ذلك المجتمع بقيت موضع نقاش طويل في الشهور اللاحقة بعد أن تقدم عدد من العائلات بالمطالبة بالتعويضات في المحاكم في البحرين وبريطانيا متهمة القوات البريطانية بالتقصير في توفير حماية كافية.

وفي اليوم التالي (٣٠ أكتوبر) حدثت مظاهرات كبرى في المنامة وأشعلت النيران في شركة كري مكنزي والشركة الشرقية للتجارة ومحلات البنزين للزياني وفي اليوم الثالث أشعلت النيران في مباني مطابع الخليج التي يتهمها الشعب باستعماريتها. كما أصيبت مباني دائرة الأشغال لحكومة البحرين بأضرار بليغة من جراء الغضب الشعبي. وحاول البعض اشعال النار في الكنيسة الكاثوليكية ولكن تمكن رجال الاطفاء من اخماد النيران التي أشعلت فيها. وكان للطلاب دور كبير في هذه المظاهرات حيث أضربوا عن الدراسة وخرجوا في الشوارع في مظاهرات كبيرة جداً. وأنزلت القوات البريطانية في الشوارع ومفترق الطرقات للسيطرة على الوضع،بعد أن تم الاستعداد لذلك قبل شهور عديدة، وكانت خطط الانزال جاهزة بانتظار حدوث الظروف المناسبة. وتجدر الاشارة إلى أن تدخل القوات البريطانية المباشرة في البحرين أحدث لها مشاكل لاحقاً حيث حدثت حالة تمرد في أوساط الجنود الذين اعتقدوا أن هذا التدخل خارج عن دائرة العمل المرسومة للجيش. ويتحدث البريطانيون الذين كانوا يعملون في البحرية البريطانية آنذاك عن حوادث تمرد عديدة سببت مشاكل للقيادة العسكرية، وهناك من استقال من عمله في البحرية على أثر التدخل العسكري المكشوف في البحرين في الأسبوع الأول من نوفمبر عام ١٩٥٦ .

اعتقال قيادة الهيئة والمحاكمة والابعاد

في الساعات الأولى من صباح اليوم السادس من نوفمبر ١٩٥٦ ألقي القبض على كل من عبد علي العليوات وعبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان، بعد أن

توجهت مجموعات مسلحة من الشرطة بقيادة الضباط الانجليز إلى منزل كل منهم. ويصف الباكر تفاصيل عملية الاعتقال في كتابه والاهانات التي وجهت لقيادات الهيئة في تلك الليلة. وأخذ الثلاثة في سفينة صغيرة من المحرق إلى جزيرة جدة غربي البلاد، واستغرقت الرحلة ساعتين حيث وصلوا الجزيرة صباح اليوم السادس من نوفمبر، ووضعوا في زنزانة محفورة في الصخور وعليها بوابة حديدية. في هذه الأثناء فوجئ الشعب باعتقال زعماء الهيئة، وحدثت حالة اضطراب في صفوفه، فقد هرب البعض واختفى الآخرون. ويذكر أن محسن التاجر هرب إلى ايران واختفى السيد علي بن السيد ابراهيم وعبد الله أبو ذيب، وهرب عدد آخر إلى الكويت ولبنان سراً، بينما ألقي القبض على أكثر من خمسين شخصاً في الأسابيع الثلاثة اللاحقة. وحدثت اضرابات ومظاهرات عديدة شارك فيها الطلاب من البنين والبنات. ولم تهدأ الأمور إلا بعد مرور ثلاثة أسابيع كاملة. ورغم عودة الحياة إلى ما يشبه الحالة الطبيعية فقد بقيت المباني المدمرة دليلاً على حجم العنف الذي شهدته البلاد بعد العدوان الثلاثي على مصر.

ولم يعتقل الأشخاص المذكورون مرة واحدة، بل على دفعات وكان الانجليز يهدفون من ذلك خلق حالة ذعر وترقب وخوف مستمرة. ويقول المعتمد في رسالته في ١٧ يناير ١٩٥٧ [٣٠] واصفاً سياسة الاعتقال هذه "كان لهذا الأسلوب أثره في قلق المذنبين، لأن كلاً منهم لم يعرف متى يأتي دوره للاعتقال" ويضيف "ووضع المعتقلون في بداية الأمر في قلعة ولكنهم نقلوا لقفص أنشئ بسرعة في الرميثة في الصحراء في جنوب الجزيرة بعيداً عن أي منطقة سكنية".

وفي ٢٢ نوفمبر أطلق شخص النار على الشرطة قتل اثنين منهم في القلعة، وقد أمر الحاكم بإعدامه في ما بعد. وفي ٢٥ نوفمبر اعتقل أحد المواطنين بعد أن حاول اشعال النار في جانب من منزل المستشار. وقد اشعلت النار ولكنها لم تكن في الجانب الذي يعيش فيه المستشار من المنزل.

وبقيت بعد ذلك مسألة المسجونين الخمسة من اللجنة التنفيذية للهيئة. فالحاكم كان يرى أن يحكم على العليوات والباكر والشملان خمسة عشر عاماً وعلى الأثنين الباقين عشر سنوات (رسالة المعتمد للمقيم ١٧ يناير ١٩٥٧ رقم ٢)، وأن يتم ترحيل الثلاثة الأوائل إلى خارج البحرين. وصدر بذلك مرسوم في ١٩ ديسمبر ١٩٥٦ بتطبيق القانون البريطاني بخصوص "ابعاد السجناء في المستعمرات البريطانية لعام ١٨٦٩" على البحرين وصدر مرسوم آخر هو قانون ابعاد السجناء (البحرين

وسانت هيلانة) ١٩٥٦ في ١٩ ديسمبر ١٩٥٦ يعطي الصلاحية لحاكم البحرين بالترتيب مع حاكم سانت هيلانة لابعاد السجناء إلى سانت هيلانة. وعلق القانون الثاني على لوحة الاعلانات بالمعتمدية يومين. قبل اصدار هذين المرسومين اجرى الحاكم مع ملكة بريطانيا اتصالات عديدة تمخض عنها موافقة بريطانيا على ارسال السجناء إلى جزيرة سانت هيلانة في المحيط الأطلسي غرب افريقيا. تمت هذه الترتيبات واتخذت القرارات بشأن المتهمين ثم ابعادهم قبل بدء المحاكمات، إذ لم تبدأ إلا في ٢٢ ديسمبر وأنتهت في اليوم التالي:

قبل المحاكمات تعرض السجناء لتحقيقات واسعة قام بها ضباط بريطانيون وذكر الباكر تفاصيلها في كتابه. وكان المحققون قد فتشوا منازل المعتقلين ليلة اعتقالهم تفتيشاًدقيقاً وحصلوا على بعض الأوراق والرسائل التي اعتمدوا عليها في صيانة لائحة الاتهام رغم انكار السجناء الكثير من التهم التي وجهت لهم بناء على ما جاء في بعض الأوراق.

ومن هذه الأوراق مايلي:

١ ـ ورقة في صورة منشور عثر عليها في بيت عبد علي العليوات موقع باسم "الفدائيون" جاء فيه مايلي:

لقد أكملنا ـ بحمد الله ـ تكوين مجموعاتنا

وذكر المنشور أن المجموعة سوف تقوم بتنفيذ ما يلي:

أ ـ لا نترك المستشار يغادر البحرين حياً.

ب ـ نسف بعض بنايات الشركات الأجنبية.

ج ـ قتل بعض من أفراد العائلة الخليفية.

د ـ حرق مطار المحرق بمن فيه.

هـ ـ اغتيال سلمان الخليفة.

و ـ حرق قصر سلمان.

ـ منشور مؤرخ في ٢٦ ـ ٨ ـ ١٩٥٦ وموجه من "الفدائيين الوطنيين" إلى الخائنين حسن بلجيك، جاء فيه:

"إن الناس قد علموا كل النشاطات التي قمت بها ضد الشعب لمنعهم من الحصول على مطالبهم العادلة التي سوف يحصلون عليها عاجلاً أم آجلاً. لقد

بدأت بتكوين مجموعة من مستواك الهابط لا تهمها حقوق هذا البلد وشعبها..

وندرك ومجموعتك الهابطة بأنك إن قمت بعمل ما ضد قرارات شعب البحرين فسوف ترى شيئاً لن تستطيع الخروج منه إلا بخسارة ممتلكاتكم وحياتكم وأولادكم.."

٣ ـ رسالة موقعة باسم عبد العزيز الشملان بتاريخ ١ ـ ٨ ـ ١٩٥٥ ومرسلة إلى السادات وتتعلق بالقانون الجزائي الذي كان تحت المناقشة، جاء فيها:

"إن القانون موجه مباشرة ضد أعضاء الهيئة التنفيذية العليا التي انتخبها الشعب لتمثيله في المطالبة بحقوقه العادلة وفي مقدمتها تكوين مجلس تشريعي لتقليل سلطة الحاكم ومستشاره الانجليزي".

٤ ـ كما أقيمت الاتهامات على أساس ماجاء في بيانات الهيئة ومنها المنشور الأول الذي أعلن فيه عن انتخابات الهيئة التنفيذية، بأن في ذلك تجاوزاً لحكومة الشيخ.

٥ ـ رسالة موقعة باسم عبد العزيز الشملان مؤرخة ١ ـ ٨ ـ ١٩٥٥ (ربما نفس الرسالة المذكورة في ٣) ومرسلة إلى الكولونيل أنور السادات جاء فيها: "بدون شك فإنك مطلع على الحركة الوطنية التي أضاء نورها البحرين والتي تهدف لوضع نهاية لسلطات الاقطاع، واستبداد مستشار الانجليزي، ومن ورائهما، الامبريالية البريطانية البغيضة"

٦ ـ أوراق جزء منها مكتوب باليد وجزء بالآلة الكاتبة تحمل ما يشبه مذكرات كتبها الشملان عن رحلته إلى القاهرة وعن اتصالاته بالمسؤولين هناك.

٧ ـ رسالة في الملفات الشخصية لعبد الرحمن الباكر وصلته من "لجنة التنسيق" بالقاهرة وموقعة من تسعة أشخاص من بينهم محمد فؤاد جلال ومعروف الدواليبي وسليمان النابلسي وصديق شنشل جاء فيها: "إن لجنة التنسيق للمؤتمر العربي القومي تدعو لاضراب عام في كل البلاد العربية يوم الأحد ٢٨ أكتوبر١٩٥٦ وسوف تكون هذه مناسبة كبيرة للتعبير عن دعم العالم العربي للنضال الجزائري والاحتجاج على اختطاف الجزائريين القياديين الخمسة بينما كانوا ضيوفاً لسلطان المغرب . ونطلب منكم المشاركة في هذاالاضراب ليرى العالم وحدتنا العربية".

٨ ـ رسالة من عدد من الطلاب بالقاهرة إلى بعض أعضاء الهيئة جاء فيها بعض أخبار مما حدث في القاهرة ويطالبون بمزيد من الأخبار والاستمرار في النضال.

٩ ـ عدد من بيانات الهيئة كالبيان رقم ٧ المؤرخ ٣ ربيع الثاني ١٣٧٤ والبيان رقم ١٥ في ٨ ـ ٢ ـ ١٩٥٥ ، وفي هذه البيانات تطرح الهيئة موقفها من عدد من القضايا كانتخابات البلدية وتكوين اللجان وقضايا أخرى.

١٠ ـ برقية من هيئة الاتحاد الوطني إلى النادي الثقافي القومي بالكويت بتاريخ ٢٢ ـ ٣ ـ ١٩٥٦ موقعة من عبد العزيز الشملان جاء فيها شكر الهيئة على برقية من النادي المذكور وتصميم الهيئة على المضي في مقارعة الامبريالية والاقطاع ومعبرة عن مساندتها شعب الكويت.

١١ ـ رسالة بغير تاريخ استلهما عبد الرزاق خنجي في ٣ ـ ١٠ ـ ١٩٥٦ عن طريق البريد جاء فيها:

"لقد رأينا ببالغ الأسف اعلانكم في صحيفة الخليج. ونعلمك،إذا كنت غير مطلع بأن هذه الجريدة مقاطعة من قبل كل الشعب وعليك مقاطعتها. وإلا فسوف تحرق كل ممتلكاتك في البحرين، فليس هناك من يعلن في هذه الصحيفة إلا أنت".

عقدت المحاكمة، كما ذكرنا، في يومي ٢٢ و ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ في مركز الشرطة بالبديع. وقد تم اختيار هذا المكان لأن "الحكومة شعرت بأن اجراء المحاكمات في المحاكم القانونية بالمنامة يحمل مخاطر كبيرة بالتظاهر"، حسب ما جاء في رسالة المعتمد المذكورة.

وجئ للمحاكمة بعدد من سكان البديع (١٢ ـ ١٥ شخصاً) للتدليل على علنية المحاكمات ولكن لم يسمح لأي أحد من المنامة أو المحرق بالحضور، كما لم يسمح بممثلي الصحافة بالحضور ووجهت التهم للسجناء.

وجاءت لائحة الاتهام كالتالي:

"إن التهم الموجهة للأشخاص الخمسة هي إنهم كأعضاء تنظيم غير مصرح به سمي نفسه "الهيئة التنفيذية العليا" ولكن غيرت اسمها لاحقاً بدون تغيير أفرادها أو أهدافها لـ"هيئة الاتحاد الوطني" وهو الاسم الذي اعترف به عظمته، قاموا بارتكاب (أو محاولة أرتكاب) عدة أعمال غير قانونية منها:

١ ـ قتل الحاكم وبعض أفراد عائلته ومستشاره وتدمير قصره، والمطار وأماكن أخرى.

٢ ـ احداث تغيير في حكومة البلاد بوسائل غير مشروعة.

٣ ـ حرمان الحاكم من سيادته على الدولة بازاحته.

٤ ـ إضافة لذلك، نظمت الهيئة اضراباً ومظاهرة في المنامة يوم الجمعة ٢ نوفمبر، بعد أن أعطيت إذناً بمسيرة سلمية على أن تمر بخط سير معين. هذه المسيرة التي نظمتها الهيئة لم تلتزم بالطريق المسموح به من قبل الحكومة والذي وافق عليه السكرتير (سكرتير الهيئة)، ولم تكن المسيرة هادئة وصاحبها العنف، وتدمير وحرق بنايات وأعمال سببت أضراراً بليغة لممتلكات الحاكم، والحكومة والشركات والأفراد في البحرين.

بعد تقديم لائحة الاتهام تكلم عبد الرحمن الباكر، باسمه وباسم بقية المتهمين. قال أن كلاً من هذه التهم، لو ثبتت، كانت جديرة بتقديمهم للاعدام وأن الحكومة لو كانت تستطيع اثبات أي من هذه التهم لعقدت المحاكمات في محكمة المنامة، وهو المكان المعتمد لمثل هذه المحاكمات.وأكد أن اجراء المحاكمات في البديع يعني أنها سرية. وطالب بنقل المحاكمات للمنامة وأن تتم علناً لكي يستطيع الناس سماع تهم المؤامرة المتهمين بارتكابها. تلك المؤامرة التي كانت ستطيح بأسس البحرين.

وأضاف أن للحكومة قوات كافية للحفاظ على الأمن، وطلب نسخاً من الادعاءات ضدهم ونسخاً من الوثائق التي ستقدم للمحكمة. وقال بأنه إذا لم تتم الاستجابة لهذه المطالب فإنهم جميعاً لن يقولوا كلمة واحدة للدفاع عن أنفسهم.

وافقت المحكمة على تقديم الوثائق ولكنها رفضت نقل المحاكمة إلى المنامة. فأصر الباكر على ذلك وقال بأنه يتعهد بأنه لن تحدث أي اضطرابات هناك. فقال أعضاء هيئة القضاء بأن اجراء المحاكمات في البديع هو بأمر الحاكم وأن لديهم أمراً مكتوباً بذلك. فرفض الباكر ورفاقه النطق بكلمة واحدة خلال المحاكمات.أما القضاة فقد استمروا في الاستماع للشهود الذين كان بينهم المستشار نفسه الذي كان قد أعد لائحة الاتهام ضد السجناء. وكلما طلب القضاة من المتهمين الكلام أجابوا، من خلال الباكر، بأنهم لن يتكلموا في البديع.

ثم قدمت الأدلة حول اعتقال كل من المتهمين. فإبراهيم فخرو اعتقل في ٢ نوفمبر بينما كان يحاول مساعدة رجل اعتقلته الشرطة.ثم قاوم فخرو الشرطة الذين كانوا يحاولون اعتقاله. أما الآخرون فقد اعتقلوا في بيوتهم في وقت لاحق.وقدمت كذلك الوثائق التي استعملها الادعاء ضد المتهمين وهي المذكورة أعلاه.

ثم عرض الادعاء جانباً من نشاطات الكشافة التي نشطت خلال الاضراب الذي تم خلال شهر اغسطس ١٩٥٦ . وقال بأن هؤلاء الكشافة قد تم تنظيمهم بدون إذن الحكومة، واتهمهم الادعاء بأنهم كانوا يقومون بأعمال الشرطة.

كما قال الادعاء بأن الهيئة أسست في البداية بدون إذن الحكومة وأنها كانت تعتزم البقاء سرية بعد اعلان أسماء الأعضاء الثمانية في اللجنة التنفيذية. ورغم اعتراف الحاكم بها بعد تغيير اسمها فإن عضويتها بقيت سرية ولم تتغير أهدافها.

وفي ٣ نوفمبر أعلن الحاكم في بيان له بأن الهيئة لم تعد شرعية وجاء ذلك في بيان أذاعه راديو البحرين. كما قال الادعاء بأن الوثائق المضبوطة تثبت عزم الهيئة على قتل الشيخ وأشخاص آخرين ذكرت أسماؤهم في ورقة ضبطت في بيت العليوات. وقال بأنه في ٢ نوفمبر ارتكبت أعمال عنف من قبل أفراد غير معروفين مشابهة للأعمال المذكورة في الوثائق التي ضبطت وخصوصاً مع عيسى بن هندي (والرسالة من الطلبة في القاهرة).

كما استبدل الادعاء بما جاء في المذكرة التي ضبطت بحوزة الشملان (التي كان جزء منها مطبوعاً والآخر مكتوباً باليد) والتي كانت تصف مقابلات الباكر مع عدد من الشخصيات في مصر وأنها دليل على أهداف الهيئة بالعمل على اسقاط الحكومة بالقوة. وحسب ما جاء في الورقة فإن أحد رؤساء التحرير في مصر وعد بأنه سوف يكون أول من يحصل على أنباء الثورة في البحرين عندما تحدث.

وتحدث المستشار عما دار بينه وبين الشملان في أول نوفمبر في المستشارية حول المظاهرة وشروطها، واعتمد في شهادته على رسالته لقمندان الشرطة في مساء الأول من نوفمبر التي ذكر فيها خط سير المظاهرة. كما رجع إلى مفكرته للاستشهاد ببعض الأعمال التي حدثت لاحقاً. كما أحضرت رسالة قيل إنها من الحاكم للهيئة أرسلها لهم في ٢٢ يوليو وقال فيها أن أعضاء الهيئة سوف يكونون مسؤولين شخصياً عن أي اخلال بالنظام العام. كما استشهد برسالة من الهيئة لأحد النوادي في الكويت وصف فيها نظام الحكم في البحرين بأنه "بقايا من الاقطاع البغيض".

ثم تحدث قومندان الشرطة عن استلامه رسالة بلجريف حول السماح للمظاهرة وعن الأحداث التي حدثت يوم ٢ نوفمبر. كما تحدث عن أن الباكر اتصل به عدة مرات في ذلك اليوم يطلب منه الأفراج عن أشخاص اعتقلوا في ذلك اليوم لأن من الضروري حضورهم لاجتماع الهيئة في مساء ذلك اليوم لتدارس الوضع. كما تحدث عن تدخل الباكر لاخلاء سبيل ابراهيم فخرو الذي اعتقل في ذلك اليوم في المحرق،

ولكنه رفض اطلاق سراحه، فحمله الباكر تبعة ما يحدث في اليوم التالي.

وقد رفض الخمسة النطق بكلمة واحدة للدفاع عن أنفسهم، فحكمت المحكمة بأن الخمسة مذنبون بدرجات مختلفة، فحملت الثلاثة، العليوات والباكر والشملان المسؤولية الكبرى وحكمت عليهم بالسجن ١٤ عاماً (كما أراد الحاكم) وحملت الآخرين (ابراهيم فخرو وابراهيم بن موسى) مسؤولية أقل وحكمت عليهم بالسجن عشر سنوات.

جرت المحاكمات في ظروف غير عادية، وقام شخص بريطاني (ضابط شرطة) بتقديم لائحة الاتهام التي أعدها المستشار بنفسه، وقد أدلى شخصيات بشهادته في المحكمة. وقد اقامت الشرطة حواجز في الشوارع المؤدية للبديع لمنع أي أحد من الاقتراب من المنطقة. كما كان في المنطقة مجموعة من الجنود البريطانيين ساهمت في توفير أجواء الحماية للمحاكمات داخل مركز الشرطة. وبعد أن قدم الادعاء لائحة الاتهام قال الباكر بأنه مستعد لتقديم بيان للمحكمة إذا ما سمح لخسمة عشر شخصاً ذكرهم بالأسماء بالحضور، ولكن المحكمة رفضت ذلك. ولم تسمح الحكومة بمحامين للمتهمين.

بعد الحكم بالسجن للمعتقلين بدأت نقل الثلاثة الرئيسيين إلى جزيرة سانت هيلانة التي كان البريطانيون قد رتبوا الأمور فيها لاستقبال السجناء البحرانيين الثلاثة. وفي ٢٨ ديسمبر جاءت الشرطة واقتادت عبد الرحمن الباكر وعبد علي العليوات وعبد العزيز الشملان إلى الفرقاطة البريطانية "إج.ام.اس.لوخ إنس" التي كانت متوجهة إلى بريطانيا. وكان الحاكم قد كتب رسالة إلى قبطان الفرقاطة يأمره فيها بتسليم السجناء إلى حاكم جزيرة سانت هيلانة. هذا في الوقت الذي تكتمت فيه الحكومة على مصير السجناء وتركت الناس في حيرة من الأمر وكان هناك اعتقاد بين الشعب بأن السجناء سوف يؤخذون إلى جزر "السيشيل" وهي الجزر التي نقل إليها الزعيم القبرصي مكاريوس. ولم تذكر أي اذاعة أو صحيفة شيئاً عن منفاهم إلا بعد مرور أسبوع على مغادرة الفرقاطة البحرين. حين ذكرت اذاعة القاهرة الخبر باقتضاب وذكرت أنهم ذاهبون إلى جزر السيشيل بالمحيط الهندي.

أما السجناء الآخرون فقد أطلق سراح حوالي عشرين شخصاً في الشهرين التاليين وطلب من أكثرهم مغادرة البحرين لفترات تصل إلى سنتين، أما الباقون فقد نقلوا إلى جزيرة جدة ولم يحاكم أحد منهم.

بعد اعتقال السجناء ومحاكماتهم وزعت منشورات كثيرة حول الوضع في

البحرين. فقد وزع منشوران خلال شهر ديسمبر هاجما الحاكم والمستشار ومنشوران آخران في بداية شهر يناير ١٩٥٧ ودعيا إلى اضراب عام يوم ٧ يناير. وقد أضربت طالبات مدرسة البنات يوم ٧ يناير وطلبة المدرسة الثانوية بالمنامة. وكان طلبة هاتين المدرستين قد أضربوا عن الدراسة يوماً واحداً في شهر ديسمبر استجابة لنداء وجهه راديو صوت العرب من القاهرة بمناسبة الأحداث التي يشهدها العراق. وقد حاولت الحكومة منع اضراب الطلاب بتوجيه انذارات إلى الآباء وطلب تعهدات منهم بعدم اضراب بناتهم وأولادهم.

وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٥٧ أطلق مجهول النار على موظف بريطاني يعمل في شركة بريطانية بالبلاد اسمه مستر بليمر، وأصابه في جانبه عندما كان واقفاً أمام النافذة في بيته. هذا في الوقت الذي استمرت فيه المشاعر بالهيجان والاستياء مما حدث في البحرين خلال شهري نوفمبر وديسمبر. وعبر العديد من الناس ومن بينهم رجال أعمال عن الحالة الأمنية المتردية في البلاد والظلم الذي لحق بالوطنيين من أبنائها. ويقول المعتمد في تقريره بتاريخ ١٧ يناير حول مشاعر الناس: "فبينما يبدو هناك نوع من الهدوء الخارجي وحتى بعض علاقات الصداقة العامة للبريطانيين في البحرين فإن المشاعر المعادية (للانجليز) من قبل عدد غير قليل ماتزال موجودة رغم أنها مخفية. وهذا يعني أن احتياطاتنا الأمنية في البحرين، مثل الابقاء على قوات من الجنود البريطانيين لا يمكن أن تخفف في المستقبل المنظور".

بعد اعتقال أعضاء الهيئة كان هناك شعور في الادارة البريطانية بضرورة عمل شيء ما على طريق الاصلاحات المطلوبة شعبياً. وكان على رأس هذه الاصلاحات ترحيل المستشار تشارلز بلجريف الذي حاول الاستفادة من ضرب الهيئة لاعادة تثبيت نفسه في البحرين بتأكيده على أن وجهة نظره بضرب الهيئة في وقت مبكر كانت صائبة. أما الموقف الرسمي البريطاني فكان يدافع عن تاجيل ضرب الهيئة إلى الوقت الذي تم فيه (الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٥٦) وعبر عن هذا الموقف دي.ام.اج ريشي (الموظف الكبير بوزارة الخارجية البريطانية الذي كان يتابع شؤون البحرين) حيث قال أن الدائرة التي يعمل فيها بوزارة الخارجية ترى مايلي:[٣١]

١ ـ إن أي عمل مبكر ضد هيئة الاتحاد الوطني كان سيؤدي إلى استعداء المعتدلين من البحرانيين، وهم الذين يتوقف عليهم استقرار وأمن البحرين.

٢ ـ وعن طريق اقناع الحاكم بالقيام ببعض الاصلاحات المعقولة والسماح

بزمن كاف للمطالب المتطرفة من الهيئة لاغضاب المعتدلين، استطعنا (البريطانيون) توفير دعم شعبي لضرب الهيئة من قبل الحاكم في نوفمبر.

ونظراً لهذا الموقف كان المسؤولون بالخارجية البريطانية يرون ضرورة انهاء خدمات بلجريف الذي كان يحاول تأجيل ذلك والبقاء في البحرين. ولكن البريطانيين كانوا يعتقدون أن استمرار بقائه في البلاد سيؤدي لانزعاج "المعتدلين" وقد تتكرر أحداث الصيف الماضي. وحيث لم يحدث أي عمل اصلاحي في البلاد خلال الشهور الثلاثة التي أعقبت اعتقال قادة الهيئة فقد كان موقف التجار من الحاكم مشوباً بالحذر وكانوا ينظرون للتلميحات باطالة أمد بقاء بلجريف في البلاد بريبة كبيرة. وكان بلجريف يسعى للبقاء فترة أطول من خلال اتصالاته بالحاكم، بينما كان المعتمد والمقيم يسعيان للتعجيل برحيل المستشار لكي لا يتوتر الوضع مرة أخرى.

وأخيراً حدث ما لم يحسب له أحد حساباً. فقد كشفت بعض الفحوص الطبية على المستشار وجود ورم في مثانته وأن عليه السفر إلى لندن بشكل عاجل ليتم اجراء الفحوص اللازمة هناك. فتقرر أن يغادر البحرين في ١٧ ابريل ١٩٥٧ إلى غير رجعة. وبعد فحصه في المستشفى تأكد اصابته بالسرطان وأن علاج ذلك المرض سوف يستغرق عدة أشهر.

وقد سهلت هذه المسألة مهمة اقناع الحاكم بعدم التفكير في رجوع المستشار الذي كان يصر حتى آخر لحظة على عودته ويعتقد أن ذلك سوف يتم في المستقبل القريب.

هذا في الوقت الذي كان فيه المسؤولون البريطانيون في البحرين يتبادلون الرسائل مع وزارة الخارجية حول مسألة التعويضات التي تقدمت بها شركات وعدد من العاملين في البحرين مقابل الاضرار التي لحقت بمساكنهم أثناء الاضطرابات التي حدثت في مطلع نوفمبر ١٩٥٦ . وفي الوقت نفسه كانت مسألة نقل السجناء البحرانيين إلى جزيرة سانت هيلانة موضع نقاش طويل في البرلمان البريطاني بين المعارضة ممثلة بالسيد ووربي و وزير الخارجية، وكانت التساؤلات تدور حول عدالة محكمة البديع التي أصدرت الأحكام ضد أعضاء الهيئة وحول الناحية القانونية المتعلقة بابعاد السجناء من البحرين إلى سجن سانت هيلانة وحول أوضاعهم المعيشية في تلك الجزيرة وطريقة معاملتهم هناك. كما كانت تساؤلات عديدة ومستمرة حول أوضاع السجناء من عوائلهم الذين كانوا قلقين وخصوصاً في الشهور الثلاثة الأولى لعدم استلامهم أي رسالة منهم. كما كانت هناك مراسلات بين لندن والبحرين وسانت هيلانة حول تكاليف سجن قادة الهيئة في الجزيرة المذكورة ومسؤولية دفع تلك التكاليف واستقر

الرأي في النهاية على أن تتحملها حكومة البحرين.

في ذلك الوقت صدر تقرير اللورد "كامينز" الذي جاء من لندن للبحرين في نوفمبر ١٩٥٦ لاجراء تقييم عام للنظام الاداري في البلاد وتقديم مقترحات للحاكم على ضوء ذلك. صدر التقرير في ٢٣ يناير ١٩٥٧ واصبح لزاماً على السكرتير الجديد للحكومة، السيد سميث أن يأخذه بعين الاعتبار كمحاولة لأشغال الرأي العام عن التفكير بموضوع السجناء وتسفيرهم إلى سانت هيلانة. وكان الحاكم متردداً في تعيين سميث أملاً في رجوع بلجريف، ولكنه عندما يئس من ذلك بدأ يتعامل مع سميث كسكرتير للحكومة ابتداء من ١ يونية ١٩٥٧ [٣٢]. كما وافق الحاكم على تعيين يوسف الشيراوي مساعداً لسكرتير حكومة البحرين بعد صدور تقرير "كمينز" ومقترحاته بخصوص النظام الاداري في البحرين كما وافق على اقتراح تقدم به سميث بتغير اسم المستشارية إلى "السكرتارية" وتم نقل بعض مكاتب الحكومة من مبنى باب البحرين إلى هناك.

وأكمل السير "كمينز" تقريره بارسال الجزء الثاني منه إلى الحاكم وإلى سميث في منتصف شهر يونية عام ١٩٥٧ ، وقام الحاكم بتطبيق بعض مقترحات التقرير ومنها اعادة النظر في الدرجات الوظيفية لحوالي ألفي شخص من موظفي الحكومة[٣٣].

كما وافق الحاكم على أن تقوم الحكومة بدفع تكاليف وصيانة المكيفات الهوائية في بيوت الاوروبيين.

ورغبة في تدعيم موقف الحاكم اقترح المعتمد السياسي اعادة انتخابات البلدية بعد أن مر على تعيين أفرادها عام كامل. ففي ديسمبر ١٩٥٦ خرج الحاكم على ما كان مألوفاً من انتخابات مجلس لبلديتي المنامة والمحرق وعين أعضاء هذين المجلسين لمدة عام واحد. وعندما سمع المعتمد شكاوى الناس من استمرار المجالس المعينة طلب الحاكم اجراء انتخابات للمجالس البلدية (التي كان يعين الحاكم نصف أعضائها وينتخب النصف الآخر) فوافق الحاكم على ذلك وأعلن عن انتخابات في شهر سبتمبر ١٩٥٧.

وتجدر الاشارة إلى أن المجالس البلدية بدأت بمجلس بلدية المنامة عام ١٩١٩ حيث عين الحاكم كل أعضائه. وفي ١٩٢٦ سمح الحاكم للناس بانتخاب نصف أعضاء المجلس على أن يقوم هو بتعيين النصف الآخر. وفي ١٩٢٧ تم تشكيل مجلس بلدية المحرق على نمط ما كان معمولاً به في المنامة.

ملحق ١ :

مناقشات في لندن

في ٥ ـ ٨ ـ ١٩٥٨ كتب أحد المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية ملاحظات للنقاش الذي طرح أثناء لقاء مسؤولي وزارة الخارجية مع ابني الحاكم، عيسى بن سلمان وأخيه خليفة بن سلمان عندما كانا في زيارة رسمية لبريطانيا خلال شهر يوليو ١٩٥٨ جاء فيها مايلي(٣٤)

يؤسفني أن معلوماتي حول التطور في موضع الاصلاحات بالبحرين هي قديمة، وأهم قضايا النقاش هي التالي:

١ ـ الاصلاح الدستوري.

٢ ـ الاصلاح القانوني والقضائي.

٣ ـ الاصلاح الاجتماعي.

٤ ـ اصلاح تملك الأراضي.

واعتقد أن من الأفضل الطلب من المعتمد السياسي والمقيم السياسي التحدث إلى الحاكم نفسه حول المسألة الأولى. ان صعود وهبوط حركة هيئة الاتحاد الوطني قد أقنعت آل خليفة بأن الحركات الديمقراطية يجب أن تعتبر تحدياً لموقفهم، ولانستطيع لومهم لو وصلوا إلى تلك النتيجة.

ولكن منذ نوفمبر ١٩٥٦ فقد صرف جهد كبير من أجل اشراك البحرانيين في ادارة الماكنة الحكومية، وإن مما يثلج الصدر أن يوافق الحاكم على احياء المجالس البلدية المنتخبة، رغم أن هذه ليست مؤسسات قوية أو شعبية في الادارة البحرانية.

وتستطيع حصر نقاشك بالاشارة إلى أن سقوط البيت الملكي العراقي ونوري السعيد مرتبط بفشلهم في التعايش مع المشاعر الديمقراطية.

الاصلاح القضائي والقانوني

إن هناك مطلباً شعبياً قديماً باصلاح المحاكم، واستبدال القضاة من الشيوخ بقضاة متدربين. إن الاصلاح القانوني قد حصل دفعة جيدة بادخال القانون الجزائي.

وقد أخبرنا المقيم السياسي مؤخراً بأنه يرى بأن قوات الشرطة قد تحسنت بدرجة كبيرة منذ الأزمة الأخيرة ولكن يجب علينا الاستمرار في تشجيع بذل جهود أكبر لزيادة عدد البحرانيين في القوات العادية. رغم أن المفرزة العراقية ماتزال مفيدة إذا كان هناك ضمان بولائها.

الاصلاح الاجتماعي

أعتقد أننا يجب أن نهنئ الشيخ على التطور الذي حصل في الاصلاح المادي منذ نوفمبر ١٩٥٦ وخصوصاً في المستشفيات وايصال الماء إلى المحرق وعمل دائرة الشؤون القروية.

تملك الأراضي

رغم ما تقدم فإنه ما يزال هناك نقد كبير للتوجه الاحتكاري الذي يلتزمه آل خليفة بخصوص الأراضي. فما يزالون يمتلكون مساحات هائلة من الأراضي، معظمها مسروق من الفلاحين الشيعة في اطار زمني قصير. وأن مدير الزراعة، ام فون اولنباخ ، متضايق جداً من هذا الوضع. فالشيوخ لا يهتمون بأراضيهم ويعرضونها على المستأجرين بشروط غير مغرية. والنتيجة هي أن العمال تركوا العمل في هذه الأراضي والتحقوا بحقول النفط ولذلك فقد دمرت المزارع.

إنني لا أعتقد أن الشيوخ يقبلون الانتقاد. فبمقاييسهم فإنهم متحررون ومتطورون. بالاضافة لذلك، كان علينا أن نشجعهم على الاعتقاد (منذ نوفمبر ١٩٥٦) بأن الوقت قد فات للأمل بأن التنازلات للديمقراطية يستطيع شراء الوقت. وقد أخبرني أخو الحاكم، الشيخ دعيج، بأن "الجيش البريطاني وآل خليفة يستطيعون السيطرة على البحرين إلى الأبد"

دبليو. جي آدمز

٥ - ٨ - ١٩٥٨

ملحق: ٢

الدوائر الحكومية عام ١٩٥٨

السكرتارية: السيد جي.دبليو.آر.سميث

سكرتير حكومة البحرين

السيد يوسف الشيرواي

نائب السكرتير

دائرة الصحة: الدكتور آرزاجزبي سنو

الطبيب الأول

الدكتورة أي.ام.أي دوج

الطبيبة الأولى

الدكتورة جي.دي جرانت

المدير الطبي في الصحة

دائرة القضاء: الشيخ دعيج بن أحمد آل خليفة

القاضي الرئيسي

المستشار القضائي للحكومة (شاغر)

السيد سالم العريض

Registrar كاتب المحكمة

دائرة المالية: السيد محمود العلوي

مدير المالية

الشرطة والأمن العام: الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

مدير الشرطة والأمن العام

الكولونيل همرسلي

قمندان الشرطة

دائرة الجمارك: السيد جي.اج ريد

مدير الجمارك

السيد محمد الساعي نائب مدير الجمارك

دائرة الأشغال العامة: السيد ام.اج ليس، مدير الأشغال

دائرة الكهرباء: دي برامر، المهندس والمدير

دائرة المعارف: السيد أحمد العمران مدير المعارف

السيدة وفيقة ناير، مديرة تعليم البنات

العلاقات العام: السيد جيمس بلجريف.

مدير العلاقات العامة

دائرة الزراعة: السيد اي.دبليو فان أولنباخ

مدير الزراعة

دائرة العمل: الشيخ علي بن أحمد الخليفة

مدير العمل

ابراهيم خلفان

مدير مكتب العمل

دائرة الشؤون القروية: الشيخ عطية الله الخليفة المدير

دائرة الشؤون الاجتماعية: السيد مساعد الزياني

دائرة المواصلات: السيد جيزال موريس

مدير المواصلات

دائرة الأوقاف الشيعية: السيد صادق البحارنة

الرئيس

دائرة مراقبة النفط: السيد جي بي طومسون

مدير الموانئ : الكوماندر بي سيمونز
دائرة الأراضي: السيد عبد العزيز الصالح
مدير
دائرة شؤون القاصرين: محمد دويغر.

ملحق ٣

أحداث الهيئة في الصحافة

رغم اعتقال قيادة هيئة الاتحاد الوطني، استمر الوضع الداخلي متوتراً وحاول العديد من الناس القيام بنشاطات سياسية سرية، ووزعت منشورات كثيرة في المنامة والمحرق وبعض القرى. ولكن الضربة التي واجهتها الحركة الوطنية كانت كبيرة، فبالاضافة لاعتقال قادة الهيئة فقد اعتقل أكثر من خمسين شخصاً وسجنوا في الرميثة جنوبي البلاد وهرب العشرات إلى خارج البلاد.

وقد اهتمت الصحافة في لبنان والقاهرة بما حدث في البحرين، وساهم بعض العناصر النشطة التي تمكنت من الخروج من البلاد في تحريك الوضع الاعلامي وتزويد بعض الجرائد والمجلات في الخارج ببعض المعلومات عما يجري في البحرين. وفي مايلي بعض الأمثلة على ماورد في الصحافة خارج البلاد عما يدور فيها:

١ ـ نشرت مجلة "العهد" اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٧ مقالاً بعنوان:

"ماذا فعل الشعب العربي في امارات الخليج"؟ جاء فيه مضمون رسالة بعث بها أحد الشباب البحراني إلى أحد أصدقائه قال فيها[٣٥]: عندما هاجمت بريطانيا وفرنسا واسرائيل أختنا الكبيرة، مصر، خرج شعب البحرين وطلابها في مظاهرات ضخمة منادين بسقوط الامبريالية. ثم توجهوا إلى مقر هيئة الاتحاد الوطني وأبدوا احتجاجهم وطالبوا بتجنيدهم للدفاع عن أمتهم وكرامتهم.

وفي اليوم التالي من الاضراب، قام المتظاهرون في المحرق التي تغنى بأمجاد وبطولات بور سعيد. باشعال النار في ثمانية بيوت تسكنها القوات البريطانية

ودمروا شركة تصليح سفن بريطانية وأشعلوا النار في ثلاث سفن راسية في حوض الشركة.

ثم فجر المتظاهرون الشارع المؤدي إلى المطار بالمحرق.. وفي وقت لاحق نزلت القوات البريطانية في الشوارع وقتلت أربعة أشخاص عزل.

وعندما أعلنت الدول العربية الاضراب العام في ١٧ من الشهر الماضي لدعم الرجال الأبطال في العراق، حدث اضراب عام في البحرين. وحاول الطلاب في المدرسة الثانوية بالمنامة القيام بمظاهرات ولكن مدير المدرسة منعهم خوفاً على حياتهم عندما رأى القوات البريطانية محيطة بالمدرسة ويهددون باطلاق النار على أي شخص يحاول الخروج.

كما أخرج البريطانيون مواطني قرية عسكر من بيوتهم وحولوها إلى ثكنة عسكرية ووضعوا مصابيح حمراء حولها. وقد جمعوا أساطيلهم في مياه البحرين..

واستمرت المقالة بعنوان آخر "أين رجال البحرين" وهي عبارة عن رسالة بعث بها مواطن بحراني "س.ج.ب" ووقع عليها عدد كبير من المواطنين البحرانيين جاء فيها:

"لقد جرى تنفيذ المخطط الامبريالي ضد القادة البحرانيين الأحرار طبقاً لخطة غريبة وحقيرة. فلم يسمح له بالمثول أمام محكمة قانونية علنية، كلا بل حكم عليهم سراً بطريقة امبريالية كما هو متبع في قبرص وكينيا. فقد أعلنت الأحكام ضد أحرار البحرين،الباكر، الشملان، العليوات، فخرو وابن موسى. وهي أحكام دكتاتورية صدرت بعد توجيه اتهامات لا أساس لها"

إن شعب البحرين مرتبط بقيادته وهو مرتاب في أمر بعض الذين كانوا في صفوف القيادة في البحرين والذين أقسموا على الولاء للهيئة.إنهم بقايا أعضاء الهيئة الذين لم يسجنوا مع رفاقهم"

إن شعب البحرين يحملهم المسؤولية وينذرهم من الارتياط بأولئك الذين تنكروا لعروبتهم ووطنيتهم من أمثال قاسم الشيراوي وبعض أتباعه الذين خدعوا الهيئة وشعب البحرين، بالتظاهر بالولاء لقادة البحرين"

٢ ـ كما نشرت المجلة المذكورة "العهد" في عددها بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٥٧

مقتطفات ومقالات عن الوضع في البحرين منها خبر بعنوان "بدرية خلفان في السعودية" جاء فيها [٣٦]:

لقد لجأت بريطانيا للتنكيل بشعب البحرين لكي تقضي على حركة التحرير هناك وذلك باعتقال وتسفير من تشاء، وقد تمكن القليلون من الهروب من مخالبها إلى البلدان المجاورة. ومن هؤلاء المناضلة بدرية خلفان التي قادت بعض المظاهرات. فقد اعتقلها البريطانيون ووضعوها في السجن وحكموا عليها بالطرد من البلاد، وذهبت أخيراً إلى السعودية" وفي العدد نفسه نشرت المجلة رسالة موقعة باسم عبد الله المدني (البحرين) جاء فيها ما يلي:

"لقد انتصرنا لأننا أمة تؤمن بالحرية، والعدالة والمساواة. وتؤمن بحقها في حياة حرة كريمة. لقد انتصرنا على الامبريالية بفضل ايماننا، ولقد انتصرنا ولا يمكن أن نهزم"

بالاضافة للتغطيات الصحافية في الجرائد والمجلات، اهتم راديو "صوت العرب" في القاهرة بما يحدث في البحرين اهتماماً كبيراً خلال أيام الأزمة وبعد اعتقال أعضاء الهيئة[٣٧].

ففي برنامج بعنوان "الخليج العربي والجنوب العربي" الساعة ١٦،٤٥ بتوقيت غرينتش في ١٩ ـ ٣ ـ ١٩٥٧ تحدث المذيع عن حياة أحد قادة الهيئة وهو عبد العزيز الشملان باسهاب وعن دوره في النضال ضد الامبريالية والتعسف الخليفي في البحرين.

وفي البرنامج نفسه تحدث شخص كويتي يعمل مساعداً للمدير الفني بوزارة التعليم بالكويت اسمه عبد المحسن الراشد عن الوضع في الخليج وسيطرة الاستعمار والامبريالية هناك وكان مما قال:

"أيها الأخوة: لقد انتصرنا في معركة بور سعيد، وذلك بفضل يقظتنا ووحدتنا. وخلال العدوان على مصر، اتخذ أبناء الخليج العربي موقفاً أدخل الرعب والخوف في قلوب الامبرياليين وعملائهم الذين بدأوا بالتخطيط للقضاء على الضمير الوطني الحر. واحتلالهم البحرين دليل حقيقي على ذلك. إن البحرين العربية المقاتلة يجب أن لا تترك وحدها تعاني الاذلال على أيدي الامبرياليين وعملائهم"

"إن البحرين العربية تستنجد بكم، فاستجيبوا لندائها ونضالها من أجل عروبتكم هناك. قاوموا غزو المعتدين وعملاءهم الاقطاعيين، الذين باعوا أرضهم ووطنهم للغاصبين"

وفي ٧- ٤ - ١٩٥٧ أذاع راديو "صوت العرب" بالقاهرة في البرنامج المذكور "الخليج العربي والجنوب العربي" الساعة ١٦،٤٥ بتوقيت غرينتش مقابلة مع بدرية خلفان حول الأوضاع الأخيرة في البلاد واعتقال قيادات الهيئة وطرق محاكمتهم والتهم التي وجهت إليهم.

وفي ٣ - ١٠ - ١٩٥٧ أذاعت الاذاعة المذكورة تعليقاً سياسياً لشخص اسمه أبو الحسن من البحرين بعنوان "السياسة الامبريالية لتجويع الشعب". تناول فيه الوضع السياسي الراهن وخلفياته التاريخية والسياسية البريطانية في البلاد، فكان مما قال:

"إن الحكومة البريطانية في البحرين تستعمل كل الوسائل لوضع كل العراقيل بوجه الخريجين الجامعيين، ومنع المواطنين المتعلمين من الوصول إلى المناصب الحكومية التي تتناسب مع كفاءاتهم فالبريطانيون يقدمون لهم رواتب أقل بكثير بالمقارنة مع الموظفين البريطانيين والاوروبيين الذين لا يمتلكون الشهادات أو الخبرة. وفي مثل هذا الوضع، يجبر البحرانيون الشباب على الهجرة من البحرين إلى الأماكن التي يحصلون فيها على رواتب تعادل ضعف ما يحصلون عليه في الوظائف الحكومية بالبحرين"

أما الصحافةالبريطانية فكانت تهتم بما يحدث في البحرين من زاويتين، إما لتهييج الرأي العام وتضخيم الأمور لتبرير التدخل البريطاني السافر، أو من زاوية اعتراض بعض الجهات السياسية في بريطانيا على بعض الممارسات البريطانية في البحرين وقد نشرت في شهر اغسطس ١٩٥٦ عدة أخبار عن تهديدات قيل أنها صدرت على لسان عبد الرحمن الباكر عندما كان في دمشق بقتل البريطانيين في البحرين فيما لو أقدمت بريطانيا على عمل عسكري ضد مصر" واستعملت هذه الأخبار لاحقاً ضد الهيئة أثناء محاكمات قادتها في شهر ديسمبر ١٩٥٦.

وفيما كان الوضع الداخلي في البحرين يتجه نحو الهدوء على أثر الضربة التي وجهت لحركة الهيئة عام ١٩٥٦ ، كان السجناء السياسيون الخمسة يقضون أحكام السجن في مكانين مختلفين. فكان ابراهيم موسى وابراهيم فخرو في سجن جزيرة جدة بينما كان عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعبد علي العليوات منفيين

في جزيرة سانت هيلانة الواقعة في وسط المحيط الاطلسي غرب افريقيا. وقد رفعت دعوى قضائية إلى المحاكم البريطانية حول عدم شرعية نقل هؤلاء السجناء من البحرين إلى سانت هيلانة. وكان واضحاً أن القضية ستنجح، ولذلك مارست الحكومة البريطانية لعبة تأجيل النظر في القضية وماطلت في الموافقة على حضور المحكمة. ولم يصدر حكم المحكمة البريطانية في سانت هيلانة إلا في شهر يوليو عام ١٩٦١ حيث قضت ببطلان قرار نقل السجناء الثلاثة من بلادهم إلى الجزيرة المذكورة. وعلى أثر ذلك تم اطلاق سراحهم ونقلهم إلى لندن ومنها إلى بيروت حيث استقر عبد الرحمن الباكر حتى وفاته عام ١٩٦٧ وبقي عبد علي العليوات في دمشق ثم انتقل إلى النجف الأشرف بالعراق وأقام فيها حتى توفي عام ١٩٧٣ . أما عبدالعزيز الشملان فقد رجع إلى البحرين عام ١٩٧٠ وخاض انتخابات المجلسين التأسيسي والوطني. وفاز بعضوية كل منهما. وبعد حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ عين سفيراً للبحرين في القاهرة والهند. وتوفي في يناير ١٩٨٩ . أما ابراهيم موسى وابراهيم فخرو فقد قضيا تسعة أعوام في السجن، وتوفي ابراهيم موسى لاحقاً ولم يبقَ على قيد الحياة (من بين قادة الهيئة) حتى كتابة هذا الكتاب إلا ابراهيم فخرو.

الهوامش

١ ـ تقرير المقيمية السياسية رقم EA1013/12 بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ في الملف السابق.

٢ ـ تقرير المقيمية السياسية رقم EA1013/13 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ في الملف السابق.

٣ ـ ترجمة الرسالة موجودة في ملف وزارة الخارجية رقم . FO 371/114586

٤ ـ رسالة المقيم السيد باروز إلى وزير الخارجية انتوني ايدن رقم ١١٣ بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤ في الملف . FO 371/114586

٥ ـ رسالة المقيم إلى وزير الخارجية, هارولد ماكميلان, رقم ٥٢ بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٥ في ملف وزارة الخارجية . FO 371/114587

٦ ـ البرقية رقم ٦٢٣ من المقيم السياسي إلى وزارة الخارجية في ٢٥ اغسطس ١٩٥٥ في الملف . FO 371/114587

٧ ـ الرسالة رقم ١٠٢ من المقيم السياسي إلى وزير الخارجية, هارولد ماكميلان, بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٥ في الملف السابق.

٨ ـ الرسالة رقم ١٠١١/١/٩٠/٥٥ من المقيم السياسي إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ بالملف السابق.

٩ ـ برقية المقيم إلى الخارجية رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٥٥ بالملف السابق.

١٠ ـ برقية رقم ٧١٦ من المقيم إلى الخارجية بتاريخ ٦ اكتوبر ١٩٥٥ بالملف السابق.

١١ ـ برقية رقم ٧٦٠ من المقيم إلى الخارجية في ٢٥ اكتوبر ١٩٥٥ بالملف السابق.

١٢ ـ برقية رقم ١٧٢ من المقيم إلى الخارجية في ٤ مارس ١٩٥٦ بالملف . FO 371/120544

١٣ ـ برقية المقيم السياسي لوزارة الخارجية رقم ١٧٣ بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٦ في الملف السابق.

١٤ ـ برقية المقيم إلى الخارجية رقم ١٧٧ بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٦ في الملف السابق.

١٥ ـ برقية المقيم إلى الخارجية رقم ١٩٦ بتاريخ ١١ مارس ١٩٥٦ بالملف السابق.

١٦ ـ برقية من الممثل البريطاني في بغداد إلى الخارجية البريطانية رقم ٣٢٢ بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٦ بالملف السابق.

١٧ ـ رسالة السيد مايتورز, إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٦ بالملف السابق.

١٨ ـ رسالة المعتمد إلى المقيم رقم ١٠١١/٥٦/٥٦ بتاريخ ٢٢ مارس,١٩٥٦ بالملف . FO 371/120545

١٩ ـ برقية المقيمية السياسية إلى الخارجية رقم ٢٣١ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٦ بالملف السابق.

٢٠ ـ رسالة المقيم إلى الخارجية رقم ٣٨٧ بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٥٦ بالملف السابق.

٢١ ـ رسالة المقيم إلى الخارجية رقم ٤٢٥ بتاريخ ٩ مايو بالملف الخارجية رقم FO 371/120546 ـ ٢٢ رسالة الخارجية البريطانية إلى المعتمدية في البحرين رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٣ يونية ١٩٥٦ بملف وزارة الخارجية رقم FO 371/120547

٢٣ ـ رسالة المعتمد إلى المقيم السياسي رقم ١٠١١/١٢٥/٥٦ بتاريخ ٣ مايو ١٩٥٦ بملف وزارة الخارجية رقم FO 371/120546

٢٤ ـ برقية المقيم للخارجية البريطانية رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩ يونية ١٩٥٦ بلف وزارة الخارجية رقم FO 371/1200547

٢٥ ـ رسالة المعتمد السياسي إلى الخارجية رقم ٥٧٨ بتاريخ ٢١ يونية ١٩٥٦ بالملف السابق.

٢٦ ـ برقية الخارجية إلى المقيم السياسي رقم ٥٩٨ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٥٦ بملف وزارة الخارجية رقم FO371/129546

٢٧ ـ التقرير صدر باللغة العربية وترجمته المقيمية السياسية إلى اللغة الانجليزية في ٢٤ صفحة وتوجد نسخة منه في ملف وزارة الخارجية رقم FOý371/120549 .

٢٨ ـ رسالة المقيمية السياسية إلى وزير الخارجية سلوين لويد رقم ١٠٣ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٦ بملف وزارة الخارجية رقم . FO 371/120549

٢٩ ـ رسالة المقيمية إلى الخارجية رقم ٥٠ بتاريخ ١ اكتوبر ١٩٥٦ بالملف السابق.

٣٠ ــ رسالة المعتمد للمقيم رقم G57/6/1011 بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٧ بملف الخارجية رقم FO371/1268940

٣١ ـ مذكرة كتبها السيد دي.ام.رينتش في ١١ ابريل ١٩٥٧ يناقش فيها ملابسات الوضع في البحرين واستقالة بلجريف, ملف الخارجية رقم FO371/126896

٣٢ ـ مراسلات عديدة بهذا الخصوص بين المقيم والخارجية البريطانية حول تعيين سميث بديلاً عن بلجريف محفوظة بملف الخارجية FO371/126897

٣٣ ـ نسخة من تقرير السيد كامينز موجودة كوثيقة برقم EA1016/75 ملف وزارة الخارجية FO 371/126897

٣٤ ـ ملاحظات كتبها السيد آدمز الموظف بالخارجية في ٥ اغسطس ١٩٥٨ لطرحها للمناقشة مع شيخ البحرين في لندن, ملف الخارجية رقم FO371/132531

٣٥ ـ ترجمة للمقال محفوظة في ملف وزارة الخارجية رقم FO371/126895 .

٣٦ ـ ترجمة للمقال المذكور بملف الخارجية رقم FO371/126896

٣٧ ـ عدد من البرامج الاذاعية الخاصة التي كانت تبثها اذاعتا القاهرة وصوت العرب تمت ترجمتها والاحتفاظ بنسخة منها في ملف وزارة الخارجية رقم FO 371/126896

الفصل السابع

الوضع في نهاية الخمسينات

كان الوضع السياسي في البحرين حافلاً بالحركة السياسية خلال العام ١٩٥٩ حيث الوعي مازال مستمراً برغم ضرب أعضاء حركة الهيئة التنفيذية ونفي قادتها إلى سانت هيلانة. وكان التحسس من الوجود البريطاني من جهة والفساد الاداري من جهة أخرى دوافع مستمرة للتحرك الشعبي خصوصاً مع انتشار الاتجاهات السياسية المتعددة والصراع الفكري بين القوميين والبعثيين والشيوعيين في المنطقة العربية. هذا الجو السياسي دفع باتجاه المزيد من النشاط الذي كان أبرز أوجهه توزيع المنشورات وتنظيم المظاهرات التي كان منها مايلي:[1]

التحركات الشعبية

١ ـ في صباح الخميس ١٩ مارس ١٩٥٩ خرجت مظاهرة استمرت ساعة ونصف من المدرسة الثانوية اشترك فيها أكثر من ٥٠٠ شخص حيث توجهت إلى عدد من المدارس الواقعة شمال المنامة ثم تفرقت. كانت المظاهرة تهتف بحياة جمال عبد الناصر وضد عبد الكريم قاسم الذي صعد إلى الحكم في العراق في انقلاب عسكري في يوليو ١٩٥٨ ، وكانت المظاهرة سلمية ولم تسفر عن اصابات أو اضرار مادية أو بشرية

٢ ـ في صباح الجمعة ٢٠ مارس خرجت مظاهرة في مركز المنامة وحمل المتظاهرون رمزاً للمقتولين في مدينة الموصل العراقية، كما خرجت مظاهرة صغيرة أخرى عند الظهر.

٣ ـ في مساء الجمعة ٢٠ مارس خرجت مظاهرة في المحرق شارك فيها أكثر من ٣٠٠ من طلاب المدارس واستمرت ثلاث ساعات. كما خرجت مظاهرة أخرى في الساعة العاشرة مساءاً استمرت نصف ساعة وشارك فيها أكثر من مائة شخص.

٤ ـ في صباح السبت ٢١ مارس خرج طلاب المدارس في المحرق في تظاهرة

صغيرة اعتقل خلالها عشرة أشخاص.

٥ ـ خلال شهر ديسمبر ١٩٥٨ وزع منشوران باسم "جبهة التحرير الوطني" لأول مرة هاجم أحدهما سياسة شركة النفط لاقالة العمال (كانت الشركة قد أقالت ٦٠٠ عامل حسب قول المنشور).[٢]

٦ ـ في شهر يناير ١٩٥٩ وزع منشور باسم شباب الطليعة التقدمية المناضل (هكذا ترجمت عن الانجليزية) طالب باعادة القادة المنفيين وهاجم عودة الحكومة للاساليب القديمة وعدم وفائها باجراء الاصلاحات المطلوبة التي وعدت بها عام ١٩٥٦ ،

٧ ـ في شهر فبراير ١٩٥٩ وزع منشور باسم "شباب البعث العربي" يهاجم قانون العمل متهماً إياه بأنه "لايحمي مصالح العمال ولكن يساعد الامبرياليين وعملاءهم على سرقة حقوق الناس" وهاجم مدير العمل، الشيخ علي بن أحمد آل خليفة.

هذه المظاهرات والمنشورات تشير إلى استمرار حركة المعارضة علناً وسراً بالرغم من قمع الحركة الشعبية قبل أقل من ثلاث أعوام ونفي قادتها. وتشير كذلك إلى توسع قاعدة المعارضة وتعدد ايديولوجياتها. فاذا كانت المظاهرات الطلابية الفعالة تحدث في كثير من الأحيان بعفوية وبدون سابق تخطيط فإن المنشورات التي توزع سراً تعكس وجود تنظيمات تعمل في الخفاء وتخطط لأعمال سياسية. وتجدر الاشارة هنا إلى المنشور الموقع باسم "جبهة التحرير الوطني البحرانية"، ولعلها المرة الأولى التي يصدر فيها منشور موقع بهذا الاسم. وجبهة التحرير هذه منظمة سرية كانت تنتهج النهج الشيوعي وتحسب على خط الاتحاد السوفياتي. ويقول أعضاؤها إنها أسست عام ١٩٥٥ ، وقد أصدرت منشوراً في فبراير ١٩٩٢ مشتركاً مع الجبهة الشعبية في البحرين بمناسبة الذكرى ال ٣٧ لتأسيسها. أما الجبهة الشعبية فكانت منظمة سرية ماوية محسوبة على الحزب الشيوعي الصيني. ويقول أعضاء المنظمتين انهما أصبحتا تنتهجان نهجاً ديمقراطياً وطنياً. وكانت الستينات والسبعينات فترة نشاط المنظمتين الذهبية وساهمتا في عدد من المظاهرات والاضرابات وخصوصاً عام ١٩٦٥ .

وأما جبهة التحرير الوطني البحرانية، وهي أقدم المنظمتين تأسيساً فيصفها كريم مروة في تقديمه لكتاب "قضايا التحرير والديمقراطية في البحرين والخليج" للكاتب سيف بن علي بأنها "أول تنظيم ماركسي لينيني، وأول حزب للطبقة العاملة في البحرين وفي منطقة الخليج بأسرها" ويذكر في تقديمه ذلك بأن الجبهة تأسست عام ١٩٥٥ .

ويذكر سيف بن علي في كتابه المذكور الأهداف التي وردت في البرنامج الوطني لجبهة التحرير الوطني البحرانية الصادر عام ١٩٦٢ ، وهي كالتالي:

١ ـ تناضل من اجل البحرين دولة ديمقراطية ذات سيادة مستقلة استقلالا

حقيقياً وذلك بإلغاء الحماية الاستعمارية ومعاهداتها الاسترقاقية غير المتكافئة وذيولها المفروضة على شعبنا.

٢ ـ تصفية قواعد الحرب العسكرية العدوانية البريطانية والامريكية وجلاء القوات الاجنبية عن بلادنا.

٣ ـ تناضل الجبهة لاجل ايجاد حكومة وطنية ديمقراطية تعمل لمصلحة الشعب البحريني وتطهر جهاز الادارة الاستعمارية من الاداريين الانجليز واعوانهم وتقيم نظام ادارة وطني ديمقراطي وباقامة مؤسسات ديمقراطية يكفل الحريات الديمقراطية لمجموع الشعب البحريني ، برلمان ومجالس ادارة وبلدية ينتخبها الشعب وتمثله حقاً وتضع دستور بحريني يقوم على اساس ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعيةلوطننا.

٤ ـ تنمية اقتصادنا الوطني باقامة صناعة لاستثمار مواردنا وثرواتنا الطبيعية لغرض سعادة ورفاه شعبنا واقامة نظام ضرائبي يحمي الصناعة الوطنية وتخفيف الضرائب غير المباشرة عن كاهل الشعب واعفاء الحرفيين وذوي الدخل الصغير من رسوم البلدية والسجل العقاري.

٥ ـ تطوير الانتاج الزراعي ومحاربة العوامل التي تؤخر تطور الزراعة وذلك باقامة اصلاح زراعي يكفل المصالح الحقيقية للفلاحين البحرينيين وتخليص شعبنا من الاقطاعية وذلك بارجاع اراضي الفلاحين الصغار المنهوبة من قبل اعوان الاستعمار والمحافظة على حقوق التعبة والمناصفة وايقاف نهب الاراضي من قبل الشيوخ واعوانهم ومن اجل توزيع الاراضي الزراعية والقابلة للزراعة على الفلاحين البحرينيين مباشرة وبدون بدل، ومن اجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب الشيوخ والوكلاء بمنحهم القروض الحكومية من نقدية وبذور ومكائن زراعية .

٦ ـ تخليص شعبنا من شركات الاحتكار الاجنبية وبنوكها وضد سيطرتها الاحتكارية على تجارتنا الخارجية وحل مشكلة التموين، بالضرب على ايدي المضاربين والمحتكرين لقوت الشعب ، وتمكين الشعب من شراء قوته بأثمان تناسب دخله.

٧ ـ الدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والثقافية

وفي سبيل تنظيم نقابي ومن أجل الغاء قانون العمل الحالي وسن قوانين تحمي مصالحهم ومن اجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز المرض والبطالة والشيخوخة وتناضل الجبهة ضد تعسف الشركات واصحاب الاعمال وضد تعسف السلطات .

٨ ـ تطوير التعليم ورفع مستواه واقامته على اسس وطنية تستلهم تراث الشعب البحريني ولكلا الجنسين وبدون تمييز ، وتناضل من اجل ترقية الحياة الاجتماعية والرياضية عند الشعب

٩ ـ انشاء جيش وطني للدفاع عن مكتسبات الشعب .

١٠ ـ رفع مستوى الشعب الصحي وذلك بتأمين خدمات صحية لكافة افراد الشعب وتطهير الوطن من الامراض المتوطنه.

١١ ـ مساواة المرأة البحرينية بالرجل، في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

١٢ ـ ايجاد مساواة حقيقية في الحقوق لجميع المواطنين .

١٣ ـ النضال تحت الراية المشتركة لحركة التحرر العربي من اجل تحرير جميع الاقطار العربية التي ترزح تحت نير الاستعمار سواء في الخليج او الجنوب ومن اجل استقلالها وسيادتها الوطنية وحرياتها الديمقراطية ومن اجل انتصارات جديدة لحركة التحرر العربي ضد الاستعمار وحليفته الصهيونية وضد الاعتداءات والمؤامرات الاستعمارية وضد تثبيت مواقع الاستعمار سواء عن طريق الكتل الحربية العدوانية والضغط الاقتصادي.

١٤ ـ تقوية التضامن بين الشعوب العربية وبين المنظمات الشعبية للعمال والطلاب والمثقفين في البلاد العربية ومن اجل تقوية التنظيمات الشعبية وتوحيد جهودها من اجل رفع مستوى الشعب الاقتصادس والاجتماعي والصحي والثقافي وضد المفاهيم والدعايات الاستعمارية المغرضة وضد اساليب الحكم الاستبدادية اللاديمقراطية .

١٥ ـ التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية من اجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الصناعي والزراعي.

وقاطعت الجبهة انتخابات المجلس التأسيسي التي عقدت في ديسمبر ٧٢ وتبنت أحداث يومي ١٢ و ١٣ مارس ١٩٧٢ التي قام بها الطلاب والعمال.

كما يؤكد سيف بن علي بأن الحركة اليسارية ولدت في منتصف الخمسينات فيقول في كتابه (ص ٤٦): "لقد ولدت المنظمات الوطنية والتقدمية في أثناء وأعقاب حركة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ مباشرة وطوال هذه السنين تمرست هذه المنظمات في النضال ضد الهيمنة الاستعمارية وأجهزتها القمعية. وبرز دور المنظمات بشكل واضح وجلي في انتفاضة مارس ١٩٦٥ .

الأمن الداخلي في البحرين

في العام ١٩٥٩ وضعت لجنة التنسيق العسكري (الخليج الفارسي) خطة للأمن الداخلي في البحرين تهدف لتطويق أية اضطرابات شعبية تحدث في البلاد، وقد وافقت اللجنة على الخطة المقترحة لتحل محل خطة سابقة وضعت في ١٣ فبراير ١٩٥٦ ووزعت الخطة على عدد من المراكز المهمة في بريطانيا والبحرين مثل المعتمدية السياسية والمدير العام لبابكو والبحرية البريطانية ووزارة الخارجية[٣].

كانت الخطة مقسمة إلى عدة أقسام يتبعها شرح لبعض المصطلحات المستخدمة لتوضيح الخطة، وهي كالتالي:

أولاً: القوى المعادية

من المحتمل أن تحدث اضطرابات من قبل القوى التالية:

١ ـ تظاهرات سياسية: ضد العائلة الحاكمة أو النفوذ البريطاني أو كليهما، أو اضطرابات قبلية بسبب موت الحاكم الحالي.

٢ ـ عداء ديني أو عرقي: مثلاً بين الشيعة والسنة خلال محرم.

٣ ـ اضطرابات عمالية، تظاهرات في بابكو.

٤ ـ انفجار المشاعر ضد الاوروبيين، بسبب عمليات حربية محدودة في مناطق أخرى في الشرق الأوسط، كما حدث بعد أحداث السويس ١٩٥٦ .

٥ ـ تخريب من قوى أجنبية، تدخلات من المملكة العربية السعودية أو ايران، أو مساعدات مالية واعلامية من مصر قد تؤدي إلى ما هو مذكور في ١ أعلاه.

ثانياً: القوى الصديقة:

لأجل احلال النظام والقانون هناك القوى التالية:

١ ـ الشرطة الحكومية

أ ـ قوامها

٩ ضباط بريطانيين

١٤ ضابطاً عربياً

١٨ مساعد ضابط تفتيش ٦٩١ شرطياً وضابط صف

ب ـ لدى هذه القوة ١٢ سيارة مصفحة

٢ ـ قوة الأمن التابعة لبابكو

١٨ ضابط أمن بريطانياً و١٧٢ حارساً رسمياً (بدون سلاح) موزعين على ثلاث مجموعات تعمل ثلاثة أوقات، في مصفاة النفط وميناء التصدير بسترة وعوالي وحقول النفط

٣ ـ الأسطول الملكي

في حال تواجد السفن البريطانية في الميناء، هناك مجموعات انزال يمكن استعمالها حسب الأحجام التالية:

أ ـ السفن الحربية.

٣ حاملات للبحارة ومركز قيادة و ١ حاملة لرجال البحرية ومركز قيادة.

ب ـ فرقاطات

١ حاملة بحارة ومركز قيادة ١ حاملة رجال البحرية الملكية (بقوة مخصصة)

٤ ـ الجيش

وإذا كانت هذه المجموعة بعيدة عن البحرين فإن بالامكان استقدام مجموعة أخرى من عدن جواً

٥ ـ القوة الجوية الملكية

لحفظ الأمن في القاعدة الجوية البريطانية في المحرق فقط.

٦ ـ قوات الولايات المتحدة

أ ـ تستطيع لجنة التنسيق العسكري للخليج الفارسي النظر في امكان الاستفادة من المساعدات الامريكية بحجة الحفاظ على سلامة المواطنين الامريكيين.

ب ـ يمكن استعمال طائرات الهيلكوبتر من القاعدة الجوية الامريكية في

الظهران لاخلاء المصابين والعوائل.

ثالثاً: المهمة والتنفيذ:

إذا طلبت لجنة التنسيق العسكري للخليج الفارسي مساعدة القوات البريطانية فسوف تقوم باعادة النظام في البحرين.

أ ـ خطوط عامة

١ ـ ستنفذ خطة الأمن الداخلي على مراحل (إذا سمح الوضع) كما يلي:

مرحلة اليقظة: في حال حدوث اضطرابات قد تخرج عن سيطرة الشرطة الحكومية

مرحلة العمل: عندما يخرج الوضع عن سيطرة السلطات المحلية ويطلب التدخل العسكري البريطاني.

مرحلة احتياط: تجتمع لجنة التنسيق العسكري لدراسة الوضع

٢ ـ يقوم المعتمد السياسي في البحرين بتحذير الشركات الكبيرة وينصح عوائل البريطانيين والامريكيين والدول الأعضاء في الكومنولث ورعايا الدول الصديقة الأخرى بالبقاء في البيوت خلال الفترة المحتملة للأضطرابات.

ب ـ مرحلة اليقظة:

١ ـ توضع مفرزة الاقتحام للخليج الفارسي على أهبة الاستعداد وتخفض فترة الاستعداد للانتشار إلى ساعة واحدة

٢ ـ يتم الاتصال بقمندان الشرطة لمعرفة النقاط المهددة

٣ ـ يتم ترتيب وفحص وسائل الاتصالات اللاسلكية

٤ ـ تخبر بابكو لجنة التنسيق العسكري من خلال المعتمد السياسي عن أي مشاكل أمنية تتوقع حدوثها خلال الاضطرابات المتوقعة.

ج ـ مرحلة العمل:

١ ـ تأمر لجنة التنسيق العسكري بنشر القوات البريطانية لمساعدة السلطة المدينة.

٢ ـ تؤمر مفرزة الاقتحام بالتحرك لممارسة مهامها الأمنية في المحرق والمنامة، وإذا احتاج الأمر، سترة وذلك من أجل: حماية مصالح الرعايا البريطانيين ودول

الكومنولث والدول الصديقة اعادة النظام والقانون في المدن والمناطق المحيطة.

٣ ـ تنتشر مفرزة الاقتحام للخليج الفارسي خلال عملية "امباوند" في البداية يكون حجمها محدوداً بمجموعتين تكون مسؤولة عن اعادة النظام والقانون في المنامة والمحرق. ثم تصل مجموعة ثالثة جواً من كينيا أو عدن حالما تسمح ظروف النقل الجوي بذلك، هذا في الوقت الذي تبقى حماية سترة وعوالي معتمدة على قوة أمن بابكو.

٤ ـ النقاط الأساسية والنقاط الثانوية المحددة.

١ ـ إن أهم نقطتين هما الجسر بين المنامة والمحرق ومبنى المعتمدية. ويجب أن تحكم السيطرة على الجسر لمنع انقطاع الاتصال بين المطار وقوى الأمن في المحرق. ومنع الجموع في المنامة والمحرق من اسناد بعضها البعض. وستكون المعتمدية هدفاً أكيداً لأية اضطرابات ضد البريطانيين أو الاوروبيين.

٢ ـ بشكل عام، من المحتمل أن تكون هناك مجموعة واحدة مسلحة بالبنادق لكل من المحرق والمنامة وسترة والمناطق المحيطة.

واختتمت الخطة الأمنية بشرح لبعض المصطلحات الواردة فيها وبعض التفصيلات المتخصصة. ووقعها اللواء اي.اج تينكر "قائد القوات البرية في الخليج الفارسي".

الهوامش

١ ـ ملف وزارة الخارجية . FO 371/140080

٢ ـ ملف وزارة الخارجية البريطانية . FO/371/140066

٣ ـ ملف وزارة الخارجية البريطانية FO/140182 .

الفصل الثامن

الحركة الوطنية الديمقراطية في الستينات

الاوضاع في مطلع الستينات

شهدت مرحلة الستينات نشاطاً سياسياً ملحوظاً ليس في البحرين فحسب بل في أغلب بلدان العالم الثالث التي كانت واقعة تحت الاستعمار. ويعتبر هذا النشاط امتداداً للوعي السياسي التحرري الذي انطلق بعد الحرب العالمية الثانية وتصاعد منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن. فإذا كانت الخمسينات قد شهدت انتصار ثورة مصر (يوليو) عام ١٩٥٢ وانطلاق ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وما صاحبه من تفاعل شعبي عربي مع مصر وأثر ذلك على مسيرة الحركة التحررية في العالم العربي. وسقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨ . فإن مرحلة الستينات شهدت هي الأخرى مظاهر جديدة من النضال السياسي الذي تمخضت عنه أحياناً انتصارات كبيرة. وكان على رأس هذه الانجازات انتصار ثورة الجزائر عام ١٩٦٢ على الاستعمار الفرنسي. وقد ترك هذا الانتصار آثاراً كبيرة على معنويات الناس في العالم العربي قاطبة، وفي البحرين على وجه الخصوص. فالشعب في هذه البلاد أعلن الاضراب العام عندما وصل خبر اختطاف قادة الثورة الجزائرية وعلى رأسهم أحمد بن بيلا في اكتوبر عام ١٩٥٦ ، وكان يتابع أخبار انتصارات هذه الثورة أولاً بأول. وعندما أعلن استقلال الجزائر التام عام ١٩٦٢ كان الشعب البحراني ينتظر ذلك الخبر باهتمام بالغ. ولكن المعنويات أصيبت بانتكاسات عديدة منها ضرب هيئة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٦ وتسفير ثلاثة من قياديها إلى جزيرة سانت هيلانة وازدياد التدخل البريطاني في البلاد وخصوصاً بعد أن أنشئ القسم الخاص لملاحقة العناصر النشطة التي كان لها دور بارز في قضية الهيئة. كما استلم مقاليد الحكم في شهر اغسطس عام ١٩٦١ الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (الحاكم الحالي) بعد وفاة والده بناء على "الخريطة" التي أقرت عام ١٩٥٧ من قبل الحكومة البريطانية.

يضاف إلى ذلك بروز ظروف سياسية محلية واقليمية ودولية خاصة ساهم بعضها ايجاباً في حركة المعارضة السياسية البحرانية وبعضها سلباً. فالوعي التحرري الذي ساد المنطقة والذي استهدف تصفية الاستعمار كان ذا أثر جيد في تحريك الشعور الشعبي نحو النضال المستمر. أما الأجواء السائدة في العالم العربي فكانت معادية للامبريالية الامريكية والاستعمار البريطاني. كما أن اتساع رقعة التعليم في المنطقة واحتكاك الطلاب البحرانيين بالعالم الخارجي خلال دراستهم الجامعية، كل ذلك ساهم في تعميق الحس النضالي في الناس وحثهم على مواجهة الاستبداد السلطوي. ولكن على المستوى الآخر كانت البلاد تشهد صراعات فكرية وايديولوجية بين كافة التيارات السياسية. فقد نشأت الحركات اليسارية في مطلع الستينات (وهناك من يقول أن بعضها كان قد ظهر إلى الوجود منذ العام ١٩٥٥ كجبهة التحرير الوطني البحرانية، الماركسية الاتجاه والتي يعتقد أن لحزب تودة الايراني دوراً في تأسيسها) وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب. هذه التيارات جميعاً كان يجمعها الرغبة في مواجهة الوجود البريطاني في البلاد ووضع حد للحكم القبلي، ولكن كانت تفرقها الاطروحات السياسية. فشهدت مدارس البحرين صراعاً ايديولوجياً مستمراً وشهدت الجامعات في العواصم العربية مثل بغداد ودمشق وبيروت والقاهرة والكويت صراعات ايديولوجية غير قليلة. وحتى هذا الوقت لم يكن التيار الاسلامي فاعلاً كحركة سياسية وايديولوجية ولم يدخل حلبة الصراع إلا من خلال مواقف علماء الدين المناهضة للاستعمار عموماً. ولعل الصراعات الحزبية والفكرية المذكورة كانت من العوامل التي أدت إلى بروز التيار الاسلامي في البحرين في النصف الثاني من الستينات. ومع ذلك فقد بقيت المحافظة على القيم والأخلاق والمبادئ الاسلامية هي السمات العامة للناس .

وكما ذكرنا فإن شعب البحرين عريق التدين، ويتميز عن معظم الشعوب العربية باهتمامه بالمناسبات الاسلامية الكثيرة بشكل منقطع النظير، ولذلك كانت هناك اصالة فكرية. وهكذا نجد الحركة الوطنية في الخمسينات ملتزمة بالمقاييس العامة للاسلام سواء على صعيد المطالب أم الدوافع. بل كان من قيادات الحركة بعض علماء الدين مثل السيد علي السيد ابراهيم، ومن هنا كانت المعارضة شعبية بالمعنى الكامل للكلمة. ولئن كان الأخوان المسلمين قد وقفوا ضد الهيئة وساندوا الحكومة الخليفية إلا أنهم لم يستطيعوا تشكيل تيار قوي، وبقوا معزولين خلال تلك الفترة لوقوفهم بوجه النضال الوطني[1].

أما في حركة ٦٥ فقد سعت الحركة اليسارية لتوجيه مسار الأحداث، وحدث لغط

شعبي حول الخطاب السياسي للحركة كما كان واضحاً من خلال المنشورات السياسية التي كانت توزع في القرى والمدن على نطاق واسع. ومع ذلك فقد انطلق الشعب لمعارضة الحكومة من دون أن يتنازل عن مبادئه. فكان للمساجد دورها وللمآتم دورها ولعلماء الدين دورهم، وبقيت المطالب توجه من خلال تجمعين أساسيين "جبهة القوى التقدمية" و "جبهة القوى القومية" الأول كان تحالفاً أقيم بين الحركات السياسية في البداية، والثاني استعمل بعد انفراط التحالف الأول.

انتفاضة مارس ١٩٦٥

كان عود الثقاب الذي أشعل الانتفاضة هو قرار شركة نفط البحرين تسريح مئات الموظفين البحرانيين من أعمالهم. جاء هذا القرار في ٧ مارس ١٩٦٥؛ فأعلن بقية العمال (وعددهم حوالي ٥٠٠ شخص) في ٩ مارس الاضراب العام احتجاجاً على فصل زملائهم ثم أعلن الطلاب اضراباً عاماً تضامناً مع موظفي شركة النفط، وبدأ بذلك مسلسل من الاضرابات والمظاهرات استمر حوالي ثلاثة أشهر انتشر التوتر خلالها في البحرين، وشهدت شوارع المدن والقرى من العنف ما لم تشهده خلال أية اضطرابات أخرى، ويدرك الذين عاصروا الأحداث حقيقة ما حدث ويحملون في ذاكرتهم صوراً من التطورات اليومية على صعيد المواجهة بين الشعب والحكومة.

بدأ التوتر، كما أشرنا، في فصل الربيع حيث الجو اللطيف الهادئ والندى الرقيق الذي يغطي أوراق الأشجار المتفتحة الأوراق. هذا الندى كان يغطي أيضاً المنشورات التي كانت توزع سراً في ليالي شهري مارس وابريل. يقول أحد الذين عاشوا الأحداث في تلك الفترة: "في الصباح الباكر عندما كنت أذهب لشراء الخبز من الخباز كنت أرفع المنشور من الأرض لاقرأه وأنا في طريقي ذهاباً وايابا ثم أخفيه في مكان آمن من البيت. وكنا نتبادل التجارب كل يوم حيث يحكي كل شاب عن المنشور الذي قرأه وأين اخفاه بعد ذلك كان القلق ينتاب الكثيرين مما سيحدث في البلاد ونحن نسمع أنباء نزول القوات البريطانية إلى الشوارع لمواجهة الطلاب وعمال شركة النفط. كما كانت قصص الملاحم وصور المواجهة تسيطر على أجواء اللقاءات كل يوم، وكان الشباب يكونون مجموعات صغيرة ليقوموا بأعمال يعتقدونها من صلب النضال ضد الاستعمار البريطاني والنظام الخليفي. وقد عايشنا كثيراً من تلك الأعمال ونحن صغار في السن".

ويروي قصة من القصص اليومية أنذاك قائلاً: "في أحد الأيام كان العمال يشتغلون في أحد البيوت عند مدخل قرية الدراز. وكانت سيارة "جيب" تأتي يومياً لنقل بعض عمال دائرة الكهرباء إلى الجفير وتقف على الشارع الرئيسي الذي يدخل القرية. قررت مجموعة من الشباب أن تحرق سيارة الجيب بعد قلبها. فأرسل الشباب شخصاً ليقف على بعد ربع ميل من موقف السيارة ويراقب قدوم سيارات الشرطة من مركز البديع ليطلق صفارة انذار كي ينسحب الشباب من المكان قبل وصول الشرطة. ذهب الشاب إلى المكان المناسب لمهمته وتوجهت مجموعة مكونة من عشرة أشخاص تقريباً إلى موقع السيارة وقاموا بتدميرها بالحجارة، وعندما كانوا يحاولون قلبها انطلقت سيارة الانذار من زميلهم فهرعوا في لحظة واحدة واختفوا عن الأنظار. عندما وصلت سيارة الشرطة بادروا لاستجواب عمال البناء الذين كانوا بالقرب من موقف السيارة من أجل الحصول على معلومات تمكنهم من التعرف على الشباب، ولكنهم لم يحصلوا أية معلومات منهم وادعى العمال أنهم لايعرفون أياً منهم. وعندما يئس الشرطة من تعاون العمال توجهوا إلى موقف السيارة، وقد أقبل شخصان لتوهما من داخل القرية يمران قريباً من السيارة، فما كان من الشرطة إلا أن القت القبض عليهما واودعوهما السجن ستة أشهر (الشابان هما خليل ابراهيم يوسف كان عمره وقتها أربع عشرة عاماً) وعبد الواحد عبد الشهيد (كان عمره حوالي عشرين عاماً).

وكان الجميع يتناقلون قصصاً وروايات من هذا النوع. وكان الأولاد يقومون بادوارهم في المواجهة حيث كانوا يزرعون الشوارع بالمسامير لتعطيل عجلات السيارات الذاهبة إلى العمل وسيارات الشرطة. ويقوم آخرون بوضع الأحجار وجذوع النخل في الشوارع لمنع حركة السير".

هذا ما كان يحدث في كثير من القرى وخصوصاً عندما يعلن عن مقتل شخص بنيران الشرطة كما حدث مراراً. هذا إلى جانب التوقف عن الذهاب إلى المدارس وكتابة الشعارات على الجدران في كل مكان، وهذه الشعارات كانت موجهة بشكل أساسي ضد البريطانيين وشركة النفط وحكومة آل خليفة، فالشعارات تكتب ليلاً وتأتي الشرطة والمباحث ويرشونها بالألوان لاخفائها نهاراً.

انطلق مسلسل العنف مع انطلاقة الاضرابات والتظاهرات. وكان واضحاً أن هناك سياسة جديدة اتبعها الانجليز بعد أن تعلموا من دروس حركة الهيئة شيئاً كثيراً. وهذه

السياسة تقوم على القمع العنيف لأية حركة معارضة لمنع تبلورها إلى مواجهة سياسية قوية قادرة على اسقاط النظام الخليفي الذي ترعاه بريطانيا. فبعد ثلاثة أيام من اضراب الطلاب، بدأ أن الأمر سيفلت من زمام السلطة وأن هناك احتقاناً شعبياً واسعاً قد يكون استمرار التظاهرات والاضرابات مجالاً لانفجاره بشكل مروع، خصوصاً وأن المشاعر الشعبية تجاه ما حدث قبل تسعة أعوام (عام ١٩٥٦) ما تزال هائجة مغتاظة، وأن الحكومة لم تقم باصلاحات سياسية أو ادارية تذكر، ولذلك جاء رد فعل السلطات عنيفاً.

في ١٤ مارس، أي خلال الأسبوع الأول من اضراب عمال شركة النفط، كان العمال قد وضعوا حاجزاً على الشارع العام المؤدي إلى مصفاة النفط، مما أثار غضب الشرطة، وفي الوقت نفسه كانت المظاهرات تعم شوارع مدينتي المنامة والمحرق وعدداً من القرى. يقول مراسل رويتر (١٤ مارس ١٩٦٥): :"استمرت المناوشات بين الشرطة والعرب في المنامة، وفي المحرق طافت جموع مكونة من آلاف الأشخاص الشوارع ترفع شعارات تدعو إلى الوحدة".

وحسب تقرير رويتر فإن الشرطة أطلقت النار على المضربين وقتلت شخصين، وحدثت مواجهات عنيفة في منطقة الجفير حيث تعيش أغلبية الاوروبيين، ودمرت عدداً من المنشآت.

وفي اليوم السابق (١٣ مارس) حدثت اضطرابات ومواجهات عنيفة قتل فيها أحد المواطنين برصاص الشرطة وجرح عدد آخر. وفي مساء ذلك اليوم، خرجت الجماهير غاضبة في الشوارع وحرقت سبع سيارات.

في ١٤ مارس، كما ذكرنا، كان المضربون يحاولون منع الموظفين الاوروبيين من الذهاب إلى شركة النفط، ونجم عن ذلك حدوث مصادمات عنيفة. فمثلاً جرح أحد الموظفين الاوروبيين أسمه "ألبرت بريكون" من مقاطعة يوركشير عندما هاجم المتظاهرون الباص الذين كان ينقل الاوروبيين إلى مصنع التكرير. وتعرض عدد آخر من الموظفين البريطانيين لهجمات من المتظاهرين الذين كانوا يتحركون بعداء للوجود البريطاني. كما هوجمت منازل بعض البريطانيين في صباح ذلك اليوم في منطقة الجفير ومنهم الكابتن "بتيت".

وفي تصريح من الحكومة في ذلك اليوم اعترفت بحدوث التظاهرات، وقالت إنها حدثت بالرغم من طلب الحاكم الشيخ عيسى بن سلمان، من الناس عدم التظاهر، وإنه لهذا السبب أعطيت الأوامر الصارمة لقوات الأمن بتفريق أي تجمع أو مظاهرة تخل بالأمن. وذكر الاعلان الحكومي المواطنين بأن التظاهرات العامة كانت

قد منعت منذ الانتفاضة العامة ١٩٥٦ وأن هذا المنع ما يزال ساري المفعول. ومما كان يثير حنق المواطنين أن الاوروبيين كانوا يعملون على سد الفراغ الذي يسببه الاضراب، وذلك بالعمل ضعف ساعات الدوام.

وفي يوم ١٥ مارس، استمرت الاضطرابات في المحرق، بينما استمر الاضراب العام من قبل عمال شركة النفط، وبلغ مجموع القتلى من المواطنين حتى ذلك اليوم أربعة بالاضافة إلى ٢٧ جريحاً و ٤٣ معتقلاً.

واستمرت اضرابات العمال أكثر من ثلاثة أسابيع، واستمرت معه كذلك التظاهرات والمواجهات العنيفة. ففي ٣٠ مارس أوردت وكالة رويتر في أخبارها أن الشرطة استعملت القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين في مدرستين في المنامة. وسبق ذلك يومان شهداحوادث عنف واسعة شبت على أثرها حرائق كبيرة.

انتفاضة ١٩٦٥ في الصحافة البريطانية

نقلت الغارديان البريطانية عن وكالة BRITISH UNITED PRESS في عددها الصادر يوم الثلاثاء ٢٣ مارس ١٩٦٥ إن حكومة البحرين أعلنت أن على جميع أصحاب المتاجر فتح متاجرهم في اليوم التالي وإلا فسوف تسحب سجلاتهم التجارية. كما سوف يقدمون إلى المحاكمة. وكان هناك اضراب عام مؤخراً بعد توقف العمل بشركة نفط البحرين التي حدثت فيها اضطرابات بسبب الاستغناء عن بعض العمال البحرانيين[٢]. ونشرت في يوم الأربعاء ٢٤ مارس مقالاً من أحد مراسليها بعنوان:

"إن الاضراب العام الذي حصل في البحرين هو محاولة لابراز القوة وذلك عندما أضرب العمال المسرحون من شركة النفط (المملوكة اميركيا) عن العمل احتجاجاً على التسريحات الكبيرة. ويبدو أن التسريحات قد أشعلت موجة من الغضب الشعبي ضد الحكم الاوتوقراطي للشيخ عيسى الذي يبدو أنه غير قادر على السيطرة على الموقف. وتتصاعد المشاعر ضد بريطانيا لأنها تحمي النظام.

وتستمد الاضطرابات قوتها الأساسية من الطبقة العاملة التي تعاني من مشاكل اقتصادية إلى جانب المشاكل السياسية. ولذلك فهي اضطرابات تختلف عما حدث عام ١٩٥٦ التي حرضت عليها عناصر برجوازية تسعى للمشاركة في الحكم. وليس من الواضح مدى الدعم الذي تحصل عليه كل من المنظمات الست التي تدعي انها الحركات القيادية.

مطالب المعارضة

خلال الفترة الماضية كانت هناك محاولات لجر مشيخات الخليج إلى النهج السياسي العربي العام، ولكن يعتقد أن الشيوعيين والبعثيين والناصريين لا يحظون بتأييد كبير في البلاد.

وتطالب حركة المعارضة بالحريات الأساسية السياسية وحرية تكوين النقابات العمالية. أما الحكومة فلم تفعل أكثر من تعيين لجنة للنظر في أسباب اعتقال عمال النفط. وقد رفضت المعارضة ذلك مطالبة بتكوين لجنة من الحكومة والعمال ومعظم أفرادها ينتخبون من بين العمال. وإذا لم يتنازل كل طرف عن موقفه فسوف يكون هناك امتحان لقوة الارادة لكلا الجانبين، وسوف تصبح بريطانيا داخلة في القضية بشكل أكبر. وقد استعملت القوات البريطانية المرابطة في البلاد لقمع الاضطرابات في حالة واحدة على الأقل".

وفي مقال لها في ١٩٦٥/٣/١٨ ذكرت صحيفة "الديلي تلغراف" البريطانية "إن الاضرابات مستمرة لليوم الخامس على التوالي، وإن قوات الأمن اعتقلت أعداداً أخرى من الناس، وإن المتظاهرين في المحرق كانوا يطالبون باطلاق سراح ٦٠ شخصاً في الأسبوع السابق".

كما أشارت إلى "أن البريطانيين قلقون ويخشون أن تكون الاضطرابات محركة من الخارج طمعاً في نفط الخليج الفارسي. وأكدت كذلك أن البريطانيين كانوا مستهدفين من قبل المتظاهرين".

هذه التطورات الميدانية كان أساسها. كما أشرنا من قبل، اضراب عمال النفط احتجاجاً على فصل بضع مئات منهم من قبل ادارة الشركة، ثم اعلان الطلاب تضامنهم مع الحركة العمالية وخروجهم في مظاهرات كبيرة طيلة الأسابيع الثلاثة التي أعقبت قرار العمال بدء اضرابهم في ٩ مارس. ومن الطبيعي أن تسعى الجهات المعارضة السياسية إلى استغلال حالة التوتر العامة وتوجيه الأحداث نحو ما تهدف إليه. وحيث أن التنظيمات السياسية ذات الاتجاه اليساري كانت هي الأقوى في ذلك الوقت، فقد التقت في بداية الأمر وطرحت نفسها ضمن جبهة واحدة سمتها "جبهة القوى التقدمية"، وأصدرت هذه الجبهة بياناً في ١٥ آذار حددت فيه أهداف الحركة بالنقاط التالية:[٣]

١ ـ ايقاف الفصل التعسفي واعادة المفصولين إلى وظائفهم.

٢ ـ الاعتراف للعمال بحق تكوين نقابات خاصة بهم.

٣ ـ رفع حالة الطوارئ التي تعيشها البحرين منذ عام ١٩٥٦ والسماح بحرية الصحافة وحرية التجمع والكلام والتظاهر.

٤ ـ اطلاق سراح المسجونين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وايقاف الملاحقات والمطاردات.

٥ ـ فصل الموظفين البريطانيين والأجانب من جهاز الشرطة وتصفية جهاز القمع والتجسس والمباحث.

٦ ـ تشكيل لجنة للقيام بالنظر في شؤون العمال على أن يشترك ممثلون عن العمال يتم انتخابهم من قبلهم في اللجنة، ويكون عمل اللجنة النظر في شؤون جميع العمال وليس عمال شركة النفط فقط.

٧ ـ تشكيل لجنة يشترك فيها العمال والطلاب للتحقيق في حوادث اطلاق النار التي أدت إلى قتل وجرح المتظاهرين في المحرق والمنامة والرفاع الشرقي وسترة، وغيرها من المناطق الأخرى ومعاقبة المسؤولين عن هذه الحوادث.

وفي الوقت الذي وزع فيه هذا المنشور كانت البحرين في حالة من التوتر لم تشهد لها مثيلاً منذ انتفاضة ١٩٥٦ ، فاضراب عمال شركة النفط مستمر وطلاب المدارس لم يتوقفوا عن التظاهرات وخطباء المساجد كانوا يحثون الناس على دعم المضربين. وحتى ذلك الوقت لم تطرح واجهة سياسية،والجماهير لم تكن تتحرك بسبب المنشورات التي توزع في الشوارع، وإنما كانت المشاعر الكامنة بالظلامة والقمع السلطوي هي التي تدفع الناس للمشاركة.

وقد وجدت جبهة القوى التقدمية الفرصة سانحة لطرح ما كانت تراه من أهداف سياسية، وهي أهداف في معظمها تمثل استمراراً للأهداف التي طرحتها الهيئة قبل عشرة أعوام. ولكن الجبهة سرعان ما اختلفت على نفسها وأصبح الخلاف بين الفصائل السياسية المشاركة فيها مانعاً من استمرار العمل في اطارها. فبعد عشرة أيام من توزيع منشور جبهة القوى التقدمية، قدمت "جبهة القوى القومية" مذكرة إلى الحكومة (٢٥ مارس) طالبت فيها بما يلي:[٤]

١ ـ انشاء مجلس تأسيسي يمثل فيه الشعب بكافة فئاته الوطنية من عمال وفلاحين وطلبة ومثقفين.

٢ ـ بدء مفاوضات مع قوات الاحتلال على أساس منح الاستقلال والغاء القواعد العسكرية.

٣ ـ ايجاد مناخ ديمقراطي تتوفر فيه حرية العمل النقابي والمهني والطلابي، واعطاء الحريات للصحافة لتعبر عن ارادة الشعب.

٤ ـ محاكمة كل العناصر التي وقفت وراء الأحداث الأخيرة وتعاونت مع الأسرة الحاكمة.

٥ ـ اطلاق سراح المعتقلين الذين زجوا في السجون منذ عام ١٩٥٦ .

٦ ـ اعادة جميع العمال المسرحين إلى أعمالهم.

استمرت جبهة القوى القومية في اصدار البيانات والمنشورات وتحدثت مع الخارج (الدول العربية الأخرى والمنظمات الدولية) حول الأوضاع في البحرين ولكنها لم تكن المحرك الأساسي للأحداث. خصوصاً وأن الاختلاف الداخلي بين الفصائل السياسية منع ابراز جبهة موحدة وبرنامج عام سياسي مشترك. ومع ذلك استمر اضراب عمال النفط والمظاهرات الطلابية عدة أسابيع، فلم ينته اضراب عمال شركة النفط إلا في نهاية شهر مارس، بينما استمرت المظاهرات الطلابية أسابيع عديدة وكانت مدارس المنامة والمحرق منطلقاً لتلك المظاهرات، واضطربت جداول الامتحانات النهائية لذلك العام بسبب استمرار المظاهرات.

ففي شهر يونية، حيث امتحانات نهاية العام خرج الطلاب من قاعات الامتحان في مدرسة السلمانية في مظاهرة صاخبة طافت شوارع المنامة قبل أن تفرقها الشرطة مما أدى إلى تأخير امتحانات بعض المواد. وتجدر الاشارة إلى أن امتحانات الصف السادس الابتدائي لجميع مدارس البحرين كانت تقام في يوم واحد وفي مدرسة واحدة أو مدرستين. فكان طلاب مدرسة البديع وأبو صيبع وجد حفص مثلاً يذهبون لتقديم الامتحانات في مدرسة السلمانية المذكورة. فما أن يدخل الطلاب قاعات الامتحان حتى ترتفع أصوات البعض وتقذف الحجارة على النوافذ، فيخرج الطلاب للتظاهر، حدثت هذه الظاهرة مرات عديدة خلال ذلك العام، وفي العام الذي يليه ١٩٦٦ بمناسبة الذكرى الأولى للانتفاضة.

وكما ذكرنا، فقد صاحب المظاهرات أعمال عنف عديدة كحرق السيارات وضرب المصالح البريطانية مثل كري مكنزي ودار الاستعلامات البريطانية ومساكن الموظفين والجنود البريطانيين. وفي ٣٠ مارس شكلت فرق فدائية تمكنت من القيام

بعدة أعمال منها نسف أنابيب المياه المؤدية إلى القاعدة العسكرية البريطانية، وتفجير مستودعات الأشغال العامة التابعة للسلطات البريطانية، كما نسفت عدداً من السيارات التابعة للقوات البريطانية أثناء قيامها بأعمال الدورية، وجرت محاولة لنسف اذاعة البحرين، وشاركت في الانتفاضة طالبات المدارس عدة مرات.

وأمام التظاهر الشعبي كانت السلطات البريطانية تتبع سياسة القمع الشديد للمظاهرات، خصوصاً وإن جهاز الشرطة الذي حظي باهتمام السلطات البريطانية أصبح كبيراً تحت اشراف الخبراء البريطانيين (همرسلي بشكل خاص). واستعملت الشرطة (والقوات البريطانية في أكثر من مرة) لمواجهة الطلاب وعمال النفط. فدخلت الشرطة بخيولها مدرسة الثانوية في الأيام الأولى للمظاهرات وداست الخيول بحوافرها الطلاب وقتلت واحداً منهم وجرحت خمسة آخرين، واعتقلت ٢١ . أماالاعتقالات فلم تتوقف، بل استمرت طيلة الشهور الأربعة (مارس - يونية). وألقي القبض على عدد كبير من الشباب الثائر بينما اضطر عدد آخر للهرب سراً من البلاد.

هذا في الوقت الذي كانت تمتلئ جدران القرى والمدن بالشعارات المعادية للبريطانيين وآل خليفة. وكان أكثرها يكتب باللون الأحمر في الليل ثم تأتي الشرطة صباحاً لترشه باللون الأسود، وكان هذا المنظر مألوفاً في أزقة القرى وشوارعها. وأمام اصرار الشعب على مواجهة السلطة، اضطرت السلطة لتكوين لجنة خاصة للنظر في مطالب الناس، وشكلت اللجنة برئاسة خليفة بن سلمان آل خليفة، شقيق الحاكم، وعضوية كل من محمد بن مبارك الخليفة، وعبد الله بن خالد الخليفة وصادق البحارنة وراشد الزياني ومحمود العلوي ويوسف فخرو، ولكن هذه اللجنة لم تستطع انجاز شئ يذكر، واستمرت النداءات والبيانات والشعارات والتظاهرات رغم القمع والاعتقال.

ومع استمرار الاضرابات والتظاهرات اتجهت بعض الفصائل الشعبية لأساليب أخرى في المعارضة، فتكونت مجموعات في القرى والمدن لمهمات متعددة منها كتابة الشعارات على الجدران بشكل يومي، ومهاجمة المصالح الحكومية، بما فيها سيارات النقل والمراكز الرسمية، وهكذا شجع استمرار حالة التوتر على حدوث ظرف جديد أدى إلى ممارسة العنف على أوسع نطاق، خصوصاً وأن السلطة بدأت مواجهتها مع الشعب مستخدمة العنف كخيار أول، وهذا ماحدث في مدرسة المنامة الثانوية في الاسبوع الأول من الاضرابات والتظاهرات، وبالقرب من مصفاة النفط عندما أقام المضربون حواجز لمنع العمال الأجانب من الذهاب إلى العمل. كان رد فعل المتظاهرين في الأيام التي أعقبت ذلك هو القيام بحرق السيارات الحكومية

وخصوصاً سيارات الشرطة. فقد حرقت بعض السيارات يوم ١٦ مارس (الديلي تلغراف ١٧ مارس) وكذلك في فترات منقطعة بعد ذلك. وفي ٢٣ مارس ذكر مراسل "الديلي تلغراف" في البحرين أن مجموعة فدائية فجرت خط انبوب مياه يغذي مصفاة شركة النفط، وذلك بوضع عبوة ناسفة على جانب الانبوب.

وفي يوم الخميس ٩ ابريل تمكنت مجموعة من الفدائيين من اقتحام أسوار موقف باصات شركة النفط وحرقت عدد من باصاتها. واعتبر الحادث أكبر عمل من أعمال العنف منذ اندلاع الاضطرابات قبل ذلك بشهر. كما اشتعلت الحرائق في عدد من المؤسسات البريطانية ومنها شركة كري مكنزي التي اعتبرت رمزاً للوجود البريطاني الاقتصادي والافسادي في البلاد (ديلي تلغراف ١٨ مارس). كما هوجمت سيارات الشحن التابعة لها ودمرت المشروبات الكحولية في مخازنها.

زيارة الأمير فيليب

في يوم الأربعاء ٢٤ مارس كانت هناك زيارة رسمية للبحرين من قبل الأمير فيليب، زوج ملكة بريطانيا، عندما كان عائداً من باكستان ضمن جولة لعدد من بلدان جنوب شرق آسيا. وكان للجماهير موعد مع تلك الزيارة، فخرجت المظاهرات قبل وصول الأمير البريطاني، وأقام المتظاهرون سبعة حواجز من الحجارة واعجاز النخيل على الشارع المؤدي إلى المطار والذي كان من المقرر أن يمر عليه موكب استقبال الأمير فيليب، وقد أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين وقتلت شخصاً واحداً هو عبد الله حسن بونفور[٥] وعندها ثار المتظاهرون وقاموا بأعمال عنف عديدة، فقذفوا السيارات الحكومية بالحجارة وقلبوا سيارة شحن تابعة لشركة كري مكنزي البريطانية وسحبوا منها ستة عشرة صندوقاً من الخمر وكسروها.

وكجزء من الاحتياطات الأمنية، لم يمر موكب استقبال الأمير فيليب في الشارع المذكور، بل ذهب بالهيليكوبتر من القاعدة العسكرية بالمحرق إلى الجفير، حيث القاعدة العسكرية ومحل اقامة المعتمد السياسي السير ويليام لوس الذي كان مع الشيخ عيسى في استقبال الأمير فيليب. وقد أشرف ضابط ايرلندي على الاجراءات الأمنية في المطار قبل وصول الأمير فيليب. فكان جميع الشرطة والجنود مسلحين بالبنادق، وكان هناك رشاش موجه باتجاه البحر لمواجهة أي انزال بحري! وعند وصوله قال الأمير فيليب "آمل أنني لم اقاطع حرباً مشتعلة"[٦] وكان الشيخ عيسى يأمل في اقامة حفل عشاء كبير للأمير البريطاني في قصر القضيبية ولكنه عدل عن ذلك واكتفى بدعوته لعشاء خاص

في قصر الرفاع حضره عدد أقل من الناس (حوالي ٨٠ شخصاً).

وذكرت التقارير آنذاك أن طائرات الهيلكوبتر التابعة للاسطول البريطاني استعملت لتحديد مواقع التظاهرات، كما استعملت لالقاء القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين (ديلي تلغراف ١٨ مارس ١٩٥٦)

وكانت الحركات الوطنية تعتبر الوجود البريطاني بشكله الذي كان موجوداً آنذاك عامل استفزاز مستمر. ففي عام ١٩٦٥ كانت هناك ٢٥ مسؤولاً بريطانياً من بين ٦٥ مسؤولاً عالي الرتبة في البحرين [٧].

وكانت الشرطة وقسم التحقيقات الجنائية قد أنشئت من عناصر مستوردة. ففي عام ١٩٥٩ م. كان هناك من بين ٧٣٩ شرطياً، ٢٠٢ بحرانياً و ١٢٧ يمنياً شمالياً و ٦٩ عراقياً و ٦١ عمانياً ومثلهم يمنياً جنوبياً، كما كان هناك ١٧ ضابطاً بريطانياً من ٢٩ ضابطاً، وكان على رأس قسم التحقيقات ثلاثة قبارصة يعرفون في البحرين بـ"بن ، بوب وجرين" وقد تقاعد الاثنان الأوليان بعد أن جرحا بقنبلة زرعت في سيارتهما عام ١٩٦٦ .

وهكذا تميزت الانتفاضة الشعبية التي بدأها العمال بدرجة من العنف لم تكن موجودة من قبل، فقد قتل ما بين ١٠- ١٥ شخصاً من أبناء الشعب حسب التقارير البريطانية، وكانت ردود أفعال الناس تعكس مدى عمق الشعور بالنقمة تجاه السلطة التي استعملت القوة بأقسى صورها، فحدثت أعمال عنف شعبية من قبيل حرق السيارات واستهداف أماكن سكن البريطانيين واستعمال قنابل المولوتوف التي تصنع في البيوت، كما حدثت تفجيرات عديدة كان من أكبرها انفجار كبير في مخازن الجمارك بميناء سلمان في ٥ يونية ١٩٦٥ أدى إلى مقتل شخصين وجرح عدد آخر، ولم يعرف سبب الانفجار ولا من كان وراؤه.

وفي ما يلي أسماء بعض الذين استشهدوا في حوادث ١٩٦٥:[٨]

جاسم خليل عبد الله

عبد النبي محمد سرحان

عبد الله سعيد سرحان (١٤ مارس)

عبد الله بونفور (٢٤ مارس)

عبد الله الغانم (٢٢ ابريل)

فيصل عباس القصاب (١٤ ابريل)

الوضع السياسي المحلي والاقليمي والدولي بعد ٦٥

جاءت انتفاضة ٦٥ في وضع اقليمي ودولي متميز، حيث الشعور التحرري في العالم الثالث على أشده، فقد سقطت الامامة في صنعاء بفضل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ واستقلت الجزائر عام ١٩٦٢ وأعطى استقلالها دفعاً للنضال الوطني، وكان هناك طرح قومي قوي متأثر بأفكار الرئيس المصري جمال عبد الناصر ونهجه. وساهمت حركة التعليم في المنطقة في حدوث تفاعل ثقافي وسياسي بين الطلاب البحرانيين والطلاب العرب الآخرين في بيروت والقاهرة ودمشق وبغداد، وانعكس هذا التأثر على حركة المعارضة في الداخل، هذا في الوقت الذي انتشرت فيه وسائل الاعلام العربية المسموعة والمرئية والمقروءة مما أتاح فرصاً واسعة للاطلاع على ما يحدث في البلدان الأخرى. وكان هناك الشيوعي الصيني الذي تأثر به عدد غير قليل من الشباب. فالثورة الثقافية التي قام بها ماوتسي تونغ انعكست على معنويات الشباب الذي انتمى للحركة الماركسية، فتحرك ذلك الشباب وهو يستند إلى جدار قوي من الدعم المادي والمعنوي، وكان لنضال تشي غيفارا، الثائر البوليفي المشهور، اثره أيضاً في رفع معنويات اليساريين بشكل عام،خصوصاً أن البلدان العربية كان يحكمها المحسوبون على الرأسمالية والامبريالية الغربية. وهنال ثورة أخرى حدثت عام ١٩٦٤ في مستعمرة بريطانية هي زنجبار كان لها صدى واسع في المحميات البريطانية الأخرى ومنها البحرين، وكانت هناك خشية بريطانية من أن يحدث في البحرين ما حدث في زنجبار شرق افريقيا. وفي هذا الصدد كتب كريسترفر جونسون مراسل جريدة الفايننشال تايمز[٩] "إن البريطانيين الذين يدرسون التاريخ المعاصر لشرق السويس يأملون أنه مهما حدث، ان لا تسير الأوضاع في البحرين على ما سارت عليه الأوضاع في الجزيرة الفردوسية الأخرى زنجبار." كما اندلعت الثورة في جنوب اليمن بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل في ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ .

ولذلك لم يكن غريباً ان ينتفض الناس في البحرين، أسوة بالشعوب الاخرى، فكانت النتيجة تحركاً واسعاً قوامه عمال شركة النفط (وهي أكبر قطاع اقتصادي) وطلاب المدارس الابتدائية والثانوية. ولكن مشكلة هذا التحرك أنه برغم ثوريته كان يعاني من أمور مهمة منها ما يلي:

١ ـ ان الانتفاضة الشعبية حدثت بعفوية تامة ولم تكن هناك تنظيمات قوية

حركت عمال شركة النفط الذين بدأوا اضرابهم بعد ان اعلنت الشركة برنامج للإستغناء عن عدد كبير من الموظفين، وساد العمال شعور بان سياسة الشركة سوف تؤدي إلى مزيد من الاقالات والاستغناء عن خدمات أبناء البحرين ولذلك جاءت حركتهم تعبيراً طبيعياً عن احتجاجهم على ما حدث.

٢ ـ اذا كانت الحركات الوطنية قد تحركت مباشرة بعد انطلاق الانتفاضة فانها فعلت ذلك كردة فعل آنية ولم تكن مخططة، ولذلك جاءت بروح حزبية في معظم الأحيان، وبدافع اثبات الذات أكثر من الرغبة في تحقيق بعض الانجازات الوطنية. من هنا دب الخلاف بين فصائل المعارضة اليسارية بعد أيام قليلة من طرح مشروع "جبهة القوى التقدمية" وطرحت أسماء لواجهات اخرى كان في مقدمتها "جبهة القوى القومية". وكان مجال انشطةالفصائل السياسية (حزب البعث والناصريين والشيوعيين) يرتكز في القطاع الطلابي وبشكل أقل في صفوف موظفي شركة النفط.

٣ ـ كان هناك خلط في الأهداف والاستراتيجية. فعمال النفط كانوا يتحركون بدافع المطالبة بحقوقهم وضمان عدم الاستغناء عن خدماتهم، ولذلك استمروا في الاضراب أكثر من اسبوعين لعدم وجود تجاوب رسمي مع مطالبهم. وأعلن الطلاب مساندتهم بحركة العمال على هذا الأساس . ولكن الحركات السياسية حاولت توجيه الاضطرابات لطرح مشروع سياسي واسع وهذا أمر حسن ومقبول ولكنه لم يراع الظروف القائمة. ولم يلتفت إلى حقيقة أن الحركة إنما بدأها قطاع عمال يطالب بحقوقه من دون ان يكون على وعي بالمطالب السياسية الأخرى كالتمثيل البرلماني والاصلاحات الادارية. وهذا الخلط في تقويم الموقف أدى في النهاية الى حدوث تصدع في صفوف الحركة السياسية من جهة وإلى انتهاء اضراب عمال النفط (وهو العامل الأهم في استمرار الانتفاضة) من جهة اخرى بدون أن يتحقق أي من المطالب السياسية.

٤ ـ كان لايديولوجية الحركة السياسية دورها في اضعاف الجبهة الوطنية التي كان يمكن أن تظهر بشكل أقوى. فقد كان هناك حساسية من الطرف اليساري وخصوصاً الماركسي منه على الصعيد الشعبي، ولم يسع القائمون على الحركات السياسية بفصائلها المختلفة لوضع برنامج علاقات عامة لشرح حقيقة توجهات الحركة السياسية ومدى قربها وبعدها عن الاسلام. هذا على عكس ما حدث في حركة ١٩٥٦ التي كان في صفوف قياداتها بعض علماء الدين ورؤساءالمآتم والمساجد، ولم يطرح من خلال برنامج الحركة ما يصطدم بالاسلام والعقيدة الاسلامية، ولذلك ومع مرور الوقت تضاءل الدعم الشعبي للحركة التي كانت قد انطلقت بقوة وكان من الممكن ان تؤدي إلى انجازات حقيقية.

إستقدام إيان هندرسون

إثر الانتفاضة العمالية في العام ١٩٦٥ أصبح واضحاً ان الوعي الشعبي أخذ في التصاعد وان الحكومة المدعومة من البريطانيين بشكل مباشر لن تستطيع السيطرة على الوضع بعد انسحابهم منها. صحيح ان بريطانيا لم تعلن بعد عن عزمها على الانسحاب ، الا ان المؤشرات كانت توحي بانكماش الامبراطورية البريطانية خصوصاً بعد انسحابها من الهند وجنوب شرق آسيا. وقتها كان الصراع في عدن على أشده، الامر الذي دفع الى الاعتقاد بحتمية تغير الوضع في المنطقة برمتها. وكانت حوادث ٦٥ جرس انذاراً بخطورة الوضع في البحرين خصوصاً وان الامور لم تستقر على مدى الثلاثين عاماً السابقة منذ عريضة البحارنة في ديسمبر ١٩٣٥ التي كانت تطالب باعطاء دور للشيعة في ادارة شؤون البلاد، مروراً بحركة ١٩٣٨ والتحركات الشعبية الواسعة في الخمسينات بقيادة الهيئة التنفيذية العليا. وكان على البريطانيين، ممثلين في المعتمد السياسي والمقيم السياسي الذي كان قد انتقل من بوشهر الى البحرين ان يخططوا لمرحلة ما بعد رحيلهم من الخليج وهو أمر بات وشيكاً في ضوء التراجعات التي شهدتها الامبراطورية البريطانية. وكما مر في الفصول السابقة فقد كانت مسألة الامن الداخلي قد شغلت عدداً من المعتمدين السياسيين السابقين وخصوصاً بعد قيام الحركة الشعبية في الخمسينات بقيادة الهيئة التنفيذية العليا، وجاءت حوادث ٦٥ لتكرس الشعور بضرورة اعادة تنظيم جهاز الامن والشرطة لمواجهة التحديات المستقبلية للحركة الشعبية في البحرين. ومن هنا جاء قرار التركيز على اعادة تشكيل جهاز الامن الداخلي والشرطة.

وهنا يبرز اسم الضابط البريطاني، ايان هندرسون، ليصبح الرجل الاول في جهاز الامن الخاص على مدى الثلاثين عاماً اللاحقة من تاريخ البحرين . فقد استقدمته الادارة البريطانية في البحرين وكلفته بمهمة اعادة تركيب جهاز الشرطة والامن نظراً

لتجربته الطويلة في كينيا لفترة عشرين عاماً عللى الاقل قبل استقدامه. وقد اثبت هندرسون قدراته في القمع من خلال مواجهته ثوار الماو ماو في تلك البلاد. وهناك عدد من الكتب حول تلك الحركة تتطرق الى دور هندرسون في قمعها. وفي العام ١٩٩٢ صدر كتاب "الماو ماو وكينيا" للمؤلف وونيابارى او. مالوبا Wunyabari O. Maloba[١٠] وهو توثيق لحركة الماو ماو، ويشرح دور هندرسون في فرض السياسة البريطانية في كينيا من خلال منع المواطنين السود من استرجاع اراضيهم التي استولى عليها البيض بدعم بريطاني ابتداءً من العام ١٩٠٠ . في ذلك العام اكتمل بناء سكة حديد اوغندا، وبدأ المستوطنون البيض في الاستيلاء على الاراضي لتثبيت الوجود البريطاني في شرق افريقيا ومن ضمنها المنطقة التي اصبحت منذ ١٩٢٠ تعرف باسم كينيا. وبسبب عدم توفر كل من كينيا واوغندا على ثروات منجمية فقد اصبحت سكة الحديد غير قادرة على تحقيق ارباح مالم يكن هناك تطوير للانتاج الزراعي. ولذلك فقد شجع البريطانيون الذين كانت كينيا تحت حمايتهم الهنود الذين كانوا تحت هيمنتهم انذاك علىاستعمار الاراضي. وكان لدى البريطانيين خيار آخر: هو تشجيع اليهود على الهجرة الى كينيا وإنشاء دولة يهودية هناك. ولكن المؤتمر اليهودي المعني بالامر رفض ذلك الاقتراح. وجاء ذلك بعد اصرار المستوطنين البيض على ان يكون المسيحيون هم رواد الحضارة الى افريقيا وليس اليهود.

كان الموقف العام يقتضي ان تتم السيطرة على الافارقة وأن "يتم تأديبهم". وفي السنوات اللاحقة استمر المستوطنون البيض في اثارة موضوع الحكم الذاتي بشكل أو بآخر، وفرض احكام حاسمة للتعامل مع الافارقة، وتشريع قوانين تساعد البيض على تملك الاراضي. وبذلك شحت الاراضي الصالحة للزراعة وادى ذلك الى سوء استغلال ماهو متوفر منها بتكثيف استصلاحها، الامر الذي أدى الى مشاكل زراعية واقتصادية كبيرة. وكانت مسألة تملك الاراضي واستصلاحها من القضايا التي دارت خلافات بشأنها في افريقيا. وتطورت اطروحة الهوية الافريقية في فترة ما قبل ١٩٣٩ من خلال سلسلة من الاحتجاجات ضد السياسات الاستعمارية. ولذلك فقد كانت مطالبهم محدودة بالاصلاح في ظل النظام الاستعماري.

يطرح المؤلف مالوبا في الفصل الثالث تحت عنوان "سنوات الصدام" تطورات الاوضاع في كينيا حيث قامت السلطات الاستعمارية بقمع انتفاضة المواطنين السود فيها. وهنا يبرز اسم ايان هندرسون مرتبطاً بذلك القمع. وقد كتب هندرسون نفسه

كتاباً حول مغامراته بعنوان "اصطياد الرجال في كينيا" [11] في العام ١٩٥٨ عكس فيه الحوادث من وجهة نظره الشخصية . وفي العام ١٩٥٠ عقد الاتحاد الافريقي الكيني اجتماعاً مع قادة النقابات العمالية وقرروا فرض أداء القسم بين الاعضاء الحركيين وغيرهم لتتكرس الوحدة والعمل المشترك. وفي العام ١٩٥٢ تقرر نشر هذا الاسلوب بين الجماعات ليصبح التنظيم منتشراً على اوسع نطاق. وهنا حاول هندرسون توظيف اكبر عدد من الافارقة كمخبرين. واكتشف الاتحاد الافريقي الكيني احد الجواسيس بين اعضاء لجنته المركزية واسمه Mumgai .N.J وكان يعمل كسائق تاكسي، وقال في اعترافاته بأنه منذ العام ١٩٤٤ كان يساعد ايان هندرسون في مجال عمله في قسم التحقيقات الجنائية ويمده بالمعلومات حول قادة الاتحاد. وأدت هذه الاعترافات الى اعتقال مارخام سينغ (احد قادة الاتحاد) ثم ابعاده. واعطى هندرسون ١٠٠ شيلينغ لهذا المخبر لكي يستطيع اداء القسم الذي فرضته حركة الماو ماو. واستطاع هندرسون اعتقال ٤٠٠ من الافارقة عن طريق المخبرين.

وخلال العام ١٩٥٢ استطاعت الحركة الوطنية الافريقية تجميع كميات كبيرة من الذخيرة وتوجهت المجموعات الاولى من المقاتلين الى جبال أبردير وجبل كينيا. وكان أحد المقاتلين المعروفين واروهيو ايتوتي المعروف ايضاً باسم "جنرال تشاينا" ينطلق من جبل كينيا. وبعد العام ١٩٥٣ كان هناك توسع ملموس في القسم الخاص تحت ادارة مسؤولي الاستخبارات البريطانية؛ وساهمت عمليات الاختراق والمضايقات في اضعاف المنتمين الى الماو ماو. وكان هناك فرق التفتيش التي تتكون من مخبرين افارقة ملثمين يستعرضون الثوار المعتقلين ويختارون من بينهم ناشطي الماو ماو، الا ان نقطة التحول لصالح بريطانيا كانت في يناير ١٩٥٤ عندما اعتقل الجنرال تشاينا. فقد استجوبه ايان هندرسون لمدة ٦٨ ساعة. وكان هندرسون قد ولد في كينيا ويتحدث لغة كيكويو بطلاقة، واستطاع هندرسون الحصول على معلومات مهمة حول تنظيم الماو ماو، واقناع الجنرال تشاينا (General China) بترتيب محادثات بين الحكومة والمقاتلين الذين كانوا تحت سيطرته. ولكن هذه الخطوة فشلت في تحقيق الاستسلام الجماعي الذي كان هندرسون ينتظره. وخلال الهدنة التي استمرت ثلاثة شهور جمعت قوات هندرسون معلومات كثيرة عن الثوار واعتقلت الفاً من قوات الاحتياط التابعة للماو ماو في ثلاثة ايام فقط.

وبعد ١٩٥٥ كان من اكثر الطرق فاعلية ضد الماو ماو استعمال مقاتليها القدماء في الحرب ضد ماتبقي من قواتها وكان ذلك تحت قيادة هندرسون. فقد ارسل هؤلاء

الى الغابات بدون رؤسائهم البيض وقاموا بقتل رفاقهم السابقين. وتم ذلك ضمن عملية مقايضة الغيت بموجبها عقوبات الاعدام بحق المقاتلين في مقابل قيامهم بقتل رفاقهم. وقد تصاعدت خسائر الماو ماو في العام ١٩٥٥ حيث كان هناك حوالي الفي مقاتل مايزالون نشطين في الجبال . وطبقت سياسة منع الماء عن الحركة بشدة، وذلك بفرض حبس قطعان الماشية في حظائرها في الليل، ومنع الفلاحين من زراعة المحاصيل على بعد ثلاثة اميال من الغابة. وأدى النقص في الذخيرة وانعدام الطعام الى تقليص قدرة المقاتلين الذين اصبحوا مطاردين في عمق الغابات. وبحلول العام ١٩٥٦ اكدت القوات البريطانية انها قتلت ١١٥٠٣ من مقاتلي الماو ماو وجرحت ١٠٥٣ واسرت ١٥٥٠ في المواجهات واعتقلت ٢٦٦٢٥ بينما استسلم ٢٧١٤ من المقاتلين. واستمر حوالي ٥٠٠ مقاتل في مقاومتهم للبريطانيين مع ديدان كيمائي. واعلن هندرسون ان الضغط على الفدائيين لن يتوقف حتى يعتقل كيمائي. وفي ٢١ اكتوبر ١٩٥٦ القى هندرسون القبض على كيمائي وانتهت بذلك الحملة البريطانية .

وليس غريباً ان يبادر وزير الداخلية في كينيا التي حصلت على استقلالها في اكتوبر ١٩٦٤ ، اوغينغا اودينغا، بالاعلان ان هندرسون واربعة ضباط امن بريطانيين آخرين اصبحوا أشخاصاً غير مرغوب فيهم وعليهم مغادرة كينيا خلال ٤٨ ساعة. وهكذا خرج هندرسون من كينيا غير مشكور على ماقام به الا من قبل الحكومة البريطانية الاستعمارية التي منحته ميداليتي "صليب الملك جورج". وبعد طرده قضى تسعة أشهر في روديسيا التى كان يحكمها النظام العنصري بزعامة ايان سميث. وبعد ذلك استقدمته الحكومة البريطانية الى البحرين في العام ١٩٦٦ ليعيد تنظيم جهاز الامن فيها في اعقاب الحركة الشعبية التي حدثت في العام ١٩٦٥ . وقد استفاد هندرسون من تجربته في قمع حركة الماو ماو واصبح يطبق اساليب التعذيب والاستجواب ضد ابناء البحرين. وما يزال موقعه محورياً حتى كتابة هذه السطور . وقد شهدت حوادث العامين المنصرمين اهمية موقعه بالنسبة لحكومة آل خليفة التي اصبحت تعتمد في أمنها على خبرة الضابط البريطاني المخضرم. وقد عرف جهاز الامن في البحرين الذي استلم قيادته هندرسون منذ العام ١٩٦٦ اساليب قمعية شرسة وانتهاكات فظة لحقوق الانسان على نطاق واسع. وما تزال شخصية هذا المرتزق تسترعي انتباه المراقبين والاعلاميين بسبب عدم ظهوره في العلن واصراره على تطبيق تجربته الطويلة في قمع الماو ماو لخدمة حكومة آل خليفة في البحرين .

الهوامش

١ ـ الحركة الاسلامية في البلاد العربية، عبد الله أبوعزة.

٢ ـ جريدة الغارديان البريطانية The Guardian الثلاثاء، ٢٣ مارس ١٩٦٥

٣ ـ الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ـ ١٩٧١، ابراهيم خلف العبيدي.

٤ ـ المصدر السابق.

٥ ـ جريدة "الديلي تلغراف" ٢٥ مارس ١٩٦٥

٦ ـ From Aden To The Gulf, Personal Diaries 1956-1966 ,By Margaret Luce , 1987

٧ ـ Arabia Without Sultans , Fred Falliday

٨ ـ البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، لبدكتور محمد الرميحي، ١٩٧٦

٩ ـ الفايننشال تايمز The Financial Times 16 مارس ١٩٦٥

١٠ ـ Wunyabari O. Maloba, Mau Mau and Kenya, Indian University Press, 1996.

١١ ـ Ian Henderson, Man Hunt in Kenya, Doubleday, 1958

الفصل التاسع

الانسحاب البريطاني من البحرين

في فبراير ١٩٦٦ اعلن وزير الدفاع البريطاني آنذاك، دينيس هيلي عن مراجعة شاملة لسياسة الدفاع البريطانية تستهدف خفض الالتزامات العسكرية البريطانية خارج أوربة وخصوصاً شرقي السويس. وأعلن أن بريطانيا ستنسحب من عدن مع نهاية عام ١٩٦٨ . واعتبر ذلك الاعلان تخلياً عن الالتزامات البريطانية التاريخية تجاه الأنظمة الصديقة لها ولاشك أن قرار الانسحاب كانت له أصداؤه الطيبة في نفوس الوطنيين الذين ناضلوا ضد الوجود البريطاني سنوات عديدة. وكان قد سبق القرار البريطاني اتفاق بين جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز في جدة في أغسطس ١٩٦٥ استطاع عبد الناصر بموجبه تخفيض عدد القوات المصرية في اليمن من ٧٠٠٠٠ في ذروة الأحداث خلال خريف ١٩٦٥ إلى ٢٠٠٠٠ جندي في مايو ١٩٦٦ ، وخفت عن كاهله النفقات التي يتطلبها وجود العدد الهائل من القوات في اليمن. وبعد صدور القرار البريطاني استغل عبد الناصر ذلك وأعلن أن قواته ستبقى في اليمن خمس سنوات لضمان "تحرير الجنوب العربي" وكانت سياسته آنذاك تتمثل بانتظار الانسحاب وتحريك العمل العسكري للتعجيل به[١].

ولكن جاءت هزيمة ٦٧ لتضع نهاية للنفوذ المصري في اليمن وخصوصاً بعد أن أبدت كل من السعودية والكويت وليبيا استعدادها لتقديم المساعدات المادية لمصر لانقاذها من تبعات الهزيمة على الصعيد الاقتصادي، وجاء إعلان المساعدات في القمة العربية بالخرطوم في أغسطس ٦٧؛ ورغم ذلك كان القرار البريطاني بالانسحاب من عدن والجنوب العربي غير قابل للتغيير، وفي الشهور التي أعقبت هزيمة ٦٧؛ ورغم تضاؤل الدور المصري في امداد جبهة التحرير الوطنية بالسلاح، فقد استمرت الأعمال العسكرية ضد الوجود البريطاني وضد جيش اتحاد الجنوب العربي ، وبعد تطورات كثيرة على الساحتين المحلية والدولية، انسحب البريطانيون في نوفمبر ٦٧ حيث رحل آخر جندي منها في التاسع والعشرين من ذلك الشهر، واستلمت الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبية بقيادة قحطان الشعبي زمام الأمور في عدن.

في ٣٠ اكتوبر ٦٧ وهو اليوم الذي أكد فيه مجلس الوزراء البريطاني قرار الانسحاب من عدن في الشهر التالي، ذهب الوزير بوزارة الخارجية غورنوي روبرتس إلى دول الخليج ليخبرهم بقرار الانسحاب من عدن وبأن الحكومة البريطانية لاتعتزم التخلي عن التزاماتها في الخليج، وإن قرار الانسحاب إنما هو من أجل توفير الأموال لدعم الوجود البريطاني في الخليج بشكل أكبر. وكان وزير الدفاع آنذاك دينس هيلي قد أخبر مجلس العموم البريطاني في أول ابريل: "إن الخليج منطقة ذات أهمية اقتصادية ليس لاقتصاد أوربا الغربية فحسب بل لأمن العالم ككل، ولذلك فإن من اللامسؤولية أن نسحب قواتنا من تلك المنطقة". وكرر وزير الخارجية، جورج براون ذلك في مناقشة لمجلس العموم في ٢٠ يونيو.

كان روبرتس يحمل هذه الرسالة في جولته بدول الخليج، الكويت والبحرين وقطر ودول الساحل المتصالح في الاسبوعين الأولين من نوفمبر. وبعد زيارته لطهران في تلك لفترة أعلن في المؤتمر الصحافي في ١٣ نوفمبر قائلا: "ان بريطانيا ستبقى في الخليج طالما استدعى الأمر للحفاظ على السلام والاستقلال، وان الدول على جانبي الخليج يفهمون هذه السياسة ويقدرونها". كانت هذه السياسة هي المعلنة خلال الأسابيع التي تلت الانسحاب البريطاني من عدن، ولم يكن هناك ما يشير إلى أنها ستتغير في المستقبل القريب.

ولكن يبدو أن الوضع الاقتصادي البريطاني يمر بأزمة حادة.فقد اتضح من الأرقام التي أعلنتها وزارة المالية خلال شهر نوفمبر أن هناك عجزاً كبيراً في ميزان التجارة الخارجية، تم على أثره تخفيض قيمة الجنيه من قيمة ٢،٨ دولار إلى ٢،٤ دولار. وخلال شهري نوفمبر وديسمبر كان الوزراء يتداولون فيما يمكن عمله خصوصاً بعد استقالة وزير المالية، جيمس كالاهان في نهاية نوفمبر وتولي روي جينكنز منصبه. والوزير الجديد أعلن أن على الحكومة أن توفر ٨٥٠ مليون جنيه اذا ما أرادت اعادة التوازن لميزانيتها، وكان البحث يدور عن المجالات التي يمكن من خلالها توفير ذلك، ومن بين هذه المجالات تخفيض المصروفات العامة للدولة وزيادة الضرائب.

إعلان الانسحاب

وفي اجتماع لمجلس وزراء حكومة العمال البريطانية في ٤ يناير ١٩٦٨ تم الاتفاق على تخفيض النفقات البريطانية في الخارج وأن تتخلى بريطانيا، على أساس ذلك، عن التزاماتها العسكرية في الشرق الأقصى والمناطق الواقعة شرقي السويس،

وفي مقدمتها منطقة الخليج. كما اتفق الوزراء على ان يكتمل سحب القوات البريطانية من هذه المناطق قبل الانتخابات العامة عام ١٩٧١ وحدد شهر مارس ١٩٧١ كحد أقصى للانسحاب، لم تكن مهمة اطلاع شيوخ الامارات الخليج بقرار الانسحاب سهلة خصوصاً انهم قد حصلوا على تطمينات بريطانية بأن قرار الانسحاب من عدن لن يؤثر على الوضع العسكري البريطاني في الخليج، وأوكلت مهمة نقل القرار البريطاني إلى المنطقة للمسؤول نفسه الذي ذهب إلى المنطقة في شهر نوفمبر، وهو غورنوي روبرتس. فالتقى بشاه ايران في ٧ يناير (١٩٦٨) وبحكام المنطقة في ٩ يناير ثم بالملك فيصل بن عبد العزيز في العاشر منه، وحاول التأكيد للجميع بأن المسألة المالية كانت السبب الرئيس لتخلي بريطانيا عن التزاماتها العسكرية في الخليج، وحين ذكر المسؤول البريطاني أن تكلفة البقاء العسكري البريطاني في القواعد الخليجية هي بحدود ١٢ مليون جنيه استرليني عرض الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم أبو ظبي استعداده لتوفير ذلك المبلغ من المدخولات النفطية لبلاده بالتعاون مع بقية الامارات، وكرر الشيخ راشد بن سعيد المكتوم العرض نفسه بعد اسبوعين، مؤكداً أن الامارات الأربع المستفيدة بشكل أساسي من الوجود العسكري البريطاني، وهي أبو ظبي ودبي وقطر والبحرين، مستعدة للمشاركة في توفير تلك التكاليف. وتزامن مع زيارة غورو نوي روبرتس للخليج زيارات بريطانية عديدة للدول المعنية بقرار الانسحاب ومنها الولايات المتحدة الاميركية التي ذهب إليها جورج براون واطلع الادارة الامريكية بالقرار البريطاني، وكانت نتيجة تلك الزيارة تصاعد الشعور بضرورة تأجيل الانسحاب، وحاول عدد من الوزراء اقناع الحكومة بتبديل القرار في ١٥ يناير ولكن كل ما حصلوا عليه من تنازلات من تأجيل الانسحاب إلى ديسمبر ١٩٧١ .

في ١٦ يناير ١٩٦٨ أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون في مجلس العموم عن تخفيض كبير في نفقات الحكومة. وكان الاجتماع قد دعي إليه قبل يوم واحد من الموعد المحدد له لهذا الغرض. وشملت هذه التخفيضات النفقات العسكرية والمدنية. وكان يهدف من ورائها إلى توفير حوالي ٣٢٥ مليون جنيه في ١٩٦٨ - ١٩٦٩ و ٤٤١ مليون جنيه في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ولتحقيق ذلك طرحت الحكومة عدداً من الاجراءات منها التعجيل بالانسحاب من شرق السويس وسحب كل القوات البريطانية من الشرق الأقصى ما عدا (هونغ كونغ) مع نهاية العام ١٩٧١ بدلاً من منتصف السبعينات كما كان مخططاً له سابقاً، ومن الخليج في الموعد

نفسه كما يخفض عدد الطائرات في قبرص.

فكان للخبر آثاره النفسية على الرأي العام وعلى السياسيين الذين شعروا بأفول نجم الامبراطورية البريطانية بشكل أوضح، هذا في الوقت الذي وجهت فيه الاتهامات الكثيرة وخصوصاً من حزب المحافظين لحزب العمال الحاكم بسبب ذلك القرار. وشهد التلفزيون البريطاني ووسائل الاعلام الأخرى نقاشات حادة حول الموضوع. ففي مقابلة تلفزيونية في أواخر شهر يناير، قال دينيس هيلي بأنه لايرغب بأن يكون "عبداً أبيض للشيوخ والعرب" ومضى ليقول أن من الخطأ الكبير أن نسمح لأنفسنا أن نكون مرتزقة لمن يحب أن تتواجد القوات البريطانية عنده واعتبر مثل هذه التصريحات اهانة لحكام الخليج الذين ضحوا كثيراً في خدمة بريطانيا وخصوصاً باستمرارهم في ايداع أموالهم في المصارف البريطانية وتم تخفيض سعر الجنيه في خريف عام ١٩٦٧؛ وبسبب ذلك فقد خسرت البحرين وحدها ٢،٥ مليون جنيه استرليني.

ولعل قلق الحكومات الخليجية بسبب الانسحاب البريطاني كان يعود لخشيتهم من تخلي بريطانيا عن معاهدات الحماية التي عقدتها مع المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر . وتطورت الاتفاقيات شيئاً خلال العقود التالية فشملت تحديد صلاحيات الحكام ومنعتهم من اقامة أية علاقات مع أية دولة اخرى غير بريطانيا وانضمت حكومة الكويت لتلك المعاهدات عام ١٨٩٩؛ وأصبحت محمية بريطانية بشكل كامل بعد اندلاع الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية عام ١٩١٤؛ وتوسعت الاتفاقات خلال العقدين الاولين من هذا القرن لتشمل تجارة السلاح والامتيازات النفطية والقضاء المتعلق بالرعايا البريطانيين وغيرهم من الاجانب . وشملت الاتفاقيات حماية البحرين بشكل كامل من أي اعتداء خارجي لكونها جزيرة وحدودها مع الجزيرة العربية التي كانت بريطانيا قد قررت في منتصف القرن الماضي عدم التعاطي مع شؤونها الداخلية.

على أثر قرار الانسحاب تكثفت الاتصالات بين حكام مشيخات الخليج والحكومة البريطانية لتحديد العلاقات المستقبلية. وفي شهر فبراير ١٩٦٨ اقترحت وزارة الخارجية البريطانية على المشايخ التوحد ضمن فيدرالية عامة شبيهة بفدرالية اتحاد الجنوب العربي التي لم يكتب لها النجاح. وعلى أثر هذا القرار، اجتمع حكام المشايخ السبع في الساحل المتصالح (أبو ظبي، عمان، دبي، الفجيرة، رأس الخيمة، الشارقة وأم القيوين) بالاضافة الى البحرين وقطر لمدة ثلاثة أيام في دبي في الفترة ٢٥ - ٢٧ فبراير واتفقوا على تكوين الاتحاد الفيدرالي للامارات العربية، وذلك بعد

الاجتماع الثنائي الذي عقد بين دبي وابوظبي في نصف الشهر المذكور .

ابتداءاً من ٣٠ مارس. وضعت الاتفاقية مايلي:

١ ـ سيكون للاتحاد الفيدرالي مجلس أعلى يتكون من الحكام التسعة وستكون رئاسة المجلس سنوياً بالتناوب .

٢ ـ ستكون قرارات المجلس بالاجماع وسوف يكون مسؤولاً عن السياسات الخارجية والدفاعية والاقتصادية وسيقوم بوضع موازنة تساهم فيها كل دولة.

٣ ـ سيكون هناك مجلس فيدرالي للخبراء تكون قراراته نافذة بعد موافقة المجلس الأعلى عليها.

٤ ـ سيكون للمجلس تمثيل دبلوماسي مشترك في الخارج.

وجاءت هذه الاتفاقية بعد اعلان كل من دبي وأبو ظبي عن تكوين فيدرالية بعلم واحد وسياسة خارجية موحدة ونظام دفاعي موحد ومواطنة واحدة.

وقد ووجه هذا الاعلان بهجوم سوفياتي عنيف، فأصدرت وكالة تاس في ٣ مارس تصريحاً عبر عن معارضة الحكومة السوفيتية لما اسمته "التحالف العسكري في الخليج الفارسي تحت رعاية بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على أثر قرار بريطانيا سحب قواتها المسلحة من تلك المنطقة خلال السنوات القليلة القادمة". واتهمت تاس بريطانيا وأمريكا بالاستمرار في "الأهداف الاستعمارية المراد منها المحافظة على الاحتكارات النفطية الرأسمالية التي كانت تمتص آلاف وملايين الدولارات كأرباح من السرقة المخجلة للثروة الطبيعية في منطقة الخليج الفارسي"، واتهمت تاس بريطانيا وأمريكا بالعمل على منع "حركة التحرر الوطنية" من النمو، واتهمت الاستعماريين بوضع السم في العلاقات بين دول الخليج فيما بينها من أجل الاضرار بوحدة الدول العربية وتحريض ايران ضد العرب.

ورغم أن تكوين هذا الاتحاد كان مستعجلاً وغير مدروس، فقد أحدث قلقاً لدى شاه ايران وخصوصاً وأن تقارير صحافية في الغرب تحدثت عن احتمال تكوين حلف من دول المنطقة بمشاركة باكستان أو تركيا لسد الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني. فأعلن رئيس الوزراء الايراني، آنذاك أمين عباس هويدا في ٢٧ يناير بأن ايران قادرة على حماية مصالحها في المنطقة لكونها دولة خليجية كبرى وأنها لن تسمح لأية دولة خارج المنطقة للتدخل في شؤونها وأن الانسحاب

البريطاني من الباب الأمامي يجب أن لا يترتب عليه دخول أمريكا الخليج من الباب الآخر. وأعرب الاتحاد السوفياتي عن القلق نفسه في بيان نشرته وكالة أنباء تاس في ٣ مارس.

ولعل الغضب الايراني مما حدث، وخصوصاً تكوين "اتحاد الامارات العربية" ناتج عن العقدة الايرانية تجاه البحرين حيث كان الشاه يعتبرها جزءاً من ايران، وحيث أن البحرين أصبحت جزء من الاتحاد المذكور فقد كان هناك سبب مباشر للقلق الايراني، وهكذا بقي موضع استقلال البحرين مجالاً للنقاشات والتصريحات الكثيرة خلال عامي ٦٨ - ٦٩ فبريطانيا لم تشأ الخروج من الخليج إلا بعد استقرار موضوع البحرين، في الوقت الذي لم ترغب الدخول في مواجهة مسلحة مع الايرانيين. أما الشاه فلم يكن بوسعه توفير أدلة قانونية على الصعيد الدولي لاثبات تبعية البحرين لايران، كما لم يكن بامكانه حسم المسألة عسكرياً وذلك بالمواجهة المسلحة مع بريطانيا. وهكذا كان اعلان الانسحاب البريطاني في الخليج مناسبة لحسم الموضوع فاستمرت الاجتماعات بين عدد من الأطراف وفي مقدمتها الايرانيون والبريطانيون وممثلون عن الأمم المتحدة. كما شاركت السعودية والكويت والبحرين في الاتصالات والمفاوضات حول مستقبل البحرين. وشهدت جنيف كثيراً من الاتصالات واللقاءات تمخض عنها تفاهم ضمني بين كافة الأطراف باحالة موضوع البحرين للسكرتير العام للأمم المتحدة، على أن يقوم الأخير بترتيب "بعثة تقصي" لتحديد "الرغبات الحقيقة" لشعب البحرين حول مستقبل البلاد.

ومن أجل ذلك قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بزيارة النجف الأشرف بالعراق عام ١٩٧٠ والتقى بأية الله السيد محسن الحكيم الزعيم الشيعي، وطلب منه حث شيعة البحرين التصويت لصالح استقلال البحرين، ووعد باحترام حقوق الشيعة الدينية.

في هذه الأثناء كانت قطر وامارات الساحل المتصالح تسعى لحسم موضوع الاتحاد الفيدرالي بعيداً عن مشاركة البحرين لعدة أسباب منها عدم الرغبة في الدخول في مهاترات مع الحكومة الايرانية، والخوف من احتمال احتلال البحرين موقعاً متقدماً في الاتحاد المزمع بسبب اقتصادها المتطور نسبياً وعدد سكانها الكبير مقارنة بالمشيخات الأخرى ومجتمعها العريق المثقف، وساهمت الخلافات التاريخية بين القبائل الحاكمة في منع تحقق الاتحاد الذي يضم البحرين في صفوفه. فآل ثاني (حكام قطر) وآل خليفة ليسوا على علاقات طيبة بسبب استمرار آل خليفة في ادعاء

الحق في منطقة الزبارة التي حكموها قبل دخولهم البحرين واستمرار الخلاف على مناطق حدودية أخرى مثل جزر حوار.

ولم تقتصر الخلافات على البحرين وقطر، فآل ثاني لهم خلافاتهم مع القبيلة الحاكمة في أبو ظبي (آل نهيان) لأكثر من مائة عام حول عدد من المسائل منها الخلاف حول خور العديد بين قطر والساحل المتصالح الذي تطالب السعودية أيضاً بالسيادة عليه وبجزء كبير من أبو ظبي منذ عام ١٩٣٥؛ ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية طالبت السعودية رسمياً بذلك وطالبت بمنطقة واحة البريمي على الحدود مع عمان، ورغم المعارضة البريطانية لتلك المطالب فإن السعودية ماتزال مستمرة في مطالبتها. والخلاف بين آل سعود وآل نهيان كان حجر عثرة بوجه قبول البحرين وقطر في الاتحاد لأنهما على علاقات حسنة مع آل سعود ولايريدون لأنفسهم الوقوف إلى جانب أبو ظبي ضد السعودية.

وبالنسبة لآل خليفة فإن احتمال وقوف السعودية إلى جانبهم في وجه المطالبة الايرانية بالبحرين يرجح كفة عدم الدخول في ما من شأنه تعكير صفو العلاقة بين آل خليفة وآل سعود. وآل ثاني يتمتعون بعلاقات حسنة مع آل سعود منذ أكثر من نصف قرن بسبب التقارب في المذهب حيث يجد المذهب الوهابي رواجاً في صفوف العائلتين.

استقلال البحرين

في ٥ يناير ١٩٦٩ قال الشاه بأنه يرحب أن يقرر سكان البحرين البالغ عددهم ٢١٦ ألف انسان مصيرهم، ولكن ايران لاتريد أن تسلم الجزر إلى أية جهة بدون موافقتها، ولاتريد أن "تغادر بريطانيا رسيماً منها من الباب الأمامي ثم تتسلل إليها من الباب الخلفي"[٢]. وفي ٢٨ مارس ١٩٧٠ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت بأنه وافق على "استعمال علاقاته الطيبة في المسألة التي تتعلق بوضع البحرين حسب طلب حكومة ايران واقرار ذلك من قبل حكومة المملكة المتحدة". وجاء في تصريح يوثانت مايلي:

" منذ عدة أشهر، كان لكل من الممثلين الدائمين لهاتين الدولتين نقاشات غير رسمية مع السكرتير العام حول امكان استعمال علاقاته الطيبة من أجل حل الاختلافات بين حكوماتهم حول البحرين. وخلال هذه المناقشات أبلغ السكرتير العام كلا الممثلين عن استعداده للتجاوب بإيجابية مع أي طلب رسمي من حكومتيهما واستعمال امكاناته

الطيبة على أساس شروط مقبولة من الطرفين".

وفي ٩ مارس ١٩٧٠ استلم السكرتير العام من الممثل الدائم لايران رسالة تتضمن طلب استعمال علاقاته الطيبة في هذه المسألة. فتحرك السكرتير العام للأمم المتحدة بسرعة خصوصاً وأن البريطانيين لم يكونوا أقل حماساً لفكرة تعيين دبلوماسي ايطالي من العاملين في الأمم المتحدة، وهو فيتو ليو وينسبير غيتشياردي لرئاسة البعثة. وقبل نهاية شهر مارس ذهبت البعثة إلى البحرين لاستمزاج الرأي العام في البحرين حول المسألة. وفي نهاية ابريل رفع غيتشاردي تقريره الذي كانت نتيجته أن أغلبية البحرانيين يرغبون في استقلال بلادهم. وأقر مجلس الأمن الدولي ما توصلت اليه بعثة وينسبير في ١١ مايو ١٩٧٠ . وفي هذا المجال وصف الممثل البريطاني في مجلس الأمن اللورد كارادون الوضع العام على اثر قرار مجلس الأمن بقوله: " لقد تضافرت العوامل المطلوبة، الشهامة الايرانية ، حياد الأمم المتحدة، عدالة التقييم الايطالية والكرامة العربية واحترام النفس للوصول إلى القرار المذكور ".

وهكذا تم ترتيب الوضع بخصوص مسألة البحرين، ولكن مشكلة الانسحاب البريطاني من الخليج كانت مرتبطة بعدد من العوامل ومنها مسألة الفراغ السياسي الذي سيخلفه الانسحاب . وهكذا كانت فكرة اتحاد الامارات العربية المزمع انشاؤه ليضم بالاضافة للمشيخات السبع التي تشكل الآن دولة الامارات العربية كلاً من البحرين وقطر، وكما ذكرنا فقد كان الشاه غير راض عن فكرة الاتحاد لأنه يضم البحرين ومن جهة لأنه قد يكون مدخلاً لدولة أجنبية للتدخل في شؤون الخليج. هذا في الوقت الذي كان الشاه يخشى فيه أن تغير بريطانيا موقفها من مسألة الانسحاب خصوصاً وان انتخابات عام ١٩٧٠ قد تأتي بالمحافظين إلى الحكم، وربما يلجأ هؤلاء لاعادة النظر في مسألة الانسحاب من الخليج أو تأجيله، ولكن عندما اجريت الانتخابات وجاء المحافظون بزعامة ادوارد هيث إلى الحكم لم يحدث أي تغير في الموقف البريطاني من الانسحاب.

وفي يناير ١٩٧١ ذهب السيد ويليام لوس إلى المنطقة لجس نبض الحكام في السعودية والبحرين ومشيخات الساحل المتصالح وقطر وعمان والكويت وطهران، وليؤكد لهم بأن انسحاب القوات البريطانية سيتم في موعده المحدد وذلك في نهاية ذلك العام. وبعد رجوعه أخبر ويليام لوس البرلمان بنتائج زيارته وما رأى من اختلافات ومناوشات كلامية بين مشايخ الامارات في الساحل المتصالح، ولكن الخارجية البريطانية لم تعبأ بذلك وكانت مصممة على الانسحاب في الوقت المحدد.

في أول مارس ١٩٧١ أعلن الان دوغلاس هيوم، وزير الخارجية في البرلمان أن الاتفاقات والمعاهدات مع مشيخات الساحل المتصالح وقطر والبحرين سوف تنتهي في نهاية العام وسوف يكتمل انسحاب القوات البريطانية في الوقت نفسه، هذا في الوقت الذي كان فيه الشاه مستمراً في مطالبته بالجزر الثلاث، أبو موسى(التي كانت وقتها تابعة للشارقة) وطنب الصغرى وطنب الكبرى (اللتين كانتا تابعتين لرأس الخيمة)، في مقابل تنازله عن المطالبة بالبحرين، وقد وافق البريطانيون ضمناً على ذلك الطلب وسمح للشاه باحتلال الجزر الثلاث في وقت لاحق.

الواضح أن مشايخ الخليج كانوا غاضبين من قرار الانسحاب البريطاني وهم يجدون أنفسهم واقعين تحت تهديدات قوتين اقليميتن، ايران والسعودية. من هنا استمر هؤلاء الحكام وعلى رأسهم الشيخ راشد والشيخ عيسى بن سلمان في طرح مؤاخذهم على قرار الانسحاب. فمثلاً قال الشيخ عيسى: "إن بريطانيا تحتاج إلى ونستون تشرتشل آخر، فنحن نراهااليوم تطرد من كل مكان أو تغادر باختيارها لقد أصبحت بريطانيا اليوم ضعيفة في المواقع التي كانت فيها قوية من قبل، إنكم تعلمون بأننا وكذلك كل شخص في الخليج نرحب ببقائها" . والشيخ زايد أكد هذا المعنى كثيراً خصوصاً وأن السعودية كانت تطالب بأربعة أخماس أبو ظبي ثم تنازلت لتطالب بثلاثة أرباعها.

مع منتصف عام ١٩٧١ كانت الأوضاع في الخليج تتبلور شيئاً فشيئاً بانتظار الانسحاب البريطاني، وكان واضحاً أن قطر والبحرين لن تدخلا اتحاد الامارات المزمع انشاؤه. وفي ١٨ يوليو ١٩٧١ أعلن قيام دولة الامارات العربية المتحدة لتضم كلاً من أبو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين والفجيرة، وفي ١٤ أغسطس أعلنت البحرين استقلالها حيث الغيت الاتفاقات مع بريطانيا في ذلك اليوم واستبدلت باتفاقية صداقة تستمر خمسة عشرة عاماً. وفي أول سبتمبر أعلنت قطر استقلالها ووقعت اتفاقية مماثلة.

في نهاية سبتمبر أعلن الشاه " أن هذه الجزر، أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى ملك لنا، إننا نحتاجها وسنحصل عليها، وليس هناك قوة في الأرض تستطيع منعنا من ذلك" هذا في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تستعد للانسحاب. وكان الرأي العام البريطاني إلى جانب الانسحاب ولايهمه احتلال الجزر من قبل الشاه اذا كان ذلك سيسهل مهمة الانسحاب. وفي منتصف نوفمبر تم التوقيع على تفاهم مشترك بين الشاه والشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة يتم بمقتضاه اقامة

مركز عسكري ايراني في أبو موسى مقابل قيام الشاه بدفع مبالغ مالية محددة، وفي ٣٠ نوفمبر تم انزال قوات ايرانية على جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى نجم عنه جرح عدد من الشرطة الذين حاولوا مقاومة الانزال، ورغم وجود حاملة طائرات ومدمرة بريطانيتين في مياه الخليج آنذاك،الأنه لم تحدث أية مواجهة بين القوات البريطانية والايرانية.

أما رد فعل الدول العربية فقد كان محدوداً، فالعراق أعلن قطع علاقاته مع بريطانيا وايران وطرد ٦٠٠٠٠ شخص اتهمهم بأصول ايرانية. وبعد ستة أشهر أم ما تبقى من أسهم بريطانية في شركة نفط العراق. وقامت ليبيا بتأميم امتيازات شركة النفط البريطانية وأرصدتها في ليبيا، وكان من ضحايا الانزال البريطاني في الجزر الثلاث حاكم الشارقة، الشيخ خالد بن محمد الذي قتل مع عدد من أتباعه في هجوم قام به سراً صقر بن سلطان الذي كان حاكماً على الامارة قبله، وكان هذا قد أقصي إلى العراق قبل ستة أعوام بأمر من المقيم السياسي البريطاني لتشجيعه انفتاح امارات الساحل المتصالح على الجامعة العربية. وبعد العملية الايرانية مولته الحكومة العراقية ودفعته مع عدد من أتباعه للتسلل إلى الشارقة حيث قاموا بالهجوم على القصر وقطع رقاب الشيخ خالد وعدد من أتباعه. فهجمت عليهم وحدات من كشافة عمان وقوة الدفاع التابعة لأبو ظبي وتم اعتقالهم جميعاً، وعين سلطان بن محمد القاسمي حاكماً.

أعلن الشيخ عيسى استقلال البحرين في ١٥ أغسطس ١٩٧١، وفي اليوم نفسه وقع اتفاقية مع بريطانيا بواسطة المقيم السياسي السير جفري آرثر لتحل محل اتفاقيات ١٨٨٢ و ١٨٩٢ اللتين كان لبريطانيا بموجبها مسؤولية الدفاع والعلاقات الخارجية. ولم يعلن نص الاتفاقية الجديد ولكن يعتقد أنها نصت في أحد بنودها على "التشاور في حال الحاجة" بين البحرين وبريطانيا. وبتوقيع الاتفاقية أصبح السير جفري آرثر سفير بريطانيا للبحرين وأصبحت المعتمدية السياسية السابقة سفارة لبريطانيا. وعندما كان الشيخ عيسى يعلن عن رغبة البحرين للدخول في عضوية الأمم المتحدة قال بأنه نتيجة الطريق المسدود الذي وصلت إليه المحاولات خلال الثلاث سنوات والنصف الماضية لانشاء اتحاد فيدرالي خليجي فإنه لم يكن هناك خيار أمام البحرين سوى البحث عن بدائل تضمن تطلعات شعبها. وأعرب عن استعداد البحرين للانضمام للاتحاد إذا ما دعيت لذلك وإذا ما تحقق لهذا الاتحاد حكومة قائمة على اسس دستورية وطيدة[٣].

بالتسهيلات التي أعطيت سابقاً للقوات البريطانية التي سحبت من البحرين في نوفمبر - ديسمبر ١٩٧١ .

فيما يلي قصيدة اللورد كارادون الممثل البريطاني في الأمم المتحدة التي ألقاها أمام مجلس الأمن في مايو ١٩٧٠ على أثر استقلال البحرين

ابتهجوا مرة أخرى، أقول، ابتهجوا
لقد تكلمنا بصوت واحد
لقد انتهت المسرحية، فكونوا شاهدين
فالممثلون جاوؤا للانحناء (أمام المشاهدين)
اشكروا الشاه أولاً، ما أسعد الشهامة الملكية
وحيوا يوثانت ثانية وهو الذي لايتعب
في سبيل تنسيق رغباتنا
وبعده يستحق الايطالي الاكبار
للعدالة الرومانية في هدفه
فقد اكتسبته استنتاجاته الشهرة
(ونحن فخورون لأن له اسماً انجليزياً)
وتقديراً منا نصرخ يعيش
المبعوث الخاص
فكل هذه الجهود لم تذهب هباءاً
لأن الناس أعربوا عن رغباتهم بوضوح
وطالبوا بالاستقلال
فتعالوا نردد مرة أخرى
بالتوفيق وبسرعة فائقة للبحرين

الهوامش

١ ـ انظر كتاب .Nicolson، Arabia، The Gulf And The West، Kelly .B.J(١٩٨٠)،
o Published By Widenfield

٢ ـ المصدر السابق ص ١٥٤

٣ ـ انظر .Keesings Contemporary Archives ١٩٧١-١٩٧٢

الخاتمة ما أشبه الليلة بالبارحة

برغم العمق التاريخي للحركة المطلبية في البحرين فقد بقيت الامور حتى الانتهاء من هذا الكتاب على ماهي عليه في بداية العشرينات. وبرغم الاصلاحات الادارية التي فرضها المعتمد السياسي في البحرين: الميجر ديلي في العام ١٩٢٣ على الحاكم المعزول آنذاك، الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، فقد استمر النظام على اساس العقلية القبلية ولم تنجح المحاولات على مدى السبعين عاماً الماضية في احداث تغيير جوهري في طبيعته. وفيما عدا فترة قصيرة مابين ديسمبر ١٩٧٢ واغسطس ١٩٧٥ وهي الفترة التي شهدت المجلسين: التأسيسي والوطني، فقد بقيت الاوضاع في توتر دائم وتراجع سياسي حال دون تقدم ملموس في العلاقة بين الحاكم والمحكومين. وما تمر به البحرين اليوم من مخاض عسير لاقامة نظام سياسي يتميز بشيء من العصرنة والتمدن مؤشر على استمرار حالة التوتر التي لم تبدأ مع العريضة الشعبية التي وقعها ٢٥ الف مواطن في العام ١٩٩٤ بل سبقتها بسبعين عاماً. ويبدو ان التاريخ يعيد نفسه. فهناك اطروحات حكومية بتقسيم البحرين الى اربع محافظات يحكم كلاً منها شخص من آل خليفة او من احدى المؤسستين العسكرية او الامنية. وهو عودة الى وضع شبيه كثيراً بالوضع الذي كان سائداً في فترة ما قبل العام ١٩٢٣ حيث الاصلاحات الادارية. وقتها كان الحاكم آنذاك الشيخ عيسى بن علي رمزياً حيث كانت زوجته تمارس تأثيراً مباشراً على قراراته، فيما كان أقاربه من آل خليفة يسيطرون على مناطق البحرين. فكل واحد منهم يفرض ضرائبه الخاصة على المواطنين في تلك المنطقة وله شرطته الخاصة(الفداوية) ومجلسه الخاص ومحكمته الخاصة. وكان على البحارنة أن يخضعوا لأوامره ولا يناقشوه في شيء من قراراته. وكانت حالة العشوائية هذه هي التي أدت في النهاية الى انتفاضة البحارنة في العام ١٩٢٢ لاستعادة قدر من الحقوق السياسية والمدنية. وتطلب التغيير الذي فرضه الميجر ديلي آنذاك الكثير من التضحيات والعمل المتواصل، فقد سقط القتلى من

البحارنة على أيدي المسلحين من قبيلة الدواسر في اعتداءاتهم الليلية على المناطق التي يقطنونها مثل عالي وبني جمرة وباربار وسترة. وكتبت العرائض الكثيرة ابتداءاً بالعريضة التي قدمت لنائب الملك البريطاني الذي زار البحرين في العام ١٩١٩ ، والعرائض التي قدمت للمعتمد السياسي في المنامة او المقيم السياسي في بوشهر. كما أن لجوء العديد من البحارنةالى مبنى المعتمدية فراراً من مطاردات فداوية الشيوخ كان من بين العوامل التي دفعت حكومة الهند البريطانية لفرض التغيير. ومن هنا فقد كان مجيء الشيخ حمد بن عيسى خطوة على طريق انشاء السلطة المركزية التي توحدت فيها الضرائب والمحاكم وقوات الامن الداخلي. ويبدو أن تقسيم البحرين الى محافظات الذي طرحته الحكومة مؤخراً يهدف لاعادة الوضع الى ماكان عليه قبل ثلاثة ارباع القرن.

يضاف الى ذلك ان ماتم تحقيقه على مدى الخمسين عاماً اللاحقة مثل الانتخابات البلدية وانتخابات المجلس التأسيسي والوطني، قد ذهب ادراج الرياح وعادت الاوضاع الى ماكانت عليه قبل الاصلاحات. غير أن مايجري في البحرين هذه الايام حيث الانتفاضة الشعبية العارمة يؤكد ان الوضع الداخلي لن يستقر مالم يكن هناك تغيير حقيقي ليس في البنية السياسية فحسب بل في العقلية الحاكمة، فلم يعد مقبولاً التعاطي مع شؤون المجتمع، والعالم يودع القرن العشرين ويستقبل قرناً جديداً، بالعقلية التي كانت تسود في مطلع القرن المنصرم. وقد أكدت الانتفاضات الشعبية التي شهدتها البحرين على مدى السبعين عاماً الماضية وجود رغبة حقيقية في التغيير وهي رغبة طالما قمعتها الحكومة معتقدة انها سوف تنتهي بالقمع والقتل والتشريد. وما أشبه الليلة بالبارحة ! فما تزال اساليب القمع التي اتبعت في السابق لمواجهة التحركات الشعبية تستخدم بحذافيرها ويزيد عليها ماتوفره خبرة الضابط البريطاني، ايان هندرسون، التي اكتسبها على مدى اكثر من نصف قرن منذ تصديه لثوار الماو ماو في كينيا. واذا كان سلفه المستشار تشارلز بلغريف قد لجأ لسياسة الابعاد كمخرج من الازمات التي واجهت آل خليفة فان هندرسون يمارس السياسة نفسها منذ أن جاء الى البحرين قبل ثلاثين عاماً. واذا كان ابعاد قادة هيئة الاتحاد الوطني في الخمسينات الى جزيرةنائية في المحيط الاطلسي (سانت هيلانة) فان الناشطين في حركة المعارضة قد منعوا من العودة الى وطنهم منذ تعليق العمل بالدستور في العام ١٩٧٥ ، ومنع من عاد منهم الى البلاد من دخولها. بل ان هندرسون سار على خطى بلجريف عندما أبعد العلماء المتصدرين للعمل الشعبي في مطلع العام ١٩٩٥

بعد انطلاقة الانتفاضة الشعبية وماتزال سياسة الابعاد هذه ظاهرة مقتصرة على البحرين، حتى ان مفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة تحيرت حول كيفية ادراج سياسة الابعاد تحت أي بند من بنودها المختصة بانتهاكات حقوق الانسان في العالم. اذ ليس هناك بلد يطرد مواطنيه، الامر الذي لم يتطلب في السابق الاهتمام بقضية الابعاد. كما ان سياسة اطلاق النار على المتظاهرين المسالمين تمارس اليوم على نطاق واسع معيدة الى الاذهان حوادث اطلاق النار على المسيرات والاعتصامات السلمية في الخمسينات والستينات. ولكن تطورت سياسة القمع في عهد هندرسون لتشمل التعذيب حتى الموت واعتقال النساء والاطفال والاعتداء على الحرمات، وهو تطور خطير يعكس مدى ما يمكن ان يقوم به جهاز الامن في مواجهته لحركات الاصلاح. وقد بقي مطلب شعب البحرين الاساسي منذ الثلاثينات متمثلاً بانتخاب مجلس تشريعي. وقد تحقق هذا المطلب في السبعينات قبل ان يلغيه الامير لتعود الاوضاع الى المزيد من التوتر والاضطراب . وكما هو واضح فقد أكدت الانتفاضة الشعبية المستمرة حتى صدور هذا الكتاب المطالب المشروعة والتاريخية للشعب وهي انتخاب مجلس تشريعي طبقاً لدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين، وهي مطالب جديدة ـ قديمة. ومع ان مواجهتها من قبل الحكومة تجاوزت اساليب القمع التي كان المستشار بلغريف يمارسها ضد المواطنين، فان العقلية القبلية التي تحكم البلاد بقيت على ماهي عليه ولم تتطور مع ما يشهده العالم من تطورات في التوجهات وانظمة الحكم، ويدرك المتابعون لشؤون البحرين خلال نصف القرن الماضي ان الوضع لن يستقر مالم يكن هناك تغيير حقيقي في العقلية التي تحكم البلاد باتجاه الاعتراف بوجود ضرورة للتغيير السياسي خصوصاً مع النمو النوعي والكمي في مستوى الثقافة والوعي ووسائل التعبير الشعبي. واذا كانت العائدات النفطيةالكبيرة التي شهدتها مرحلة ما بعدالمجلس قد ساهمت في تأجيل انفجار المشكلة السياسية فان تراجع تلك العائدات بسبب قرب موعد نضوب النفط في البحرين من جهة وتراجع اسعاره من جهة اخرى قد كشف الوضع الصعب على حقيقته ودفع بالاوضاع الى المواجهة بين الطرفين: الشعب الذي يطالب بالمجلس التشريعي طبقاً للدستور والحكومة الرافضة للتطوير السياسي. ويبدو هندرسون الرجل القوي في المعادلة السياسية كلها تماماً كما كان سلفه: تشارلز بلغريف. ولكن برغم سياسات القمع فان هناك قناعة لدى المراقبين، سواء الدبلوماسيين الذين عرفوا المنطقة او الاعلاميين الذين اهتموا بما يجرى في البلاد بان التغيير قادم لامحالة وان محاولات تأجيله لن تفلح في منع حدوثه.

وقد أكدت فصول هذا الكتاب ان الرغبة في الاصلاح السياسي وتطويرالنظام والمشاركة الشعبية في ادارة البلاد وصنع القرار السياسي دفعت شعب البحرين الى التضامن على مر العقود ومواجهة سياسات التهميش التي تنتهجها الحكومة. واذا كانت حكومة آل خليفة قد نجحت أحيانا في اثارة المسألة الطائفية كدرع بوجه المطالب الشعبية بالتغيير فان مشروعها الطائفي لم ينجح وذلك بسبب وعي القائمين على الحركات المعارضة. وقد اتسمت كل الانتفاضات في ١٩٣٨ و٥٤ ـ ١٩٥٦ و١٩٦٥ وأخيراً الانتفاضة التي لاتزال مستمرة بوحدة وطنية متميزة جعلت الحكومة في موقع ضعيف وافشلت مخططاتها الطائفية. ويبدو ان محاولاتها في الوقت الحاضر لتمزيق الصف الوطني بالترغيب والترهيب لم تفلح في احداث الشرخ الذي تأمل في حدوثه. ويتوقع استمرار حكومة آل خليفة في مواجهة المشروع الاصلاحي للمعارضة بالتركيز على مشاريع طائفية لن يكون مصيرها أفضل من السابق. ولكن يعتقد الكثيرون ان الاوضاع هذه المرة تغيرت كثيراً لغير صالح الحكومة خصوصاً وان المنطقة برمتها تشهد تحركات مطالبة بالاصلاح السياسي وان مطالب قادة الانتفاضة المعتقلين دفعت المنظمات الدولية للاحتجاج عليها. وعليه فان نسق الحركة المعارضة على مدى سبعين عاماً يوحي بان استقرار البحرين في مرحلة مابعد النفط (وهي مرحلة ليست بعيدة، بل بدأت فعلاً) يقتضي اجراء اصلاحات سياسية عاجلة اذا اراد آل خليفة الاستمرار في الحكم. ويرى البعض ان مجال المناورة المتاح للحكومة لتجاوز المطالب الشعبية يضيق يوماً بعد آخر، وأن الحكم العائلي مهدد بالسقوط في حال استمرار التوتر الامني بالوتيرة التي هو عليها الآن. ومن يقرأ تاريخ البحرين المعاصر كما هو مدون في هذا الكتاب سوف يدرك ان الحركة الجارية هذه الايام هي الأطول فترة والاوفى نصيباً لتحقيق المطالب التي طرحتها الانتفاضات الشعبية في العقود المنصرمة.

الملاحق

ملحق ١ :

بعض الاتفاقيات والرسائل المتبادلة بين حاكم البحرين والانجليز

المعاهدات المنعقدة فيمابين حاكم البحرين والدولة البهية القيصرية الانكليس

١٨٢٠ — ١٩١٤ ع

١٢٣٥ — ١٣٣٢ ﻫ

للملاحظة

اذا بعد هذا حصل الاشتباه في معنى بعينه اي جزء من نص الشرايط المعاهدات كان انكليسيا او عربياً فالنص الانكليسي مرثوق به للترضيح ذالك قطعياً

No. 1.

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلموا كل الناس قد حضر عند السردار الجند رال سر وليم كرنيت خير السيد عبد الجليل الوكيل من طرف الشيخين سليمان بن احمد و عبد الله بن احمد و صار بين السردار و بين السيد عبد الجليل من طرف المذكورين هذه الشروط -

الشرط الاول — ان لا يؤذنون الشيخان في كل الأزمان في بحرين و المتعلقين عليه يتباع من المال الذي حصله بالنهب و الغارات و لا يبيعون قومهم شيئاً لا هل النهب و الغارات من كل جنس و ان كان من قومهم يفعلون من ذلك فهذا كمثل النهب و الغارات -

الشرط الثاني — ان يسلّمون الاسراء من الهنود جميعهم ان كان في ايديهم شيئاً -

الشرط الثالث — فيقبلون الشيخان سليمان بن احمد و عبد الله بن احمد شروط الصلح الدائم كما قبلوها العرب المصالحون جميعهم - تمّ الشروط - و ان تحرير القول في الشارقة بثلاثة نسخ في تاريخ يوم السبت عشرين من شهر ربيع الثاني سنه ١٢٣٥ الهجرية ما يتين خمس و ثلاثين بعد الالف -

خط السردار و خاتمه

Seal of Sir William Grant Keir.

W. GRANT KEIR,
Major-General.

فرشمه سلمان بن احمد آل خليفه في ٩ جمادا ازل سنه ١٢٣٥ في البحرين و قبلوا ذالك في ظهرية يوم الاربعا

سلمان بن احمد آل خليفه

بسم الله قد قبلت هذه الشروط المذكوره في هذه الورقة بحسب والتي من الشيخين المومي اليهما اعلاه و انا الفقير الى الله تعالى السيد عبد الجليل بن السيد يسن الطبا طبائي

عبد الجليل بن السيد يسن الطبا طبائي

فرشمه عبد الله بن احمد آل خليفه في ٩ جمادا ازل سنه ١٢٣٥ في البحرين وقبلوا ذلك في ظهرية يوم الاربعا

عبد الله بن احمد آل خليفه

No. 2.

معاهدة العمومية مع الاقوام العرب في خليج فارس في سنه ١٨٢٠ ع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الصلح خيراً للأنام و بعد قد صار الصلح الدائم بين دولة سركار الأنكريز و بين الطوايف العربيّة المشروطين على هذه الشروط -

الشرط الأول — إن يُزال النهب و الغارات في البر والبحر من طرف العرب المشروطين في كل الأزمان -

الشرط الثاني — ان تعرض احد من قوم العرب المشروطين على المترددين في البر والبحر من كافة النّاس بالنهب و الغارات بلا حرب معروف فهو عدو لكافة الناس فليس له الأمان على حاله و لا ماله و الحرب المعروف هوالذي مفاداً به مبيّن مأموريه من دولة الى دولة و قتل الناس و اخذ المال بغير مفادية و تبيين و امر دولة فهو النهب و الغارات -

الشرط الثالث — ان العرب المصالحين لهم في البر والبحر عَلَمٌ احمر فيه حروف او بلا حروف على مطلوبهم و هو في كُفّة ابيض عرض الأبيض الذي في الكفّة يعادل عرض الأحمر كما هو مُصَوَّرٌ في الحاشية و ان هذا هو عَلَم العرب المصالحين فيستعملون به و لا يستعملون بغيره -

الشرط الرابع — ان الطوايف المصالحين كلهم على حالة الأول الّا انهم صار الصلح بينهم و بين دولة سركار الأنكريز و ان لا يحرب بعضهم بعضاً و العلم هو الشاهد على ذلك فقط و ليس هو شاهد على غيره -

الشرط الخامس — ان مركب العرب المصالحين كلهم بايديهم قرطاس مرشوم بخط امير هم فيه اسم المركب و طوله و عرضه و كم يحمل من كاره و با يديهم ايضاً مكتوب آخر مرشوم بخط امير هم فيه اسم صاحب المركب و اسم الناخداة و عدد الرجال و عدد السلاح و من اين سار و في اي وقت و الى اي بندر يتوجه فان تعرض لهم مركبٌ من الأنكريز او غيرهم يعرضون عليه القرطاس و المكتوب -

الشرط السادس — إن العرب المصالحين ان كان مرادهم يرسلون رسولاً الى سركار الأنكريز في بحر الفارس و معه الذي يحتاج اليه فيجلس مع السركار حتى يقضي غرضهم منه و سركار الانكريز ان كان مراده يرسل رسولاً ايضاً الي عندهم كذلك و الرسول يلحق خطّه الى خط امير هم في قرطاس مراكبهم المذكور الذي فيه طول المركب و عرضه و كم يحمل من كاره و ينبغي خطّ الرسول يجدد في كل سنة و ايضاً كل من المرسولين خرجه على قومه -

الشرط السابع — ان كان طايفة او غير هم لايزالون من النهب و الغارات فالعرب المصالحون يقومون عليهم على قدر حالهم و يصير بين العرب المصالحين و بين الأنكريز كلام في ذلك في وقت وقوع ذلك النهب و الغارات -

الشرط الثامن — ان قتل الناس بعد تسليم السلاح فهو من الغارات و لا من الحرب

المعروف و ان كان طائفة يقتل الناس مسلمين او غيره بعد تسليم السّلاح فهو قد اخاف الصلح فان العرب المصالحين مع الأنكريز يقومون عليهم و ان شاء الله تعالى فلا يزال عليهم الحرب الّا بعد تسليم من فعل بذلك و حكم به -

الشرط التاسع — ان نهب الرقيق الرجال و النساء و الأولاد في سواحل السّودان او غيره و حملهم في المراكب فهو من النهب و الغارات فالعرب المصالحون لا يفعلون من ذلك شيئاً -

الشرط العاشر — ان مراكب العرب المصالحين الحاملة عَلَمَهُمْ المذكور يدخلون في كل بنادر دولة سركار الأنكريز و في بنادر رفيقهم على قدرهم يشترون و يبيعُون فيها و ان كان احدٌ تعرض لهم فذلك على سركار الأنكريز -

الشرط حادي عشر - ان هذا الشروط المذكورة فهي على جميع الطوايف و الناس يقبلونها في المستقبل كما قبلوها في الحين - تم الشروط - و ان تحرير القول في راس الخيمة بثلاثة نسخ في تاريخ ظهر يوم السبت اثنين و عشرين من شهر ربيع الأول في سنة ١٢٣٥ الهجرية مايتين خمس و ثلاثين بعد الألف و رشموه المشروطون في الأماكن و التواريخ المكتوبة ذيلاً فرشموه في راس الخيمة في تاريخ تحرير القول -

خط السردار بيده و خاتمه

(Sd.) W. GRANT KEIR,
Major-General.

* * * * * * *

بسم الله قد كتبه بيده السيد عبد الجليل بن السيد يسن الوكيل عن الشيخ سليمان بن احمد و الشيخ عبد الله بن احمد آل خليفه شيخي البحرين -

فرشمه عبد الله بن احمد آل خليفه في ٩ جماد الأول سنه ١٢٣٥ في البحرين و قبلو ذلك في ظهريه الأربعا -

عبد الله بن
احمد آل خليفه

فرشمه سليمان بن احمد آل خليفه في ٩ جمادالأول سنه ١٢٣٥ في البحرين و قبلوا ذلك في ظهرية يوم الأربعا -

سليمان بن احمد
آل خليفه

No. 3.

معاهدة الشيخ محمد بن خليفه حاكم البحرين في ترك معاملة الرقيق سنه ١٨٤٧

بسم الله

بملاحظة ما ان جناب عاليجاه ذي الشوكة و الأجلال الأفخم ميجر هنل صاحب باليوز خليج فارس اخبرنا ان بهذ الأيام تجروى بعض المعاهدات فيمابين الدولة العلية الانكليسية و جناب الأفخم السيد سعيد امام بندر مسقط وغيره من الدول في توقيف حمل و نقل العبيد من سواحل بر الأفريقية وغيرها وايضاً اتضح لنا ان موافقة مشايخ سواحل بر العرب من خليج الفارس و اعانتهم لا نجاز تمام مطلب تلك المعاهدة المزبورة ضرورة لازمة فلأجل ذلك انا يا محمد بن خليفة شيخ البحرين ألا ستحكام روابط الأتحاد الكائن فيما بيني و بين جناب حضرة السركار ذي الشوكة و الأقتدار الأ نقريز الأفخم اتعهد والتزم علي نفسي ان امنع جميع اخشابي و اخشاب رعاياي و المتعلقين عليّ من حمل و نقل العبيد من سواحل بر الأفريقية و غيرها و ابتداء المنع من غرة شهر محرم سنه ١٢٦٤ مطابق عاشر دزمبر سنة ١٨٤٧ ثم اتقبل ايضاً متى ما لاقت المراكب الدولة العلية الأنكليسية اخشابي و اخشاب رعاياي والمتعلقين عليّ و يظنون بهم انهم مشغولين في تجارة العبيد ان يستبرئهم و يفتشوهم ففي الحالة التي يجدون احدى الأخشاب المزبورة مخالفة للمعاهدة المذكورة في حمل العبيد من سوا حل بر الأفريقية و غيرها بأي عذر و سبب يقبضوها و يضبطوها جزى ذلك في ٢٢ جمادي الأول سنه ١٢٦٣ مطابق ثامن مي ١٨٤٧ -

محمد بن خليفه

No. 4.

معاهدة ملحقة لأجل منع فعّال للتّجارة الرّقيق سنه ١٨٥٦ ع -

حيث ان جناب عالي الجاه ذي الشّوكة و الأ جلال الأ فخم الأ شهم القبطان جونس صاحب بالميرز خليج فارس قد اخبرنا انّ الأ وراق الأ لتزام التي اعطوها مشايخ سواحل عمان لجناب حضرة السركار ذي الأ فتخار من جملة منع جانب الخدام و المعاملة بهنّ المرخة ف ٢٢ جمادي الأول سنه ١٢٦٣ مطابق ٨ مئي سنه ١٨٤٧ لم يدرج فيها شرط واحد فلأ جل ذلك انا يا محمد بن خليفه شيخ البحرين اتعهد و التزم علي نفسي لمراعات صداقة جناب حضرة السركار الأ فخم و الموافقة لتكميل مطلب خاطره الشريف اجراء ذلك الشّرط و هو هذا بانه متي ما اتضح و تحقق توصيل الخدام الى البلدان و المحال المتعلّقة عليّ من ايّ ناحية كانت قطعاً و زجرة مني اقبضهن واسلّمهن للمراكب السركاريّة و ان صار معلوماً كانت محمولة في اخشابي و اخشاب رعاياي و المتعلقين عليّ و من الأ تفاق ما وقعت عليها المراكب السركارية هي ايّ ناحية نزلتها فالتزم اني احجر تلك الخشبة و نوخذاها عن السّفر الى ان يصل الحكم عنها من جناب عالي الجاه ذي الأ فخم الأ شيم البا لوز صاحب هذا و الله تعالي خير شاهد و وكيل - جري و حرر ١٥ رمضان سنه ١٢٧٢ (١٠ مئي ١٨٥٦)

محمد بن خليفه حاكم البحرين

No. 5.

الشروط المعاهدة الوداية المنعقدة فيمابين الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين بالاستقلال من طرف نفسه و اخلافه و قبطان فليكس جونس مآمور البحرية الدولة البهية و البالیوز الدولة البهية في خليج فارس من طرف الدولة الانكليزيه ـ ١٨٦١

بملاحظة الا غتشاش العشايري الثائر دوما من المناقشات البحرية في خليج فارس انا يا محمد ابن خليفه حاكم البحرين با لا ستقلال و من يعقبني من الخلف اجعل مهري و قبوليّتي في هذه الورقة بمحضر جمع من الشيوخ و الأعيان الشاهدين لها بمعاهدة الصلح الدائم و الصداقة مع الدولة الانكليسية لقرقي المتاجرات و امنية طبقات الناس المسا بلين في هذا الخليج ام القاطنين في سواحله بهذه الشروط الا تي بيان ذكرها -

الشرط الاول

جميع الشروط و العهود الجارية سابقاً بين مشايخ البحرين و الدولة الانكليسة ام باسم الدولة الانكليسة (او) بواسطة القالمين مقامها في خليج فارس اني اتعهد على نفسي بانها تكون باقية و مستقيمة على حالها -

الشرط الثاني

اتعهد على نفسي بان اتوقّف عن جميع التعبثات في البحر باي نوع كان سوى بحرب ظاهر ام بسبيل البطش ام بجلب الخدام ما دامة الدولة الانكليسية حامية و محافظه ملكنا و املاكنا من مثل تلك التعبثات في البحر من ساير الحكام و الشيوخ في سواحل هذ الخليج -

الشرط الثالث

لأ جل انجاز تالك الشروط المرقومة اتقبل بان ارفع خبر جميع التعبثات و البطشات التي تقابل املاكنا و رعايانا سراً و علانية في البحر الى قائم مقام الدولة الأنكليسيه في خليج فارس بلا تأخير لأ نه هو المباشر لمثل هذه القضايا و اعطي قول بان لا يصدر مني التعبث و الأنتقام في البحر ولا ممّن هو تحت حكمي من البحرين ام باسم البحرين على ساير الطوايف دون اذن قائم مقام الدولة الانكليسية ام الأجازة من الدولة الانكليسية اذا دعت الضرورة و قائم مقام الدولة الانكليسية يعطي قول بان فوراً يقوم بما يلزم من الجزاء لاجل جميع المضرات البينة التي لحقتنا ام سوف تلحق بطريق البحر على البحرين ام توابعها ايضاً انا يا محمد ابن خليفة اتقبل بان جميع المطالبات التي تثبت عليّ انا يا شيخ البحرين ام على رعاياي بطريق الحق من سبب التعبث في البحر باي اقوم بانجازها على الوجه الأ كمل -

الشرط الرابع

حيث انه من المعلوم ان رعايا دولة الانكليس من كل صنف مقتدرين بان يتخذوا لهم مساكن في البحرين و توابعها لأ جل المتاجرات السالكة و يسلّموا العشر عن امتعتهم و تجاراتهم نقط في المايةَ خمس اما من عين المال أم نقداً على اصل قيمته فاذا تسلّم ذلك مرّة واحدة لا

على ذلك المال بنفسه شيء اخر اذا اراد صاحبه ان يحمّله الى مكان آخر و من جهة السلوك مع رعايا دولة الانكليس و متعلّقيهم فيحقّ لهم المودّة مثلي كماهي في حقّ اتباع ايّ الدولة المتّحدة الكاملة الوداد معنا و كلّ خطاب تصدر من رعايا دولة الأنكليس ام يشاهدوها من الغير فتجعل في طرف الى حضور راى قائم مقام الدولة الانكليسيه في خليج فارس في ذلك اذا ما امكن تسديدها من وكيل دولة الانكليس المقيم في البحرين - ايضاً قايم مقام الدولة الانكليسيه في خليج فارس يبذل مجهوده و اهتمامه لحصول الرفاهيه لرعايا البحرين القاطنين في البنادر التي بين حكامها و بين الدولة الانكليسيه رابطة الصداقة -

الشرط الخامس

هذه الشروط الصدرقية سوف تجري من حين امضاء القبولية الدولة الانكليسيه حتى لا يخفى ذلك جري في ٢٠ شهر ذي القعدة سنة ١٢٧٧ -

No. 7.

انا يا عيسى بن علي آل خليفه حاكم البحرين بهذا التزم على نفسي و ورثتي و لخلافي في حكومة البحرين التزاماً للدولة البهية القيصرية الانكليسيه بالتجنب من عمل العهد او عقد المعاهده باي نهج مع اي من الدول او الحكومة غير الدولة البهيّة الانكليسيه سوى برضاء الدولة المزبوره و ايضاً ننفي الاجازة لاي من الدول او الحكومة ماعدى الدولة البهيّة الانكليسيّه لجعل التقرر الوكالة الدولة او القنسليه او محل للقعم في ملكنا إلاّ بقبولية الدولة البهية الانكليسيه و هذا العهد مايخصّ ولا يأثر في المحاورات الصّدرقيه المتداوله مع مامورين المحلّية الدّول المتجاورة في امرر قليل الاهتمام و هذه العهد المذكور في الاعلا مشروط على المطبرعية و القبولية من جناب سعادة الويس راسے و الكورنر جنرال الهند إن كونسل اعني نائب السلطنة و والي ولات الهند جرى و حرّر في شهر ١٩ محرم سنه ١٢٩٨

صحيح عيسى بن علي آل خليفه

صحيح احمد بن علي آل خليفه

Signed and sealed at Bahrain on the twenty-second day of December one thousand eight hundred and eighty in my presence.

(Sd.) E. C. ROSS, *Lieut.-Col.*,
Political Resident, Persian Gulf.

No. 8.

هذه المعاهدة الشيخ البحرين يتعهد بان لا يكون له علايق مع الدول الا جنبية الا الدولة البهية الانكليسية سنه ١٨٩٢ ع

انا عيسى بن علي حاكم البحرين في حضور كرايل اي مي تالبت سي - آي - اي المقيم خليج فارس قد التزمت بهذه الورقة و قبلت لنفسي و لورثتي و لخلفائي الشروط الذيل

اني لا ادخل ابداً في قرار مّا ولا معاورة مع احد من الدّول سوى الدّولة البهيّة الأنكليس بغير رضاء الدّولة البهيّة الأ نكليس لا اقبل ان يسكن في حوزة ملكي وكيل من دولة غير الدولة البهيّة الأنكليس -

ابداً لا اسلّم ولا ابيع ولا ارهن ولا اعطي للتصرّف او للتبوّء بنوع مّا شيئاً من ممالكي لأ حد الّا للدولة البهيّة الأ نكليس

جرا ذلك في اليوم الثالث عشر من شهر مارج سنة الف و ثمانمأية و اثنين و تسعين المسيحية مطابق لليوم الرابع عشر من شهر شعبان المعظم سنة الف و ثلاثمأة و تسع الهجرية

صحيح عيسى بن علي آل خليفه

الواثق بالعلي
عيسى بن علي

No. 9 (a).

مقاولة مع حاكم البحرين لأجل دفع تجارة الأسلحة

مقاولة الحاكم البحرين المورخة في ٨ ذي الحجة ١٣١٥
(مطابق ف ٣٠ ابريل ١٨٩٨)

اني قد قبلت ان امنع مطلقاً دخول الأسلحة في البحرين و من تبعه و الذي في امنة الذي في ادارتنا و الخروج منها ولأجل اجراء هذا المنع قد صدّرنا اعلاناً و اشتهاراً الى كافة المباشرين بهذاالأمر حتّى لا يخفى حرر ف ٨ شهر ذي الحجة سنة ١٣١٥

الواثق بالعلي
عيسى بن علي

No. 9 (b).

اشتهار اصادر من الشيخ عيسى بن علي آل خليفه حاكم البحرين
ف ٨ ذي الحجة ١٣١٥ (مطابق ف ٣٠ ابريل ١٨٩٨)

من الشيخ عيسي بن علي آل خليفه حاكم البحرين خليعلم الواقفون على كتابنا

هذا بان المنار الدّولة البهيّة القيصرية الأنكليس و منار الدولة العلية الايران لهم اجازة ان يفتشوا السفن التي تكون عليها بيرق الدولتين الفخيمتين المذكورتين و يورقنا في البحر المتعلق على البحرين و توابعه و ان يقبضوا بطريق بيت المال جميع النّفقان و الفشق و سايز آلات الحربيه الموجوده فيهم اذا هذه الأ سلحة محمولة الى بنادر الهند و بنادر العجم و جزيرة البحرين و توابعه بشرط ان تكون تلك الأ سلحة تختص برعايا الدّولة البهية القيصرية و رعايا الدّولة العلية الأيران او سلطان مسقط او حاكم البحرين - فجميع سفن اهالي البحرين و توابعه حين مصادفتهم في البحر المتعلق على الهند او الأ يران بالمنار الدولتين الفخيمتين الأ نكليس و الأ يران التي يظن فيهم حمل الا سلحة الى بنادر الهند و بنادر الأيران و جزيرة البحرين و توابعه يكونون معرضاً لتفتيش المنار المذكورة و جميع الأ سلحة التي يوجد فيهم سيقبض بطريق بيت المال حتى لا يخفى حرر ف ٨ ذي الحجة سنة ١٣١٥

الواثق بالعلي
عيسى بن علي

No. 9 (*c*).

اعلان من حاكم البحرين المؤرخ ف ٨ ذي الحجة ١٣١٥

(مطابق ف ٣٠ ابريل ١٨٩٨)

من الشيخ عيسى بن علي آل خليفه حاكم البحرين لنيعلم الواقفون على كتابنا هذا
بانا قد منعنا بيع التّفقان و الفشق على رعايانا في جزيرة البحرين بموجب اعلاننا المؤرخ ف ١٣
من شهر صفر سنه ١٣١٣ ولقد حصل سبب الظن بان مع منعنا كثير من التّفقان و الفشق
يجلب في البحرين لأجل الحمل منها الى بنادر الهند و بنادر الأ يران الذي صخول هذه الأ سلحة
فيها ممنوع و اننا اردنا ان نعمل الأ قدام حد مقدر تنا ان نساعد الدولة البهية القيصرية الأنكليس
و الدولة العلية الأ يران في قطع هذه المعاملة المخالفة للشرع فبموجب هذه الورقة نصرح بان من
تاريخ هذا الأ علان جلب التفقان و الفشق في جزيرة البحرين و من تبعه و جملة الأ ماكن الأخر
يكون ممنوعاً مطلقا - جميع التفقان و الفشق الذي يجلب الى البحرين و من تبعه الجزائر الذي
في ادار تنا و يخرج منها سيقبض بطريق بيت المال حرر ف ٨ ذي الحجة سنه ١٣١٥ -

الواثق بالعلي
عيسي بن علي

No. 10.

كتاب من الشيخ عيسى بن على آل خليفة حاكم البحرين الى بالیوز الدّولة البهية في خليج فارس ١٩٠٥ ع

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن علي آل خليفه الى جناب عالي الجناب الأجل الأمجد الأحشم الأفخم عمدة الأصحاب عالي الجاه صفجر كاكس صاحب بالیوز و قونسول جنرال الدولة البهية القيصرية في خليج فارس المحترم دام بقاه -

بعد مزيد السلام و رحمة الله وبركاته و السئوال عن صحة حالكم لا زلتم مسرورين بالمرام ، ثم قد تشرفنا بورود كتابكم الشريف المورخ ف ٢٠ ربيع الثاني سنه ١٣٢٣ مع ملفوفة اوراق المقررات المنعقده بين حكام البحرين و بين الدولة البهية القيصرية الأنكليس فاننا باقين على تلك المعاهدات و لأجل البيان حررنا شقة الوداد و لا زلتم سالمين و السلام ف ٥ جمادالاول سنه ١٣٢٣

No. 11.

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسي بن علي آل خليفه الى جناب عالي الجاه عمدة الأصحاب الأجل الأمجد الأفخم سعادة قبطان سي ايف مكنزي بالهيز في البصرين المفخم -

دام شريف وجوده بعد مزيد التحية و تقديم الأحترام اللايق بالمقام ثم لا يخفى على جنابكم انّ من اكثر القضايا الذي تكون الأجانب يتعلقون فيها في معاملتي قد صار لي كثيراً من التشويش فلهذي السبب اريد ان لا اكون مسئولاً في هذه القضايا فاكون ممنوناً لدولة البهية القيصرية الأنكليزية ان ترفع عني هذه المشقة والمسئولية اعني ان تحكم في كل القضايا التي تخصّ الاجانب لا غير و القضايا التي تكون بين الأجانب و رعيّتي يلزم المناظرة بيننا و بينكم فيها هذي مالزم بيانه ولا زلتم سالمين حرر في ٢٨ جماد الثاني سنة ١٣٢٧ -

عيسى بن علي
الواثق بالعلي

No. 14.

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن علي آل خليفه الى جناب عالي الجاه عمدة الأصحاب الأفخم
اصحب سعادة سر پرسي كاكس بالهز و قونسل جلوال الدولة البهية القيصرية في خليج فارس المفخم
دام شريف و جوده بعد مزيد التحية و تقديم الاحترام لذاتكم الفخيمة ثم
بنسبة مذاكرتنا في خصوص افتتاح التلغراف بالبحرين حسب رغبت سعادتكم محبكم يكرر الذي
خبرتكم به شفاهياً انّ اذا صار عزم الحكومة بان تفتح الليل على ساحل عمان المتصالح ام في
الكويت كذلك محبكم مستعداً بالتليه بان اقبل انتظامه هذا و حين وصول التيقن في خصوص
المذكور اعلاه محبكم سيعين المكان لذالك بالمشوره مع سعادة صاحب البالیوز في البحرين و محبكم
راضياً بان يبتدى الشغل البنيان هناك بالفورمتي ما عملنا ذالك الشور هذى مانزم
بيانه و لا زلتم سالمين محروسين حرر في ٣ رجب ١٣٣٠

الواثق بالعلي
عيسى بن علي

No. 12.

كتاب من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين الى كرنل كاكس باليوز و قونسول جنرال الدولة البهية

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن علي آل خليفه الى حضرة جناب عالي الجاه الأجل الأمجد الأفخم عمدة الأصحاب الأفخم سعادة كرنيل كاكس باليوز و قونسول جنرال الدولة البهية القيصرية في خليج فارس المفخّم -

دام شريف وجوده بعد مزيد التحية و تقديم الأحترام و السؤال عن صحة حالكم لا زلتم بكمال الصحة و السرور ثم ان كتابكم المكرم نمره ١٦١ المؤرخ ف ٢٣ رجب سنه ١٣٢٩ المطابق ف ٢٠ جولاي سنة ١٩١١ وصل و اسرنا للغاية حيث انبأنا عن دوام صحة ذاتكم المحروسة و كافة ما عرفتم صار لدي محبكم معلوم - في خصوص تحذيركم لنا ان لا نربط انفسنا لأحد ما اي كان من الأجانب في اعطاء امتياز مرتبط باخراج المحار او الؤلؤ من البحارات التي لمحبكم الحق فيذلك محبكم يؤكد لسعادتكم انه ما كان دائراً في فكرنا ان نعطي امتياز أو معاملة راجعه في هذي الخصوص و ان محبكم يشكر حضرتكم على هذه العاطفة الوداديه كما ان سعادتكم ذكر تم ان ذلك غير مفيد لمصالحنا و بلا ريب ان محبكم واثقاً و معتقداً الخير من حسن نصائحكم الصادقة و محبكم يحفظ لكم بالمرده هذي الهجايا الشريفة هذي مالزم بيانه ولا زلتم سالمين حرر ف ٣ شعبان سنة ١٣٢٩

No. 13.

كتاب من شيخ عيسى بن علي آل خليفه حاكم البحرين الى قبطان لاريمر باليوز البحرين فى خصوص مسئلة البوسطة سنه ١٩١١ ع

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن علي آل خليفه الى جناب عالي الجاه الأجل الأمجد عمدة الأصحاب الأفخم سعادة قبطان دى ايل آر لاريمر باليوز فى البحرين المفخم -

دام شريف وجوده بعد مزيد التحيّة و تقديم الأحترام لذاتكم الحميده ثم كتابكم المكرم نمره ١٠٣٣ المؤرخ ف ٧ رمضان ١٣٢٩ المطابق ف ١ ستمبر سنه ١٩١١ وصل في خصوص مكالمة سعادتكم مع محبّكم في مسئلة البوسطه هو كما فهم سعادتكم صحيح انه اذا احداً من دول الأجانب طلب منا ذالك سأعطي له جواب ان محبّكم له معاهده معكم التي تمنع امتتاح بوسطة الأجانب في البحرين و محبّكم بالفور سأ رفع المسئلة الى دولة الأنكليزيّة و محبكم على كل حال محافظاً على الصداقة الوداديّة لجانب الدولة المعظمة هذى مالزم بيانه و لا زالتم سالمين هرر ف ١٠ رمضان سنه ١٣٢٩

No. 15.

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن علي آل خليفه الى جناب عالي الجاه عمدة الاصحاب الافخم
المحب سعادة الميجر اي پي تريور سي - آي - إي باليوز في البحرين المفخم دام شرفه
وجوده بعد مزيد التحيه و تقديم الاحترام اللائق بالمقام ثم ان كتابكم المكرم نمبر ٥٣١ المورخ ف ١٨
جمادى الثاني سنه ١٣٣٢ المطابق ف ١٣ مئي سنه ١٩١٤ وصل في خصوص المكان لتحصيل الكاز
في البحرين محبكم كما ءرفت سعادتكم في كتابنا المورخ ف ١٧ جمادى الثاني سنه ١٣٣٢ انه اذا
صار الوقت لتحصيل ذالك لابد سنتشاور مع البا ليوزيه كذالك محبكم يكرر لسعادتكم ان اذا صار امل
لتحصيل الكاز في بلادنا البحرين محبكم ما يبتدي بالمباشرة لتخريج ذالك بنفسه ولا نقبل عرائض
من صوب احد في خصوص ذالك بدون شور الباليوز صاحب في البحرين و استحسان الحكومته
المعظمه هذا ما لزم ولا زلتم سالمين حرر ف ١٨ جمادي الثاني سنه ١٣٣٢

ملحق ٣ :

شكاوي المواطنين البحارنة

في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الانجليزية لتكوين الوحدة العربية
العربية . ثم في الوقت الذي تحاول فيه بريطانية ارجاع العرب الى سابق
جناب ميجر [illegible] قنصل البحرين ، ويدعى سعيه الحثيث للقضاء على احدى الامارات العربية
القديمة ، اي القضاء على الشيخ عيسى بن علي وسائر آل الخليفة وهم اول الامارات العربية التي ارتبطت
بعهود والتفاقات مع الحكومة الانجليزية . وانا لا نشك ان جناب القنصل مخطئ في سياسته ، ولا
يبعد ان يرفع تقارير الى الحكومة لا تتفق مع الواقع . لانه لا يبيح للناس الشكوى ، ويحارب كل من
من اتحاله بكل انواع المحاربة ، ويضطهد كل شاك بكل اصناف الاضطهاد

ان علاقة الشيخ عيسى بن علي بالحكومة الانجليزية ترجع الى نحو ٥٥ سنة والرجل عند
الحكومة منزلة عظيمة وكلمة نافذة ، ولقد كانت علاقات معتمدي الحكومة به مبنية على الاحترام
وساكانوا يبدونه من الآراء لا يخرج عن حد المشاورة : وهو قلما يختلف معهم في شيء لانهم
لا يتفق مع العادة والشريعة . اما جناب ميجر ديلي فقد كانت علاقته منذ حضوره الى
البحرين قائمة على المشاكسة والمعاداة واقامة العراقيل في وجه الحكومة الوطنية واحتقار
العنصر العربي المجيد . ولا عجب في ذلك فجنابه بسوء سياسته كان من مشعلي نار الفتنة في
العراق تلك الفتنة التي لم يطفئها الا كياسة كوكس البحرين

نعم انه من اليوم الذي تولى فيه قنصلية البحرين وسياسته مبنية على الهدم
اكثر من البناء ، وعلى التقهقر اكثر من التقدم

كان اول اعمال القنصل عزل سكرتير البلدية ارضاء لبعض الاغراض واحتج بان الرجل
مختلس من اموال البلدية . ولما كتب اليه نائب الحكام البحرين مذكرة بتاريخ ٥ شوال يطلب
محاكمة الرجل زجراً لغيره . غضب وحمل على كاتب المذكرة ، ففهمنا من ذلك الوقت ان الرجل لا
ينفذ سياسة معينة ، ولكنه يخدم الشخصيات . ثم رأيناه ينفض الشكر والثقة يبديها
الى بعض الاذناب فيهددون الناس بامضائها فزدنا يقيناً بان الرجل ليس واثقاً من عمله . والانسان
الصالح لا تحتاج الى شاهد

9570
30/4/79

ثم لم يمض على ذلك مدة حتى قتل احد البستكية ضربا في دار القنصلية لاتهامه بسرقة خاتم ولما احتج مدير التعليم المصري على هذا العمل الوحشي الذي لا يمكن الا ان يسيء الحكومة . انتهز الفرص لابعاده

ومنذ ثلاثة اشهر ارسل مركب حربي بامر القنصل والقى القبض على السيد احمد بن عبد الله الدوسري ، وسيق الى البحرين ووضع رهين السجن بدون ان يعرف السبب الموجب لذلك ، وقد غرم ١٥ الف ربية بدون محاكمة ولا معرفة وقد طلب منه كتابة ورقة يعتذر فيها عن بعض اشياء ربما كان لا يعلمها الا من الورقه فابى مفضلا البقاء في السجن على الاعتراف بشيء هو بريء منه . فهل مثل هذه الاعمال مما تنطبق على العدل البريطاني وهل بمثل هذه المعامله تجتذب قلوب العرب

اما الطامة الكبرى ، والمصيبة التي تعد لها مصيبة اخرى . هو تقديم ورقة للشيخ عيسى بن في اخر شهر رمضان يطلب منه فيها التنازل عن الحكم في البحرين واسقاط سائر حقوقه ولكن الرجل تؤيده جميع عشائر البحرين عن التنازل واسقاط اي حق من حقوقه ولكن مع ذلك كتب الكولونل نوكس بالاتفاق مع القنصل ان الحكم يبقى باسم الشيخ عيسى بن علي ولكن معاملة الحكومة والمخاطبات الرسميه تكون باسم الشيخ حمد فكان ذلك معاملة غريبة وحلا لا يعرف له نظير في الماضي ومع ذلك فالقنصل قد وضع يده على الجمارك وجعل مرتبات ضئيلة لبعض آل خليفة خارقا بذلك المعاهدات والاتفاقات مما ادى الى تشويش العرب عامة

فانا باسم البحرين وباسم الانسانية وباسم القانون وباسم العداله المشهور بها الشعب البريطاني ارفع صوتي لرجال بريطانية العظمى كي ينقذوا من احتمى بهم منذ نصف قرن مما لحقه من الغبن وينقذوا الشرف البريطاني مما دنسه من سوء المعامله واطلب من الحكومة تحقيق جميع المسائل البحرين ووضع حد لهذه القلاقل والا فالعرب الذين لا يحتملون الضيم ولا يخضعون للمذله لا يحتملون تبعة ما يقع من الفوضى والخراب

البحرين ٢٠ صفر ١٣٤٢

محمد بن عبد الله
الخليفة

من عموم الوهابيين البحارنة المتوطنين هذه البلاد من كمال الشرف والاحترام فقد رأيناكم تشكوا تنا العمومية وتلتمس من سماحتكم عطف نوجهاتكم وعدلكم الكاملة الى مملوكين ساكنين ومقيمين الى دولة العثمانية البهية

وحلول ظلها العالي في مدينة البصرة الفيحاء

ثم نعرض الى فخامتكم انه لا يخفى على سماحتكم انا اسسنا علينا وعلى اموالنا واملاكنا (نحن المملوكين ساكنين هذه البلاد) بيت المال خليفة وقائما مقام

الوالي بنا من اجل هذا وآبائنا من الطالم والفواحش حتى ملئت هذه الحدود من جور هم وظلمهم وعسفهم واخيرا قد تجرأ تهم وتجبرا تهم في سفك دماء نفوس المحترمة وغصب حقوقهم علنا ظاهرا على وجه لا يخفى من الخاص والعام ولا بأحد يخشى من العتبة والتأمل في حتوف الغير فما رأينا التوسل والتحسن الأعمل عدا لها الدولة البهية بنا وعلى اكمال الظالم ونظرا لاعمال الظالمين قد تضللت علينا الدولة العالية

والذل شيء ما في اكناف العالم وقد بدت لنا فخامة الكرنل نكص ريس الخليج كما امن البلاد ورفع الظالمين وهذه الفرصة التفطن وتحيل اقدامنا تر في تأسيس محكمة الحقة) يحيى محمد الدولة في بلد البحرين

بن هل الخليفة من مسند الحكومة وتنصيب في عهده وان الشيخ حمد في محل الحكومة فكم تر الشكر على هذه الهمة العالية وادام المحققة مسعانا تأسيس احكام القانونية وترتيب حدود واعمال الشيعية من بيت الخليفة وتجريح الخوارج على ظلام

من اهل الخليفة تجاوزوا في مساعينا وتقدموا في عوائقنا على خلاف هذه الانضمامات العادلة لكي يشتتون بما افكار العادل معتمد الدولة البهية ويثيرون خاطر حكومتنا المزين بمنصف الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وفيصلة

بل ينيرون تجريح الاحكام الجارية في البلاد بين العباد فيا فخامة الكرنل اكيدا نرجو لسماحتكم قد بلغنا ان قبيلة ما تناصروا على الاتراك المقدونيين الحمد ون اعدادهم المرفوعة سماؤهم المطرودين من الحكومة بسبب

هم الذين صد رعليهم امر محكومة البحرين واضمهم من دخولهم في ادوار الحكومة وكذلك احد لهم من الانذار على العتبة فخاصة الانضمامات الصادرة من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وقد تجرأ تهم وتجبرا تهم

بفخامة الرئيس هؤلاء المتمردون قد كتبوا عرضحالا الى فخامتكم ومقاصدهم تشويش افكار الدولة البهية وتخريب تراعة وتعطيل المحاكمات العدلية في تأسيس هذه الانضمامات الجديدة فلا ريب عن الطبيع ان بطرنا

تذكرا تنا وتكرارها ايضا هنا على تفضلات تلك الدولة البهية وتأسيس هذه الترتيبات وتنظيمات الجديدة في هذه البلاد كيف لا تجاسدون على هذه الحاكم الفاخرة والامس تسيرون على شرف البلاد وكيف لا تشوشون البلاد والامس كل واحد منهم يحكم على عائلة وقرى البحرين دون مذاكرة الحكومة كيف لا يعاون الفساد في البلاد وهم متنعمين عز الطيب والمتك وكيف لا يتركب جليم الجهل وهم واضعون امام المحكمة

من المنصف والمعاملة عليه في حال سوى كنف الشيخ حمد وهو يحكم جليم بالحزم والانصاف كيف لا يبغضون نضايح الحديثة من عقد الدولة وهو لا زال مقيد الفضايح الى الشيخ حمد وبذلك الى الدولة في شرف البلاد

ولهذه عجل الامر والاوان على الانفس والاموال والاعراض يوجوده فيها نا متعلقة به وكيف لا يضجرون وقد عمهم ظهورهم هذا التوا وارهم انوفهم فبراسته فلا اكد اعتقدوه ويريدون ان يشهدوا على تجاهكم طلبا في قيامهم

فيا شامن عدالة الدولة البهية ان تسمح تشبثا فوا ولا للمفسدين ولعلم يا سماحة الرئيس للعمر انه قد ولا والمشبهين المتسترين على الحكومة تراسيس اهل البحرين اصلا فا لقليل منهم من اهل البحرين ومعهم من الخليفة الذين كانوا

يتركبوه الفساد قديما وحديثا فكم نجوا وكم قتلوا وكم صنكوا فالى الله المشتكى واليكم يا اهل العدالة الكرم تريد والبا في من قتلوا والكاتبين اسماء ذكرهم اجانب يجوبون ان تسمح الفاسدة البلاد لانهم

فاذا اعتزم لا قتدار الشر ان تستمع كلام هؤلاء الشرذمة الذين هم من سماء ذكم ان تأذنوا لنا بالخروج من البحرين ونحاطوه علينا هذه مرة ونحا خذ نحل ورسول الله وسعيد واذا اعتزم الحكومة فاذا لم تعبد فحة طريقة على

تدخل معتمد الدولة البهية في امر خروجنا من البحرين فانا وشماتة الخالفين فينا لانه يوجد كسبنا الامان وان كانت الحكومة تابى بتعمدنا مكابرة فلا يكون مطلبه لانه قد اطلع على جميع امورنا فيما

احدثنا ثانيا والذي نبدي في مكاتيبنا لحقيقي سلمه في الامور خذوا من فخامة الدولة البريطانية استشارة عندها لكن للدولة العلية ان تتفضل علينا بالتشاور

الحميد بالمناسبة الجهاز المرفوعة في البحرين وان سمحت بسياحة المتشرد المطرد لنا نرد بحر سي كي وليس في البحرين ومن لا نتمكن ان نرد على سيادة الدولة البهية

عنكم منذ الفاتحة فلا تحاولنا في البحرين والامر امركم والسلام

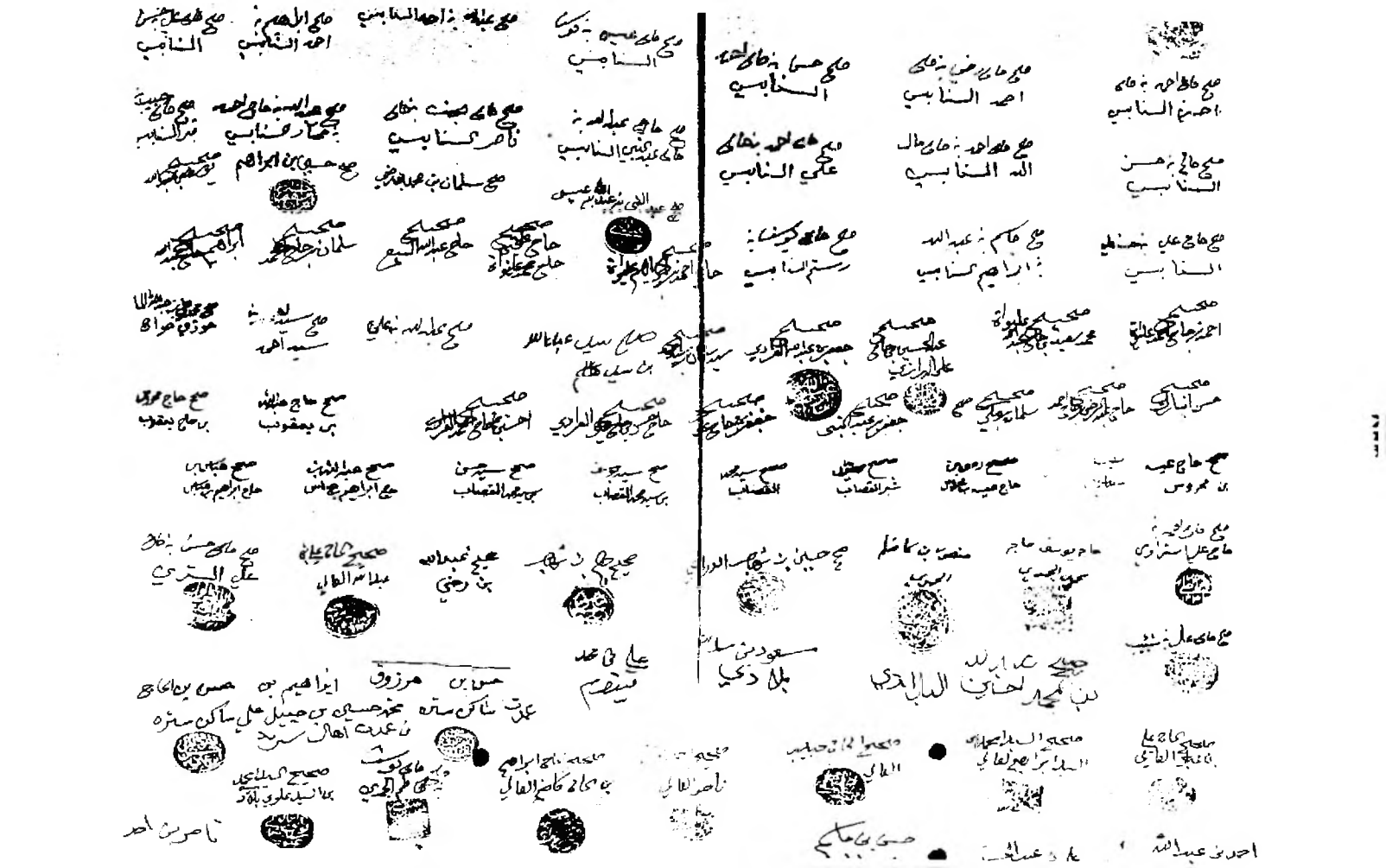

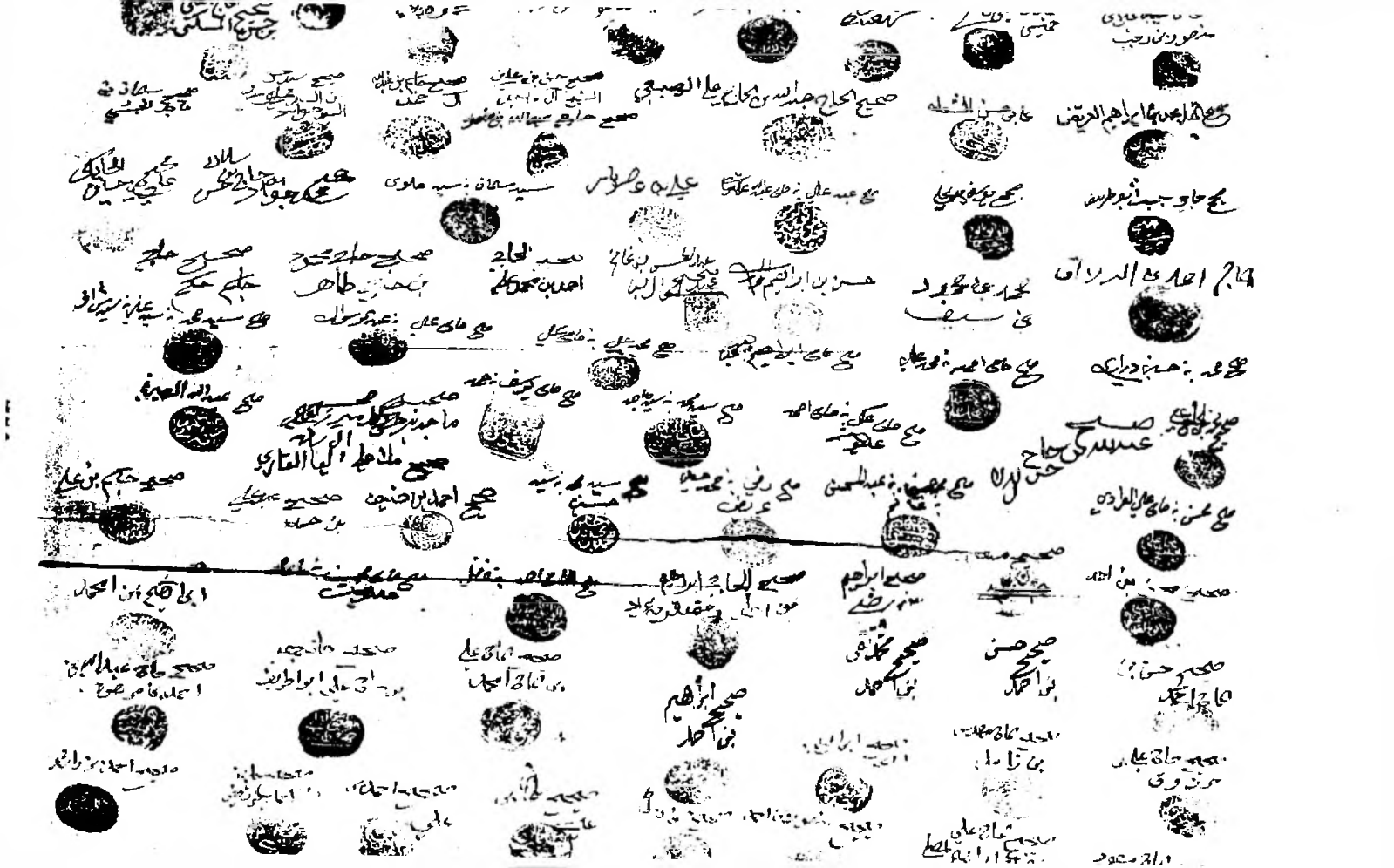

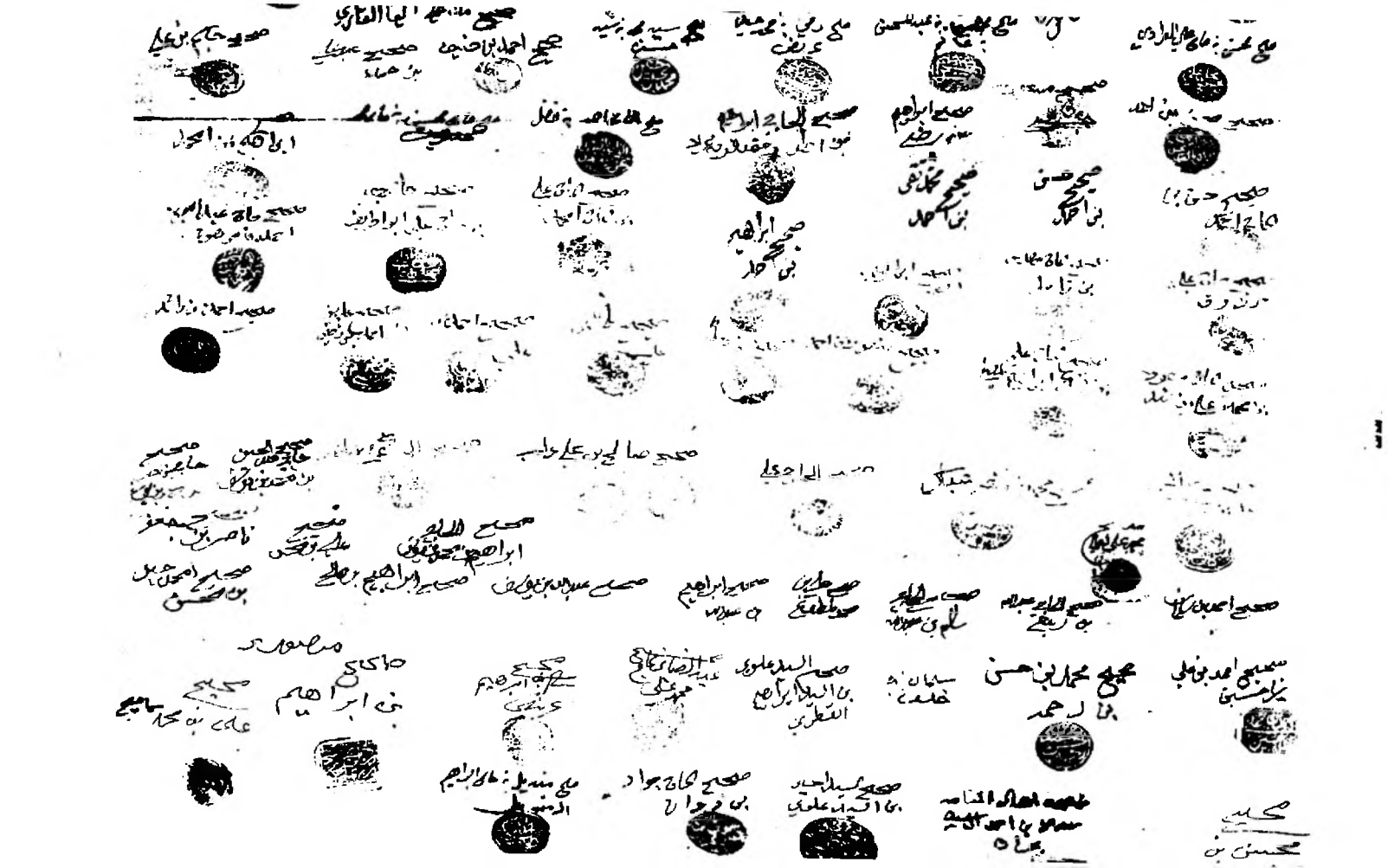

الأول

لجمعيات الجديدة وحكومة العدلية في البحرين نستفهم من مخابراتكم هل هذا التنظيمات
ين المحققة بقاءها واستمرارها في بلاد البحرين او تتغير فالمضي ادى لا سمح الله وتنتقل سعتها
من البحرين المعتدل الأخر هل هذا يسلك بها القوانين المحققة الجديدة او كالمن يمشي بسياسته
فادى لا قدر الله القوانين الجديدة لم تبقى دائما وتتغير فلا سبب امورات البلاد ترجع مثل السابق
فساد وتبتلي العباد بمظالم آل خليفة نسترحم من الدولة البهية مخابراتكم استقامة هادي
العدلية في هاد البلاد دائما والا خرجنا من البحرين اصلح حيث اننا ادركنا الأمن والأمان بهادي
الجديدة

الثاني

اجراء القوانين المحققة جاءت العرب كل يوم يتقدمون بالمقاسات والتشبيهات بالعرضحالات
الوطنيين الذين نفوسنا تبلغ رهاً من خمسة ستين الف نفر مستعدين لتقديم العرضحالات
هل هادي عرضحالنا يكفي الى نظر الدولة البهية ام يحتاج تكرارها مراراً

الثالث

الغرض في هاد البلاد البحرين وهيا اشتد المظالم واعمالها بخلاف شريعة المحمدية باتفاق
المذاهب الأسلامية الدليل على ذلك ولو نحن من مذهب الشيعة ولا كننا باتفاق جميع المذاهب
الشيعة نقبل امر قاطني السنة ورئيسهم في منصوص علم الشريعة في هاد الفادة ادى اشتكى واحد من
البعض وطالب الحقوق من النوخذا عند الحكومة يرفعونه الى سالفت الفوص يعني الى نفرين المتعينين
من العرب الذين هم مايميزون الحق من الباطل فعلا كل حال يجعلون الحق الى الظالم الذين هم نواخذت
وبهاد الأسباب يظيعون الحقوق ويجعلون بجهلهم نسترحم من عدالت الدولة البهية
نظرها الى تاسيس ترتيب او تنظيم هاذي المادت العظيم

الرابع

ناقة في قرية ستره انجرحت وبها اتهموا اهالي ستره وقتلوا منهم نفس لا يخفى اعلى سعادتكم
ان الخليفة صغيراً وكبيراً بحسب استطاعتهم عندهم الدبش والرجاب لا يحصا عددهم ويا مرون
ان يرعوا هاد الدبش والرجاب في نخيل العباد من دون الملاحظة في حال النقرا المسكين بل
ان اصحاب النخيل النقرا ويتاسفون اظهارهم وعلاوتا على ذلك يلزمون عليهم بالرسومات وتسليم الظمان
العدالة نسترحم منكم ومن انصافكم تبتدرون في هاد الظالم والفواحش وتتغطلون علينا
قبل وقوع البلاء الأعظم قتل الأنفس وتلفيات الأموال فالى من نشتكي والى من نلتجي هل
سوب مخابراتكم ان نسترحم راساً الى مركز الدولة البهية

التماس الخامس

بعد ما صدرت الأوامر من حكومة البحرين بنقل خالد بن علي آل خليفة مع اولاده من قرية ستره وقبضت الحكومة على املاكه فمن خوفهم رفعوا الرسومات عن اهالي ستره موقتاً ولاكن الآن نسمع من الناس وكذلك سمعنا من معتمد الدولة ان الرسوم المذكوره ستجري مثل ما كان سابقاً الآن نستفهم من فخامتكم ترتيب هادي الرسومات وتوزيعها فاذا البلاد واهاليه كلهم في حكماً سوا والعدالة اذ يحتاج ان الرسوم تجري على عموم الرعية من دون الاستثناء حيث اغلب اهالي ستره من جماعت العرب وقليلاً من بيت آل خليفة ولا يسلمون الرسومات الجارية هل هادي الأوامر وتسليم الرسومات صدرت على فرق البحارنة خصوصاً ولا على غيرهم من العرب وغيره

التماس السادس

في كل بلاد المتمدنين وعند جميع الحكام جرت هاد الأمر ان يعينوا في مملكتهم او في اداراتهم مكاناً تعين المرتب المنظم لأجل المحابيس ويعينوا لهم الأكل والشرب بالمعتاد يا فخامت الرئيس هل يجوز في عدالتكم ان يحبسون المحابيس في انبار خرابه جايف كسيف في بيت الأمير بل اننا نلتمس من سعادتكم تعين مكان لأجل المحابيس واكلهم وشربهم وتحت نظر الدكتر كالجاري في جميع العالم

التماس السابع

المسئلة المشهوره وهيا قضية عاشور لا يخفا على سعادتكم ان جماعة الشيعه في جميع العالم لابد لهم من الاجتماع في عشرت العاشور في اماكنهم ومواتمهم ونواخذت الغوص خصوصاً في ايام العاشور يلزمون على الغواويص البحارنه ويركبونهم بالسفن الى البحر ويأمرون عليهم بالغوص او ينقلونهم الى بلاد العرب مثل قطر وامثاله لكي يحرمونهم عن امورات المذهبية ويعاندونهم باشد المعانده وان امتنعوا عن امورهم يقومون عليهم الحجج ويمتنعون عن تسليم حقوقهم والمحاسبة معهم وهاد العمل بسبب الفساد المذهبية وينتج منه نتيجة الفساد بين الفرقتين وان اشتكوا عند الحكومة برفعهم عند سالفت بطلت الغوص كما اشرحنا لسعادتكم مظالمها سابقاً حتا الوظات بالاجتماع متنفرين عن اعمال سالفت الغوص واوامرها بخلاف شريعة المحمدية

التماس الثامن

حظور السمك في بحر البحرين نلتمس من سعادتكم رفع المظالم عن هاولاء الفقرا المساكين والترتيب الجديد في توزيع الرسومات في هادي الماده

التماس التاسع

تقريبًا ثلاث سنوات قبل جماعت العرب والأخليفة تعاهدوا وعملوا دسايس في تخريب نظامات مدرست ابناء الشيعه في البحرين واسسوا مدرسه خصوصي لأبناء السنه خاصتًا ومنعوا ابناء الشيعه دخولهم المدرسه قاطبه وكذالك عينوا مصاريف المدرسة المذكوره من الحكومة المحليه وان ارادوا جماعة الشيعه يأسسوا مدرسه لأنفسهم جماعة العرب يقدمون الدسايس ويبطلوا العمل ولا يحبون الشيعه يتقدمون في هاكذا مواد فاد البلاد تحت القوانين والنظام فلا يناسب التقدم والتأخر بين الفرقتين بل تكونا الفرقتين متساوين كما انهو في البلادين المتمدنين انا العلوم حرّه نسترحم من عدالت الدولة البهيه وفخامتكم ترتيب المدارس في هادي البلاد وترقيات ابناء وطننا

ثم نصرظن الى سعادتكم انه عموم الوطنيين البحارنه منتظرين الى نتيجت سفرنا هاد وسريع اقدامتكم الحسنه بهاد الصرظحال المتقدمه الى سعادتكم واذ لم يتضح لهم النتيجة المونيده فسيحتمل ان جميع اشراف البحارنه مستعدين الى ملاقات فخامتكم حيث الزمان تغير والتمدن قد عمّا في العالم وادى لا قدر الا ولم يرو النتيجة الكافيه من مطالبهم يحتمل وقوع الأقدامات الى مركز الدولة البهيه البريطانيه في لندن ونتشار التماساتهم بوسيلت الجرايد المهمه وارسال ستت اشخاص من الأكابر المتمولين الى دار الشورا الكبرا الدولة البهيه

التماس العاشر

في خصوص تشبهات العرب على حضور معتمد الدوله واجتماعهو مع سعادت الشيخ حمد بن عيسى الأخليفه في محل الكمرك وتجربة امور الدعاوي

نبين الى سعادتكم بان سابقًا قبل تاسيس هاد القوانين الجديده ومحكمة العدليه في البحرين حكومة البحرين ما عندها محكمة الحقوق فقط معتمد الدوله عنده محكمت القانونيه لأجل دعاوي رعايا الأجانب ولما تأسست محكمة العدليه لحكومة البحرين ونظرنا لمقدمات الجاريه بين رعايا الداخله والخارجه يعني في محكمة المشتركه معتمد الدوله نظرنا لرفع التكلف عن الناس يحظر في السبوع يومين في الكمرك وينظر الدعاوي وكذالك الشيخ حمد ولكنهم كل واحدًا منهم ينظر في دعاوي المختصه لرعاياهم على حدتًا يعني المعتمد ينظر في دعوا الاجانب والشيخ حمد ينظر في دعوا الداخله ولكن حيث حكومة البحرين الى الأن ليسه عالم بأوامر القانونيه في اغلب الدعاوي يستفيد من معتمد الدوله ترتيبات العدليه وعلاوتًا على ذلك بسبب حضور معتمد الدوله في هاد المحل وتصا بحاته كسبنا الأمن والعداله وكذالك بسبب حضوره الشيخ حمد ما يحكم في حقوق الرعيه الا بالحق والأنصاف فمن الممكن ان حكومة البحرين ادت يتعلم بهادي المنوال سيكسب اوامر

File 1/46

Machbala presently Bahrain
Community on occasion of murder of two
Bahrain news
August 1923
Budapest

هو المستعان وعليه المعول

ثم المعروض الى سعادة الحاكم بالسوية والعادلين في الرعية امين الدولة البهية ونائب الحكومة
الوطنية المشتكى الى الله واليهما من عامة الرعية كما جرى [illegible] الحوادث وقتل
النفوس في النهار بالجهار والعشية بحيث ما بقيت النفس في [illegible] لا قرار لها ولا
امنية فالعجب من حماتها ورعاتها كيف تغافلت عن حفظها ورعاتها بأن تقع هذه البالية
ايقال هذا طريق المسئولية من الله تعالى في حق الرعية ام هذه مناهج السياسة [illegible]
كلا لو عرضت هذه السياسة الفعلية لابت عنها اصحاب النفوس الزكية خاصة مثل حضرة
الاجل الافخم سعادة الباليوز المحترم مع سعادة الاخ [illegible] الخليج حيث لا قصد لهما في
تأسيس هذه الابنية الفعلية الا سلامة الانفس اولا وبعد تنظيم امور المعايش من بعد
حيث لا خير في الثاني مع اخلال الاول لان العمدة في حفظ الثغور سلامة الا
نفس كما وصف الحكيم بقوله تعالى من قتل نفسا فكانما قتل الناس جميعا ومن احياها فكانما
احيا الناس جميعا خاصة مثل نفوس المقتولين الذين ما على وجه الارض لهم من بديل ولا مثيل
في علمهم وديانتهم وامانتهم فالمرجو من الله ثم من حماة الثغور الاسلام حفظ النفوس المحترمة
من اتلافها وضياعها لان الناس ما اعانوا ما جرى عليهم من ازاحة النفوس وهتك الحرم وقلة
الامنية انزعجت من شدة الامر واضطربت [illegible] فيلتمسون من امين الدولة البهية وحاكمها ان يتفضل
عليهم باعطاء الامنية في النفوس والاموال حفظا كاملا [illegible] مدة عشرة ايام او خمسة عشر يوما
فان امكن للحكومة كما هو شانها اجراء الامنية في هذه المدة والا فليرخص لهم يستعينون
بشانهم وينظرون صلاح حالهم هذا غاية المأمول من الجميع والسلام ٢٩ ذي الحجة ١٣٤١ ١٣ اكتوبر ١٩٢٣

عمدة قرية [illegible]
الحاج احمد بن علي بن [illegible]

[illegible]

عمة حاركليب

صحيح حاج ابراهيم بن شامي

صحيح حاج يوسف بن جبور

عمة قرية عالي

صحيح حاج حبيب

صحيح حاج ابراهيم نحاجيه كاظم

عمة قرية مقابا

صحيح حاج علي بن علي بن حاج احمد حسن

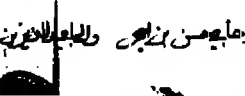

عمة قرية حديثا ص

والحاج حسن بن ابرهيم

والحاج الحاج ابرهيم

عمة قرية شركان

وسيد احمد بن سيد حسين

عمة قرية كرنان

صحيح ابو حسن

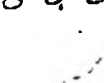

والحاج عبدالله بن احمد

عمة قرية صحيح فاضل داهد

عمة قرية ابو ابيض

والحاج صبا

والحاج علي بن ابان

عمة قرية تويلي

والحاج جعفر لعريبي

عمة قرية بابار

والحاج ابرهيم نحاجيه ناصر شيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترم
البحرين
ديلي باليوز
سعادة بحر
العظمى

الى جناب الاخشم حميد السجايا والشيم المنصف العادل معتمد الدولة البهية البريطانية

ادام الله عزه وبقاه نعرف سعادتكم بانا لما قتل عمدتنا وشيخنا وعالمنا الشيخ عبد الله بن عبد
جمره مع صاحبه حسين بن رمضان من غير ذنب ولا جناية فزعنا غاية الفزع وقد كتبنا عرضحال
وقد صحح فيها الرؤساء خاصة من اهل المنامة والقرا فلما ترتبنا سعادتكم منحرف المزاج
لم يمكنكم الوصول الى المحكمة كتبنا نظير هذه العريضة الواصلة اليكم مصححة الى سعادة الشيخ
حمد وفي معلومكم ان خذ شيئ ضروري لا يمكننا التصبر عنه فنحن تحت الانتظار
والسلام عليكم بدا ورحمة الله وبركاته في ٣ محرم سنة ١٣٤٢

صحيح الرؤسا
من اهل المنامة
والقرا

شخصي

الى جناب الى الجاه صاحب السعادة الميجر سي كي ديلي بالبوز في البحرين المفخم

عليه السلام وتقديم التحية والاحترام

ثم اعرف جنابكم اني بلغني بالامس ان أرسلت عريضة من البحرين في المركب المعلي
الى بومبهر وفيها امضاء من بعض العشاير هل البحرين والذي وداها
عبدالله بن علي من خدام الشيخ عيسى قصدهم يسلمها بيد رئيس الخليج
انا حال ما بلغني الخبر وصلت الشيخ حمد واخبرته وارسل الى يوسف فخروه
وسئل منه مخصوص العريضة وقال انا ما عندي خبر وبن حيث
ان يوسف فخروه ما وضع امضاه في المرابطة اللي بينهم في الاول
واخبروه عن العريضة الاخيرة ونحن مجتهدين في الاطلاع على نقل
العريضة وحال ما نحصله لابد نطلع سعادتكم عليه عمعمعم

This was received from Sh. Abdulla.
It is highly improbable that he was not aware that the petition was about to be sent off. His own son is well mixed up in the intrigue. There is no doubt that although Shaik Abdulla did not display his hand in this matter he is pleased enough with any agitation against Hamad

22/10/03

To file

[illegible]

الى اثنا عشر نفر الذين هم ماهرين في العرضحال الذي قدم في تاريخ
يوم الخميس الماضي

قد مدحتم عرضحال ولم ار من اللازم مجاوبتكم عليه بوقته حيث الجواب سبق مني على
عرضحالكم السابق معاخيه وايضا لما تظمن بعض كلمات التي ليست في الطرح وغير لائقة
لاكن بعد التفكر في هذه المسئلة رايت بعض كلامكم تتذكرون امكان سفركم من البحرين فرايت
ان احضركم وابين لكم بطريق واضح ان الدولة البهية ترى هذه المادة ليس بعين
الرضا بل تساعد الشيخ حمد مساعدة كلية في كل عمل معقول الذي يجب تجريه لمنعكم عن الخروج
من البلد وعند اللزوم تساعد الشيخ حمد بان يعاقب كل فرد الذي لا يمتثل اوامره
اما حكام بلاد العرب المجاورين قد اخبرناهم بافكار الدولة البهية وفهمناهم ان
لا يقبلون عشاير البحرين وان لا يعطونهم مسكن في بلادهم
فاذا من بعد هذه التنبيه اخذ من العشاير يطلع من البحرين
فمسئولية النتايج التي تجري عليه هذا المسئول عنها ومن هذه النتايج كما في الاتي

(١) اولا ضبط اموالهم
(٢) اعطا بلادي لجميع الجزوا (خلادي)
(٣) ومنعهم خشيتهم عن الغوص في البحر

فتنبهوا وسلموا انفسكم لاوامر شيخكم وافتهموا بان نصيحة الكابتن البحرين للشيخ حمد فهو
يعطيه باوامر الدولة البهية وصدر نظارتها ورضاها ولم يجري عليكم في الاصلاحات الجديدة الشيئ
المضر عليكم ولا على غيركم بل النظام الجاري في الامور بالحق والانصاف والذي غير لا يخاف منه
الا كل صاحب غرضه والا الذي خلافه يحب الحق والانصاف

Translation of reply to 12 petitioners
given by P.R. on 7.11.23

٢٧٢ ه

زكرنيل تريوبه باليوز وقونسل جنرال الدولة البهية القصيرية الانكليز في خليج فارس

الى جماعة البحارنة الممضين في العريضة التي بدون تاريخ تسلمت الينا بتوسط ثلاثة انفاسنهم تاريخ
٢٥ شهر اكتوبر ١٩٢٢م . بعد السلام قد وصلتنا عريضتكم وامعنا النظر فيها كونوا مطمئنين
بان الدولة البهية لما نظرت حالة الظلم والجور في البحرين تكون متناهية الحد جداً
وتستوجب العلاج الفوري انها امرت لاجل اجراء الاصلاحات في حكومة الجزائر
ولاجل هذا السبب كما انكم اظهرتم في عريضتكم امرت جناب الكنل ناكس ليعمل الاقدام
لاجراء ذلك فمن حيث ان الاصلاحات كان من امر الدولة البهية مداومتها
ليست منوطة على حضور هذا او ذلك الباليوز او باليوز البحرين هذه الاصلاحات
تجري على حسب تعليمات الدولة البهية مهما يقع . اننا مع نتمكن ان نتيقنكم بان ليس توجد هنا
مسئلة لانتقال المجدر ديلي الذي يستقيم في البحرين الى اي وقت يشاء او الى وقت الذي
صحته تكون جيده . انكم كونوا مطمئنين ولا تتشوشون من تحريكات المفسدين الذي
لا يكون لها تاثير في مداومة سياسة الدولة البهية هذا ما لزم بيانه والسلام
حرر في ٢٧ شهر اكتوبر ١٩٢٣م موافق و ٢٦ شهر ربيع الاول ١٣٤٢

Copy of reply handed by PR & representation of the Bahrain Community, who took petition to him at Bushire. File 4/9

Telegram R.

TO Resident Bushire

NO 7/c

8/1/24

Outrage has occurred at Sitrah where last night armed party from Rafa' where Khaled & his son Ibrahim line, attached village, killed 3 & wounded four. Muhammad has wired Hamad to return & asks you to be good enough to [illegible] advise him by telegraph to [illegible] Hinjeh to return. & He is at Hinjeh to day. I think this advisable & perhaps if he is put to personal inconvenience he may take steps to control his family

Daly

Telegram.
From Commander H.M.S. Crocus
To Political Bahrain.
Dated 8.1.24

Jan 7th from

Haji Marzook & about 50 Bahawaik
come to Agency on 8/1/24 & state
that last night an attack was
made on Wadiyan village by
the inhabitants of Rafa', including
Ibrahim son of Thaik Khalid, &
following persons were killed

Radhi bin Haji Hassane
Zainab bint Haji Eid
Abdul
Haji Hassan
Hassan Muhammad
& his sister Zainab bint Muhammad bin Hassan
Yusuf bin Ali. & his sister
Fatemeh bint Ali

Confidential

The Agency
Bahrain
8/1/34

To The Hon'ble the Political Resident Bushire.

Memorandum. Disturbance at Sitrah

I have the honour to report that the Headman of Sitrah with a large following of Baharenah has come to the Agency & states that last night a number of armed men crossed over from Rafa' where Shaik Khalid & his eldest son Ibrahim are living & surrounded the village of Wadiyan. They fired on the village & entered several huts. They killed two persons, one man & one woman & seriously wounded five others including two women. They state that several persons saw Ibrahim son of Khalid with the attacker & that one of the wounded men states that he was with the party which entered his house & wounded him.

I sent for Shaik Muhammad who professed ignorance of the whole affair, though he evinced no surprise whatever, which rathers leads me to suspect that the Khalifah family had some inkling of what was happenning. Like previous cases, no doubt Shaik Ibrahim will be able to produce countless witnesses to the effect that he never left his house, but I fear everything point to himself his family being the agressors. The crime is doubtless a political one, to intimidate the Baharenah who gave evidence in the previous outrage & for revenge & nobody except the Khalid family could posibly have any object in committing such an outrage. Ibrahim has for some time been worrying Shaik Hamad & myself for the release & return to Bahrain of his brother who was sentenced to deportation for life. Just before Shaik Hamad left he begged to be allowed to slightly increase the allowance of Ibrahim on the grounds that he was assisting by keeping his father & other members of the family in order! Shaik Hamad original ordered Khalid to live in Manamah, but Ibrahim begged for permis

for him to live at Rafa & signed an undertaking that he would be personally responsible that he should never go to Sitrah, or send anybody h ere on his behalf or in any way interfere with the inhabitants, & that if he broke any of these conditions he should be liable to deportation without further enquiry.

Shaikh Muhammad has wired to Hamad asking him to return & has asked me to request you to be good enough to wire Hamad also advising him to come back. He is sending a messenger now ordering Ibrahim to come in to Manameh where he proposes to detain him till Hamads return.

These crimes apart from the inclination of disaffected members of the family to oppress Bahareneh are also doubtless committed with the approval & connivance of Shaikh Hasa & Abdulla who trust that the continuation of disorders will bring Hamad's rule into ill-repute with H.M.G. The present outrage was undoubtedly planned to take place as soon as Hamad left & doubtless he will be attacked as neglectful of his duties in leaving Bahrain.

Major. I.A.

Political Agent

ملحق ٣ :

من ممثلي القبائل السنية

403
24-1023

حضرة صاحب الفخامة والسعادة الكولونيل تليور الممثل السياسي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس قناصل الخليج

يا صاحب الفخامة — لقد وقع في اثناء غيبتك من كبار الحوادث وعظائم الامور ما شوش افكارنا وحير عقولنا — لقد كان عهدنا بالحكومة البريطانية العدل والانصاف واكرام الشعب العربي والاخذ بيده ولكن مع من الاسف والاسف قد راينا من معتمد الحكومة الحالي (الميجر ديلي) من الاعمال والتصرفات والميل الى القلاقل والتعديات ما صادم السيرة البريطانية وناقض تقاليدها نحو الامة العربية الامر الذي جعلنا نلفت انظاركم راجين من فخامتكم ارجاع الحق الى نصابه بعد التحقيق والتدقيق في كل ما حدث في البحرين من القلاقل والفتن بعد ان مضى عليها نحو قرن لم يسمع فيها بفتنة ولم يسفك فيها دم لتحيطوا علما بالمسبب وعهدنا بك الشرف وطهارة الذمة يا صاحب الفخامة ان عيسى منذ رقي عرش بلاده حافظ اتم المحافظة على ما بينه وبين الحكومة البريطانية من الروابط والصداقة ولقد عرض له اثناء السنين المارة ما يتضح به المخلص من غيره فلم يختر الا الولاء لبريطانيا معتقدا بحق انها انما يجيبنا الى ربط عرى الصداقة وتوثيق اواصر المحبة رغبة في الخير العام المشترك وبقصد معاونة الشعب العربي على النهوض ولقد كنا شاكرين لها محافظتها بدقة على ما بيننا من اتفاق غير انه منذ تعين لدينا الميجر ديلي معتمدا والحال متغير رأسا على عقب ولقد دلت اعماله وسيرته على انه يجهل تمام الجهل منهج بريطانيا نحو العرب علما فينا صبرنا على شذوذه وتجاوزه الحد المعقول وعولنا على عدم تصديقكم بالتبليغ عنه ريثما يتجلى له الصواب ولكن خاب الرجاء فيه وظل مواظبا على سياسته الشاذة المضرة والماسة بسمعة بريطانيا العظمى واخيرا منذ ثلاثة عشر يوما وخمسة اشهر اشترك هو والكولونيل نوكس الذي يحمل حقدا قديما على البحرين وحكومتها في القيام بما ينافي روح الصداقة ويقوض دعائم ثقتنا وثقة شعبنا بحكومة صاحب الجلالة البريطانية لولا اننا نعلم انها لا تقرهما على هذا الاعتداء هنالك لم نستطع التغاضي فسكننا خواطر الاهالي ووعدناهم باطلاعكم على تفصيل ما حدث — وهاك يا صاحب الفخامة بيانه :

من الامور الضارة التي قام بها الميجر ديلي تشكيل البوليس الاعجمي واسناده شؤون البلدية الى رجل اعجمي في بلاد عربية قمنا واحتججنا وبعثنا العريضة اثر العريضة الى الشيخ عيسى فكان يعرضها عليه دون ان يجاب لنا احتجاج فلما ان كان رمضان حدث خصام بسيط بين عجمي ونجدي فكانت النتيجة ان البوليس ومتولي شؤون البلدية تعصبا لجنسيتهما وحظا العجم على اطلاق الرصاص ان واجب البوليس حوز المتخاصمين والتحقيق ولكن التعصب الجنسي غلب فبدلا من ان يقوم بواجبه عمد الى تحويل الخصام البسيط الى فتنة دموية وبذلك تحقق ما توقعناه ونبهنا اليه مضى على ذلك ثلاثة ايام واذا بالكولونيل نوكس قد حضر في بارجتين بريطانيتين فتوقعنا الخير والعدول عن السياسة الضارة فادهشنا واذهل عقولنا اذ رأيناه يطلب من الشيخ عيسى الاعتزال هذا امر غريب اهلنا تكون عاقبة الصداقة البريطانية فلم نرض كما ان شيخنا عيسى لم يرض فاجتمعنا وتعاهدنا ولكن الكولونيل والميجر تجاهلا وجودنا بالمرة واخذا بالوعيد والتهديد وصارت البوارج ترسل اشعتها ليلا على المدينة ايذانا بالخطر ان

لم نرض بهذا الاضطهاد ولم يمض يوم ان حتى اقتفا الشيخ حمد بكل ارهاب وتهديد ان يتولا الاحكام بدل ابيه وكيما الشيخ عيسى بالعزل عن سياسة بلاده ثم ان المجرد يلي عمد الى الجارك فاهنه واردافها ووضعها في البنك الانجليزي وتجاوز ذلك الى المحاكم الاهلية فعطلها دفعة واحدة ترسل لها الشكاوى عرضا لان تقتضي مدة مديدة حتى ولو فاتنة جنائية او مستعجلة ونصب نفسه في هذه المحكمة وعمد الشيخ حمد وبذلك بي وجود حلوصة محلية كل ذلك دون ان اكتب لنا حساب كانتا لنا من كان هذه البلدة هل ترضى بريطانيا العظمى ان يدوس معتمدها كرامة شعب مسالم لبث يوما تاجر موقف الصداقة ازاء بريطانيا العظمى في الوقت الذي قضى فيه للاهنة بناضا لمعة العرش

يا صاحب الفخامة ان ما وقع من الحوادث المشوشة للافكار الجارحة لعواطف العموم حادثة القبض على احينا احمد بن عبد الله الدوسري بصفة مزعجة وهي ارسال بارجة الى البحر في مغاوص اللؤلؤ لجلبه ولما بلغه حركة البارجة اليه حضر بنفسه وهال حضوره صدر علمه الامر بدون محاكمة بالحجز والتغريم خمسة عشر الف روبيه وان يعترف على نفسه انه عمل جناية فابى وملث في الحجز مدة طويلة مع التهديد له ولعشيرته ان لم يعترف ولم يعترف فان البارجة تضرب بلادهم بقنابلها وتسقطها عليهم فعارض وطلب الاعلام بجنايته او المحاكمة المشروعة لكل ضرم فلم يجب وبعد ان علموا ضعفه على عدم الاعتراف اخذوا غرامة قدرها خمسة عشر الف روبيه واطلقوا سراحه لا شك ان ذلك من التعرفات التي لم يوجد لها نظير في التاريخ الحديث ولم يسمع لها نظير في علاقاتها مع الحكومة البريطانية ولا في علاقة المعتمدين السياسيين مع غيرنا

يا صاحب الفخامة لقد مررنا اليك هذا وكلنا رجاء في ان يعود الامر الى اهله وتجدد ثقتنا ببريطانيا فاوضحنا فان خاب املنا وامل اخواننا في وتجدد ثقتنا ببريطانيا فاوضحنا فان خاب املنا وامل اخواننا في ليس وحقق ما يقوله المنظرون من ان الواقع انا وقع بامر الحكومة الامبراطورية وعلمها فلكن معلوما اننا لا نستطيع ان نصبر على هذا الظلم المجاوز الحد ولا نستطيع ضبط عواطف الشعب الذي عز بعضه على الارتحال وتحمل المهاجر في بعضه

عفى نطلب العدل او الانصاف او الرحمة ارحمونا في بلادنا وابعدونا عنها فنا في اوطاننا هذا وتفضلوا في الختام بقبول خالص الولاء والاحترام

حضرة ذي المقام السامي فخامة الكولونل ايي تريور سي آي سي آي ي رئيس الخليج الفارسي

ياصاحب الفخامة : نشرف البحرين بان نرفع الى علمكم الاعلان التالي جلبا للاوضاع وهو .

اعلان : من كرنل ايي تريور سي آس آي سي آي ي رئيس خليج فارس لكافة الناس في البحرين انه صادفني في عرضحالات وصلتني ومن غيرها كان باندراجها في افكار الناس شبهة من طرف ثقل السيرة السياسية ومن طرف اقامة الاصلاحات في البحرين - اني كرنل ايي تريور سي آس آي سي آي ي رئيس خليج فارس ابلغ بالتوضيح واؤكد الى العموم في البحرين بان حكومة جلالة الملك من بعد التحقيقات الكاملة عزمت وقررت في شهر شوال الماضي كتصحيح بان حال الامور في البحرين تحتاج جداً الى الاصلاحات فبناء على قرار حكومة جلالة الملك صدرت الاوامر في ابتداء الاصلاحات اللازمة . اني اعلن للعموم بان واجب حكومة جلالة الملك في هذا الخصوص مستمر في كل حال مع سيكفل تقديم الاصلاحات التي قد ابتدأت سالكاً مستقيماً بدون ادنى اختلال

ياصاحب الفخامة بدل هذا الاعلان علمنا انك فهمت من العارضين ان اهالي البحرين يمقتون الاصلاحات ويرتعشون في التوهمش والرهيمية ؟! لو ياصاحب الفخامة اننا معتدون لاستوهشون ولوسمعنا الرالي الاصلاح اننا من هذه كانت متمدنة قبل التاريخ ولكن لانقبل ان نبس الشيخ بفتحه - ايستطيع احد ان يقول ان ماهري ويجري في البحرين اصلاح امن الاصلاح عزل امير البلاد عن ادارة شؤون بلاده برغما ارادة امته واراداته وبدون وقوع شرعي ؟ امن الاصلاح نفي الناس وتغريبهم الالوف وعشرات الالوف بدون محاكمة ؟ امن الاصلاح استبدال شرطة المنامة شرطة اجنبية سلحة كانت والاتزال السبب المهم في الفتن ؟ امن الاصلاح ان يجعل الميجر ديلي نفسه مصدراً للسلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية هو الشارع والقاضي والمنفذ ؟ امن الاصلاح ما اشتهر وذاع من قتل المسكين ضربا في دار القنصل من اهل تهمة بسرقة هائم ؟ امن الاصلاح سب اشراف الناس بالمحكمة في قضايا تجارية ؟ امن الاصلاح تعطيل المحاكم كلها وفتح محكمة واحدة في قطر كالبحرين ترفع اليها الشكاوى عرضحالات تقتضي مدة طويلة حتى ولوكانت جنائية او مستعجلة ومع ذلك لاتفرغ الا مرة او مرتين في الاسبوع ؟ امن الاصلاح تحويل واردات البلاد الى البنك الانجليزي بدون راي الامة وهي صاحبها وفمنه من جيبها — واخيراً لنفرض ان ذلك هو الاصلاح الذي قررته مدنية القرن العشرين فاني وياسي بشراً به ايجوز للانسان ان يغتصب بيت غيره بحجة انه محتاج (هذا الى الاصلاحات) ؟؟! الحقيقة ان الاصلاح هو ما سعت اليه الامة ولاتزال تسعى ولكن الميجر ديلي سد عليها الطريق ومال بينها وبين السعي في خير وطنها حتى البلدية التي هي من عمل الامة وسعيها هولها ديلي الى يد الاجانب المكروهين من الشعب — اما القول بان المسرا صلاحاً (سيجري في كل حال) فامر لانقبله ولن نقبله ولانظن ان فينا منكم لو اطلعت على لحقائق تغتره وستخاهه في شرفنا ووطننا بكل وسيلة مشروعة فاذا حالت القوة الثانية بيننا وبين الاحتفاظ بشريعتنا الاسلامية وكرامتنا الوطنية القومية غادرنا الوطن !! نعم نغادر الوطن تاركين العمارات ومصدرين الزوجات وقد غادرنه وجلت منه يومين الالوف الى حيث لايجدون ديلي ، نعم انها نتيجة نؤ سفها وقد تبينا استعباد الامة العربية عليها ولكن ما الحيلة معاهدة نداس ! وشريعة تغفل ! وهكذا نحن وصربة تسلب ! وشرف يهان ! واهتضاد يصب ! وصوت لايسمع تلك اصلاحات يقولون ان البحرين تحتاج جداً اليها = نعم كان للحكومة بعض عيوب ولكن الامة كانت جادة في الاصلاح وهل الحكومة على احترام ارادتها والدليل على ذلك العرائض التي كانت تبعث للشيخ عيسى الواحدة تلو الاخرى فكان التفضل يحول بينه وبين تنفيذها وكل يعلم انه منذ عام من قامت الامة تطالب بمجلس الشورى فوافق عليه الشيخ عيسى فما الذي حال ياترى دون ذلك حال الذي يكره البحرين الملك يا فخامة الكولونل ان في البحرين اقلية من الشيعة يقوم كاتب القنصلية بتضليلهم المرافض لتكذيبي وتأييده فيكبون عنه فاحجا وجبراً وبعضهم لمآرب ونيل هذا من الاصلاح والعدل والنظام وبعض الاحكام بسلم الشيخ حمد وقد صرح اول امس امام وكلاء الامة بانه مجبور من الميجر ديلي على التوقيع — ونغتنم هذه الفرصة فنرفع الى فخامتكم قرارات مؤتمر البحرين المنعقد بتاريخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٧٩ وتجدد ثقتها بطيه ونتفضل ياصاحب الفخامة بقبول عظيم احترام (وكلاء الامة)

المنتخبون بالاجماع

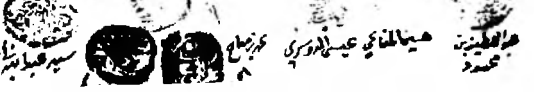

بسم الله الرحمن الرحيم   البيت الدولة ٣ شوال ١٣٤٩

انني المرقوم اسمي وختمي شاهد واسمع من لسان العموم والخصوص ان الميجر دلي معتمد الدولة القيصرية ابريطانيا العظما قوام بهمة وفعل بالعدل والحق فيما شاهدت وسمعت

قرره خادم الشرع بالبحرين قاسم با مهزع

الى جناب الاجل الاكرم الافخم عالي الجاه الصاحب الميجر سي كي دلي معتمد بريطانيا العظمى في البحرين

بعد اهداء وافر السلام وابراز مراسم التكريم والاحترام لمقامكم العالي ولما ان سعادتكم عملتم الاعمال المرضية الموجبة للارتياح والسرور وسعيتم في مصالح العموم بالمساعي المشكورة وكان من واجبات الانسانية شكر المحسن في اعماله وان من لم يشكر المحسن من الناس لم يشكر الله فحق علينا ان نشكركم ولهذا نتقدم مزيد تشكراتنا القلبية واحتراماتنا الفائقة الى سعادتكم بما اجريتم في البلاد من العدل والانصاف والالتفات في المصالح العمومية والعناية التامة بحقوق الضعفاء وفي نصرة المظلوم والمساواة في الحقوق بين جميع الطبقات حتى صار العدل شاملا للجميع وبمساعدتكم التامة في تاييد شيخنا الوقور العادل الاكرم الشيخ حمد بن الشيخ عيسى آل خليفة المحترم في ادارة الشؤون الاحوال والخزان سعادتكم حقيق بكم كل مدح واطراء لانكم مثلتم العدل البريطاني باتم معانيه ولاعتراف بالجميل نلتمس منكم تقديم شكرنا الصميمي الى السياسي الكبير سعادة المعظم الكرنل تريور رئيس الخليج هذا ما لزم وختاما السلام

خان بهادر [illegible]

[illegible]

عيسى بن احمد الدوسري

عبد الوهاب الزياني

[illegible]

صح الحاج محمد وعباس ابنا [illegible]

[illegible]

Yangaram [illegible]

[illegible]

اعرفكم عن اسماء الواضعين امضاءاتهم في لائحة المقدمة اليكم تفصيلا ليكون معلوما لدى سعادتكم

١ العرب حضرة الفاضل الاكرم العلامة الافخم رئيس القضاة سعادة الشيخ قاسم بن مهزع المحترم

٢ ... حضرة الاكرم الافخم العلامة الشيخ خلف القاضي لجماعة الشيعة

٣ ... ام بي كيبج كيسي رئيس تجار العرب الفاضل المصلح الافخم سعادة يوسف الحاج احمد كانو

٤ ... خان صاحب عبد الرحمن بن محمد الزياني التاجر ورئيس قبيلته

٥ ... عبد اللطيف بن ابراهيم الدوسري من اشراف الدواسر

٦ ... عيسى بن احمد الدوسري .. من اشراف الدواسر

٧ ... محمد بن راشد رئيس جماعة آل بن علي

٨ ... محمد بن صالح اشراف آل بن علي

٩ ... شيخ احمد بن عبد الجودر من اشراف المنانعة

١٠ ... حاجي سلمان بن حسين بن مطر من التجار المعروفين نمت في مشتري اللؤلؤ

١١ ... الحاج يوسف بن عبد الرحمن بوفخروه من اشراف التجار ورئيس بلدية المحرق

١٢ ... الحاج عبد الرحمن بن احمد الوزان من اشراف التجار المعتبرين بالصدق

١٣ ... عبد الرحمن بن الشيخ عبد الوهاب الزياني من تجار اللؤلؤ المعتبرين

١٤ ... الحاج عبد علي بن رجب البحراني رئيس جماعة الشيعة

١٥ ... الحاج احمد بن خميس تاجر اللؤلؤ من اشراف البحارنة

١٦ الايرانيين حضرة الفاضل خان صاحب الاكرم اشرف الاعيان محمد شريف الحاج قطب الدين رئيس عموم جماعة الايرانيين والعضو في مجلس العرفي ومجلس البلدي ونائب الرئيس

١٧ ... حاجي محمد وعباس من اكبر التجار في الخليج الفارسي

١٨ ... حضرة الفاضل الاكرم محمد فاروق بن الحاج محمد عقيل البستكي من اكبر تجار اللؤلؤ والاشراف المعتبرين

١٩ ... الحاج محمد علي بن الحاج زينل علي رضا من اكبر التجار والاعيان في بمبي وجده وكلكته والبحرين

٢٠ ... الشيخ مصطفى بن عبد اللطيف البستكي من تجار اللؤلؤ المعروفين

٢١ ... شيخ عبد الرحيم بن حسن الخنجي تاجر

٢٢ ... الحاج عبد العزيز بن لطفعلي الخنجي التاجر

٢٣ ... محمد الحاج جمال الخنجي التاجر

٢٤ ... الحاج محمد طيب التاجر الخنجي

٢٥ ... يوسف خنجي التاجر

٢٦ ... يوسف بن الحاج علي اكبر الاوزي التاجر

٢٧ ... الحاج عبد النبي بن الحاج احمد البوشهري رئيس جماعة الشيعة التاجر

٢٨ ... الحاج ابو القاسم الشيرازي التاجر

العرب النجديين تابع ما قبل

٢٩ ٠٠٩ حضرة الاكرم الافخم خان بهادر عبد العزيز بن حسن القصيبي معتمد الشيخ عبد العزيز بن سعود المحترم ورئيس اهل نجد

٣٠ ٠٠٠ الحاج مقبل بن عبد العزيز الذكير التاجر الموثوق

٣١ ٠٠٠ عبد الله بن مساعد السويلم التاجر

٣٢ ٠٠٠ عبد الرحمن بن محمد البسام التاجر

٣٣ ٠٠٠ محمد وعبد الله ابنا حمد القاضي التاجران

٣٤ ٠٠٠ ابراهيم وسليم ابنا صالح الزامل من اشراف القصيم التاجران

٣٥ ٠٠٠ عبد الله بن فهد المهيزعي التاجر

٣٦ ٠٠٠ سليمان بن حمد البسام التاجر في جده والبحرين

٣٧ ٠٠٠ الحاج احمد بن عبد الله المنصور من تجار واعيان البحرين

٣٨ ٠٠٠ عبد الحافظ خانبهائي رئيس جماعة المسلمين من اهل الهند

٣٩ ٠٠٠ كنكارام تيكمداس رئيس جماعة الهندوس ومدير الكمرك في البحرين

ملحق ٤ :

قرارات المؤتمر الوطني

قرارات المؤتمر الوطني البحراني المنعقد في ٥ ربيع الاول ١٣٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن الموقعون ادناه من اعيان ورؤساء عشائر وعلماء وتجار بما لنا من صفة التمثيل لاهالي البحرين - نظراً الى ما حل بنا في بلادنا وانتابنا في شرفنا وحقوقنا وحقوق حكومتنا - وبما اننا على ثقة تامة من ان بريطانيا عادلة منصفة لا ترضى باهانة شعب مسالم ولا تسلم بما اجراه الميجر ديلي من نقض ما بيننا وبينها من اتفاق ومعاهدة وحيث انه لا سبيل الى رجوع الحق الى نصابه الا باعلان مطالبنا والثبات عليها حتى تتحقق - اجتمعنا وتعاهدنا للحصول على المطالب الآتية التي لا سبيل الى عيشنا بالهدو في اوطاننا الا بها محافظين على شرفنا الا بها وهي

اولاً - استمرار حاكمنا وامينا الشيخ عيسى في مباشرة الامور الداخلية كما كان سابقاً بدون مداخلة القنصل مع المحافظة على ما بيننا وبين بريطانيا من الروابط الودية بغير زيادة او نقصان واذا اراد الشيخ عيسى ان ينيب عنه الشيخ حمداً مثلاً فلنا عليه ما لنا على والده

ثانياً - ان تجري الاحكام جميعها بحسب الشرع الاسلامي وعلى قانون العرف المرضي الذي هو من الشرع ومطابق له

ثالثاً - مجلس شورى من عموم الوطنيين ينظر في مصالح البلاد وفيما يحدث من الامور كالمجالس التي في كافة البلاد

رابعاً - تاليف هيئة محكمة من اربعة اشخاص مرضيين عالمين بعرف الغوص مهمتهم النظر والفصل في جميع دعاوي الغوص

خامساً - وقوف القنصل عند نص الاتفاق الذي بين الحكومة البريطانية وحكومة البحرين الشيخ عيسى فلا يتداخل في الامور الداخلية

سادساً - انتخبنا منا اثني عشر شخصاً وهم الشيخ عبد الوهاب الزياني والشيخ عبد اللطيف بن محمود والسيد عبد الله بن ابراهيم وحسين بن علي المناعي وشاهين بن صقر الجلاهمة ومحمد بن راشد بن هندي وعيسى بن احمد الدوسري واحمد بن جاسم بن جودر ومحمد بن صباح ومهنا بن فضل وجبر المسلم واحمد بن لاحج لاجل القيام بهذا الامر والمطالبة بتحقيقه بكل الوسائل المشروعة فهم وكلاء عنا مفوضون وقد رضي كل منا ان لا يتكلم في هذه الامور بدون رايهم وعلى كل منا عهد الله وميثاقه ان الكلمة واحدة في كل شيء

التوقيعات

ملحـق ٥ :

رسائل من المعتمدين البريطانيين

Letter to H. Isa
d. 1/11/23

...ial.

د ٦ نوفمبر ١٩٢٣ المطابق ٢٦ ربيع الاول ١٣٤٢

من الكرنل ايي تريور سي اس آي سي آي اي رئيس خليج فارس

الى جناب الاجل الاكرم الافخم سعادة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة نائب حكومة البحرين

حفظه الله تعالى وتم شريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام بعده في تعقيب

اللتي جرت فيما بيننا والذي في جريانها بينت لي ان اكثر الدواسر ظهر ومن بلادكم لمعاندة

وبدون اطلاعكم

فسعادتكم تذكرون بان الكرنل ناكس خاطب عشيرة الدواسر مخصوصا وقال لهم ا

الخروج من البحرين فانهم مرخوصين لذالك ولاكن اموالهم ستضبط ولاكان مقصود كرنل

ان الحزب الاكثر منهم يظهر من بلادكم وتبقا منهم فرقة صغيرة والذي يتولد من هذه الحال

دائما في بلادكم ودسائس ضد حكومتكم وهذه الحال لم يمكن الدولة البهية قبوله قطعيا

ذالك اراد واجبا بالتاكيد على سعادتكم بان تامرون بقايا الدواسر في البحرين يطلعون من هـ

في مدة عشرة ايام وان لم يمتثلون هذه الامر فالدولة البهية مستعدة ان تساعد

بالقوة اللازمة لاخراجهم من البلد ومن المعلوم ان جميع ملك لا ينتقل لهذه العشيرة

ويسجل بيت مال لسعادتكم وقد صدرنا الامر اللازم الى بالبيوز البحرين بالشراكة

باعطاء جميع جزاوي الدواسر الذين غالفين الطاعة [redacted] (براوي) (خلاوي) والدولة معتمدة

هذا ما لزم وفي الختام اقبلوا فائق سلامي من الكرنل ايي تريور سي اس آي سي آي اي

في البر لضبط اخشابهم اذا

رئيس خليج فارس

من وكيل وزير الدولة لشؤون الدفاع البريطانية الى حضرة صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي

الى صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي

بعد السلام ورد الى علمي بكتابكم بدون تاريخ وقد اجبنا الكلمات الاصلية في جوابنا على رسالتكم الجارية

السؤال الذي تطلبون حقيقة تكرر من المسائل التي يعامل فيها في انباء الاصلاحات وليس

من الصحيح بان موضوع كل الاتصالات القاطعة قد خلق في الرسالة لكن ان ينقض خاطركم ونكرر عليكم

انا نجاوب التماسكم على الشروط المكتسبة بموجب المذيل)

١ ما هنا عزم انتقال الى البريد البحرين ما دام انه في صحة جيدة وتتمكن من تعاطي حاجاتي وشاكل المأمورية

لكن هذه الاصلاحات تعرضت من امام الدولة البهية سواء الذي بخليج فليقيم لوان

معتمد الدولة تغيير ام لم تتغير حال الاصلاحات جارية

٢ حتى ما ضا لزوم لكم بترفع عرضحالي لان حضرات ان الدولة البهية قد امرت للاجراء الاصلاحات وعلى اي حال

انهم يتفضلون في ذلك

٣ فيجري الاصلاح والترميم في مسئلة المرقوم في اوقات المناسب الدولة البهية تفرح للمعرفة وحضور

وجود محكمة كما لقد زادنا عرائد لرسوم المرقوم

٤ يصير التحقيق في هذا الماده من الشيخ حمد النعاني انا انه لم يلاحظ في حسم مسئلة الركاب

٥ مسئلة الرسم المختلفة يصير فيها اقدام بوقت مناسب

٦ قد علمنا بان الشيخ حمد يلاحظ المادة في محاسن صحيح لكن هذا الاشياء تدلها مصارف ويلزم

ان يعمل ترتيب لاجل تحصيل الدراهم قبل مباشرة هذا الامر

٧ بدون شك هذه المسئلة تخلص بعد اجراءات الاصلاحات لكن من الواجب عليكم ان توصون

ولدي الشيخ حمد معتمد الدولة البهية في البحرين

٨ جوابه ضد جواب كتابي بالتاسع ايضا ضد السابع هذا ما لزم بيانه

ورد في ٢٧ شهر اكتوبر ١٩٠٢ سنة موافق ١٦ شهر ربيع الاول ١٣٢٠ سنة

Office file WA 19/165

No 279 of 27 Oct/23

To Shaikh Isa Bahrein

شيخ عيسى بن علي آل خليفه

بعد السلام التام بمزيد التحية والاحترام والتفقد من صحة حالاتكم نعرف جنابكم الشريف قد وصلتنا العريضة الممضية من امضائكم وامضاء بعض العرب من اهل السنة واطلعنا على فحواها. سعادتكم قد وقعتم في اشتباه في خصوص الاصلاحات الجارية في البحرين هذه الاصلاحات ما تأسست على ايدي وهوى شخص الميجر ديلي او حتى الكرنل ناكس صاحب بل انما الدولة البهية انجبرت ان تأمرهم في اجراء ذلك من حيث ان من بعد التحقيقات العميقة والمواظبة على تحمل الصبر نظرت الدولة البهية بان وضع الامور في البحرين كليا يستوجب الاصلاح. سعادتكم لا بد تذكرون بان الدولة البهية مرارا عديدة طلبت منكم ان تصلحون امور حكومتكم التي احدى من الموارد الاخيرة كانت في شهر مارس ١٩٢٢ موافق ... شهر ... فعلى حسب تعليمات الدولة البهية اننا شخصا وصلنا جزيرتكم وطلبنا منكم ان تعملوا الاقدام وفي دفعة اخرى في شهر ابريل حينما دعاياكم الشيعة ما قدروا على تحمل الظلم الجاري عليهم وصاروا مشوشين البال وارسلوا الينا والى الدولة البهية عرضحالهم. جنابكم شخصا تعهدتم ان تعملون بعض الاصلاحات لتسكين حالتهم لكن يا صديقنا جنابكم قط ما عملتم الاصلاح وان اجبتم طلب الدولة المؤكدة في ايفاء وعودكم. ومن حيث ان الجور والظلم في جزيرتكم قد صار عارا على العموم لهذا قد وجب على الدولة البهية ان تعمل الاقدام ولاجل ذلك امرت ان تعمل الاقدام بواسطة الميجر ديلي والكرنل ناكس الذين سعادتكم تستثنون ذلك. اننا بنا يقين سعادتكم كاملا تعلمون ذلك لكنكم تجاهلتم ذلك في عريضتكم قد وجب علينا ان نعرفكم مجددا بان وظيفتنا كما هي وظيفة الكرنل ناكس صاحب بان نجري على حسب اوامر الدولة ونبادر في الاصلاح الذي المقصود من ذلك ان تستحسن السلوك وتكون المساوات واجراء العدالة المنصفة في حق الجميع. بناء على ذلك اننا مصممين العزم ان نبادر في الاصلاحات واننا نجيب سعادتكم والاشخاص الذين هم امضوا في العريضة ان يلتفتون الى ذلك في الحال ومديما. فلكن من الاسف يا صديقنا بانكم ما اصغيتم الى نصائحنا ونصائح الدولة البهية اذ بانفسكم ما عملتم الاصلاحات المناسبة. هذا ما لزم بيانه لجنابكم ولازلتم محروسين والسلام حرر في ٢٧ شهر اكتوبر ١٩٢٣ موافق ١٦ شهر ربيع الاول ١٣٤٢

ملحق ٦ :

بيانات وطنية في مرحلة الخمسينات

الى الشباب البحريني الحر

الى الشباب الذي تعتلج نفسه بحب الوطن وتتطلع روحه الى سماء الحرية وتحطيم اصفاد الذل ودك هياكل الظلم والاصنام

الى الشباب الابي في جزيرة اللؤلؤ والمرجان ترسلها صرخة داوية ترهب الطغاة وتقوض اركان التحكم وتهد معالم الاستبداد والجبروت

ايها الشباب الفتاك لقد صور الغرور في نفس بالكريف ان الحراب المشهورة والمناورات المفضوحة تستطيع ان تخمد في صدوركم شعلة الوطنية وتئد في ارواحكم نبضات الطموح ان ذلك عبث الخيال ووهم المنجمية لقد آن للبحرين ان ترفع عن عينيها غشاوة الخمول ونطرح وساوس الحيرة والتردد .

فالى النهضة السكيرى ايها الشباب الجري والصرخة الداوية هيئوا نفوسكم المسؤلية العملية واغرسوا في صدوركم بذور الجرأة ونفوسكم بصراحة اللهجان وثبات العقيدة .

ان الطغيان الفردي الذي يرفع رايته المستر بالكريف قد قلب معالم الحياة في اوضاعكم عاليها الى اسفل ورفع من الحضيض والخالات أوباشا حيث هم سادة وكانوا مع العبيد والقضارف فلا تهنوا ولا تحزنوا فانعاذلك بوادر الطوفان وطلائع ساعة الانفجار

ايها المستشار بالكريف زد فان في زيادة الجور وتحكم الفردية تلقيحا لروح الثورة وتعريضا لطالبي حياة الانطلاق والحرية

صم اذنيك وامنع قلبك عن سماع اصوات الحق وتلبية نداء الديموقراطية وطالبي حياة الاستقلال والتحرير التي تبشر بها بلادك وينادي بها شعب عريق نبيل برأك من نفسه مركز الاستشارة فصعدت الى سلطان الحكم ثم حكمت لتتحكم وتقذف بالصور من رجاله الى المعاقل وبالاشبال من شبابه الى السجون صل وتحكم فان في ذلك خاتمة المطاف بك والقضاء على سلطانك .

ايتها العائلة الخليفية المجيدة

حنانا بابناء امتكم رفقا بالاحرار من مواطنيكم ان الجميع يدينون لكم بالمحبة فلا تجعلوا من اهالكم لاحرارهم وتحكم البعض الدخيل فيهم سببا للضغينة عليكم والنفرة منكم فانكم ان فعلتم باعدتم بينكم وبين المخلصين من رعاياكم الى الابد انكم ان فعلتم زدتم النار جذوة والقبس جمرة وحاشا لكم ان تفعلوا وان تقبلوا .

ايتها الحكومة الانكليزية :

لقد صافاك هذا الشعب الوادع الأمين فدي له يد المصافاة والاخاء اعينه على بلوغ غايته لكون لك خير العون ساعة السلم وحين الشدة . ان البحرينيين قد ارتبطت مصائرهم بمصائرك ايها الانكليز في الخليج واشتركت بنيهم وبنيكم المصالح وعمق المنافع والغايات فحكمتوا أصل الرأي من استفتائكم البحرينيين في ادارة شؤونهم واضحوا لهم لمعالجة مقدراتهم بواسطة الاحرار من رجالهم وكونوا من المرشدين المصافين لا تتركوا ايها الانكليز من عنجهية فرد انكليزي وبذه لتقاليد الديموقراطية التي اشتهرتم بها سببا لتحطيم من عينيكم والرغبة فيكم .

ايها الشباب ها قد دقت ساعة العمل فوجدوا صفوفكم ورصوا قواكم لا تقولوا هذا سني وهذا جعفري كلكم في نعمة الوطن اخوان كلكم لمحمد وفي زمرة محمد ﷺ تحشرون ، روضوا نفوسكم على الشجاعة والصراحة والتضحية ليقل كل منكم في نفسه اني انا المسؤول وعلي الواجب وفي طاقتي العمل فانما ذلك مبعث الرجولة ووحي الهمة ومثار العزم صححوا العزيمة في نفوسكم فان من ورائكم اناساً عاهدوا الله ان لا تهن لهم عزيمة او تقعد بهم همة حتى يصيروا من هؤلاء المتحكمين فيكم المتغطرسين سبة المثل ولوثة التاريخ ولعنة البشرية .

قاوموا الخونة المفسدين الذين يعترضون سبيلكم ويقفون في وجوهكم آذدهم باحراق ما تصل اليه ايديكم من منازلهم وعقاراتهم واملاكهم ، اما من كنا كم نفسه فاكفوه شر انفسكم .

لا تقبلوا ان تكونوا هزؤا يسخر منكم الخائن وينهكم عليكم الجبان والذليل . القوا عليهم درساً رائعاً في وطنية الشباب وصرامة الشباب وفتك الشباب . والى الملتقى والعلياء يا مناط الرجاء ومهبط الآمال .

البلاد العربية في ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧ الشباب العربي الذي عاهد الله على نصرة قضيتكم ما دمتم اعلاما للحرية والحياة

جواب الهيئة على مذكرة الحكومة البريطانية

العدد ١٣٧ — ٥٥

التاريخ ٢٩ — ٣ — ١٩٥٥

حضرة صاحب الفخامة وزير خارجية حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانية الموقر ،

تحية وبعد :

لقد سلم معتمد الدولة البريطانية في البحرين مذكرة غير معنونة وغير موقعة مؤرخة في ١٧ مارس ١٩٥٥ الى سكرتير الهيئة التنفيذية العليا شخصياً بعد ان تلا عليه المذكرة فقرة فقرة وقال له : ان هذه المذكرة قد كلفه بتسليمها المقيم السياسي في البحرين بالنيابة عن فخامتكم .

لقد جاء في المذكرة ان ما تحتوي عليه من بيانات هي جواب فخامتكم على المذكرة المؤرخة ٢١ فبراير ١٩٥٥ التي رفعت اليكم اثناء مروركم بالبحرين.

اننا نشكر حكومة صاحبة الجلالة على المقدمة التي استهلت بها المذكرة والتي اظهرت فيها عطفها وتأييدها لرغبات جميع الشعوب الطامحة لايجاد حكومات نظامية وتقدمية في بلادها . كما اننا نتفق معها على ضرورة توافر العناصر الثلاثة الأساسية لكل تقدم وتطور ثابت وهي :

١ — وجود حكومة تساير التطور وتدخل الاصلاحات على نظمها الادارية باستمرار لتتكافأ مع زيادة الموارد الطبيعية للبلاد وارتفاع نسبة التعليم فيها .

٢ — وجود وسائل واساليب دستورية تتيح للشعب ان يعبر عن ارائه في الشؤون التي تتصل بمصالحه وان يساهم بقسط وافر في الحكومات البلدية (المجالس البلدية والقروية) وفي الادارة العامة للحكومة .

٣ — يجب ان يستغل الشعب — وخصوصاً ذوو الخبرة منه — وجود هذه الوسائل والاساليب الدستورية للتعبير عن ارائه والمساهمة في الادارة العامة .

لا شك ان اعتراف حكومة صاحبة الجلالة لشعب البحرين بالحقوق

المذكورة اعلاه هو من الأمور الجوهرية التي يتوق الى تحقيقها شعب يتطلع الى حياة ديمقراطية سليمة .

ولا ريب ان هذه الحياة الديمقراطية هي اول ما يتطلع شعب البحرين الى تحقيقه على يد بريطانيا التي اخذت على عاتقها مسؤولية العمل على رفع مستوى الحكم وادارته في البحرين .

لقد جاء في مذكرتكم ان العنصرين الأولين متوافران في البحرين الآن وأن الحكومة قد اتخذت خطوات وصفت بانها اصلاحية ومن شأنها أن تطور الجهاز الاداري ليماشي روح العصر ، ونحن نرغب أن نجيب على ذلك بما يأتي :

١ – فيما يتعلق بالعنصر الأول (أي وجود تساير التطور – الخ ...) يؤسفنا ان نخالفكم تماماً في هذا الرأي فالجهاز الحكومي منذ نشوئه سار ولا يزال – يسير على نفس النمط الذي رسم له منذ اكثر من ثلاثين عاماً ، دون أن يتأثر بالتطورات الزمنية والأساليب الادارية الحديثة ، انه كما كان متمركز في يد فرد واحد يدير شؤونه ويهيمن على كل صغيرة وكبيرة فيه ، وهو يمارس هذه السلطات بصورة دكتاتورية لا يقيم وزناً لرغبات الشعب . وهذا النوع من الحكم الفردي هو وحده المسؤول عما وصلت اليه أوضاع الدوائر الحكومية من فساد لدرجة اضطرت معها الحكومة الى تشكيل لجنة حكومية للتحقيق في فساد هذه الدوائر . وان ما كشفت عنه اللجنة حتى الآن من فساد وفوضى في دوائر الصحة والمعارف والأمن لدليل قوي يثبت ما اشرنا اليه) . ونحن على يقين تام من أن الفساد يسري في أوصال سائر الدوائر التي لم يتناولها التحقيق حتى الآن . هذا بالرغم من أن اللجنة لم تتوفر لها المعلومات اللازمة نتيجة لمقاطعة الشعب لها ، لعدم ايمانه بجدية هذه الخطوات من قبل الحكومة .

انه من غير المعقول ان يستطيع فرد واحد الاشراف الكلي على جميع مرافق الحكومة وشؤونها الادارية الصغيرة والكبيرة – كما هو واقع فعلا في البحرين – حتى ولو كان يملك كفاءات واسعة في كل فرع من فروع الادارة

تمكنه من تحمل المسؤوليات والقيام بواجباتهـا على الوجـه الأكمل فكيف والحاكم الفرد (المستشار) لا يملك هذه الامكانيات ؟؟؟ وهذا ما يفسر لنا عدم افساحه المجـال لذوي الاختصاصات بالعمل بحريـة في الدوائر التي يشرفون عليها .

وفي ضوء ما تقدم فاننا نستغرب ان تستشهد المذكرة بنقـاط جزئية لا تمس جوهر الاوضاع السائدة التي يشكو منها الشعب على انهـا تحقيق للعنصر الاول !! وتعليقنا بايجاز على ذلك هو كما يلي :

١ – ذكرتم ان في نية حكومة البحرين سن قانون شامل للعمل والعمال بمساعدة المستر أوزلي الخبير العمالي البريطاني في الشرق الاوسط . ونحن مع ترحيبنا بهذه الخطوة الا اننا نود ان نشير الى ان مثل هذا القـانون كان من الواجب اصداره قبل عشر سنوات على الاقل كما ان هذه النية لم تظهر اخيراً الا نتيجة لبروز الوعي العمالي بوضوح وتكتل العمال في نقابة موحدة تدافع عن مصالحهم وحقوقهم بعد أن يئسوا من اقدام الحكومة (التنفيذية) على عمل ايجابي يصون مصالحهم .

هذا مع العلم بان بعض البلدان المجاورة للبحرين تتمتـع بقوانين للعمل والعمال يتمنى عمـال البحرين ان يحظوا ولو ببعضها . وبنـاء على مـا تقدم فالحكومة لم تقدم على هذا العمل نتيجة لسياسة تطوريـة مرسومة . وانمـا نزولا عند الامر الواقع الذي اشرنا اليه . ومع هذا فالموضوع لا زال نيـة مجردة ولا ندري هل سيتم تحقيقه على الوجـه الذي يرضاه الشعب ويصون مصالح العمال .

٢ – ذكرتم في البند الثاني انه قد سن قانون جنائي جديد بواسطة لجنـة من الخبراء والقانونيين الكبار ، ونحن مع ترحيبنا بهذه الخطوة التي كنا نناشد الحكومة منذ سنوات طويلة ان تقوم بها والتي لم تقدم عليها أخيرا الا بعد ان ضاقت بها السبل في مواجهة الرأي العام بقوانينها المرتجلة التي كانت ولا تزال تصدرها في صيغة اعلانات او أوامر يومية ، الا اننـا لا نقر ان يفرض هـذا

القانون على الشعب دون أن يكون له رأي فيه ويكون متمشياً مع تقاليده وعرفه ودينه ، حيث ان البحرين بلد عربي اسلامي ولا يمكن ان يتقبل أي قانون لا يماشي تقاليده العربية الاسلامية . ونود ان نتساءل بهذه المناسبة عن الاسباب التي دعت الى اغفال الاشارة الى سن قانون مدني عام ليكمل القانون الجنائي ومما لفت نظرنا أيضاً في هذا البند من المذكرة قولها بأن هذه القوانين الجنائية قد وضعت في ضوء أحدث وآخر ما وصل اليه التفكير القانوني في العالم فكيف تتماشى هذه الافكار القانونية التقدمية مع نظام الحكم الفردي غير الدستوري والرجعي السائد في هذه البلاد ؟؟؟

٣ – نحن نوافق على ان وجود المستر (بيس) المستشار القضائي البريطاني قد خلق نوعاً من الثقة التي كانت معدومة في نفوس الناس ازاء المحاكم المحلية في ظل قضاتها الأميين . ونحن مع تقديرنا لما أبدته الحكومة البريطانية من استعداد لتدريب عدد من ابناء البحرين على دراسة القانون في انجلترا. نود أن نشير الى أن حكومة البحرين – على ما نعلم – قد امتنعت عن مواصلة دفع مصاريف طالب واحد يكمل دراسته القانونية في جامعة لندن ، فكيف نوفق بين رغبة حكومة صاحبة الجلالة وسياسة حكومة البحرين في هذا الخصوص ؟

٤ – ان مجيء خبير مختص في شؤون الشرطة والأمن العام (كالكولونيل هامرسلي) شيء مستحسن ولكننا نعلم علم اليقين أن افادات هذا الخبير امام لجنة التحقيق الحكومية أنه قد قدم تقارير عدة منذ وصوله بشأن اجراء اصلاحات واسعة في دائرة الشرطة وفي السجون ولكنها لم تلق أي اهتمام ولم يؤمر بتنفيذ أي شيء منها .

وذكر أنه قال (انه لو تركت له الحرية في تنفيذ هذه الاقتراحات لمدة شهر واحد لعمل الكثير) ومثل هذه الحرية لا يمكن أن تعطى لأي خبير مهما كانت رتبته في ظل حكم فردي استبدادي كما هي الحال في البحرين .

٥ – تناولت المذكرة موضوع البلديات وأشارت الى موافقة صاحب العظمة

حاكم البلاد على احداث انظمة عصرية في مختلف مجالس البلديات في البحرين ، واشارت في موضع آخر الى ان هذه البلديات يشملهـــا الاصلاح بحيث تحظى بسلطات اوسع واستقلال اوفر . وتعليقنا على ذلك هو ان البلدية كما أعلنا على الملأ ، وكما هو متبع في سائر بلاد الدنيا ، ملك للشعب وليس للحكومة اي تدخل مباشر في شؤونها ولهذا فنحن نشجع كل اصلاح من شأنه أن يعيد الى البلديات استقلالها وحريتها : الا اننا نشك كثيراً في ان مثل هذه التشريعات سيكون لها أي أثر في التنفيذ ما دام يهيمن على شؤون البـــلاد فرد واحد لاراد لكلمته ولدينا من الماضي امثلة كثيرة تثبت صحة ما نقول ، ونكتفي منها بمثلين اثنين .

اولهما : عدم استطاعة البلدية تنفيذ قرارها القاضي بازالة الزاوية الشمالية من حديقة دار المستشارية التي تشكل خطراً مباشراً على حركة المرور وذلك لأن المستشار رفض الرضوخ لهـــذا القرار ، لانه يمس جانبا من مصلحته الشخصية .

اما المثل الثاني : فهو قرار البلدية بوجوب تسقيف دور السينما المكشوفة خلال فصل الشتاء وموافقة المستشار على القرار ثم سحبه الموافقة مع الاحتجاج بشدة على هذا القرار بعد مضي عدة شهور من صدوره بحجة أن هذا الأمر لا يدخل في اختصاصات البلدية . وهكذا ارغمت البلدية على التخلي عن قرارها بسبب التدخل المباشر في شؤونها من قبل مستشار حكومة البحرين . ان هذا قليل من كثير ويعزى الى أمثال هذه التدخلات السافرة شلل وعدم انتاجها وفشل المجالس التي تعينها الحكومة وتسيطر على قراراتها في القيام بمهمتها .

اما ما أشارت اليه المذكرة من تشكيل لجنتين للعارف والصحة بناء على توصيات لجنة التحقيق الحكومية ، فجوابنا عليه هو أن ذلك مخالف لما أوصت به اللجنة المشار اليها حيث انها أوصت بايجاد مجالس تابعة ليس لأحد سلطة عليها تشرف على كل كبيرة وصغيرة من شؤونها وليست على هيئة مجالس استشارية كما ارادتها الحكومة ان تكون لتنقل اليها وجهات نظر الناس فيما

يتعلق بشؤون هاتين الدائرتين كما جاء في المادة الخامسة من شرح العنصر الثاني في المذكرة .

٦ – اما اسهاب المذكرة في الحديث عن تعيين أطباء وموظفين في دائرة الصحة وبناء المستشفيات في البحرين فهو شيء (روتيني) لا نجد فيه ما يدعو الى ان تتباهى به حكومة (تقدمية) اذ أن العبرة هي في تغيير الجهاز الاداري للصحة من أساسه ، وذلك ما أوصت به لجنة التحقيق الحكومية واكده ووافق عليه الدكتور (ام . دي . مكينزي) وكيل وزارة الصحة مقترحاً فصل الجهاز الاداري عن الجهاز الطبي وهو ما نشك كثيراً في امكانية تحقيقه في ظل الحكم الفردي القائم .

٧ – اما ما يتعلق بمشروع محطة توليد الكهرباء لتجهيز القرى والمناطق النائية في البحرين بالقوة الكهربائية ، فنحن نتساءل أي قرى هذه التي ستزودها الحكومة بالكهرباء واكثرها يتألف من مجموعة من الاكواخ البائسة الحزينة المبنية من سعف النخيل ، والتي لا تجيز الحكومة نفسها (أي قوانين الحكومة) تزويدها بتيار كهربائي !؟ أليس من الافضل أن تهتم الحكومة برفع مستوى ابناء هذه القرى الذين تفتك بهم الامراض ويهددهم الجوع والفقر ويخيم عليهم الجهل ؟ ام ترى ان سعي الحكومة وراء المظاهر هو الذي أملى عليها التباهي بمثل هذا المشروع الذي لا يمكن ان ينال الاولية في التنفيذ لو كان يشرف على شؤون البلاد مجلس تشريعي منبثق من الشعب يحس بآلامه ويعرف المهم من الأهم من شؤون بلاده ؟؟

٨ – اما ما اشارت اليه المذكرة عن بناء مدرستين (كبيرتين) في المنامة فقد وقفنا عندها مندهشين فالبلاد في حاجة لا الى مدرستين فقط ولكن الى عشرات المدارس المختلفة لتستوعب الالوف من أبناء وبنات الشعب المتعطش للعلم . ومع هذا فليس الامر فيما يتعلق بالتعليم هو فتح المدارس فقط وانما – وقبل كل شيء – هو تنظيم الجهاز الاداري للمعارف واعداد المعلمين واختيار البرامج وتوجيهها توجيهاً تربوياً قومياً عصرياً والاستفادة من

التطورات الحديثة في حقلي التعليم والتربية ، وغير ذلك من الشؤون الحيوية وكل ما ذكرنا وما لم نذكر تفتقر اليه المعارف في وضعها الراهن المؤسف . ولهذا لا بد من وجود مجلس منتخب من قبل الشعب يتفرغ لمثل هذه الامور، مستعيناً بمن يرتضيه من الخبراء والاختصاصيين .

وننتقل بعد هذا الى العنصر الثاني من مذكرتكم وهو وجود وسائل ملائمة كافية يعبر بها الشعب عن افكاره ورغباته ويشارك بها في الادارة العامة ، واستشهدتم على ذلك بما يلي :

١ – مجالس عظمة الحاكم : نود ان نتساءل عن صفة هذه المجالس وعن القرارات التي اتخذت فيها وعن مدى اختلافهـا عن اي مجلس من المجالس الشخصية المنتشرة في ارجاء البلاد ؟ وهذه اول مرة نسمع فيها ان مجالس صاحب العظمة وجدت لتكون وسيلة من وسائل التعبير عن رغبات الشعب وآرائه ومشاركة هذا الشعب في شؤون الادارة .

٢ – الجريدة : ونعتقد ان المقصود بها جريدة القافلة ، وتعليقـاً على ذلك نقول ان عودة هذه الجريدة الى الصدور من جديد لا ينسينا انهـا عطلت بقرار اداري فردي لأجل غير مسمى وبدون ابداء اي سبب كما عطلت اخت لها من قبل هي (صوت البحرين) بنفس الطريقة التعسفية . فماذا يضمن لهذه الجريدة الاستمرار ما دام سيف التحكم الفردي مصلتا عليها وعلى غيرها ؟؟ وهل يمكن لهذه الجريدة أن تحقق هدفها أو تعبر بحرية عن مطامح الشعب ورغباته وهل من وسائل التعبير عن الرأي العام الاقتصار على جريدة واحدة؟ وهل هذا هو الحكم الديمقراطي التطوري الذي تشيد بوجوده المذكرة؟

٣ – اللجان المعينة : يدهشنا أن تستشهد المذكرة بهذه اللجان المعينة على أنها وسيلة من وسائل التعبير عن رغبات الشعب ومشاركته في الجهاز الاداري بينما الواقع يخالف ذلك تماما . فهـذه اللجان او المجالس تتألف من أعضاء أكثرهم أميون أو شبه ذلك عينتهم الحكومة اعتماداً على ثرواتهم أو صلاتهم الوثيقة بها : وهم ليسوا منتخبين من الشعب ومع ذلك فان هذه المجالس ليس

لها اية سلطة على الدوائر التي تشرف عليها ولا تعرف عن ميزانياتها وأسرارها الادارية شيئاً .

اما مجلس التجارة فهو لا يتعدى كونه محكمة بدائية كثيراً ما تكون قراراتها غير نافذة المفعول واكثر اعضاء هـذا المجلس من غير المتعلمين وغير الملمين بشؤون القانون القضائي التجاري . واذا انتقلنا الى لجنة الزراعة بعد ذلك وجدنا ان هذه اللجنة تضم جملة من موظفي الحكومة بالاشتراك مع بعض أصحاب المزارع الكثيرة، وكل ما قدمته هذه اللجنة الى البحرين في اجتماعاتها النصف سنوية هو اصدار الرخص لحفر الآبار لنفر من المحظوظين ومنع غيرهم من ذلك .

اما تحسين حالة الفلاح واستصلاح الاراضي البور وتوفير مياه الري وابداء النصائح الفنية للزارعين وغير ذلك من الشؤون الحيوية فهذا ما لم يدر في خلد اعضاء اللجنة بعد، وما قلناه باختصار عن هذه اللجان ينطبق على غيرها الا سيما وأن عضوية هذه اللجان مقصورة على بضعة افراد توزع عليهم المقاعد في المجلس او المجالس منذ عدة سنين ، وعلى سبيل المثال نذكر أن هناك شخصاً واحداً أميا يشغل مقعداً في خدمة مجلس من هذه المجالس الجوفاء الصورية التي هي في واد ومصالح الشعب في واد آخر لأنه لا يسمح له التفكير في هـذه المصالح التي تتضارب مع مصالح الحكومة (التطورية) ! فهل هذا النظام هو النظام الدستوري الذي تشير الى وجوده المذكرة ؟

٤ – لجنة التحقيق الحومية : اشادت المذكرة بلجنة التحقيق الحكومية وأبدت اسفها لعدم تنبيه الشعب للنداء الذي وجهته اليه ليبدي بآرائه ويدلي أمامها بمقترحاته ، ونددت بممثلي الشعب الحقيقيين بأنهم لم يتعاونوا مع اللجنة غير معترفة بأنهم يمثلون شعب البحرين حقاً ، وجوابنا على ذلك هو :

ان هذه اللجنة ليس فيها من الشعب الا شخصان أما الآخرون فبعضهم من العائلة الحاكمة والبعض الآخر موظفون في حكومة البحرين . ورغم أن الشخصين المذكورين من الشعب فانهما لا يمثلان لانه لم ينتخبهما ، وقد وقف

الشعب منها هذا الموقف لأنها شكلت تحدياً لرغباته وأرادت الحكومة بها أن تفرق بين صفوف الشعب وتلهيه عن المضي في السعي وراء مطالبه المعروفة . ولهذا فلا عجب اذا ما قاطعها الشعب ووقف منها ممثلوه ذلك الموقف الحازم الذي هو صدى لموقف الشعب وارادته . ومع ذلك فان التقارير التي رفعتها هذه اللجنة عن الصحة والمعارف قد ضرب بها عرض الحائط بدليل سعي الحكومة لتكوين اللجنتين الاستشاريتين للصحة والمعارف ، خلافاً لما أوصت به اللجنة المذكورة ، وهكذا يتضح لكم مدى الوعي والادراك اللذين يتمتع بهما هذا الشعب ومدى معرفته لما يحاك حوله .

اما النقاط الثلاث الباقية من العنصر الثاني والخاصة باللجنتين الدائمتين للصحة والمعارف ولجنة العمل والعمال ومجالس البلديات فقد ناقشناها فيما تقدم وفي ذلك الكفاية .

وننتقل بعد ذلك الى العنصر الثالث من المذكرة فنلاحظ انها ابدت فيها اسفها لعدم مساهمة الشعب في المؤسسات (الدستورية) المتاحة له ، زاعمة ان الهيئة التنفيذية هي السبب في اتخاذ الشعب هذا الموقف لمقاطعتها لجنة التحقيق ووضعها العراقيل في سبيل تشكيل لجنة العمل والعمال ومحاولتها – على حد تعبير المذكرة – منع الاشخاص المرشحين للجنتين الاداريتين من قبل الترشيح.

اننا قبل ان نمضي في الرد على هذه المزاعم نقف طويلاً عند وصف المذكرة للمجالس الصورية الموجودة في البلاد والتي شرحناها على حقيقتها فيما تقدم ، عند وصفها لهذه المجالس انها مؤسسات دستورية ولا شك أن هذا تجن ظاهر على الحقيقة الواضحة ومغالطة في التعبير ذلك لأن أول صفة للنظام الدستوري هو أن يستمد سلطته من الشعب وان يكون الشعب ممثلا فيه عن طريق انتخابات حرة ولا جدال في ان هذه الصفات الدستورية من الامور التي تبرأ منها جميع تلك المجالس التي أشارت اليها المذكرة ، هذا بالاضافة الى ان ما يطالب به الشعب هو انشاء مجلس تشريعي منتخب من قبله يناقش مسائل البلاد الداخلية العليا ، لا انشاء مجالس صورية يعين اعضاؤها تعييناً لمناقشة بعض المسائل

الجزئية في الحدود التي لا تتعارض مع مصلحة الحكم الفردي .

لقد وصفت المذكرة الهيئة التنفيذية العليا بانها (جماعة) ثم ساقت لها الاتهامات جزافاً ولم نكن نتوقع من مصدر مسؤول في الدولة البريطانية أن يجهل الحقيقة التي يعرفها حتى أبسط الناس وهي ان الهيئة التنفيذية العليا تمثل شعب البحرين وتنطق بلسانه ، فاذا فهمنا ان الدولة البريطانية تحيط بكل صغيرة وكبيرة في هذه البلاد فانه لم يبق أمامنا لتبرير هذا الجهل – او التجاهل على الاصح – الا تعليل واحد ، ألا وهو ان المذكرة باطلاقها على الهيئة التنفيذية هذا الوصف ارادت ان تتهرب من الاعتراف بان الشعب هو الذي عارض جميع تلك الوسائل التخديرية غير الدستورية لسبب كان من الواجب على المذكرة ان تبحث عنه وتتحرى أسبابه فليس من الطبيعي أن يقف شعب باسره ليعارض اصلاحات يعتقد انها لمصلحته وأن يستجيب لنداء توجهه (جماعة) من الناس على حد تعبير المذكرة ، اللهم الا اذا أرادت المذكرة ان تتهم شعب البحرين بانه لا يزال حتى الآن يجهل مصالحه الحقيقية . ان من حق الشعب باسره ان يقرر مصيره وان يقول كلمته فيما يقدم اليه من مشروعات جاهزة تفرض عليه فرضاً . وعلى هذا الأساس فان شعب البحرين لم يتجاوز حدوده القانونية حينما وقف صفاً واحداً ليعلن رأيه على لسان ممثليه ، وليس ذنب الشعب ان تكون الحكومة قد تجاهلت مطالبه ورفضت الاستماع الى ممثليه . ولم يعد سراً ان الهيئة التنفيذية العليا التي سمتها المذكرة (جماعة من الناس) تملك في حوزتها عشرات الالوف من تواقيع المواطنين الذين اناطوا أعضاءها للمطالبة بحقوقهم المشروعة .

فاذا كان حجر العثرة في تنفيذ الحكومة لمطالب الشعب هو كون الهيئة التي تقدمت بالمطالب لا تمثل الشعب فلتقم الحكومة باجراء استفتاء شعبي تشرف عليه لجنة محايدة لتعرف مدى ثقة الشعب بهيئته التنفيذية العليا .

– من المؤسف جداً ان تحاول المذكرة تأويل رغبة الشعب الصادقة في اصلاح أوضاع بلاده بانها مقصودة للمعارضة فحسب بينما الحقيقة الواضحة ان الشعب

قد اثبت مراراً على لسان ممثليه استعداده للتفاهم حول مطالبه اذا وجد آذاناً صاغية ونية صادقة من الجانب الآخر. ولهذا فانها لم تضع العراقيل والصعوبات في سبيل تشكيل لجنة للعمل والعمال كما ورد في المذكرة وانما رحبت بهذه الفكرة وأبدت استعدادها للتعاون مع الخبير العمالي الى أبعد حد وكل ما اشترطته الهيئة هو ان تعلن الحكومة رسمياً قبولها تمثيل الهيئة التنفذية العليا في لجنة العمل والعمال ليأخذ هذا القبول صفة رسمية أمام الشعب الذي يلح على ذلك .

اما اتهام الهيئة بانها قد منعت الأشخاص الذين وجهت اليهم الدعوة من الاشتراك في لجان الدوائر فانه لا يقوم عليه أي دليل . فالهيئة لم تحاول أن تمنع هؤلاء المواطنين بالسيف والمدفع او اية وسيلة غير مشروعة ، وكل ما فعلته ، هو انها شرحت وجهة نظر الشعب من هذه المجالس وتركت الى هؤلاء المواطنين ان يتصرف كل حسبما يمليه عليه ضميره ووطنيته وايمانه بما اجمع عليه شعبه ، وقد كان هذا هو موقف الهيئة دائماً من جميع القضايا . ونحن نتساءل من الذي يملك القوة لفرض آرائه ، أهي الهيئة المسالمة أم الحكومة ؟ ومن الذي هدد الشعب وأراق دماء ابنائه الابرياء أهي الهيئة المسالمة ام الحكومة؟ ومن الذي خنق الحريات وعطل الصحف أهي الهيئة المسالمة ام الحكومة ؟ ومن الذي سلب المواطنين جنسياتهم وتتبعهم في أرزاقهم أهي الهيئة المسالمة ام الحكومة ؟ (الدستورية والنطورية) .

لقد اوضحنا بما لا يترك مجالاً للشك كيف أن صفة (الدستورية) لا تنطبق مطلقاً على الوسائل التي تقول المذكرة انها متاحة لنا لاستغلالها ، اذ لو كانت النظم السائدة في البلاد ذات صبغة دستورية لكنا نحن أول من يرحب بها ويحتضنها ويغذيها بكل ما يملك من قوة ويقين ، ذلك لان ما نطالب به هو تحقيق هذه الأنظمة الدستورية التي تفتقر اليها البلاد، فكيف يمكن والحالة هذه أن نرفض استغلال ما نطالب به ؟ واذا كان الشعب قد قاطع انتخابات البلدية فلأنه كان يعلم — في ضوء تجاربه السابقة ان المجلس

الذي سينبثق عنهـــا لن يتمتع بأية سلطات دستورية وانما ستكون قراراته الهامة رهن مشيئة فرد واحد يقرها او ينقضها حسب هواه . وهذه صفة أبعد ما تكون عن الديمقراطية ، بل هي الدكتاتورية بعينهـــا . اما الانتخابات التي تقول المذكرة انها ستجري فنحن لا نعلم عنها شيئاً ولا ندري لأي غرض ستجري ، ولهذا لا يمكننا ان نقول كلمتنا فيها الا بعد ان نعرف اغراضها ، والأساليب التي ستتبع في اجرائهـا ، وقانون الانتخابات الذي ستجري بموجبـه ، ولتثق حكومة صاحبة الجلالة ان هذه الانتخابات اذا كانت تنسجم مع رغبـات الشعب وتحقيق ما ينشده من حياة ديمقراطيـة دستورية صحيحة لهذه البلاد الواعية ، فان الشعب لن يقاطعها لأن هذا هو ما يسعى الى تحقيقه . اما التمويه وذر الرماد في العيون ، وأساليب التخدير والحلول المبتورة ، فهذا ما يقاومه الشعب ، ولا يمكن ان يعترف به ، لأنـه نفض عن كاهله غبار الرجعية والجمود واصبح يتطلع الى حيـاة تتناسب مع ما وصل اليه من تطور وتقدم . وانه من الخطأ جداً ان يقاس وعينا المتطور الى وعي بعض الشعوب في البلاد المجاورة ، أو يظن أننا لا زلنا ذلك الشعب الساذج المختلف الذي كانت تلعب به الأهواء وهو سادر في غفلتـه لا يدري ما يراد به .

اننا نكره المباهاة والمفاخرة ولكننا لا نعدو الواقع اذا قلنا ان ما بلغه شعب البحرين من تطور فكري لا يقل عما بلغه شعب شقيق كالعراق مثـلاً ومع ذلك فان العراق قد منح الحياة الدستورية منذ اكثر من ثلاثين سنـة وهذه حقيقة لا نخالها تخفى على حكومة صاحبة الجلالة .

اننا نشكر صاحبة الجـلالة على ما أبدته في كتابهـا من اهتمام بالتقدم والتطور السلمي في البحرين ولكننا ندعوها الى ان تكون اكثر فهماً لحقيقة الاوضاع القائمة في البحرين إذ ليس هناك ما يشير مطلقاً الى انهـا تسير في طريق التطور الديمقراطي وليس هناك ما يشير بأن الشعب يشارك في شؤون بلاده . وانمـا هناك فرد يملي ارادته وعلى الجميع ان يرضخوا لها ، والا

وصموا بالعصيان والشغب ، وانه لمن التجني الفاضح ان يتهم شعب بأسره بمثل هذه التهم لمجرد انه طالب بحقه . فهل هذه هي الديمقراطية التي تتحدث المذكرة عن وجودها في البحرين ؟ وليس أدل على انعدام روح الديمقراطية من نظام الحكم في البحرين من هذه الخطوة الأخيرة التي أقدمت عليها الحكومة (المتطورة) في البحرين ، عندما عينت بضعة أفراد في مجلسين استشاريين للصحة والمعارف . فهل تقضي النظم الديمقراطية بأن تعين الحكومات اعضاء المجالس المنوط بها مسؤولية ادارة مرافق الشعب العامة ؟ وهل تقضي النظم الديمقراطية بأن تكون هذه المجالس استشارية لا تملك قراراتها صفة الالزام التشريعي ؟ وهل يقال عن حكومة تتبع مثل هذه الأساليب انها تعمل على توثيق الصلات بينها وبين شعب لم تثبت حسن نيتها تجاهه . ولم تجب على مطالبه التي قدمها منذ عدة شهور ؟؟ وهل يمكن لشعب أن يتعاون مع حكومة تتجاهل رغباته ولا تقيم أدنى اعتبار لارادته ؟؟

اننا نعتقد ان حكومة البحرين وحتى حكومة صاحبة الجلالة لاتستطيعان أن تنكرا اننا نحن الممثلون الحقيقيون لهذا الشعب بواقع ما نملكه – كما ذكرنا سابقاً – من عشرات الالوف من التواقيع وبواقع الاستجابة المطلقة لكل نداء نوجهه الى هذا الشعب الكريم وبواقع الطريقة الدستورية التي انتخب بها اعضاء هذه الهيئة .

فاذا كانت حكومة البحرين ذات نوايا حسنة تجاه هذا الشعب فلماذا لا تعترف بممثليه وتحاول ان تتفاهم معهم ؟ ترى وفي هذه الحالة من الذي انحرف عن السبل الديمقراطية ، نحن الذين نمثل شعباً بأسره ، ونطالب بحياة ديمقراطية سليمة له ؟ أم الحكومة التي تصف المجلس التشريعي الذي طالب به الشعب للتعبير عن ارادته بأنه مطلب (بعض الناس) وانه لا يتأتى عمله ؟؟؟

فهل الروح التطورية هي التي حالت بين الحكومة وبين تحقيق هذا المطلب الديمقراطي العادل او حتى مناقشته على الأقل ؟ وأي صفة قانونية لحكومة تقف في جانب ويقف الشعب كله في الجانب الآخر المضاد ..؟ انمثل هذه

الحكومة (بلا شك) لا تمثل الامن يهيمنون عليها . وجدير بحكومة صاحبة الجلالة أن تسدي النصح الى هذه الحكومة لتعود الى جادة الصواب وتساير رغبات الشعب الذي هو شعبها كما تفعل كل حكومة تقدمية تطورية .

اننا لم نهدد مطلقاً بالاخلال بالأمن لأننا قوم مسالمون ولهذا فنحن لا نجد مبرراً للاشارة الى ذلك في المذكرة . اللهم الا ان تكون هذه الاشارة تلميحاً لخطة مبيتة لاتخاذ اجراءات تعسفية ضد هذا الشعب المسالم . اما الرأي العام العالمي فهو اليوم الى جانب الشعوب دائماً وليس الى جانب الحكومات الرجعية الفردية . واذن فهو الى جانبنا مهما بذلت الجهود لاسدال الستار على حقيقة ما يجري في هذه البلاد . اما النصائح الثلاث التي قدمتها حكومة صاحبة الجلالة الى شعب البحرين واختتمت بها المذكرة ، فنرد عليها بما يلي :

اولاً : ان الاصلاحات التي نصحت حكومة صاحبة الجلالة شعب البحرين ان يلاحظها لا يمكن ان تستقر وان تؤتي ثمرتها (هذا اذا وجدت) في ظل حكم فردي يحاول ان يدير كل مرفق من مرافق البلاد ولهذا يفشل في ادارة أي مرفق منها على الوجه الصحيح فيفلت الزمام من يده ، وتسود الفوضى كما هو واقع فعلاً في دوائر حكومة البحرين وكما كشفت بعضه لجنة التحقيق الحكومية . واذن فشعب البحرين لا يمكن ان يرى في هذه الاصلاحات تحقيقاً لأهدافه وامانيه . لانه يطمح الى ما هو اكبر من ذلك . انه يطمح الى ان يتاح له الاشراف على هذه المرافق ليوجهها الوجهة التي تعود عليه بالخير لا على بضعة أفراد .

ثانياً : أما عن المساهمة في اللجان المختلفة والمجالس المنتخبة – ونعتقد ان المذكرة تقصد بهذه المجالس المنتخبة مجالس البلدية – فنعيد ما سبق أن أوضحناه من أن الشعب قد قاطعها لانها ليست لها أية صفة او صبغة دستورية تشريعية وهو مستعد للمساهمة والمشاركة حينما تبدي الحكومة من جانبها مثل هذا الاستعداد للتفاهم مع ممثلي الشعب حول مطالبه الشعبية .

ثالثاً : اما عن النصيحة الثالثة فقد اجبنا عليها فيما سبق ونكرره هنا بأننا شعب مسالم لا يؤمن بالعنف أو يدعو اليه ودائماً يسعى لتحقيق مطالبه بالطرق السلمية المشروعة .

وبعد فنحن يا صاحب الفخامة عندما رفعنا مذكرتنا الى حكومة صاحبة الجلالة كنا نؤمل منها أن تتخذ موقفاً منصفاً من قضية شعب البحرين العادلة، الا اننا فوجئنا بما خيب هذا الظن، ونخشى ان تسيء حكومة البحرين تفسير هذا الجواب وتتخذ منه ذريعة للتمادي في موقفها العدائي الحاضر من الشعب، على اعتقاد أن ما تعمله ينال رضى وتأييد حكومة صاحبة الجلالة . الأمر الذي قد يؤدي الى وقوع ما نخشى المذكرة وقوعه .

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام .

المخلصون

ممثلو شعب البحرين

البحرين

قراءة في الوثائق البريطانية

من خلال الوثائق البريطانية ، ومن موقعه كمناضل في الحركة الدستورية ، يقدم الدكتور سعيد الشهابي قراءة للوثائق البريطانية للفترة الممتدة من مطلع القرن الى الاستقلال ، وهي الفترة التى شهدت الوجود البريطاني المكثف في البحرين حيث كانت البلاد تحت الحماية البريطانية على الصعيد القانوني ، الا انها كانت تدار داخلياً من قبل المعتمدين والمستشارين البريطانيين، من الميجر ديلي وتشارلز بلكريف الى ايان هندرسون الذي يواصل دوره الاستعماري حتى الوقت الحاضر .

يقدم الدكتور سعيد الشهابي رؤيته للصراع بين الغالبية الساحقة من المواطنين (الشيعة) والاسرة الحاكمة وحلفائها من القبائل السنية في مطلع القرن، حيث ينتقد التحليل السياسي السائد حول الصراعات التى نشأت في العقد الثاني من القرن وادت الى اسهام البريطانيين في ازاحة عيسى بن على وتنصيب ابنه حمد مكانه إذ يتطرق باستفاضة الى الاوضاع المأساوية التي عاشها الشيعة تحت حكم الاسرة الخليفة منذ ان وطأت اقدامهم جزر البحرين واعتبروا انفسهم فاتحين، واعتبروا شعب البحرين من الدرجة الثانية وبالتالى اقاموا سلوكهم اليومي مع المواطنين الشيعة على انهم تحت الطلب وبحكم السخرة او ان ولائهم مشكوك فيه حيال الاسرة الحاكمة .

هذا الكتاب سجل لمرحلة مهمة في تاريخ البحرين السياسي، لاغنى عنه لكل المعنيين بالعمل السياسي او الباحثين في الشأن البحريني او الخليجي، وبالتالى فان صدوره في هذه المرحلة ضرورة.